الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة لونيسي 2 علي البليدة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

العنوان

تسيير الادارة المحلية وصعوبات تنمية المجتمع المحلي

دراسة ميدانية لبعض بلديات ولاية عين الدفلى

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع

تخصص: تنظيم وعمل

إعداد الطالبة:

- بوشكيمة فتيحة

إشراف الأستاذ:

- قاسيمي ناصر

السنة الجامعية: 2024 / 2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة لونيسي 2 علي البليدة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

العنوان

تسيير الادارة المحلية وصعوبات تنمية المجتمع المحلي

دراسة ميدانية لبعض بلديات ولاية عين الدفلى

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع

تخصص: تنظيم وعمل

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ:**

- **بوشكيمة فتيحة** - **قاسيمي ناصر**

أمام اللجنة المشكلة من:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
- رتيمي الفضيل	أستاذ (ة)	جامعة البليدة 2	رئيسا
- قاسيمي ناصر	أستاذ (ة)	جامعة البليدة 2	مشرفا و مقررا
- فراطسة سمير	أستاذ (ة) محاضر (ة) أ	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
- حراث سمير	أستاذ (ة) محاضر (ة) أ	جامعة المدية	عضوا مساعدا
- نعموني سمير	أستاذ (ة)	جامعة تيبازة	عضوا مناقشا
- محمودي رقية	أستاذ (ة)	جامعة المدية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024 / 2025

الاهـداء

إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله

إلى أمي الغالية على قلبي

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل الأهل والأقارب

إلى كل من أحب العلم وناضل من أجله

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا أن وفقنا لإتمام هذا البحث المتواضع،

وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير الى الأستاذ المشرف الدكتور: قاسيمي ناصر" على قبول الإشراف على هذا العمل،

والذي أفادنا بتوجيهاته ونصائحه.

كما أتقدم بالشكر إلى جميع أستاذة قسم العلوم الاجتماعية البليدة 2

وأخص بالذكر الأستاذ الرتيمي فوضيل.

وإلى كل رؤساء ونواب وعمال البلديات محل الدراسة

(عين الدفلى، مليانة وبربوش)

وإلى من كان مد لنا يد العون والمساعدة

من أجل إتمام هذا العمل

الملخص:

تعتبر الإدارة المحلية جزء من النظام العام للدولة منحتها الحكومة المركزية شخصية معنوية، حيث أنشأت من أجل تلبية احتياجات مجتمعها المحلي ممثلة بهيئة منتخبة، تعمل تحت رقابة وإشراف السلطة المركزية، وباعتبار البلدية أصغر وحدة في الجهاز الإداري للتنظيم المحلي فهي تمثل الجهاز أو الخلية التنظيمية الأساسية والقاعدية سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ونظرا لقربها من المواطن وعلى دراية تامة بانشغالات وحاجيات المواطنين، لذلك تعمل على إيجاد الآليات والسبل لتنمية المجتمع المحلي.

فقد حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة وإبراز واقع التسيير في الجماعات المحلية وفقا للنصوص القانونية الخاصة، وفي ظل التعديلات والاصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية لمواكبة التطورات التي شهدتها معظم الدول، إضافة إلى إبراز العلاقة بين الإدارة المحلية وصعوبات تنمية المجتمع المحلي من خلال خصائص المجتمع المحلي الاجتماعية والثقافية والصلاحيات التي تمنح لأعضاء المجلس الشعبي البلدي، والبرامج والمخططات التنموية وتأثيرها على التنمية المحلية.

حيث تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الكيفية والكمية التي تعتمد على جمع البيانات والمعلومات والحقائق والآراء حول ظاهرة ما أو موضوع ما بهدف تحليل وتفسير وكشف كل الخصائص والعوامل والمتغيرات التي تؤثر فيه للوصول إلى نتائج أقرب من الموضوعية نوعا ما، حيث من ناحية المناهج وجدنا أن المنهج الكيفي والكمي، اللذان يعتبران الأمثل للبحث العلمي والمنهجي، كما اعتمدنا على مجموعة من التقنيات والأدوات كالاستمارة، المقابلة والملاحظة ... التي ساعدتنا في التحقق من فرضيات الدراسة.

وقد تبين لنا من خلال الدراسة أن للإدارة المحلية أهمية كبيرة في إحداث التنمية، فهي تشكل نسق تنظيمي اجتماعي، ضمن مجال معقد، كما تعتبر كنسق فرعي متداخل ومتفاعل ومتكامل مع الأنساق الفرعية الأخرى مع إشراك جميع هياكل ومؤسسات الإدارة (البلدية ...) بهدف تحقيق الانسجام والتوازن في النسق الاجتماعي.

وبما أن الثقافة تمثل نبراس الأمم وتقدمها وتعبر عن حاضرها ومستقبل الأمة، الجزائر كغيرها تزخر برصيد وتنوع ميزها عن بقية العالم الذي يحاكي تاريخها الثقافي عبر العصور (رسومات الطاسيلي) ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا، فالثقافة من عادات وتقاليد وأعراف وقيم تتميز وتختلف من مجتمع لآخر، ومن إقليم إلى إقليم آخر، هذا ما يعكس خصوصية ثقافة وتنمية كل إقليم، الذي يميز بدوره التوجه التنموي لكل إقليم فثقافة وعادات المجتمع المحلي الريفي تختلف عن ثقافة وعادات المجتمع المحلي الحضري.

فالمجتمع المحلي الريفي يرتبط اسمه بمهنة الفلاحة والفلاحة كما يصفها ابن خلدون هي "صناعة ثمرتها اتخاذ الأقوات والحبوب في القيام على أثار الأرض لها وزرعها وعلاج نباتها والتعهد بالسقي والتنمية إلى بلوغ غايته، ثم حصاد سنبله واستخراج حبه من غلافه، وأحكام الأعمال لذلك، وتحصيل أسبابه ودواعيه"، كما أن المجتمع المحلي الريفي تحكمه القيم والعادات ونجده أكثر تدينا من المجتمع المحلي الحضري إضافة قوة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد كونها تقوم على أساس صلات القرابة والنسب أو الصداقة والمعرفة الوثيقة، وبالتالي يتعاونون مع بعضهم البعض في مختلف المناسبات الزراعية والاجتماعية التي تتطلب زيادة في الأيدي العاملة كموسم الحصاد وجني الزيتون (التويزة)، أما العلاقات الاجتماعية في المجتمع المحلي الحضري (المدينة)، فهي العكس أضعف منها في الريف لأن المنفعة الشخصية وتحقيق الأهداف هو أساس قيام العلاقة بين الأفراد في أغلب الأحوال وبالتالي تكون المساعدات المتبادلة أقل بين الأفراد ولا تتعدى حدود الأقارب والجيران والأصدقاء.

وباعتبار ثقافة الحضر تتمركز حول الأفكار والمعتقدات المتحررة والمتطورة نظرا لانفتاح المجتمع الحضري على من حوله من المجتمعات الأخرى الأكثر تقدما وتحررا (المجتمع الغربي والمجتمع الشرقي). كما نجد أن جميع أشكال الثقافات والفنون متمركزة في المناطق الحضرية وهذا ما يؤثر على ثقافة أهل الحضر.

وعلى ضوء هذا فإن الخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي (المجتمع الريفي أو الحضري) تساهم في دفع عجلة التنمية أو العكس، تقوم بعرقلة بعض مشاريع التنمية المحلية عندما تكون هذه المشاريع التنموية لا تتوافق مع معتقدات وعادات المجتمع المحلي وثقافته. وهذا ما حدث بالفعل في إحدى البلديات محل الدراسة عندما أرادت البلدية توسعة الطريق الرابط بين

شوارع المدينة عارض المجتمع المحلي (المجتمع المدني، النخبة الثقافية ...) هذا المشروع بشدة وتم إلغاؤه والسبب يعود إلى وجود آثار على حافة الطريق تعود إلى الحقبة الرومانية ...

كما أن النظام العشائري (المجتمع المحلي الريفي) يؤدي إلى تعطل أو إلغاء بعض المشاريع التنموية الموجهة للمناطق الريفية بسبب التنازع على الأراضي بين الورثة (أراضي العروش) وهذا راجع إلى نقص الوعي لديهم بأهمية هذه المشاريع، لكن هذا لا يلغي واجب اهتمام الجهات المحلية (الولاية، البلدية، ...) بالخصائص الثقافية والاجتماعية للمجتمع المحلي حيث يظهر الاهتمام بالجانب الاجتماعي من خلال توفير الرعاية الصحية للمواطنين والعمل على تحسينها وتنميتها 'التنمية الصحية)، والاهتمام كذلك بتنظيم الأسرة واحتواء الأسر المعوزة وبناء مرافق ومراكز الترفيه، وتحسين ورفع المستوى المعيشي للمواطنين كإنشاء مشاريع تنموية تساهم في خلق مناصب دائمة لهم، إضافة إلى تفعيل دور وتنمية الثقافة، بإقامة التظاهرات الثقافية والرياضية والمحافظة على التراث الثقافي كبناء المتاحف من أجل نقله إلى الأجيال القادمة والذي يعبر عن الهوية المحلية والوطنية، وكذلك إنشاء المراكز والنوادي الثقافية وتشجيع وتدعيم الرياضة والذي يؤدي إلى خلق وبعث ثقافة تنموية محلية ولما لا وطنية.

فالتنوع الثقافي في المجتمع الواحد يساهم في التنمية المحلية، ومن جانب آخر نجد الصلاحيات التي تمنحها الجهات المركزية للبلديات في تسيير شؤونها في إطار التنظيم اللامركزي، يسمح لها بمعالجة مشاكل التنمية المحلية كونها أقرب جهاز للمواطن وعلى دراية تامة باحتياجاته ومطالبه، وتظهر اللامركزية في تسيير البلديات في اتخاذ بعض القرارات بشأن المشاريع التنموية، وتقديم الاقتراحات والأفكار بخصوص طرق تنفيذ وإنجاز المشاريع والبرامج على مستوى البلدية والذي يسمح بظهور كفاءات عالية في التسيير والتخطيط، تملك القدرة الكافية وحسن التصرف والتدبير في معالجة المشاكل وإيجاد الحلول الممكنة للبعض منها، لكن هذا يعتمد أيضا على إشراك المواطن في عملية التسيير، واستنادا لما ينص عليه قانون البلدية (10/11) الذي يقر بضرورة إشراك المواطن كحضوره لدورات مجالس البلدية، أو نشر برنامج الدورات والمحاور التي ستدور عليها بشكل علني، وذلك من أجل تحقيق تواصل دائم بين البلدية والمواطن، كما أن تنظيم البلدية لدوراتها دون إعلام سكان البلدية يؤدي إلى خلق نوع من انعدام الثقة بين المنتخب والمواطن في ظل غياب الحوار والشفافية والمصداقية في تسيير شؤون البلدية، فالمواطن لا يفقد الثقة هكذا

عشوائيا اتجاه بلديته، وإنما تكون نتيجة تصرفات وعدم مبالاة أعضاء المجلس الشعبي البلدي بانشغالاته ومطالبه، في حين تجده يهتم ويتجاوب بشكل لائق وحسن مع المسؤول الذي يعطي نموذجا جيدا في التسيير وحسن الاستماع لمطالبه.

فإعادة كسب ثقة المواطن بعد فقدانها تعد من أصعب المهمات التي تواجه المنتخب أو المسؤول، لذا تسعى السلطات العليا إلى تدارك هذا الأمر من خلال تفعيل مسعى الديمقراطية التشاركية.

وباعتبار التخطيط عملية إنسانية تستند على دراسة دقيقة وواضحة للبيانات والمعلومات مع الالتزام بعناصر التخطيط كالتنبؤ بالمستقبل، فالتخطيط الناجح هو الذي يراعي متطلبات المواطنين وانشغالاتهم ويأخذ في الحسبان الكثافة السكانية، إضافة الخصائص الجغرافية والبيئية والثقافية المحلية للمنطقة، فالتخطيط تظهر أهدافه وأهميته من خلال تحديد الإمكانيات والوسائل اللازمة للمشروع، وكذلك إدراك النقائص ومستلزمات المشروع مع تبيان مدى تحقيق الأهداف التي تحددها ضمن خطة المشروع، لكن هذا لا يمنع وجود وقائع تعرقل تنفيذ بعض المشاريع والمخططات التنموية على مستوى البلدية وذلك بسبب سوء التقدير للاحتياجات المحلية وكذلك نقص وسائل العمل الضرورية لتطبيق وإنجاز البرامج التنموية، إضافة إلى ذلك نقص التجربة الكافية في الميادين التقنية وتداخل المصالح والصلاحيات المركزية أي ممارسة السياسة على حساب الجانب التقني، وأيضا غياب تام لدور مكاتب الدراسات على المستوى المحلي، مع قلة التمويل المالي المقدم لتنفيذ المشاريع التنموية وكذلك عدم تطابقها مع متغيرات السوق، ومتطلبات المواطنين المتزايدة وكذلك غياب جهاز المراقبة التقنية بسبب عدم توفر الإطارات ذات الكفاءة العالية .وإن وجدت لا يسمح لها بأداء مهامها بكل احترافية في ظل تداخل المصالح الشخصية وعلاقات السلطة والنزاع عليها، والتي من شأنها عرقلة وتعطيل بعض المشاريع وانسداد بعض مجالس البلدية بسبب الصراعات وأحيانا تصل إلى المحاكم وإلى تدخل السلطة المركزية للفصل في هذه النزاعات المتكررة.

وعلى ضوء هذه الدراسة، فقد تبين لنا أن الخصائص الاجتماعية والثقافية والصلاحيات الممنوحة لأعضاء المجلس الشعبي البلدي وكذا مدى مطابقة ومراعاة المخططات التنموية لطبيعة الخصائص الديمغرافية وطبيعة المنطقة الجغرافية لها أهمية وتأثير كبير في تنمية المجتمع المحلي.

Abstracts :

The local administration is part of the public system of the state granted by the centralgovernment a legal personality, as it was established in order to meet the needs of its local community represented by an elected body, working under the control and supervision of the central authority, and as the municipality is the smallest unit in the administrative apparatus of the local organization, it represents the basic and basic organizational organ or cell politically, socially, economically and culturally, and due to its proximity to the citizen and fully aware of the concerns and needs of citizens, so it works to find mechanisms and ways to develop the local community.

Through this study, we have tried to know and highlight the reality of management in local authorities in accordance with the special legal texts, and in light of the amendments and reforms made by the Algerian state to keep pace with the developments witnessed by most countries, in addition to highlighting the relationship between local administration and the difficulties of community development through the social and cultural characteristics of the local community, the powers granted to members of the People's Municipal Assembly, and development programs and plans and their impact on local development.

Where this study falls within the qualitative and quantitative studies that depend on the collection of data, information, facts and opinions on a phenomenon or a topic in order to analyze, interpret and reveal all the characteristics, factors and variables that affect it to reach results closer to objectivity somewhat, where in terms of methods we found that the qualitative and quantitative approach, which is considered optimal for scientific and methodological research, as we relied on a set of techniques and tools such as the form, interview and observation ... Which helped us verify the hypotheses of the study.

Through the study, we found that local administration is of great importance in bringing about development, as it constitutes a social organizational system, within a

complex field, and is considered as an overlapping, interactive and integrated subsystem with the involvement of all administrative structures and institutions (municipality ...) with the aim of achieving harmony and balance in the social system.

Since culture represents the beacon of nations and their progress and expresses their present and the future of the nation, Algeria, like others, abounds in a balance and diversity that distinguishes it from the rest of the world, which simulates its cultural history through the ages (Tassili drawings) prehistoric to the present day, culture of customs, traditions, customs and values is distinguished and differs from one society to another, and from one region to another, this reflects the specificity of the culture and development of each region, which in turn distinguishes the development orientation of each region, as the culture and customs of the rural community differ from the culture and customs of the rural community Urban community.

The rural community is associated with its name with its mission of agriculture and agriculture, as described by Ibn Khaldun, is "the industry of its fruit to take the forces and grains in the establishment of the effects of the land and plant and treat its plant and pledge watering and development to reach its goal, then harvest the spike and extract his love from its cover, and the provisions of business for that, and the collection of its causes and motives", and the rural community is governed by values and customs and we find it more religious than the urban community Add the strength of social relations between individuals as they are based on kinship and lineage ties Or friendship and close knowledge, and therefore cooperate with each other in various agricultural and social events that require an increase in labor such as the harvest season and the harvest of olives (Twiza), while social relations in the urban community (city), are the opposite weaker than in the countryside because personal benefit and achieving goals is the basis of the relationship between individuals in most cases and therefore mutual assistance is less between individuals and does not exceed the limits of relatives, neighbors and friends.

As urban culture, it is centered around liberal and evolving ideas and beliefs due to the openness of urban society to those around it from other, more developed and liberated societies (Western society and Eastern society). All forms of culture and art are concentrated in urban areas and this influences the culture of urban people.

In light of this, the social and cultural characteristics of the local community (rural or urban society) contribute to advancing development or vice versa, hinder some local development projects when these development projects do not correspond to the beliefs, customs and culture of the local community. This is what actually happened in one of the municipalities under study when the municipality wanted to expand the road linking the streets of the city, the local community (civil society, cultural elite ...) strongly opposed this project and it was canceled due to the presence of monuments on the edge of the road dating back to the Roman era ...

Also, the tribal system (rural local community) leads to the disruption or cancellation of some development projects directed to rural areas due to the dispute over land between the heirs (lands of thrones) and this is due to their lack of awareness of the importance of these projects, but this does not eliminate the duty of local authorities (state, municipality, ...) to pay attention to the cultural and social characteristics of the local community, where interest in the social aspect appears through the provision of health care to citizens and its development (health development) and work to improve and develop it 'health development), as well as interest in organizing The family, containing needy families, building recreational facilities and centers, improving and raising the standard of living of citizens, such as establishing development projects that contribute to creating permanent positions for them, in addition to activating the role and development of culture, by holding cultural and sports events and preserving cultural heritage such as building museums in order to transmit it to future generations, which expresses local and national identity, as well as establishing cultural centers and clubs, encouraging and strengthening sports, which leads to the creation and revival of a local and non-national development culture.

Cultural diversity in the same society contributes to local development, and on the other hand, we find the powers granted by the central authorities to municipalities in the conduct of their affairs within the framework of decentralized organization, allowing them to address the problems of local development as they are the closest

organ to the citizen and fully aware of his needs and demands, and decentralization appears in the management of municipalities in making some decisions on development projects, and providing suggestions and ideas regarding the methods of implementation and completion of projects and programs at the municipal level, which allows the emergence of high competencies in management and planning, have the ability Adequacy, good behavior and management in addressing problems and finding possible solutions to some of them, but this also depends on the involvement of the citizen in the management process, and according to what is stipulated in the municipal law (11/10)Which acknowledges the need to involve the citizen, such as attending the sessions of the municipal councils, or publishing the program of courses and axes that will revolve on them publicly, in order to achieve permanent communication between the municipality and the citizen, and the organization of the municipality for its sessions without informing the residents of the municipality leads to creating a kind of mistrust between the elected and the citizen in the absence of dialogue, transparency and credibility in the conduct of municipal affairs, as the citizen does not lose confidence randomly towards his municipality, but rather is the result of the actions and indifference of the members of the People's Municipal Assembly with his concerns and demands, while you find him caring and responding appropriately and well to the official who gives a good model in management and good listening to his demands.

Regaining the trust of citizens after losing them is one of the most difficult tasks facing the elected or official, so the higher authorities seek to remedy this matter by activating the endeavor of participatory democracy.

As planning is a humanitarian process based on an accurate and clear study of data and information, while adhering to the elements of planning such as predicting the future, successful planning is one that takes into account the requirements of citizens and their concerns and takes into account population density, in addition to the local geographical, environmental and cultural characteristics of the region, planning shows its objectives and importance by identifying the possibilities and means necessary for the project, as well as recognizing the shortcomings and requirements of the project with an indication of the extent to which the objectives it determines within the project plan are achieved, but this does not prevent the existence of facts that hinder the implementation of some Development projects and plans at the municipal level due to a miscalculation of local needs as well as the lack of means of work necessary for the

implementation and completion of development programs, in addition to the lack of sufficient experience in the technical fields and the overlap of interests and central powers, i.e. the practice of politics at the expense of the technical aspect, as well as the complete absence of the role of studies offices at the local level,With the lack of financial funding provided for the implementation of development projects, as well as their non-conformity with market variables, and the increasing requirements of citizens, as well as the absence of a technical monitoring device due to the lack of highly qualified cadres, even if any, they are not allowed to perform their tasks professionally in light of the overlap of personal interests and power relations and disputes over them, which would obstruct and disrupt some projects and the blockage of some municipal councils due to conflicts and sometimes up to the courts and the intervention of the central authority to settle these repeated disputes.

In the light of this study, we found that the social and cultural characteristics and powers granted to the members of the People's Municipal Assembly, as well as the extent to which development plans conform and take into account the nature of demographic characteristics and the nature of the geographical area, have a significant importance and impact on the development of the local community.

قائمة المحتويات

الإهداء	
شكر وتقدير	
الملخص	
مقدمة	أ
الاطار العام والمنهجي للدراسة	5
أولا: الاطار العام	5
1- أسباب اختيار الموضوع	5
2- أهداف الدراسة	5
3- أهمية الدراسة	6
ثانيا: الاطار المنهجي	6
1- الاشكالية	6
2- فرضيات الدراسة	9
3- تحديد المفاهيم	9
4- الدراسات السابقة	13
5- المقاربة السوسيولوجية	33
6- صعوبات الدراسة	37
الفصل الأول: الإدارة المحلية ودورها في تنمية المجتمع المحلي	
تمهيد	39
أولا: عوامل وأسباب ظهور الإدارة المحلية، أهدافها، أهميتها مقوماتها ومعوقاتها	39
1-1-1. عوامل وأسباب ظهور نظم الإدارة المحلية	39
1-1-2. أهداف وأهمية الإدارة المحلية	41
1-1-3. مقومات الإدارة المحلية	44
1-1-4. صعوبات وعوائق تسيير الإدارة المحلية	50
ثانيا: الإدارة المحلية بين المركزية واللامركزية والحكم المحلي	56
1-2-1. المركزية	56
1-2-2. اللامركزية	60
1-2-3. الإدارة المحلية والحكم المحلي	70

ثالثا: تطور الإدارة المحلية في الجزائر	71
1-3-1. الإدارة المحلية في العهد العثماني	71
1-3-2. الإدارة المحلية في عهد الاستعمار الغربي	76
1-3-3. الإدارة المحلية بعد الاستقلال	84
رابعا: الإدارة المحلية بين التشريع والممارسة في الجزائر	89
1-4-1. البلدية في التشريع الجزائري (دستور 1967 و 1989)	90
1-4-2. تشكيل المجلس الشعبي البلدي والعملية الانتخابية	91
1-4-3. تسيير المجلس الشعبي البلدي	97
1-4-4. صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البدي واختصاصاته	99
1-4-5. علاقة الوالي برئيس المجلس الشعبي البلدي	108
خامسا: الوصاية الإدارية والتمويل المحلي	109
1-5-1. الوصاية الإدارية (الرقابة الإدارية)	109
1-5-2. مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية	111
1-5-3. التمويل المالي لبرامج ومخططات التنمية بالبلدية	112
1-5-4. الأحزاب السياسية والتنمية	113
خلاصة الفصل	115
الفصل الثاني: التنمية المحلية	
تمهيد:	117
أولا: نظريات واتجاهات التنمية وعناصرها	117
2-1-1. نظريات التنمية	119
2-1-2. اتجاهات ومداخل التنمية	139
2-1-3. أهداف التنمية	150
ثانيا: مقومات عناصر التنمية المحلية ومبادئها	156
2-2-1. مقومات التنمية المحلية	156
2-2-2. عناصر التنمية	166
2-2-3. مبادئ التنمية المحلية	170
ثالثا: شروط وأبعاد التنمية المحلية ومجالاتها	174
2-3-1. شروط ومتطلبات التنمية المحلية	174

2-3-2. أبعاد التنمية المحلية	175
2-3-3. مجالات التنمية المحلية	182
رابعا: نماذج ومراحل التنمية المحلية ومستوياتها	189
2-4-1. نماذج التنمية المحلية	189
2-4-2. مراحل التنمية المحلية	192
2-4-3. مستويات التنمية المحلية	199
خامسا: استراتيجيات، عراقيل وعلاقة المنظمات الدولية بالتنمية	200
2-5-1.استراتيجيات التنمية المحلية	200
2-5-2.عراقيل ومعوقات التنمية المحلية	205
2-5-3.المنظمات الدولية والتنمية	214
خلاصة الفصل	216
الفصل الثالث: تنمية المجتمع المحلي و واقع التنمية بالجزائر	
تمهيد:	219
أولا: تنمية المجتمع المحلي	219
3-1-1.خصائص المجتمع المحلي	220
3-1-2.عناصر تكوين المجتمع المحلي	220
3-1-3.أنواع المجتمع المحلي	221
3-1-4.علاقة تنظيم المجتمع بتنمية المجتمع المحلي	224
ثانيا: التغير الاجتماعي والمجتمع المحلي	233
3-2-1. مفهوم التغير الاجتماعي	237
3-2-2. نظريات التغير الاجتماعي	237
3-2-3. التغير الاجتماعي والتغير البنائي	238
ثالثا: التغير الثقافي والمجتمع المحلي	246
3-3-1.مفهوم التغير الثقافي	247
3-3-2. مظاهر التغير الثقافي في المجتمع المحلي	247
3-3-3.الثقافة والمجتمع	247
3-3-4.القيم وتنمية المجتمع	253
3-3-5.التحضر والمجتمع المحلي	256

رابعا: التنمية في الجزائر ومراحلها	259
3-4-1.مرحلة ما قبل الاستقلال	260
3-4-2.مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة (1962-1966)	261
3-4-3.مرحلة المخططات التنموية (1967-1989)	263
3-4-4.مرحلة اقتصاد السوق (ما بعد 1990)	264
خامسا: دور القطاع الخاص والمشاركة الشعبية في التنمية المحلية	271
3-5-1. القطاع الخاص وتنمية المجتمع المحلي	276
3-5-2. واقع القطاع الخاص بالجزائر	276
3-5-3. التنمية المحلية والمشاركة الشعبية	277
خلاصة الفصل	278
الفصل الرابع: التخطيط والتنمية المحلية	
تمهيد	281
أولا: عناصر أهداف وأهمية ومبررات التخطيط	281
4-1-1. عناصر التخطيط	281
4-1-2. أهداف وأهمية التخطيط	282
4-1-3. دواعي ومبررات التخطيط	287
ثانيا: مبادئ، مراحل وأنواع التخطيط	289
4-2-1. مبادئ التخطيط	289
4-2-2. مراحل التخطيط المحلي	294
4-2-3. أنواع التخطيط المحلي	299
ثالثا: نماذج، ممنوعات وأساسيات التخطيط	309
4-3-1. نماذج التخطيط	309
4-3-2. ممنوعات التخطيط المحلي	311
4-3-3. أساسيات التخطيط	312
رابعا: طبيعة الاخصائي الاجتماعي المخطط، علاقة الجغرافيا والتقنيات الحديثة بالتخطيط	314
4-1-1. طبيعة الاخصائي الاجتماعي المخطط	314
4-1-2. علاقة الجغرافيا والتخطيط	316
4-1-3. علاقة التخطيط بالتقنيات ووسائل البحث الحديثة	318

خامسا: صعوبات ومقومات، مزايا وعيوب التخطيط	321
4-5-1. صعوبات ومعوقات التخطيط للتنمية	321
4-5-2. مقومات ومتطلبات التخطيط المحلي	326
4-5-3. مزايا وعيوب التخطيط	328
خلاصة الفصل:	330
الباب الثاني: الجانب الميداني للدراسة	
الفصل الخامس: الجانب الميداني للدراسة	
تمهيد	333
أولا: التعريف بالجانب الميداني للدراسة	333
5-1-1. بلدية عين الدفلى	334
5-1-2. بلدية مليانة	341
5-1-3. بلدية بربوش	353
ثانيا: المدخل المنهجي للدراسة الميدانية	358
5-2-1. المناهج	358
1. المنهج الكيفي	358
2. المنهج الكمي	358
5-2-2. الأدوات	359
ثالثا: عرض وبناء وتحليل بيانات الدراسة	363
5-3-1. بناء وتحليل جداول البيانات العامة	366
5-3-2. بناء وتحليل جداول الفرضية الأولى	396
5-3-3. بناء وتحليل جداول الفرضية الثانية	402
5-3-4. بناء وتحليل جداول الفرضية الثالثة	419
الاستنتاج العام	453
التوصيات والاقتراحات	455
خاتمة	460
قائمة المراجع	464
الملاحق	

قائمة الجداول

العنوان	الصفحة
الجدول رقم (01): توزيع أفراد العينة حسب الجنس	360
الجدول رقم (02): توزيع أفراد العينة حسب السن	360
الجدول رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب المستوي التعليمي	364
الجدول رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب الفئة المهنية	365
الجدول رقم (05): مفهوم التنمية المحلية حسب الفئة المهنية لدى أفراد العينة	366
الجدول رقم (06): أولويات التنمية المحلية حسب المستوى التعليمي لدى أفراد العينة	368
الجدول رقم (07): نوعية الخدمات الثقافية وأثرها على التنمية المحلية	370
الجدول رقم (08): نوعية الخدمات التي تقدمها مكتبة البلدية	372
الجدول رقم (09): البرامج التي يتبعها المواطنون عبر الإذاعة المحلية	374
الجدول رقم (10): توفر شبكة التغطية لوسائل الاتصال والانترنت عبر البلدية	377
الجدول رقم (11): توفر مراكز التسلية والترفيه على مستوى البلدية	378
الجدول رقم (12): المرافق الرياضية الموجودة في البلدية حسب الفئة المهنية	379
الجدول رقم (13): ممارسة أنواع الرياضة حسب الجنس	381
الجدول رقم (14): استفادة المواطنين من المشاريع التي تنجز على مستوى البلدية	383
الجدول رقم (15): نوعية السكنات المتوفرة في البلدية	384
الجدول رقم (16): الخدمات التي تقدمها المراكز الصحية حسب الفئة المهنية	386
الجدول رقم (17): تنظيم حملات التوعية الصحية من قبل البلدية وأثرها على التنمية المحلية	387
الجدول رقم (18): مسؤولية نظافة البلدية	389
الجدول رقم (19): وسائل النقل المتوفرة في البلدية	391
الجدول رقم (20): كمية توفر وسائل النقل على مستوى البلدية حسب الفئة المهنية	392
الجدول رقم (21): وضعية الطرقات بين البلديات	393
الجدول رقم (22): التفكير في مغادرة البلدية	395
الجدول رقم (23): تعامل مسؤولي البلدية مع انشغالات المواطنين	402
الجدول رقم (24): قدرة المجلس الشعبي على تسيير شؤونه حسب الفئة المهنية	405
الجدول رقم (25): المعيار الواجب توافره في المنتخب أو المترشح	407
الجدول رقم (26): تأثير التعددية الحزبية واختلاف الانتماءات السياسية حسب الفئة المهنية	409

الجدول رقم (27): إشراك المواطنين في عملية تسيير البلدية	411
الجدول رقم (28): القطاعات المهمشة عند برمجة مشاريع التنمية المحلية	412
الجدول رقم (29): موقف المواطنين من مشاركة المرأة في المجلس الشعبي البلدي	414
الجدول رقم (30): تأثير غياب التعاون والتنسيق بين أعضاء المجلس حسب الفئة المهنية	416
الجدول رقم (31): مفهوم التخطيط حسب المستوى التعليمي	419
الجدول رقم (32): أهمية التخطيط حسب الفئة المهنية	420
الجدول رقم (33): طبيعة المشاريع التي تنجز في البلدية	422
الجدول رقم (34): الجهة التي تقوم بإنجاز المشاريع التنموية على مستوى البلدية حسب الفئة المهنية	424
الجدول رقم (35): توزيع المشاريع التنموية على مستوى البلدية حسب الجنس	426
الجدول رقم (36): مصادر التمويل المحلي حسب الفئة المهنية	428
الجدول رقم (37): خضوع التخطيط للرقابة الحكومية حسب المستوى التعليمي	430
الجدول رقم (38): موقف المواطنين من خدمات ونشاطات أعضاء المجلس الشعبي البلدي وأثرها على التنمية	432
الجدول رقم (39): الأولويات الواجب مراعاتها في عملية تخطيط البرامج حسب الفئة المهنية	434
الجدول رقم (40): مشاركة ومساهمة المواطنين في عمليات التنمية المحلية على مستوى البلدية	436
الجدول رقم (41): المشاريع التي يراها المواطنون ناقصة بالبلدية	438
الجدول رقم (42): متابعة البرامج التنموية على مستوى البلدية حسب الفئة المهنية	439
الجدول رقم (43): واقع التنمية المحلية على مستوى البلدية وأثرها على التنمية الوطنية	442
الجدول رقم (44): الحلول المناسبة لدفع عجلة التنمية المحلية في بالبلدية	445
الجدول رقم (45): صعوبات وعراقيل التنمية المحلية حسب الفئة المهنية	448

قائمة الأشكال

العنوان	الصفحة
الشكل رقم (01): أنواع التخطيط	308

مقدمة

مقدمة:

تعتبر الجماعات الاقليمية بمثابة الهيئات الأساسية للتنظيم الإداري للدولة والتي تهدف إلى اشباع حاجيات مواطنيها وتلبية مطالبهم، ومن هذا المنطلق فإن الجماعات المحلية أو الإدارة المحلية تمثل وحدة إدارية مصغرة عن الدولة، وبغية التجسيد الأمثل لأهداف المركزية، أوكلت لها جملة من الصلاحيات تأخذ في الحسبان امتداد واتساع المهام المركزية على المستوى المحلي من جهة وتزايد الحاجات العامة المحلية لإقليم من جهة أخرى.

فالتنمية المحلية أصبحت ضرورة حتمية تسعى الدولة إلى تجسيدها، وذلك بالعمل والبحث عن أهم وأفضل الاستراتيجيات والسياسات الفاعلة والناجحة في ظل فتح المجال أمام اللامركزية في التسيير ومنح صلاحيات أوسع من خلال توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة تباشر اختصاصها تحت رقابة وإشراف السلطة المركزية، أي الحد من تدخل الحكومة المركزية التي يمكن أن يقتصر دورها على الجوانب الفنية، بينما تترك الجوانب الإدارية والتنفيذية للوحدات المحلية (البلدية، الدائرة، ...) فاللامركزية أصبحت أحد دعائم وركائز التنمية المحلية في الجزائر، حيث تم الاعتماد عليها في تسيير البرامج الاستثمارية على الخصوص مع بداية تطبيق المخطط الرباعي الإقتصادي (1974-1977).

وفي ظل بروز مفهوم التخطيط اللامركزي ومع الاصلاحات الاقتصادية والتنموية التي باشرتها الحكومة والمعبر عنها بسياسة استقلالية المؤسسات، والتي شرع فيها سنة 1988 والذي يهدف إلى التقرب أكثر إلى السوق في التحضير للبرامج الاستثمارية والتي تكون بمنح الادارات الإقليمية صلاحيات الإدارة والتخطيط، مع مرافقة نوعية من اللامركزية المالية، أو على الأقل توفير إيرادات تمكن الإدارة المحلية من إنجاز البرامج التخطيطية والتنموية الملقاة على عاتقها وبالتالي

هذا يسمح بتحقيق التوازن الجهوي وفك العزلة عن الكثير من المناطق الموجودة عبر التراب الوطني أي تحقيق التنمية المحلية الشاملة، وهذا ما سعت ومازالت تسعى إليه الدولة الجزائرية من خلال برمجة عدة مشاريع تنموية وسن قوانين الاستثمار والذي يسمح باستقطاب المستثمرين المحليين ولما لا الأجانب، إضافة إلى سعيها إلى تقريب الإدارة من المواطن وذلك بتفعيل دور الإدارة المحلية والأقاليم المحلية ومنحها صلاحيات واسعة في الإدارة وتنفيذ البرامج التنموية، باعتبارها الأجهزة الحكومية الأقرب للمواطن (البلدية) ومطلعة وملمة بشؤون واحتياجات المواطنين، وهذا ما يبرز دور وأهمية الإدارة المحلية بمختلف أجهزتها في تنمية المجتمع المحلي، ما تطلب منا تقسيم دراستنا هذه إلى قسمين يتناول كل قسم جانبا من الدراسة.

- الجانب النظري
- الجانب الميداني.

حيث يتناول الجانب النظري عدة محاور وفصول منها:

الإطار المنهجي ويتضمن أسباب اختيار الموضوع، الأهمية، الاشكالية، ...

الفصل الأول: يضم مراحل الإدارة المحلية، أهميتها وخصائصها وأهدافها...

الفصل الثاني: يضم نظريات واتجاهات التنمية، أهدافها ومقومات وعناصر التنمية، مجالاتها وأبعادها...

الفصل الثالث: يضم خصائص المجتمع المحلي، أنواعه، التغير الاجتماعي ونظرياته، التغير الثقافي والمجتمع المحلي، مراحل التنمية في الجزائر، ....

الفصل الرابع: يضم عناصر التخطيط، أهدافه وأهميته، ومبررات التخطيط، مراحله وأنواعه وصعوبات ومقومات التخطيط...

الجانب الميداني:

يتناول مجال ومكان الدراسة (البلدية) وأيضا بناء وعرض وتحليل البيانات الخاصة بفرضيات الدراسة، الملخص، الاستنتاج العام، توصيات واقتراحات، خاتمة، والمراجع ....

الإطار العام والمنهجي للدراسة

الاطار العام والمنهجي للدراسة:

أولا: الاطار العام:

1- أسباب اختيار الموضوع:

الاهتمام الشخصي بقضايا التنظيمات خصوصا محاولة معرفة الأسباب التي تمكن وراء عجز الإدارة المحلية في أغلب الأحيان عن تطبيق برامجها.

- معرفة العلاقة التي تربط المواطن بالإدارة المحلية (البلدية).
- محاولة معرفة حقيقة العوامل أو الموانع التي تعيق تنمية المجتمع المحلي.
- معرفة الأهمية التي توليها الإدارة المحلية لموضوع التنمية المحلية.

2- أهداف الدراسة:

- الوصول إلى نتائج علمية تبين العلاقة بين الإدارة المحلية وصعوبات تنمية المجتمع المحلي من خلال خصائص المجتمع المحلي الاجتماعية والثقافية والصلاحيات التي تمنح لأعضاء المجلس الشعبي البلدي والبرامج والمشاريع التنموية وتأثيرها على التنمية المحلية.
- إثراء الرصيد المعرفي بدراسة جديدة قد تحمل في مضمونها إشارات أهمية أداء الإدارة المحلية في تطوير وتنمية المجتمع المحلي.

3- أهمية الدراسة:

- موضوع الإدارة المحلية في الجزائر له أهمية كبيرة سواء من الناحية العلمية أو الناحية العملية.
- ابراز واقع التسيير في الجماعات المحلية وفقا للنصوص الثانوية السارية، وهذا في التعديلات التي فرضها الاصلاح للدولة من أجل مواكبة التطورات التي تشهدها معظم الدول.
- إبراز مدى أهميتها من خلال الأدوار المنوطة بها لتحقيق التنمية المحلية الشاملة.

ثانيا: الاطار المنهجي:

1. الاشكالية:

تشكل التجمعات البشرية كيانا اجتماعيا قائما على نظم اجتماعية ومؤسساتية مختلفة تهدف إلى ضمان الاستقرار والأمن الاجتماعي، وقد توسعت هذه الكيانات الاجتماعية سواء في شكل قرى ومدن والتي صارت تمثل صورة مصغرة للحكومة، وسرعان ما تطورت هذه الحكومات الصغيرة، أدت إلى قيام الدولة المدنية بمختلف مراحلها، وبمجرد ظهور الدولة الحديثة توسعت نشاطاتها وخدماتها لدرجة أنه صار أمر توزيع الوظائف الإدارية والمهام الحكومية ذات أولوية قصوى لزيادة الفعالية والكفاءة في تقديم الخدمات المحلية للمواطنين، وقطعت الجزائر وغيرها من الحكومات أشواطا كبيرة في استحداث الآليات والطرق التي تمكنها من تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للأفراد والجماعات.

ومع اتساع حجم المجتمعات وزيادة الطلب على الخدمات المختلفة بصورة تعكس استجابة سريعة وحقيقية لاحتياجات المواطنين وتمثيلهم ونقل وجهة نظرهم ومشاركتهم في رسم السياسات التي تخدم المواطنين، مما أدى إلى بروز مؤسسات مختلفة كشريك أساسي للحكومة، حيث يتعذر على هذه الأخيرة تسيير أمورها بنفسها والاطلاع على حقيقة أوضاعها وتلبية حاجيات الأفراد من خلال أجهزة مركزية تجهل حقيقة الواقع المحلي، تعمد الحكومة إلى إيجاد آليات تمكنها من تلبية حاجيات الأفراد محليا من خلال اشراكهم في تسيير أقاليمهم بأنفسهم ضمن أطر وتنظيمات لا تؤثر على كيان الدولة الواحدة، ونظرا لارتباط التنمية بالتنظيم الإداري، الذي يستوجب تقسيمه إلى أقاليم (ولاية، دائرة، بلدية)، وبالرجوع إلى البلدية التي تمثل الخلية الأساسية للامركزية الاقليمية، فهي تعمل من خلال مؤسساتها وهياكلها على التكفل الجيد بحاجيات الأفراد، كونها أصغر وحدة أو جهاز حكومي، وأيضا بحكم تواجدها وقربها من المواطن مما يجعلها على دراية بحاجيات وانشغالات المواطنين، ومنه تعمل على تسخير كل إمكانياتها ومواردها البشرية من إطارات وموظفين وأعضاء منتخبين من أجل تنمية المجتمع المحلي، والذي يكون بتحسين المستوى المعيشي وتوفير الصحة والتعليم وتهيئة الطرق والعمران، وتحسين الخدمات وفتح فروع تابعة للبلدية في الأحياء الكبيرة بهدف تقريب الإدارة من المواطن التي تمكنه من عرض كل انشغالاته وأفكاره بكل حرية وموضوعية، كما أن الاتجاهات المعاصرة في إدارة التنمية الشاملة تتطلب مراعاة الخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي، والتي تتمثل في العادات والتقاليد والقيم والمعتقدات الروحية والدينية، فلكل منطقة أو مجتمع خصوصية اجتماعية وثقافية فريدة في نوعها، مما يستوجب الوقوف عند تفاصيل هذه الخصائص.

وكذلك تمتع الأعضاء المنتخبين بالصلاحيات والاختصاصات اللازمة، والتي تسمح لهم بالمشاركة الفعلية في تسيير الشؤون العامة والخاصة بمواطني البلدية، من خلال تخطيط وتنظيم وتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية، أي أعضاء المجلس الشعبي البلدي، لا تكمن مهمتهم في التنفيذ فقط وإنما يجب أن تتعدى ذلك، بحيث تكون لهم استقلالية أكثر في عملية التسيير واتخاذ القرارات اللازمة والهامة من أجل تجسيد المخططات والبرامج على أرض الواقع، وبالتالي تكسب المجلس الشعبي البلدي ثقة ومسؤولية أكثر تجعله يتدارك النقائص ويواجه الصعوبات، وهذا ما يزيد من تنمية المجتمع المحلي.

كما أن تنفيذ وتطبيق المشاريع والمخططات التنموية يتطلب مراعاة خصوصية كل منطقة وطابعها الفلاحي أو الصناعي ومدى مطابقة المشاريع التنموية للمناطق الموجهة لها، لكن مع كل هذه الجهود المبذولة نجد تفاوتا ونقصا في تنمية بعض الأقاليم والمناطق، هذا ما يدفعنا إلى البحث عن الأسباب والعوائق التي تحول دون تنمية المجتمع المحلي، وانطلاقا من نص الاشكالية نقدم التساؤلات الآتية:

- هل تنعكس طريقة تسيير الإدارة المحلية على تنمية المجتمع المحلي؟
- ما هي عوائق تنمية المجتمع المحلي؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما هي العلاقة بين الخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي بالتنمية المحلية؟
2. هل يتمتع جميع أعضاء ونواب المجلس الشعبي البلدي بالصلاحيات الكاملة التي تمكنهم من الإسهام في تنمية المجتمع المحلي؟
3. هل عدم تناسب المخططات التنموية مع خصائص المجتمع المحلي وخصائص المنطقة الجغرافية يؤثر في تنمية المجتمع المحلي؟

2. فرضيات الدراسة:

1- كلما تم اشراك المجتمع المحلي من قبل الادارة المحلية في شؤون التنمية المحلية ازدادت حظوظ نجاحها.

2- كلما أعطيت صلاحيات أكثر لأعضاء المجلس الشعبي البلدي في تسيير المشاريع التنموية ازدادت مستويات تنمية المجتمع المحلي.

3- إن تناسب المخططات التنموية مع خصائص المجتمع المحلي وخصائص المنطقة الجغرافية يؤدي إلى تحقيق التنمية المحلية.

3. تحديد المفاهيم:

1- الإدارة المحلية:

انها جزء من النظام العام لدولة منحتها الحكومة المركزية شخصية معنوية، وجدت من أجل تلبية احتياجات مجتمعها المحلي ممثلة بهيئة منتخبة، تعمل تحت رقابة وإشراف السلطة المركزية.[1]

تهدف إلى شرح السياسة العامة للدولة وخلق التأييد الشعبي المحلي لها، ونقل متطلبات واحتياجات المواطن المحلي إلى الحكومات في المستويات الأعلى.[2]

---

[1]- محمد محمود الطعامنة: "**نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف)**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، 2003، ص: 09.

[2]- سمير محمد عبد الوهاب: "**الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الإمارات المتحدة، 2007، ص: 71.

هي أسلوب من أساليب التنظيم الإداري، حيث يتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة ومستقلة، تمارس ما يعهد اليها من اختصاصات ومهام ومسؤوليات تحت اشراف الحكومة المركزية.[1]

تعبر عن اللامركزية الاقليمية كأسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة، أي الإدارة المحلية تؤدي إلى نقل بعض السلطات إلى الوحدات المحلية، وهذا بالطبع لا يقتضي على اختصاصات الحكومة المركزية بل إنه يظهر علاقة اشتراك الوحدات المحلية المركزية، ونتيجة لهذه العلاقة يجب التنسيق بين الطرفين من أجل تنمية المجتمع المحلي.

2- التنمية المحلية:

هي مجموعة السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين نظام توزيع الدخل.[2]

التنمية عملية متعددة الجوانب وهي قضية حضارية محورها إحداث تغيرات سلوكية تزيد من قدرة المجتمع المحلي في الاستفادة من طاقاته وموارده المتاحة والكامنة البشرية والمادية أفضل استفادة ممكنة، والتغلب على القيم والسلوكيات والمعوقات البنائية والوظيفية للتمهيد لحدوثها، ومن ثم تعتمد التنمية على إحداث تغييرات مجتمعية وحسن استثمار الموارد والطاقات والعدالة في توزيع عائدها. [3]

---

[1]- صفوان المبيضين وآخرون: **المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 11.

[2]- محمد سالماني طايع: "**أساليب ووسائل تحقيق التنمية الريفية**"، المشاركة الشعبية مدخلا، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص: 49.

[3]- طلعت مصطفى السروجي: **التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2009، ص: 13، 14.

المفهوم الاجرائي:

هي عبارة عن عملية تشمل كل السياسات والبرامج التنموية التي تعمل على إحداث تغيير في المجتمع المحلي، وحسن استثمار الموارد والطاقات والعدالة في توزيع عائدها، أي المساهمة في رفع المستوى المعيشي للمواطن وإشراكه في العملية التنموية.

3- المجتمع المحلي:

هو جماعة من الأفراد الذين تجمع بينهم روابط عديدة متنوعة ويشتركون في قدر من المصالح والاهتمامات، ويرتبطون بحيز مكاني محدد ومحدود كالبلدة الصغيرة أو جزء من المدينة كما يتضمن مجموعة من العلاقات بين الأفراد الذين يكونون هذه الجماعة الكبيرة، وهي علاقات تحكمها قواعد ومبادئ معينة.[1]

هو مجموعة من الناس يشتركون في تفاعل اجتماعي، وبعض الروابط المشتركة بينهم، ويشتركون في مساحة ما على الأقل لبعض الوقت. [2]

المفهوم الاجرائي:

المجتمع المحلي هو عبارة عن مجموعة من الناس أو تجمع بشري يقيمون في منطقة جغرافية محددة تجمعهم روابط اجتماعية ومهام ونشاطات سياسية واقتصادية يشكلون من خلالها وحدة اجتماعية تسودها قيم عامة يشعرون بالانتماء إليها والتي تشكل منها: القرية، المدينة.

---

[1]- منى جميل سلام، مصطفى محمد علي: **التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2009، ص: 13.

[2]- محمد أمين عبوب: "**المجتمعات الافتراضية، أنماطها، ومشكلاتها**"، مجلة الاعلام والاتصال (مجلة الكترونية)، موقع: www.diraset.com).

4- البلدية:

البلدية هي وحدة أو هيئة إدارية لامركزية إقليمية محلية في النظام الإداري الجزائري، بل هي الجهاز أو الخلية التنظيمية الأساسية والقاعدية سياسا وإداريا واجتماعيا وثقافيا.[1]

تعتبر البلدية خلية أساسية في التنظيم الإداري المحلي في الجزائر كونها تشكل قاعدة المجتمع.[2]

كما يعتبر قانون 1990 في مادته الأولى: البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوجد بموجب القانون. [3]

المفهوم الاجرائي:

البلدية تمثل الجهاز أو الخلية التنظيمية الأساسية والقاعدية سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، فبحكم قربها من المواطن هذا ما يجعلها تولي اهتمام كبير بانشغالات وحاجيات المواطنين، لذلك تعمل على إيجاد الآليات والسبل لتحقق التنمية المحلية.

5- المجلس الشعبي البلدي:

يعرف الدستور الجزائري المجلس الشعبي البلدي على أنه الإطار الذي يعبر الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات العمومية، كما اعتبره قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة، فالمجلس

---

[1]- عمار عوابدي: **القانون الإداري، النظام الإداري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص: 279.

[2]- بسمة عولمي: "**تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، الجزائر، ص: 262.

[3]- بن شعيب نصر الدين، شريف مصطفى: "**الجماعات الاقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر**"، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012، ص 162.

الشعبي البلدي عبارة عن جهاز للمداولة يتألف من أعضاء منتخبين يتم اختيارهم من قبل سكان البلدية عن طريق الاقتراع وذلك لمدة 05 سنوات.[1]

المجلس الشعبي البلدي يتألف من أعضاء يتم اختيارهم جميعا بواسطة الانتخاب العام المباشر والسري، وتدوم مدة عضوية المجلس الشعبي البلدي خمسة سنوات.[2]

المفهوم الاجرائي:

المجلس الشعبي البلدي يضم عدد من الأشخاص يتمتعون بالكفاءة العالية والصلاحيات الكاملة التي تسمح لهم بممارسة مهامهم بكل حرية وشفافية وتحت سلطة ومراقبة الهيئات المركزية، حيث يتم انتخاب هؤلاء الأعضاء والنواب من طرف الشعب.

4. الدراسات السابقة:

الدراسات الجزائرية:

الدراسة الأولى:

مذكرة دكتوراه دولة للباحث فكرون السعيد بعنوان: "استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية". وقد تمحورت الاشكالية حول محاولة الباحث تحليل عملية التصنيع بالمجتمعات النامية وفي الجزائر كحالة، ودورها في إحداث تنمية شاملة (اجتماعية واقتصادية) إضافة إلى مدى إسهام البنية التحتية لمجتمع في تحقيق تفاعل متكامل ومشترك بين المؤشرات التنموية والواقع الاجتماعي، وقد طرح التساؤلات التالية:

1. ما هي أهم المنطلقات الفكرية والتاريخية لمشكلة التنمية بالمجتمعات النامية؟

---

[1]– يوسفي نور الدين: **الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2010، ص: 36.

[2]– عمار عوابدي: **القانون الإداري، النظام الإداري**، المرجع السابق، ص: 282.

2. ما هي القضايا والمؤشرات العامة والخاصة لاستراتيجية التصنيع كمبدأ تغييري قصد تحقيق تنمية اجتماعية بمجتمع نام؟
3. إلى أي حد ارتبطت عملية التصنيع وما أحدثته على مستوى البناء الاجتماعي بالاستراتيجية العامة للتنمية الشاملة؟
4. ما هي طبيعة المجموعات والمشكلات التي واجهت هذه الاستراتيجية وكيف يمكن الاستفادة من هذه التجربة لإحداث تواصل بينهما وبين الواقع الحالي؟

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج:

- أن أهم المنطلقات الفكرية والتاريخية لقضية التنمية بالمجتمعات النامية كانت متعددة ومختلفة من حيث الأهداف.
- الأهداف والأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وان عملية التبني التي تمت من قبل المجتمعات لم تكن نائحة حقيقية من أثر فكرية خاصة بهذه المجتمعات، ما عدا التصور الذي نادى به مالك بن نبي إذ حاول تشكيل مفهوم للتنمية لهذه المجتمعات من خلال تحديده لجملة من العناصر التي يقوم عليها نموذجه للتنمية، والذي يعتبر أن مشكلة التنمية في جوهرها خلق شروط الإقلاع الحضاري حيث أنها ليست مرتبطة بحل مشكلة التخلف وإنما مرتبطة بمشكلة حضارة في الأساس، باعتبار أنه مشكلة التخلف التي تعيشها هذه المجتمعات هي ليست وليدة العوامل الداخلية وإنما هي نتيجة التبعية والهيمنة الخارجية.
- كان ينظر إلى التصنيع في فترة الخمسينات والستينات والسبعينات وبداية الثمانينات، بمثابة المخرج الرئيسي للأوضاع المأساوية الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعيشها المجتمعات النامية، وقد أضفت التغيرات والتحولات التي طرأت على العالم أبعادا جديدة حول قضية

التنمية الصناعية، وخاصة لما أحدثه من تغيير في البنى الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتقدمة.

- وبالتالي ركز الكثير على ضرورة لنجاح عملية التنمية حتى أن البعض اعتبر كممر حتمي في المسيرة التنموية لأي بلد نام.
- كما أن استراتيجية التصنيع بالمجتمعات النامية جاءت وفق المنظور السياسي اولا وذلك اعتبارًا من ان معظم المجتمعات حديثة الاستقلال إضافة إلى ذلك فإنها كانت تفتقد إلى قاعدة صناعية مهمة باستطاعتها ان تدفع بعملية التصنيع نحو الأمام... ومن أهم المؤشرات والقضايا التي حاول طرحها التصنيع كعملية اقتصادية واجتماعية نجد أنها فرضت حركة تغييرية سريعة وحتمية ومستمرة وكذا قواعد اتصفت بالعمومية والشمولية منها:

أ. أنها فرضت نظامًا إنتاجيا جديدا على المجتمع من خلال تقسيم عمل يتماشى وحركة التغيير التي يتطلبها الواقع جراء تنفيذ هذه العملية.

ب. أنه حدث نمط جديد للنسق القيمي بالمجتمع النامي، والذي ظهر كمفهوم جديد لصراع له من المدلولات السوسيولوجية أكثر منها اقتصادية.

ج. حدث تغيير كبير على مستوى المفاهيم القديمة سواء الحضرية منها أم السكانية وهذا ما عاشته المجتمعات النامية من نمو حضري مضطرب ونمو ديمغرافي سريع ....

د. زيادة التمايز الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية المشكلة للمجتمع النامي، ومنه فرض نمط للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية اختلفت بكثير عن سابقتها الموروثة.

ه. انتقال ثقافة المجتمع من التقليد والتي كانت تقوم على أساس المكانة الاجتماعية والدينية والقرابية، إلى ثقافة أكثر حداثة، اتصفت بحرية التعبير وحرية الفكر.

و. تبين المجتمع لسلم تقييمي جديد يختلف عن سابقه، بحيث يعتمد أكثر على الكفاءة والقدرة والتخصيص وتقسيم العمل.

ز. إن مسألة اختيار التصنيع كاستراتيجية شاملة ومستمرة باستطاعتها خلق توازن وحركة واسعة وعميقة على مستوى النظام الاقتصادي والاجتماعي بالبلد، تعتبر كفي حقيقة الأمر قضية محورية في عملية التنمية، وذلك لما يترتب عن هذه العملية من تأثير مباشر وغير مباشر في كل المجالات، وانطلاقا من كون المجتمعات النامية مختلفة عن بعضها البعض، وأن حاجياتها ومتطلباتها متباينة ومتعددة، فإن استراتيجية التصنيع كعملية محورية في تحقيق التنمية الشاملة تتعدد وتتباين أهدافها أيضا من مجتمع لآخر، فهناك مجتمعات تحقق لها نمو واسع وتقدم كبير جراء تبني هذا النموذج، وهناك مجتمعات نامية أخرى لم تتحصل على نفس المستوى من النمو والتطور، مما يجعلنا نعتبر بأن عملية التصنيع يمكن أن تحدد في الاطار العام للمجتمع بما في ذلك الظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية والعلاقات المتبادلة بين هذه العناصر.

فقد أثارت هذه الاستراتيجية نزعة قوية نحو انفتاح اقتصادي مفرط للأسواق، والذي أدى في حالات كثيرة إلى عدم قدرة الاقتصادي الوطني على تحمل أعباء المنافسة التي فرضتها مؤسسات صناعية أجنبية ذات قيمة انتاجية كبيرة وعالية.

أي أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر مازالت في حالتها الأولى ذلك أن التنمية مازالت مرتبطة بوقائع التنمية العالمية، وبالتالي ارتباط الاقتصاد الوطني بالأسواق العالمية سواء تعلق الأمر بالموارد الأولية أو التموينات أو المواد الاستهلاكية.

تقييم الدراسة:

تشترك هذه الدراسة مع دراستنا في تناول الباحث لمشكلة التنمية في البلدان النامية وعلى رأسها الجزائر، وذلك بتركيزه على تحليل عملية التصنيع في البلدان النامية ودورها في إحداث تنمية شاملة، وكون المجتمعات النامية مختلفة عن بعضها البعض، وأن حاجياتها ومتطلباتها متباينة ومتعددة، فإن استراتيجية التصنيع كعملية محورية في تحقيق التنمية الشاملة، تتعدد وتتباين أهدافها أيضا من مجتمع لآخر، فهناك مجتمعات تحقق لها نمو واسع وتقدم كبير جراء تبني هذا النموذج. وهناك مجتمعات أخرى لم تتحصل على نفس المستوى من النمو والتطور أي عملية التصنيع يمكن أن تحدد في الاطار العام للمجتمع (الظروف الاجتماعية، الثقافية، السياسية ...).

الدراسة الثانية:

مذكرة دكتوراه علوم للباحث خشمون محمد بعنوان: "مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، دراسة ميدانية على مجالس بلدية ولاية قسنطينة". وقد تمحورت الإشكالية حول محاولة الباحث مشاركة المجالس الشعبية البلدية للسلطات الولائية وفي تحديد طبيعة تصور وتخطيط وتنفيذ ومتابعة برامج التنمية على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها (مشاركة حقيقية).

وقد طرح التساؤلات التالية:

1. كيف تشارك المجالس الشعبية البلدية في عملية التخطيط للتنمية المحلية بمختلف مراحلها، في ظل الأسلوب الإداري المركزي المتبع من طرف الحكومة؟
2. هل الوصاية الإدارية التي يفرضها القانون البلدي لسنة (1990)، تعتبر أحد أسباب إضعاف مشاركة أعضاء المجالس البلدية، في إدارة وتسيير التنمية المحلية؟

3. هل المجالس الشعبية البلدية التي تعتمد بلديتها على التمويل المالي المركزي لمشروعات وبرامج التنمية المحلية بشكل كبير، تشارك بالطريقة ذاتها التي تشارك بها المجالس البلدية التي تعتمد بلدياتها على تمويلها المحلي بالدرجة الأولى؟
4. هل الخلافات والصراعات التي تحدث بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي الواحد يمكن أن تكون سببا في إضعاف مشاركتهم في إدارة وتسيير عملية التنمية المحلية بالبلدية التي انتخبوا فيها؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية العامة:

- إن مشاركة المجالس الشعبية البلدية للدولة (الولاية) في إحداث التنمية المحلية على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها، مشاركة محدودة، لا تنسجم ومهام هؤلاء الأعضاء ولا تستجيب لتطلعات من انتخبهم.

الفرضية الفرعية:

1. إن الأسلوب الإداري المركزي المتبع من طرف الحكومة، يصعب من مهمة المجالس الشعبية البلدية في عملية المشاركة في التخطيط للتنمية المحلية بمختلف مراحلها.
2. إن الوصاية الإدارية التي يفرضها القانون البلدي لسنة (1990)، تحد من مشاركة المجالس الشعبية البلدية في إدارة وتسيير شؤون التنمية المحلية، على مستوى البلدان التي انتخبوا فيها.
3. كلما زاد اعتماد البلدية على التمويل المالي المركزي (الولائي بشكل خاص) لمشروعات وبرامج التنمية المحلية، كلما ضعفت استقلالية مجلسها الشعبي البلدي في اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه المشروعات والبرامج.

4. كلما زادت الخلافات والصراعات بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي الواحد، كلما ضعفت مشاركتهم في إدارة وتسيير عملية التنمية المحلية بالبلدية التي انتخبوا فيها.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج:

- مشاركة المجالس الشعبية البلدية للدولة، في إحداث التنمية المحلية، مازالت محدودة ولا تستجيب لتطلعات المواطنين، ومازالت مشكلات عديدة، تقف عقبة في طريقها وتحول دون تجسيدها الحقيقي بالمعنى الذي تحمله كلمة مشاركة، وهذا راجع حسب الباحث إلى شدة وصرامة الوصاية الإدارية التي يفرضها القانون البلدي لسنة (1990)، وإلى تخلف الأسلوب الإداري المتبع، الذي يتميز بالمركزية في تخطيط وإدارة شؤون التنمية المحلية البلديات، لكل ما يحمله من عيوب ومساوئ والى التمويل المالي المركزي (الولائي بشكل خاص)، الذي أصبح يشكل أداة ضغط على هذه المجالس ووصاية إضافية عليها، مستعلا في ذلك نقص مواردها المحلية وحاجتها المالية الماسة.

واضافة إلى كثرة الخلافات والصراعات الداخلية التي تشوب معظم المجالس الشعبية البلدية، والتي تجد فيها السلطات الوصية المبررات الكافية، لتبرير محدودية مشاركتها لهذه المجالس في إحداث التنمية، حيث ترجع صرامة الوصاية الإدارية التي تفرضها واعتمادها على الأسلوب المركزي وإشرافها على التمويل المالي للمشروعات، إلى حرصها على سلامة الموارد المحلية وضمان حسن تسيير، بما يخدم المصلحة العامة للمواطنين.

تقييم الدراسة:

تشترك هذه الدراسة مع دراستنا في تناول الباحث لمشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية من خلال تحديد طبيعة مشاركة المجالس البلدية للسلطات الولائية في تصور وتخطيط وتنفيذ ومتابعة برامج التنمية على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها (أي مشاركة حقيقية)، بحيث ركز الباحث على تحليل طبيعة مشاركة المجالس الشعبية البلدية في إحداث التنمية المحلية، والتي تبقى محدودة حسب رأيه ولا تستجيب لتطلعات المواطنين بحكم الوصاية الإدارية التي يعرضها القانون البلدي لسنة (1990) التي تعتبر أحد أسباب إضعاف مشاركة أعضاء المجالس البلدية في إدارة وتسيير شؤون التنمية المحلية، إضافة إلى اعتماد الكثير من البلديات على التمويل المالي المركزي لمشروعات وبرامج التنمية المحلية بشكل كبير، وهذا ما يجعلها عاجزة عن تلبية مطالب المواطنين، إضافة إلى كونها لا تتمتع بكامل الصلاحيات القانونية التي تسمح لها بإدارة شؤون البلدية ومشاريعها التنموية.

الدراسة الثالثة:

مذكرة ماجستير للباحث محمد بالخير بعنوان: "التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية دراسة ميدانية لولاية تمنراست". وقد تمحور نص الاشكالية حول محاولة الباحث معرفة أهم الانعكاسات الاجتماعية للتنمية المحلية بولاية تمنراست.

الأسئلة الفرعية:

1. كيف تنعكس التنمية المحلية في إعداد الموارد البشرية؟ وهل ساهمت هذه التنمية في تطوير الانسام وترقيته علميا وثقافيا وفكريا من خلال ما أنجز من هياكل ومؤسسات لهذا الغرض بولاية تمنراست؟

2. ما هي انعكاسات التنمية المحلية على مستوى الخدمة الاجتماعية في مجالات تعبيد الطرق والمواصلات، وفي مجال الصحة والبيئة؟ وما هو واقع هذه المجالات بولاية تمنراست؟
3. كيف تؤثر التنمية المحلية على المجالات الاقتصادية من خلال ما أضافته في مجال الصناعات التقليدية والسياحية والفلاحة على مستوى ولاية تمنراست؟

فرضيات الدراسة:

1. للتنمية المحلية أثر في تطوير الموارد البشرية من خلال إيجاد آليات ومؤسسات لتحقيق هذا الدور والمتمثلة في (قطاع التربية والتعليم والتكوين والإعلام والجماعات المحلية).
2. إن التنمية المحلية بولاية تمنراست تساهم في ترقية الخدمة الاجتماعية والانسانية وذلك بتطوير مجالات السكن والخدمة الصحية والبيئية والنقل والمواصلات، وتأمين الماء الشروب، ...
3. للتنمية المحلية آثار محدودة على المجالات الاقتصادية كضعف العامل الصناعي، والتسيير السياحي ...

وقد توصل الباحث إلى النتائج:

- أن هناك فجوة حقيقية بين ممثلي الشعب والمواطن كيفما كان مركزه وتأهيله لا يستفاد من قدراته العلمية والعملية وقد حولت بذلك المجالس المحلية المنتخبة إلى مجرد مؤسسات تحافظ على البقاء من جهة والمحافظة على مصالح منتسبيها من الجهة الأخرى، والتي تتحكم فيها العرقية والإثنية بدرجة أولى ثم على أساس حزبي مصالحي.
- كما تدني مستوى التخطيط الوطني يرجع إلى ضعف الرقابة وقلة الوازع المهني وغياب الضمير الجمعي في أحيان كثيرة.

تقييم الدراسة:

تشترك هذه الدراسة مع دراستنا في تناول الباحث للتنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية، حاول تحليل أثر التنمية المحلية في تطوير الموارد البشرية والذي يظهر في عدة قطاعات منها قطاع التربية والتعليم والتكوين والاعلام والجماعات أي للتنمية المحلية أثر على مجالات التعليم والتربية والصحة والسكن ... (قطاع الخدمات) أما أثرها على بعض محدود على المجالات الاقتصادية نظرا لضعف العامل الصناعي والتسيير السياحي.

الدراسة الرابعة:

أطروحة دكتوراه علوم للباحثة محمد أعمر فتيحة بعنوان: "التنظيم غير الرسمي وأثره في صناعة القرار داخل المنظمة الخدماتية (البلدية)"، وقد تمحورت الاشكالية من خلال البحث عن دور التنظيم غير الرسمي وأثره على اتخاذ القرار داخل الإدارة المحلية ويظهر ذلك من خلال طرح التساؤل التالي:

- كيف يؤثر التنظيم غير الرسمي في عملية صناعة القرار؟

- **الأسئلة الفرعية:**

1. هل للنمط الاتصال أثر في ظهور تنظيم غير الرسمي والذي يؤثر في عملية صناعة القرار بالمنظمة الخدماتية؟
2. هل للنمط القيادي أثر ظهور تنظيم غير رسمي والذي يؤثر في صناعة القرار بالمنظمة الخدماتية؟
3. هل للجماعات الضاغطة أثر في توجيه صناعة القرار بالمنظمة الخدماتية؟

- **فرضيات الدراسة:**

1. لنمط الاتصال أثر في ظهور تنظيم غير الرسمي والذي يؤثر في عملية صناعة القرار بالمنظمة الخدماتية.
2. للنمط القيادي أثر في ظهور تنظيم غير رسمي والذي يؤثر في صناعة القرار بالمنظمة الخدماتية.
3. الجماعات الصناعية لها أثر في توجيه صناعة القرار بالمنظمة الخدماتية.

وقد توصلت البحثة إلى لنتائج التالية:

- هناك تنظيم موازي للتنظيم الرسمي لكنه ليس محدد ضمن الهيكل التنظيمي وإنما يحدث بطريقة تلقائية وعفوية بين جماعات العمل وهو تنظيم غير رسمي وله العديد من الخصائص التي يشترك فيها، والتي سمحت بحدوث ذلك التفاعل في شكل علاقات غير رسمية وتم تحديدها من خلال شبكة الملاحظة، ومن خلال المقابلات الاستطلاعية وهي الصداقة الأقدمية، نفس الانتماء الجهوي، وكذا نفس المستوى التعليمي، ونفس الانتماء الحزبي وأطرافه مختلفة من جميع المستويات التنظيمية والفئات المهنية الموجودة بالبناء التنظيم الخدماتي "البلدية".
- هناك أسس أخرى يمكنها أن تحدث تنظيم غير رسمي داخل المنظمة وهو نمط الاتصال من الأعلى إلى الأسفل وكذلك النمط القيادي المتغير من جماعة إلى جماعة أخرى وكذلك مصالح بعض الجماعات الضاغطة من مختلف الفئات المهنية ومن داخل المنظمة ومن خارجها من مختلف الفئات المهنية.
- بروز نمط الاتصال غير الرسمي داخل النسق التنظيمي والذي تكون بفضل جمود الاتصالات الرسمية والقيود التي تفرضها خطوط السلطة والمسؤولية، ومن بين أشكاله

الاشاعة والتي تبنت الجماعات غير الرسمية كاستراتيجية هادفة من أجل البحث عن بعض حاجاتها الضائعة في محيط عملها.

- القائد الرسمي (الرئيس العام للمنظمة) هو قائد غير رسمي لبعض جماعات العمل وبعض رؤساء المصالح هم أعضاء ضمن جماعته غير رسمية إضافة إلى باقي الأفراد من مختلف الفئات المهنية وذلك الانتماء تفرضه الاشتراك في المصالح الشخصية والعلاقات الاجتماعية.
- هناك أطراف تشكل ضغط على القائد متخذ القرارات نتيجة لإشراكها في نفس المصالح أو من نتيجة لتقديم خدمة للقائد وانتظار خدمة مقابل ذلك في ظل تبادل المصالح من أجل الحفاظ على القيم والمعايير التي تجمعهم والحفاظ على العلاقات الشخصية غير الرسمية والجماعات الضاغطة هم من مختلف الفئات المهنية من داخل النسق التنظيمي (الجماعات التي تربطها علاقات شخصية مع القائد متخذ القرار سواء القائد الرسمي للمنظمة ككل أو رؤساء المصالح) وهذه تؤثر في صناعة قرار الخصم من الأجر، التحويل من المنصب وأحيانا الترقية، أما الجماعات الضاغطة من النسق الخارجي هي الجماعات التي تنتمي إلى نفس البيئات التنظيمية (الجماعات المحلية) سواء كانت بلدية أو دائرة أو ولاية لها نفس الحزب وتعمل على التأثير في صناعة قرارات المنح المالية والسكنية والتوظيف وكذلك الترقية.

تقييم الدراسة:

تشترك هذه الدراسة مع دراستنا في تناول الباحثة لموضوع الإدارة المحلية من خلال تسليط الضوء على أهم وحدة في الإدارة المحلية ألا وهي البلدية، حيث قامت بعرض موضوعها (التنظيم غير الرسمي وأثره في صناعة القرار) كدراسة ميدانية لبعض بلديات الولاية والذي يسمح حسب

رأيها في ظهور تنظيم غير رسمي يكون له أثر في صناعة القرار داخل المنظمة الخدماتية (البلدية).

ومن أسباب ظهور هذا التنظيم (تنظيم غير رسمي) هو بروز نمط الاتصال غير الرسمي داخل النسق التنظيمي والذي تكون بفضل جمود الاتصالات الرسمية والقيود التي تفرضها خطوط السلطة والمسؤولية إضافة إلى القائد الرسمي الذي يمثل قائد غير رسمي لبعض جماعات العمل وبعض رؤساء المصالح هم أعضاء ضمن جماعته غير رسمية، إضافة إلى باقي الأفراد من مختلف الفئات المهنية وهذا الانتماء تفرضه الاشتراك في المصالح الشخصية والعلاقات الاجتماعية...

الدراسات العربية:

الدراسة الأولى:

مذكرة ماجستير للباحثة منال عبد المعطي صالح قدومي بعنوان: "دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي"، حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس، فلسطين، 2008. وقد تمحورت الاشكالية حول محاولة الباحث تحليل والبحث عن مدى وأهمية المشاركة المجتمعية، فتعتبر هذه الأخيرة حسب الباحث العملية التي يلعب فيها الفرد من خلال دور في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف وهذا يعني مسؤولية الأفراد والجماعات في المساهمة في تنمية مجتمعاتهم وبالمقابل مسؤولية في إشباع احتياجات أفراده.

وقد طرح الباحث التساؤلات التالية:

- ما هو الدور الذي تلعبه المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي في مدينة نابلس من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي وأعضاء لجان الأحياء السكنية وبعض المؤسسات العاملة في هذا المجال؟

وتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما اتجاهات عينة الدراسة نحو مفهوم المشاركة المجتمعية من وجهة نظرهم؟
- ما مجالات المشاركة المجتمعية من وجهة نظر أفراد العينة الدراسية؟
- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (a=0,05)، من حيث دور المشاركة المجتمعية في تنمية المجتمع وتطوير المجتمع المحلي من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي تعزى لمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، المهنة، العمر، ممارسة أي نوع من العمل التطوعي، مجال العمل التطوعي)؟
- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (a=0,05)، من دور لجان الأحياء السكنية كأداة من أدوات المشاركة المجتمعية في تنمية المجتمع وتطوير المجتمع المحلي من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي تعزى لمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، المهنة، العمر، ممارسة أي نوع من العمل التطوعي، مجال العمل التطوعي)؟
- هل يتفهم السكان طبيعة الأنشطة التي تقوم بها لجان الأحياء السكنية؟
- هل يوجد توجه من قبل السكان لطلب المساعدة من لجان الأحياء السكنية؟
- هل يوجد تعاون ما بين لجان الأحياء السكنية والمؤسسات المحلية؟

فرضيات الدراسة:

ارتكزت هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (a=0,05)، من حيث دور المشاركة المجتمعية في تنمية المجتمع وتطوير المجتمع المحلي من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي تعزى لمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، المهنة، العمر، ممارسة أي نوع من العمل التطوعي، مجال العمل التطوعي)؟
2. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (a=0,05)، من دور لجان الأحياء السكنية كأداة من أدوات المشاركة المجتمعية في تنمية المجتمع وتطوير المجتمع المحلي من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي تعزى لمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، المهنة، العمر، ممارسة أي نوع من العمل التطوعي، مجال العمل التطوعي)؟
3. مدى يتفهم السكان طبيعة الأنشطة التي تقوم بها لجان الأحياء السكنية ومشاركتهم فيها.
4. مدى التوجه من قبل السكان لطلب المساعدة من لجان الأحياء السكنية.
5. مدى التعاون ما بين لجان الأحياء السكنية والمؤسسات المحلية في مدينة نابلس.

وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج:

أولا: نتائج الاستبيانات الموجهة لأفراد المجتمع المحلي:

1. أن اتجاهات عينة الدراسة حول دور المشاركة المجتمعية في تنمية المجتمع المحلي حازت على نسبة موافقة بدرجة متوسطة.
2. أن هناك إجماع بأن المشاركة المجتمعية مطلب ديني يحث عليها ديننا الحنيف وأنها مطلوبة في كافة مجالات الحياة والمجتمع وهي حق من حقوق الوطن على أبنائه، كذلك

المشاركة المجتمعية تمارس الآن لكسب الوجاهة الاجتماعية وأنها ليست مضيعة للوقت والجهد.

3. أنه لا توجد فروق بين الذكور والاناث في وجهة نظرهم في موضوع دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي.
4. أنه لا توجد فروق من حيث دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي، المهنة، العمر، ممارسة العمل التطوعي، ومجال العمل التطوعي.
5. إن لجان الأحياء السكنية كأداة من أدوات المشاركة المجتمعية وسيلة أساسية في تحديد احتياجات المجتمع وللوصول إلى تحقيق أهداف تنموية، وهي تزيد من كفاءة وفاعلية المؤسسة وبرامج المؤسسات المختلفة، وتعمل على توسعة دائرة العمل للمؤسسات التي تقدم برامج التطوير المجتمعي وتزيد من كفاءة وفاعلية المؤسسة وبرامج المؤسسات المختلفة، فيكون عمل لجان الأحياء السكنية مرتبط بأهداف حزبية.
6. إن 54,5% من عينة الدراسة سمعت عن لجنة الحي كأحد اللجان المشتركة في تطوير المجتمع المحلي بينما 45% منهم لم يسمعوا، وأن 73,3% من اللذين لم يسمعوا بلجان الحي كأحد اللجان المشتركة في تكوير المجتمع المحلي يرون ضرورة لوجودها.
7. أن 56,1% من عينة الدراسة تتوجه إلى لجنة الحي فيما إذا واجهتم مشكلة بينما 43,3% منهم لا يتوجون.

ثانيا: أهم النتائج المتعلقة بمقابلات أعضاء لجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس:

1. إن الدافع الأساسي وراء انضمام أفراد المجتمع إلى لجان الأحياء السكنية كانت بسبب رغبتهم في زيادة خبرتهم العبائية وتنميتها وتطويرها ومن ثم زيادة الثقة بالنفس وتنمية العلاقات العامة بالإضافة إلى شغل أوقات الفراغ في أعمال مفيدة.
2. إن أكثر المشكلات التي تعاني منها لجنة الحي تتعلق بعدم تقديم المجتمع للعمل التطوعي الاجتماعي، العجز المالي ووجود أعباء مالية مرتبطة بالعمل (بدل انتقالات مواصلات)، عدم الاهتمام برأس المال البشري في هذه اللجان من خلال عدم توفر برامج تدريب لتحسين أداء أعضاء لجنة الحي، ونقص الخبرة في التنظيم الإداري لدى أعضاء لجان الحي.
3. إن أعضاء لجنة الحي يرغبون في تعاون الجهة المسؤولة معهم في مجالات توعية المجتمع بأهمية المشاركة وخاصة للنساء في العمل المجتمعي، توفير برامج تدريب للأعضاء في لجنة الحي، وتنظيم علاقات العمل التعاون بين المسؤولين واللجان.
4. إن الأسباب التي تحول دون انضمام أفراد المجتمع المحلي للجنة الحي تتمثل في عدم الدراسة بأهمية المشاركة المجتمعية، صعوبة التعامل مع منظمات العمل التطوعي، ضيق الوقت وعدم العلم بالجهات التي يمكن التطوع من خلالها.
5. إن أعضاء لجان الأحياء السكنية يعتقدون بشكل كبير أن أفراد المجتمع المحلي على علم تام بأنشطة هذه اللجان وأكد أن (100%) من أفراد العينة بأن أفراد المجتمع المحلي على علم بالأنشطة التي تقوم بها اللجنة. وأنه يتم التوجه لهم لحل بعض المشكلات وعلى رأسها المشكلات المتعلقة بالمساعدات العينية ثم الخدمات ثم المشاكل الشخصية، وأن الأهالي يسمحون لأبنائهم بالمشاركة بأنشطة هذه اللجان ويتفهمون طبيعة هذه الأنشطة.

6. إن لجان الأحياء السكنية على علاقة وثيقة بلجان الأحياء الأخرى وبمؤسسات المجتمع المحلي، وهذا يزيد من دور هذه اللجان والمؤسسات في تنمية وتطوير المجتمع.
7. إن أهم ايجابيات لجان الأحياء السكنية من وجهة نظر أعضائها تشمل حل مشاكل السكان والاستفادة من برامج التوزيع للفقراء والمحتاجين، توفير فرص للقدرات والمهارات وتوفير فرص جيدة للعلاقات العامة، مساعدة المجتمع من خلال لجان المنطقة، التعرف على مشاكل المجتمع والمساهمة في حلها، سدر الفراغ الناشئ عن عدم وجود مؤسسات حكومية فاعلة وتوفير الخدمات للسكان، وكذلك زيادة العلاقات الاجتماعية بين سكان الحي والعمل على تعزيز التكافل الاجتماعي.
8. إن أهم معوقات لجان الأحياء السكنية من وجهة نظر أعضائها تتعلق بضعف الموارد التي من شأنها توفير خدمات والمساعدة المطلوبة، عدم تفهم بعض أفراد المجتمع لعمل اللجان، وعدم وعي الناس بأهمية العمل التطوعي، عدم القدرة على إرضاء معظم السكان في الحي، عدم الرعاية الكافية من الحكومة، عدم وجود هياكل واضحة للعمل التطوعي، عدم رضا الأهل والعائلة في مشاركة المرأة في العمل الاجتماعي، وعدم وجود دائرة اعلامية متخصصة مما أدى إلى عدم وعي الناس بأهمية العمل التطوعي.

تقييم الدراسة:

تشترك هذه الدراسة مع دراستنا في تناول الباحثة لموضوع التنمية والمجتمع المحلي، من خلال البحث عن الأسباب التي تساهم في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، حيث ترى أن للمشاركة المجتمعية دور في ذلك من خلال الدور الذي يلعبه الفرد في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، بحيث تكون له الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة وأيضا أفضل الوسائل

لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف، أي مسؤولية الأفراد والجماعات في المساهمة في تنمية مجتمعاتهم وبالمقابل مسؤوليته في إشباع احتياجات أفراده.

الدراسة الثانية:

مذكرة دكتوراه في علم الاجتماع للباحة مها كريم المور بعنوان: "تنمية المجتمع المحلي في البادية الأردنية"، دراسة ميدانية في البادية الوسطى، 2009. وقد تمحورت الاشكالية تحليل والوقوف على أهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني سكان المجتمعات المحلية في البادية رغم الجهود الرسمية وغير الرسمية التي تبذلك في هذا المجال من خلال برامج تنموية متنوعة موجهة لهذه المناطق ومدى مراعاة هذه البرامج للاحتياجات الفعلية لسكان البادية ومحاولة التخفيف من المشاكل التي يعانون منها وإضافة لذلك مراعاة الأبعاد الثقافية والاجتماعية للمجتمع المحلي لسكان البادية في إنشاء وتنفيذ تلك البرامج.

وقد طرحت الباحثة التساؤلات التالية:

1. ما الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لسكان المجتمع المحلي في منطقة الدراسة؟
2. ما أهم التغيرات التي حدثت في المجتمع المحلي في البادية؟
3. ما مواقف سكان المجتمع المحلي من مخطط تنمية مجتمعهم المحلي؟
4. ما أهم المشكلات التي يعاني منها سكان المجتمع المحلي؟
5. ما أهم مقترحات سكان المجتمع المحلي لحل مشكلاتهم ضمن استراتيجيات التنمية المحلية؟

وقد توصلت الباحثة إلى عدة نتائج وتوصيات:

1. الاهتمام بمنطقة البادية والتعامل معها كإقليم تنموي لإحداث التنمية والتطوير في الكثير من المجالات الاقتصادية والاجتماعية.
2. تحسين الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية والتي تعتبر عنصرا أساسيا من عناصر التنمية، مثل تحسين مستويات التعليم ونوعيته وتوفير الخدمة الصحية للأزمة وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية والمعونة، والسكن والمواصلات و وسائل الاتصال والماء والكهرباء.
3. دعم برامج التنمية الزراعية، كوسيلة لتوفير الغذاء وتحسين الدخل من خلال دعم صغار المزارعين ومعالجة مشكلات الزراعة.
4. دعم الثروة الحيوانية، باعتبارها نمط من الإنتاج له أهميته الاقتصادية وأكثر الاقتصادية ملاءمة لبيئة المنطقة والمرغوبة من قبل السكان، ويوفر جزء من الغذاء من لحوم الحيوانات ومنتجاتها.
5. إقامة المحميات الرعوية، وتطوير المراعي، وإعادة تأهيلها من خلال زراعة الشعيرات والنباتات الرعوية التي تم القضاء عليها بالاستغلال الجائر للأرض بالحراثة للمراعي التي لا تصلح للزراعة إلا لفترة محددة.
6. دعم برامج التدريب المهني كمصدر للعمالة المدربة، من خلال توفير مراكز التدريب للجنسين، وتكثيف التوعية بأهمية العمل المهني والحرفي.
7. دعم الحكومة لبرامج التنمية الصناعية وتوفير حوافز لتشجيع واجتناب الشركات الصناعية كوسيلة لزيادة الدخل ومعالجة أسباب الفقر وامتصاص البطالة، من خلال إنشاء مدينة صناعية تعمل هذه الأخيرة على قيام مركز تنموي قادر على استقطاب السكان للعمل به، وخدمة المستثمرين والافادة من مزايا التجمع الصناعي.

8. إضافة إلى كل الاهتمام بالجانب السياحي للمنطقة وإعادة إحياء وتحديد المواقع الأثرية والطبيعية الموجودة بالمنطقة مع ربط التنمية السياسية بحاجات السكان المحليين.
9. كذلك تشجيع المشاركة الشعبية في وضع الخطط وتنفيذ المشاريع التنموية في المنطقة، والاهتمام أيضا بالشباب من خلال توفير مراكز لرعاية الشباب ومن أجل الاستثمار في أوقات فراغهم، وتشجيعهم على العمل التطوعي. الأمر الذي سيسمح لهم بإظهار طاقاتهم الابداعية بعدة مجالات كإنشاء مشاريع شبابية تخدم المنطقة.

تقييم المشروع:

تشترك هذه الدراسة مع دراستنا في تناول الباحثة لعملية تنمية المجتمع المحلي من خلال تحليل لأهم الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لسكان المجتمع المحلي في منطقة الدراسة (البادية) وكذلك طبيعة الخطط التنموية المبرمجة لهذه المناطق، أي الاهتمام بمنطقة البادية والتعامل معها كإقليم تنموي لما لها من خصوصية، ومميزات يمكن الاستفادة منها لإحداث التنمية والتطوير في الكثير منن المجالات الاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة طبيعة ونشاط كل منطقة (منطقة زراعية، سياحية، ...)

5. المقاربة السوسيولوجية:

بعد القيام بعدة اجراءات وخطوات منهجية وعملية كتحديد الموضوع وبناء الفرضيات، المؤشرات، الأبعاد، إضافة إلى تحديد المفاهيم والدراسة الاستطلاعية، واستنادا إلى كل هذا قمنا بالاعتماد على التحليل المتعدد المداخل لموضوع بحثنا والتي تمثلت في:

تعتبر النظرية النسقية الاجتماعية (تالكوت، بارسونز) من الاقتراب الذي يلح على أهمية وجود الإدارة المحلية فهي تشكل نسقا تنظيميا اجتماعيا، وتؤكد على أن الاقتراب النسقي وسيلة جيدة للتوجه ورصد التفاعلات الملائمة ضمن المجال المعقد والمتشابك الذي تتميز به الإدارة

المحلية، والتي تعتبر كنسق فرعي متداخل ومتفاعل ومتكامل مع الأنساق الفرعية الأخرى من أجل إشراك جميع هياكل ومؤسسات الإدارة المحلية (البلدية ...) .بهدف تحقيق الانسجام والتوازن في النسق الاجتماعي، مما ينمي المجتمع المحلي.

فالنسق يشكل وحدة جزئية وظيفية من نمط اجتماعي أكبر وأوسع، له أنساق متعددة حسب أهمية ودور كل نسق في تكوين وتجسيد الصورة أو الهوية للنمط الحضاري العام (نمط اجتماعي) كما أنه يتعلق بالمجتمع من خلال تحديده لطبيعة الوظيفة الاجتماعية للنسق ذاته.

إن نظرية النسق التي بلور معالمها **تالكوت بارسونز** من خلال الأنساق الثلاثة وهي الثقافة والشخصية والنظام الاجتماعي:

1. **نسق الثقافة:** يتكون من العلاقات المتداخلة للقيم والمعتقدات والرموز المشتركة، التي توجد في أي مجتمع ما في زمن ما وعلاقة الزمان والمكان بهذه القيم والمعتقدات على أنها ضمن نمط حتمي مولود بظرفه واستحقاقاته.
2. **نسق الشخصية الاجتماعية:** وهو ما يعرف بنسق الدوافع والمؤثرات والأفكار الفردية وهو أيضا قريب من وظيفة نسق الثقافة ومتلازم معها، والنسق الأهم هو الاجتماعي باعتباره مجموعة الأدوار ذات العلاقة المتداخلة من الفرد إلى المجموعة والعكس صحيح.

كما أن النمط يعني مجموع الأنساق الفردية والاجتماعية التي تتفاعل فيما بينها وبين بقية العلاقات الاجتماعية البنيوية، التي تعمل كوحدة تكوينية ضمن أهداف مشتركة وتحت أسلوب عمل منظم طبيعي لصياغة مفهوم اجتماعي ذو خاصية حضارية متكاملة، فالثقافة باعتبارها بسط للمعرفة الفردية والفكرية للفرد أولا ولجماعة الأفراد تراكميا وجمعيا والتي عادة ما تتبلور على شكل مفاهيم وقضايا، تتحول من فرديتها الذاتية بمرور الزمن إلى نسق وظيفي عام يشكل ما يسمى بالثقافة الجمعية العامة، والتي لا تعني بالضرورة أنها تطبق من كل المجتمع على أنه مشروع

قسري بل هي الصورة الغالبة لمفاهيم المجتمع عن الفكر والفن والأدب والأسلوب التعبيري والممارسة العقلية المرتبطة بهوية المجتمع.

الثقافة الفردية التي تتحول إلى نسق متطور في سيرورتها الاجتماعية وسيرورتها الوظيفية من إطارها المعرفي والفكري المجرد بما تمتاز به من حيوية إلى نسق اجتماعي وظيفي، قابل للتطور أيضا سيساهم في صنع شعور ووعي وفاعلية اجتماعية ايجابية بناء على وظيفة الثقافة، سيكون أيضا في مرحلة لاحقة أساس لظهور نسق متطور وتراكمي وذي محددات خارجية، وفي المضمر الذاتي إلى ما يسمى بنسق الهوية أو نسق الشخصية الفردية ومن ثم الاجتماعية، فكل مجتمع عندما يبدأ في التراكم العددي والنوعي سيفرز كظاهرة اجتماعية تراكم ثقافي، تجتمع حوله ومنه العلاقات التي تكون صالحة للتوافق عليها اجتماعيا وبنيويا ومن تراكم الادمان عليها والتتابع في الممارسة سيولد حالة مظهرية خارجية عند الآخر المماثل والمختلف تسمي الشخصية أو الهوية الاجتماعية وفي مضمرها تسمى الروح الاجتماعية للفرد والمجتمع.

هذه الروح المضمرة كنسق غير معلن ولكنه محسوس ومتلمس في الحقيقة هي البواعث الأهم التي تدفع الأفراد لصياغة النظام الاجتماعي العام، من خلال الوعي اللا مباشر المعبر عنه سلوكيا بقواعد الفعل الاجتماعي المشترك، أي أن أي مجتمع بلا روح مضمرة لا يمكنه أن يكون ذا شخصية بهوية محددة لأنه فاق الجذر الباعث وفاقد الأساس الأهم بالشعور بتفرد الشخصية وتشخصنها، وبالتالي فلا يمكن أن نحول الثقافة والشخصية إلى نظام محدد وماهية مميزة دون توالي ترتيب الأنساق التي في النهاية سوف تساهم بإعطاء صيغة كلية وعامة ومتميزة لما يسمى

بنمطية المجتمع الحضارية التي تكون قواعده مشتركة بين مجموعة من المجتمعات المتشابهة أو المتقاربة في قواعد تكوينها أو في قواعد وجودها الواعي.[1]

كما يمكن لاستعانة بالنظرية التفاعلية الرمزية لفهم طبيعة العلاقات السائدة داخل التنظيم الإداري المحلي، حيث تكون هذه العلاقة حسب الطرح التفاعلي الرمزي تركيبة من التفاعلات والتي تكون ناجمة عن الرموز التي كونها أفراد التنظيم نحو الآخرين بعد التفاعل معهم، وهذا الأخير بدوره يؤدي إلى تكوين كل فرد انطباعات وتصورات مختلفة من عمليات الاتصال والتعاون والتضامن بين أعضاء التنظيم الإداري الواحد، وبالتالي سيساهم في تنمية المجتمع المحلي.

حيث ترى النظرية التفاعلية الرمزية أيضا أن الحياة الاجتماعية التي نعيشها هي حصيلة تفاعلات بين الأفراد مع بعضهم البعض، أو بينهم وبين المؤسسات الاجتماعية في المجتمع، حيث تظهر لأدوار الأفراد بعضهم اتجاه بعض من خلال المعاني والرموز التي قد تكون ايجابية أو سلبية، وطبيعة هذا الرمز والذي يحدد علاقتنا به أو بهم حيث قد تكون ايجابية أو سلبية اعتمادا على هذا الرمز أو الصورة الذهنية التي كونها عن هذا الرمز أو عن من يتفاعل معهم.

ومن أبرز رواد النظرية التفاعلية الرمزية عالم الاجتماع الأمريكي **جورج هربرت ميد** الذي يعد من أشهر الرواد المؤسسين للاتجاه التفاعلي الرمزي، من خلال دراسته للذات في المجتمع، فهو يعتقد أن الذات في المجتمع هي حصيلة تفاعل عاملين هما العامل النفسي الذي يعبر عن خصوصية الفرد وشخصيته، والعامل الاجتماعي الذي يجسد مؤثرات البناء الاجتماعي المحيطة بالفرد وأيضا حلل ودرس عملية الاتصال وقسمهإلى قسمين اتصال رمزي واتصال غير رمزي عن

---

[1]– عباس علي العلي: **'مفهوم النسقية الاجتماعية والنمطية الاجتماعية ودورهما في بلورة الهوية الخاصة للمجتمع'**. موقع الكتروني: www.m.alhewar.org، 2016/07/18.

طريق الأفكار والمفاهيم وبذلك تكون اللغة هي وسيلة الاتصال بين الأفراد رمزا لأنها تؤثر في الأفراد كما تؤثر في الآخرين.

6. صعوبات الدراسة:

من بين صعوبات الدراسة التي واجهتنا:

- صعوبة تحديد مقاربة واحدة كافية تخص التنمية نظرا لصعوبتها وتعدد ابعادها.

الفصل الأول:

الإدارة المحلية ودورها في تنمية المجتمع المحلي

تمهيد:

عرفت البشرية منذ القدم تنظيمات سياسية كالتنظيمات القبلية، والحكومات الإقليمية والامبراطوريات ونظام الاقطاع وصولا إلى نظام الدولة الحديثة، فنظم الإدارة المحلية عبر تطورها التاريخي عرفت أشكال وتنظيمات مختلفة في كثير من الحضارات والدول، وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل من خلال عرض أسباب وعوامل ظهور الإدارة المحلية أهدافها ومقومات ومشكلات الإدارة المحلية، إضافة إلى عرض الإدارة المحلية في الجزائر ومؤسساتها.

أولا: عوامل وأسباب ظهور الإدارة المحلية، أهدافها، أهميتها مقوماتها ومعوقاتها:

1-1-1. عوامل وأسباب ظهور نظم الإدارة المحلية:

من أسباب ومبررات ظهور أو الأخذ بنظم الإدارة المحلية في التنظيم الإداري في الدولة ما يلي:

أ- الأسباب السياسية:

يعتبر نظام الإدارة المحلية مظهرا من مظاهر الديمقراطية، فهو وسيلة لإشراك المواطنين في إدارة مرافقهم المحلية كما يؤدي نظام الإدارة المحلية إلى التعاون المثمر والأجهزة المركزية في العاصمة، ويؤدي أيضا إلى قرب الحكومة من المواطنين وإخراج سلبياتهم ودفعهم نحو العمل لصالح وحدتهم المحلية وقد يكون نظام الإدارة المحلية حلا للمشكلات التي تقابل بعض الدول المعتمدة الأجناس والديانات والقوميات. إذ تلجأ الحكومة المركزية إلى الاعتراف بنوع من اللامركزية الإقليمية للأقليات بهما، فيتحقق لهم نوع من الاستقلال الذاتي دون المساس بالوحدة

السياسية للدولة، وكذلك أدى اتساع سلطة الدولة نتيجة للمذاهب الداخلية الحديثة في ظاهرة تجميع قدر كبير من السلطات في يد واحدة وتحقق اللامركزية الإقليمية من عيوب هذه الظاهرة. [1]

ب-الأسباب الإدارية:

التخفيض من أعباء موظفي الادارات المركزية وقصرها على الأعمال الإدارية المهمة، كما يؤدي أيضا إلى التنسيق فيما بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية لوضع الخطط والمشروعات التي تلائم حاجات السكان في مناطقهم .وحسب ظروفهم وتنفيذها في تلك المناطق مع ضمان كذلك سرعة الانجاز بكفاءة وفاعلية، والحد من الروتين بتبسيط الإجراءات واستخدام أساليب إدارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية، تراعي الظروف والعوامل المحلية، مما يرفع من كفاءة العمل. إضافة إلى زيادة قدرة الموظفين المحليين على الابداع والابتكار وإكساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عمليات اتخاذ القرارات.

ج-الأسباب الاجتماعية:

يؤدي إلى قيادة عملية التغير الايجابي في المجتمع المحلي وتهيئة السكان لتقبله والحد من مقاومته مع مراعاة احتياجات السكان ورغباتهم ومصالحهم في المناطق المحلية، بما يلائم ظروفهم المحلية، مما يؤدي إلى رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك ايجاد مزيد من فرص العمل للمواطنين في مناطقهم، والحد من هجرتهم إلى العاصمة أو المدن الكبرى والحد من البطالة. إضافة إلى التخفيف من آثار العزلة التي تفرضها المدينة الحديثة على الأفراد بعد اتساع نطاق التنظيمات الحديثة، حيث يفقد الاحساس بالمجتمع في الوحدات الكبيرة، التي تضم مجموعات غير متجانسة مع تنمية القيم الاجتماعية والثقافية، وذلك باستحداث مشروعات تساعهم في النهوض

[1]- صفوان المبيضين وآخرون: **المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 33، 34.

الثقافي والاجتماعي للمدينة، كاستحداث المسارح والمتاحف والمكتبات ومؤسسات رعاية الشباب وتقوية الروابط الروحية بين الأفراد عن طريق اشراكهم سويا في مجالات العمل المحلي. [1]

د- الأسباب الاقتصادية:

يؤدي إلى جدية البحث عن مصادر جديدة للتمويل المحلي كما يؤدي أيضا إلى لا مركزية التصنيع مما، يتيح الفرصة للمناطق المحرومة للنهوض صناعيا مع وجود نوع من العدالة في توزيع الأعباء الضريبية، ويعمل كذلك على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بمشاركة الحكومة المركزية أعباء هذه التنمية المحلية، كما أن الوحدات المحلية أكثر دراية بمعرفة حاجات ومشاكل المجتمع المحلي، مما يساعد في وضع خطط تنموية فعالة. [2]

1-1-2. أهداف وأهمية الإدارة المحلية:

للإدارة المحلية أهداف وأهمية كبيرة منها:

أ- **أهداف الإدارة المحلية:** للإدارة المحلية أهداف سياسية وإدارية واجتماعية منها:

- تكريس مبدأ الديمقراطية والمشاركة والذي يكون عن طريق انتخابات نزيهة وحرة والتي، تسمح لأي مواطن أن يعبر عن رأيه ويختار بكل حرية مرشحه المفضل. وبالتالي توفير فرص أكثر لإشراك المواطنين في الإدارة والسير على المستوى الوحدات المحلية، وهذا يسمح لهم بالتدرب على ممارسة العمل السياسي.
- تهدف إلى الاقتصاد في النفقات، وذلك بتوفير الوقت والسرعة في الانجاز وتوحيد أنماط التسيير والعمل على الأعمال بدقة واحترافية.

---

[1]- عبد الكريم مسعودي: **تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان 2012-2013، ص: 6، 7، 10.

[2]- صفوان المبيضين: **المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية**، المرجع السابق، ص: 35.

- تهدف إلى توفير مصادر تمويل بديلة محلية، وبالتالي تخفيف العبء على الإدارة المركزية.
- تهدف إلى القيام بمشروعات اقتصادية تكون من واقع وعمق المجتمعات، والاعتماد على الموارد الطبيعية واستغلالها بطريقة عقلانية، وبالتالي خلق اقتصاد محلي وقومي في نفس الوقت، وبالتالي المساهمة في تنمية المجتمع المحلي.
- تهدف إلى الاستغلال الأمثل للطاقات الفكرية والفنية والثقافية للسكان المحليين، وتوظيفها للمصلحة العامة.
- تهدف أيضا إلى تخليص المجتمع من بعض العادات والتقاليد التي تعيق التنمية، كالعصبية والخرافات والبدع.
- تعمل على تطبيق مبدأ المشاركة الاجتماعية لمواطنيها، كمؤشر لمبدأ الديمقراطية وادماجهم في الحياة السياسية والاجتماعية، والذي يسمح لهم بالتحلي بروح المسؤولية وفي الابداع في التسيير وادارة شؤونهم بأنفسهم، والابتعاد عن السلوكات السلبية كاتكالية واللامبالاة وبالتالي تحقيق رغبات ومطالب وحاجات المجتمع المحلي، والمساهمة الفعالة في التنمية المحلية والذي ينعكس بالإيجاب على التنمية الوطنية.

ب-أهمية الإدارة المحلية: تظهر أهمية الإدارة المحلية من خلال:

- لازمت الإدارة المحلية المجتمع الإنساني منذ القدم وحتى العصر الراهن، فقد وجدت تاريخيا على شكل قرى ثم مدن صغيرة اجتمعت لإدارة شؤونهم وحل مشا كلهم، وكان هذا خير دليل لتطبيق الديمقراطية بين أفراد المجتمع الواحد، ولذلك فإن الحكم المحلي يعد الأصل والمنبع الذي استحدثت منه الدول الحديثة النظام جل التفكير الديمقراطي، ومبدأ السيادة

الشعبية بمفهومها الحديث، إذن فالإدارة المحلية هي الباب الواسع لإرساء قواعد الديمقراطية.

- أن الفقه الإداري يتفق غالبا على أن قيام التنظيم على أساس الأسلوب المركزي وحده أمر لم يعد يتلاءم مع اتساع مجالات نشاط الإدارة في الدولة المعاصرة، لذا ينبغي أن تعهد بإدارة المرافق والمصالح المحلية إلى هيئات محلية منتخبة تشاركها تحمل العبء.

فاللامركزية هي السبيل الفعال للتخفيف من أعباء الحكومة المركزية والوسيلة الناجحة لتوزيع الأعباء بينهما وبين الأفراد أنفسهم. [1]

- تظهر مساهمة الإدارة المحلية في إبراز قيادات محلية تتمتع بكفاءة وخبرة في عملية التسيير والتنظيم على المستوى المحلي، وبإمكانها تقديم إضافات وخبرات في التنظيم الإداري على المستوى المركزي للدولة.
- وسيلة لإشراك المواطنين في عملية التسيير سواء عن طريق الانتخابات أو المجتمع المدني كالجمعيات ودور الشباب، وبالتالي ينمي ترابط اجتماعي وتضامن بين أطياف المجتمع الواحد.
- يساهم الحكم المحلي في البحث عن مصادر تمويل محلية بدلا من الاعتماد دائما على مصادر تمويل الدولة، أي ايجاد وخلق مصادر تمويل بديلة .وبالتالي تحقيق الاستقلال المالي والإداري عن مركزية الحكومة.

---

[1]–أكرم سالم: "**حقائق ومعايير عن الإدارة المحلية أو الحكم المحلي**"، موقع: www.m.alhewar.og، 2008/04/21.

1-1-3. مقومات الإدارة المحلية:

أ- التقسيم الإداري للوحدات المحلية:

يتم تقسيم إقليم الدولة إلى عدد من التقسيمات المحلية، بحيث يصبح كل منها وحدة محلية، ويتم هذا التقسيم مع مراعاة عدد من الاعتبارات الأساسية ولتحقيق أهداف معينة.

ويشير هذا إلى وجود تقسيم اداري لأقاليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي على الأقل بالنسبة لوحدات المستوى الأدنى، وتكون الوحدة ذات مفهوم محلي إذا توافر لسكانها وحدة المصلحة ووحدة الانتماء، فمن شأن هذه العناصر أن تدعم الروابط بين سكان الوحدة المحلية عن طريق القيم والعادات المشتركة.

ويتوقف نوع التقييم الإداري لإقليم الدولة على هدف الدولة من نظام الإدارة المحلية، وعلى الظروف البيئية السائدة في إقليم الدولة، وفي إطار هاذين العاملين الرئيسيين توجد عدة عوامل تكون دائما موضع الاعتبار، عند تقسيم إقليم الدولة لأغراض الإدارة المحلية أهمها:

- تجانس المجتمعات والقوة المالية، أي مدى قدرة الوحدة المحلية على الحصول على موارد مالية ذاتية، تكفي لتغطية الجانب الأكبر من مصروفاتها حتى تستطيع الاضطلاع باختصاصاتها بكافية.
- يضاف إلى تلك العوامل المحددة لتقسيم إقليم الدولة لأغراض الإدارة المحلية، العامل الخاص بضرورة وجود عنصر المشاركة الشعبية، وتوافر أوعية الخدمات التي تدخل في نطاق اختصاص الوحدة المحلية.[1]

[1]- عبد الكريم مسعودي: **تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية**، رسالة ماجستير، المرجع السابق، ص 16، 17.

ب-مجالس محلية منتخبة:

والتي تمثل الإدارة العامة للوحدة المحلية، ويعني ذلك ضرورة إدارة شؤون عمل وحدة محلية بواسطة مجلس محلي منتخب يمثل الإدارة العامة لمواطني الوحدة، فالمواطنون الأقدر من غيرهم على تحديد مشاكلهم والعمل على حلها بالأسلوب الذي يرضون عنه، فالمجالس المحلية هي هيئات تمثل الإدارة العامة للمجتمعات المحلية، وتضطلع بصلاحيات تقريرية ورقابية في إطار اختصاصها وإطار رقعتها الإقليمية، والأصل أن تشكل المجالس المحلية كلية بالانتخابات المباشرة وذلك لأن الباعث على نشأة الإدارة المحلية باعث سياسي، وأن الإدارة المحلية هي الإدارة القريبة من الأهالي قربا ماديا ومعنويا، بالإضافة إلى أن الانتخاب المباشر ضروري لدعم استقلال السلطات المحلية في مواجهة الحكومة المركزية. [1]

ج- المشاركة الشعبية:

تمثل المشاركة الشعبية أحد المقومات الأساسية لقيام نظام الإدارة المحلية وبدون المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات بالمجالس المحلية، وفي الأعمال الخاصة بالتنمية المحلية تبعد وحدات الإدارة المحلية عن حقيقة ما يحس به المواطنين من مشكلات وحاجات، فالمشاركة الشعبية باشتراك المواطنين في شكل أفراد وجماعات مع الجهات الإدارية في تحديد احتياجات وأولويات المجتمع مع تحديد أفضل الوسائل لتحقيق هذه الاحتياجات، وذلك بوضع السياسات والتخطيط للمشاريع وتمويلها والسهر على تنفيذها، وبالتالي المساهمة في التنمية المحلية التي تمثل من أهم أهداف قيام الإدارة المحلية.

[1]-عبد الكريم مسعودي، نفس المرجع، ص 17.

د- التخطيط وضرورة التكامل بين أجهزة التخطيط:

يمثل التخطيط أهم مقومات الإدارة المحلية وأهم دعائم التنمية، فالتنمية المحلية لكي تحدث على الوجه المطلوب لابد أن تكون مخططة، فالتخطيط للتنمية على المستوى المحلي في إطار التخطيط الشامل والمتكامل، الذي يلم بجميع جوانب الصورة في أبعادها الزمنية القصيرة والمتوسطة والطويلة، وفي جميع المجالات التي تعتمد إليها.

وإذا كان تحديد اتجاهات التنمية فيما يتعلق بالأهداف والأولويات العامة تبدأ من السلطة العليا بالوحدة الأعلى والمجلس الشعبي بها، فإن الأهداف التفصيلية والمشروعات النامية ينبغي أن تبدأ من القواعد العريضة المتمثلة في الوحدات الأدنى ومجالسها الشعبية، على أن يتم إقرارها من السلطات العليا والمجلس الشعبي بها على ضوء المصلحة القومية، والأولويات العامة ضمانا لواقعية التخطيط، ويلزم ذلك ربط التخطيط الإقليمي والمحلي بالتخطيط القومي .بحيث تتضمن الخطة القومية الخطط الإقليمية والخطط المحلية، بما يحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والعمراني وحماية البيئة، ويكون ذلك بالتنسيق بين أجهزة التخطيط على كافة المستويات.

هـ-توفر العنصر البشري:

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية، وفي نجاح التنمية المحلية التي تعتبر الهدف النهائي لنظام الإدارة المحلية، فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، وهو الذي يدبر التمويل اللازم لإقامة المشروعات و ينفذ المشروعات ويتابعها، ويعيد النظر فيما يقابله من مشكلات ويضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب، لذلك يجب أن تتوفر لوحدات الإدارة المحلية الموارد البشرية المؤهلة فنيا وإداريا، كما أن مشاركة الأهالي في جميع عمليات التنمية منذ رسم الخطة حتى وضعها محل التنفيذ عمل إلزامي وضروري، وتبرز أهمية وجود العنصر البشري كمقوم من مقومات نظام الإدارة المحلية، ولهذا يجب

أن تتأكد سلطة المجالس الشعبية باستمرار فوق سلطة الأجهزة التنفيذية، وذلك هو الوضع الطبيعي الذي ينظم سيادة الشعب وهو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائدا في العمل الوطني، ويتضمن حقوقهم دون أن تتجمد في تعقيدات الأجهزة الإدارية أو التنفيذية بفعل الاهمال أو اللامبالاة. [1]

و- التمويل المحلي الذاتي بالموارد المحلية:

استقلال الوحدات المحلية إداريا يكون باستقلالها المالي وتباعا لاستقلالها بموارد ذاتية تكون لهما ذمة مالية منفصلة عن ذمة مؤسسات الدولة، وبالتالي تتمتع بحرية تامة في إنفاق أموالها، فلا يقتصر دور الاستقلال المالي على دعم الاستقلال الإداري، لكنه يسهم أيضا في دعم مبادئ الإدارة المحلية عن طريق تأكيد المسؤولية المالية لمواطني الوحدات المحلية.

فالمسؤولية المالية تؤدي إلى تعميق مفهوم الديمقراطية نظرا لارتباط عنصر التكليف بأداء الضريبة بحق التمثيل، حتى يكون للممولين رأي في الطريقة التي تصرف بها أموالهم، وهذه المسؤولية تجعلهم يشاركون مشاركة ايجابية في انتخاب ممثليهم في المجالس المحلية .قد تتعرض مسؤوليات الأعضاء لخطر مؤكد إذا ما تضاءل نصيب التمويل الذاتي في الميزانية المحلية، فالتركيز على أهمية الموارد المالية الذاتية لدعم الاستقلال الإداري للمجالس المحلية للدعوة إلى تحقيق تغطية النفقات المحلية كاملة بالموارد الذاتية لا يكفي، بل لابد من تدخل الدولة عن طريق الاعانات المحدودة وذلك لأسباب الآتية:

- إخضاع السلطات المحلية للرقابة المركزية بالقدر الذي يحقق حدا أدنى من مستوى الخدمات على مستوى الدولة.

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد: **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص: 55-59.

- التفاوت في مستوى الخدمات من وحدة محلية إلى أخرى، إذ لا تستفيد الوحدات الفنية بإعانات لتحقيق مستوى معيشي أفضل للسكان، وإنما تستفيد منها تلك الأقل ثراء.
- ارتفاع سعر الضريبة المحلية قد يؤثر سلبا على الوحدات الفقيرة، وبالتالي يكون تدخل السلطات المركزية من خلال تقديم الاعانات اللازمة. [1]

أي بمعنى الاستقلالية الممنوحة للجماعات حاليا ليست لها هذه الصفة من جهة حدود الميزانية، ومن جهة المراقبة التي تقوم بها السلطات المركزية.[2]

ز- الشخصية المعنوية:

يشترط أن تمنح الوحدة المحلية القائمة على هذه المصالح الشخصية المعنوية، فهي شرط وجود الوحدة المحلية، وتعتبر فرعا من فروع الحكومة المركزية، فالشخصية المعنوية هي النتيجة الطبيعية لقيام اللامركزية، ولحماية مصالحها القانونية، ولكي يكون هناك لا مركزية، فمن الضروري أن يكون هناك أشخاص اداريين خلاف الدولة تنسب إليها تصرفاتها لا إلى الدولة.

ويقتضي منح الشخصية المعنوية للوحدات المحلية عدة نتائج هامة، منها:

- أن يكون هناك من يعبر عن ارادة الشخص المعنوي، وعادة ما يعهد بذلك إلى مجلس محلي يضم ممثلين عن أبناء الإقليم يتولى التعبير عن ارادتهم والتصرفات طبقا لمصالحهم، وينقضي الاعتراف بالشخصية المعنوية أيضا أن يكون للوحدة المحلية ذمة مالية مستقلة عن ذمة مؤسسات الدولة (الإدارة المركزية، وباقي الوحدات)، فلا يجوز استعمالها أو التصرف فيها دون موافقتها.

---

[1]- بسمة عولمي: **دور الجباية المحلية في تمويل التنمية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخص مالية، المركز الجامعي تبسة، الجزائر، 2004، ص: 7.

[2]- لخضر مرغاد: "**الإجراءات العامة للجماعات المحلية في الجزائر**"، مداخلة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد السابع، الجزائر، ص: 3.

- أن يكون للوحدة المحلية صلاحية التحمل بالواجبات واكتساب الحقوق كحق التملك وإبرام العقود...
- أن تكون الوحدة المحلية أهلا للتقاضي سواء كمدعي عليه فيكون لها الحق في مقاضاة الدولة أو الوحدات المحلية الأخرى، أو الأفراد او الشركات وهي عرضة للتقاضي أيضا من هؤلاء.
- يقتضي منح الوحدة المحلية الشخصية المعنوية أن يكون لها جهاز إداري خاص بها عن الجهاز الإداري للدولة.
- تقتضي الشخصية المعنوية للوحدات المحلية بنفس الإدارة التي نشأت بها أداة أعلى.

ح- الرقابة من قبل الحكومة المركزية:

لا يعني استقلال الوحدات المحلية إفلاتها من رقابة الحكومة المركزية، فتتصرف في نطاق إقليمها كما تشاء، فالدولة في ظل نظام الحكم المحلي تظل هي الشخص المعنوي الرئيسي صاحب السلطة العليا في نطاق الإقليم الوطني كله.

ومهما تمتعت الوحدات المحلية بالإستقلال فإنها لابد، وأن تعمل في إطار السياسة العامة للدول طبقا لقوانينها، باعتبارها أجهزة مشاركة في جزء من النشاط الإداري والتنفيذي للدول.

وتتمثل الرقابة المركزية فيما تملكه الحكومة المركزية المختصة بالرقابة من سلطات:

1- الرقابة على ذات الهيئات المحاية وعمالها.

2- الرقابة على تصرفات هذه الهيئات المحلية.

إذن فالحكومة المركزية لها حق الرقابة على المجالس في مجموعة، كأن يكون لها حق إيقاف المجلس أو جله، وعادة يحاط استخدام هذا الحق بكثير من الضمانات التي تحافظ على الاستقلال المحلي، كعرض الأمر على البرلمان. [1]

3- مقومات قانونية:

تعتبر المقومات القانونية من أهم المقومات الأساسية التي تقوم عليها الإدارة المحلية. [2]

1-1-4. صعوبات وعوائق تسيير الإدارة المحلية:

يتأثر تسيير الإدارة المحلية بعدة عوامل منها اجتماعية وسياسية واقتصادية:

أ- العوامل الاجتماعية:

يتأثر نظام المحلية بنوعية الروابط التي تربط الأفراد بقوتها، ففي الحالات التي تقل فيها الروابط بين الأفراد، أو تنعدم يسود الوحدة المحلية روح التفسخ والتناحر وقد تنتهي إلى الفناء.

ويتأثر نظام الإدارة المحلية بنظام الاجتماعي المحلي، ويقصد بالنظام الاجتماعي مجموعة العلاقات التي تحكم الأفراد في حياتهم اليومية، ويتجسد النظام الاجتماعي عادة في مجموعة من التقسيمات الاجتماعية التي تحدد مكانة الفرد لجماعة، كالطبقات الاجتماعية والمراكز الاجتماعية.

ولبساطة النظام الاجتماعي أو تعقده تأثير واضح على نظام الإدارة المحلية، فالطبيعة الريفية أو الحضرية للسكان تنعكس على درجة تعقد نظام الإدارة المحلية. حيث يميل النظام

---

[1]- صفوان المبيضين وآخرون: **المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية**، المرجع السابق، ص: 39، 40، 43، 44.

[2]- بسمة عولمي: **دور الجباية المحلية في تمويل التنمية في الجزائر**، المرجع السابق، ص: 9.

المحلي في المناطق الريفية إلى البساط، وقد تكون المجالس المحلية خاضعة لسيطرة بعض العائلات أو كبار الملاك المزارعين، أما المجتمعات الحضرية فيميل تركيبها الاجتماعي نحو التنوع والتعقد، وقد تنمو بها أقليات مؤثرة في مجريات الأمور المحلية، وقد تخضع المجالس المحلية لسيطرة رجال المال والأعمال. [1]

ب-العوامل السياسية:

تلعب العوامل السياسية أهم دور في تشكيل نظام الإدارة المحلية الذي يطبق في دولة ما، فالنظام أولا وأخيرا يقرر بمقتضى أداة قانونية دستورا كان أو قانونا أو مرسوما أو إقرارا، يصدر عن الجهة التي تباشر العمل السياسي في الدولة هيئة كانت أو فردا. بحيث يمثل الاستقرار السياسي والإيديولوجية السياسية أهم العوامل في تشكيل ووحدة نظام الحكم المحلي، فالاستقرار السياسي أمر أساسي لإنشاء نظام الإدارة المحلية أو لدعم نظام قائم، والإيديولوجية السياسية تشكل نظام الإدارة المحلية في إطار القيم والمبادئ التي يعتنقها الشعب، والتي تشكل في مجموعها أيديولوجية الدولة.

ج-العوامل التاريخية:

الإدارة المحلية من نتاج العوامل التاريخية أكثر من العوامل الأخرى، بحيث تتعلق هذه العوامل بظروف تكوين الدولة أو بنشأة النظام وتطوره.

في ما يتعلق بظروف تكوين الدولة، فإنها تنشأ إما من اتحاد عدد من الأقاليم ذات الخصائص المتمايزة (دولة الإمارات)، أو تفكك أقاليم دولة ذات خصائص مشتركة وفي كلتا الحالتين يتأثر نظام الإدارة المحلية بظروف تكوين الدولة، ففي الحالة الأولى يعكس النظام خصائص الأقاليم المتمايزة في تباين بنائه التنظيمي وفي أسلوب تشكيل سلطاته وفي تنظيم هذه السلطات، مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية يختلف أسلوب تنظيم السلطات المحلية في ولايات

[1]- صفوان المبيضين وآخرون: **المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية**، المرجع السابق، ص: 52.

بنوانجلاند في بقية الولايات، وتنفرد ولاية ألاسكا ببناء تنظيمي خاص بها حيث لا توجد بها مقاطعات.

وفي حالة انفصال إقليم من أقاليم الدولة لتكوين دولة مستقلة، فلابد أن يعكس نظام الإدارة المحلية في الدولة الجديدة خصائص النظام في الدولة الأم، فنظام الحكم المحلي في جمهورية ايرلندا يعكس الكثير من خصائص النظام الإنجليزي، ونظام الإدارة المحلية في بنغلادش يعكس السمات الأساسية للنظام الباكستاني، وأيضا يتأثر نظام الإدارة المحلية أيضا بأسلوب نشأته ومراحل تطوره، وتختلف النظم في هذا المجال بين نظم تنشئة طبيعية ونظم يتم انشائها بمقتضى أداة قانونية، فنظم النوع الأول تكون أكثر استقرار وتباين بحكم تمتعها بصلاحيات واختصاصات أصلية، فضلا عن تغلغلها في ضمير الشعب. بينما تفتقد نظم النوع الثاني في الغالب عناصر الثبات والاستقرار وتكون أقل استقلالا في ممارسة الصلاحيات والاختصاصات، التي تمنح لها ثقلا أو تفويضا من السلطات المركزية.

وعموما لا يمكن فهم نظام الإدارة المحلية القائم في دولة ما، أو إجراء دراسة له بدون الرجوع إلى جذوره التاريخية، وتتبع مراحل تطوره في إطار التطور التاريخي للنظام الإداري للدولة، وهذا ما يعكس أهمية العوامل التاريخية.

د- العوامل الجغرافية والطبيعية:

العوامل الجغرافية والطبيعية لا تقل أهمية عن العوامل التاريخية في تأثيرها على نظام الإدارة، حيث تتفاوت آثار هذه العوامل تبعا لاعتبارات كمساحة الدولة، ومدى تداخل حدودها ونوع تضاريسها. فنظام الإدارة المحلية يتأثر بمساحة الدولة التي يطبق فيها فهو ضروري في الدول المترامية الأطراف، وخاصة إذا كانت وسائل الاتصال فيها مختلفة، وكانت الإدارة تتطلب صلات وثيقة بين الحكومة والأهالي، وعلى الطرف الآخر لا تحتاج الدول المتناهية في الصغر مثل دولة الفاتيكان، أو إمارة موناكو إلى قيام نظام إدارة محلية .ومن ناحية أخرى يؤدي تداخل حدود الدولة مع الدول المجاورة إلى تقارب نظم الإدارة المحلية المطبقة فيها، وخاصة إذا اقترن هذا التداخل بسهولة الاتصال وتيسره، ويظهر أثر ظاهرة تداخل حدود الدول في الأجل الطويل في قيام نوع من التعاون بين السلطات المحلية على حدود الدول.

ويظهر تأثير تضاريس إقليم الدولة على نظام الإدارة المحلية المطبق فيها، فيما يتعلق بظاهرتي توزيع الأقاليم الطبيعية في نطاقها، ووجود العوامل الطبيعية مثل الجبال والأنهار (أرخبيل اليابان).[1]

هـ-العوامل الاقتصادية:

يتأثر طابع السلطة في الجماعة بصفة عامة بخصائص اقتصادها، ففي المجتمعات القديمة التي كانت تمارس أنشطة اقتصادية بسيطة، كالتقاط الثمار أو الزراعة البدائية ساد نمط من السلطة الديمقراطية في الجماعة كلها، في حين أن الأمر لم يكن كذلك في المجتمعات الرعوية حيث اتجهت هذه المجتمعات نحو نظام القيادة الوراثية، نظرا لأصل الثروة في هذه المجتمعات هو الحيوان، ويتعرض خلال الأجيال لتغيرات كبيرة من زيادة ونقصان. أما في المجتمعات الزراعية

[1]- عبد المطلب عبد الحميد: **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، المرجع السابق، ص: 44-46، 48.

والرعوية المتقدمة فقد تطور نظم السلطة فيها بتطور نظامي الملكية والطبقات الاجتماعية، حيث احتكرت السلطة من جانب كبار الملاك.

فالركائز الاقتصادية للطبقات الاجتماعية المختلفة في الوحدة المحلية، هي التي تحدد القوى السيطرة في النظام السياسي المحلي، كما تؤثر العوامل الاقتصادية في مدى اعتماد الوحدة المحلية على نفسها، ومن العوامل الاقتصادية ذات التأثير الهام في نظام الحكم المحلي:

- المهن التي يمتهنها سكان الوحدة المحلية.
- متوسط الثراء الشخصي للسكان المحليين.
- حالة العمالة وحجم العاطلين، وعدد الوظائف الشاغرة، وحجم المتقاعدين.

و – العوامل السكانية (الديمغرافية):

يرى "دور كايم" أن حجم السكان له تأثير حاسم في نشوء وتطور التنظيمات الاجتماعية، فكل زيادة كمية في مجتمع ما تؤدي إلى تغيرات كيفية فيه، وقد أطلق على الزيادة الكمية في المجتمع الكثافة المادية للسكان، أما التغيرات الكيفية المصاحبة لها فلقد أطلق عليها الكثافة الحركية للسكان.

ويتولد عن زيادة حجم السكان في رأيه زيادة في حجم العلاقات المادية والمعنوية بينهم، مما يؤدي إلى أن يخرج المجتمع من تطور التضامن الميكانيكي المشابه البسيط إلى التضامن العضوي المتباين المعقد، الذي تظهر في السلطة تنظيما وظيفيا متخصصا. فالتخصص وتقسيم العمل وتعقد العلاقات الاجتماعية، تعتبر آثارا وليدة عن زيادة حجم السكان.

ومن العناصر السكانية الأخرى ذات التأثر، كخصائص السكان، توزيعهم الجغرافي، توزيعهم بحسب العمر (شباب، أطفال، شيوخ) توزيعهم حسب الجنس (ذكور، إناث)، التركيب المهني، والتعليمي والفكري، واتجاهات الهجرة السكانية. [1]

ز- العوامل الثقافية:

يتأثر نظام الإدارة المحلية بالعوامل الثقافية، التي قد تبدو كآثار جانبية لانتشار النفوذ السياسي أو الاقتصادي على الرغم من فاعليتها، حتى في حالة استنادها إلى نفوذ سياسي أو اقتصادي، فانتشار ثقافة دولة ما خارج حدودها غالبا، ما يصاحبه انتشار نظم هذه الدولة في مواطن انتشار ثقافتها.

وتلعب العوامل الثقافية الداخلية دورا كبيرا في تقرير أسلوب تشكيل المجالس المحلية، كما تؤثر العوامل الثقافية أيضا في قدر استغلال السلطات المحلية في مواجهة الحكومة المركزية، فالتخلف الثقافي يؤدي بالضرورة إلى ضعف كفاية أعضاء المجالس المحلية المنتخبين، الأمر الذي يجعلهم يتقبلون مزيدا من التدخل المركزي. هذا فضلا عن أنه يؤدي إلى ندرة الكفايات اللازمة للاضطلاع بالعمل المحلي الإداري والفني، الأمر الذي ينعكس في ضعف انتاجية الموظفين في المحليات من جانب واعتمادهم على الخبرة من جانب آخر، وبالتالي دعم نفوذ الحكومة المركزية على السلطات المحلية.

---

[1]- صفوان المبيضين وآخرون: **المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية**، المرجع السابق، ص: 55-58.

ح- العوامل التكنولوجية:

حيث تؤثر الأساليب التكنولوجية على الإدارة المحلية من نواح متعددة، فالتقدم التكنولوجي يؤدي بالضرورة إلى توسيع أحجام الوحدات المحلية والعكس صحيح، وهذا بدوره يؤثر على عدد المستويات المحلية للنظام.

ورغم كل تلك العوامل التي تشير إلى اختلاف نظم الإدارة المحلية وتباينها، إلا أنه يمكن القول أن أي نظام إدارة محلية مطبق في أي دولة من دول العالم، له مجموعة من المعوقات أو الأركان الأساسية، لعل من الضروري إلقاء الضوء عليها. [1]

ثانيا: الإدارة المحلية بين المركزية واللامركزية والحكم المحلي:

يرتكز كل تنظيم اداري على أحد هذه الأسس المركزية أو اللامركزية.

1-2-1. المركزية:

يعتبر النظام الإداري مركزيا عندما يتجه لتوحيد كل السلطات بين يدي السلطة المركزية، عندها يوجد جهاز مركزي واحد (الدولة يعتبر وكلاؤه جزء من البنى التسلسلية الموضوعة تحت السلطة المباشرة والعليا، لمختلف الوزراء الذين يمثلون الدولة والذين تتمثل مهمتهم بتأمين تنفيذ الإجراءات التي تقررها السلطة المركزية. [2]

وبمفهوم عام فهي تعبر عن الأسلوب الذي تتبعه الدولة في إدارة مؤسساتها، من خلال تجميع كافة الأمور الإدارية في يد الوزير أو في يد معاونيه، بحيث لا يجوز الاستقلال بين الوحدات الإدارية المختلفة في الأمور التي تستدعي التعاون لاتخاذ قرار معين.

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد: **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، المرجع السابق، ص: 47، 49.

[2]- أحمد محيو: ترجمة محمد عرب صاصيلا، **محاضرات في المؤسسات الإدارية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 4، الجزائر، 2006، ص: 105.

أ- أركان المركزية:

يقوم نظام المركزية على ركنين أساسيين هما:

1- تركيز السلطة الإدارية بيد الحكومة:

أي تكون الحكومة المركزية في العاصمة صاحبة القرار النهائي، ولا مجال في مثل هذا النظام لمجالس اقليمية أو بلدية منتخبة، تتولى الاشراف على المرافق المحلية.

2- التبعية الإدارية:

أي تبعية الموظفين وتدرجهم إداريا، بمعنى أن يتخذ الجهاز الإداري في صورة الدولة صورة هرم متتابع الدرجات، وأن تقوم بين الدرجات نوع من التبعية يكون الموظف في المستويات الدنيا، وعليه واجب الخضوع والطاعة مرتبطا بالرئيس الإداري وبالمستوى الأعلى من الهرم، ويكون للرئيس في المستوى الإداري الأعلى في الهرم سلطة رئاسية على مرؤوسيه، وأعمالهم في المستويات الدنيا للهرم. [1]

ب-صور المركزية:

للمركزية صورتان هما:

1- المركزية المطلقة أو الوزارية:

وتعني تركز سلطة البت في كل الأمور بين الوزارات المركزية في العاصمة، ولا يوجد لها تطبيق إلا في بعض الدول الصغيرة كالفاتيكان وإمارة موناكو.

[1]- سناء قاسم محمد حسيبا: **واقع واستراتيجيات تطوير الإدارة المحلية في الأراضي الفلسطينية**، رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والاقليمي، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2006، ص 20.

2- المركزية اللا وزارية أو عدم التركيز الإداري:

وتعني توزيع سلطة البت النهائي في بعض الأمور الإدارية بين أجهزة الوزارة في العاصمة وبين فروع الوزارة في أقاليم الدولة، حيث يكون لهذه الفروع السلطة في البت في بعض الأمور دون الرجوع إلى العاصمة. [1]

أي هذه الصيغة تخفف عن الوزراء بعض الأعباء والاختصاصات، وخاصة تلك المتعلقة بالشؤون المحلية، فالممثلون المحليون للسلطة المركزية يعتبرون بحكم مواقعهم أفضل قدرة على القضايا الجارية وتجنب الابطاء والتعقيد في إرسال الملفات. [2]

ج- مزايا وعيوب المركزية:

1- مزايا المركزية: للمركزية مزايا منها:

- تزيد من قوة السلطة المركزية، أي من قوة الدولة والنظام، وتعتبر ضرورية في بعض المراحل من أجل مواجهة بعض المهمات الظرفية، إذ أنها تمكن الحكومة من القيام بعمل أكيد ومباشر.
- تؤمن بعض المساواة وعدم التحيز وذلك بإعطائها طابعا موحدا، وغير شخصي للعمل الإداري الذي يساوي بين الأفراد على المستوى الوطني. [3]
- وسيلة للإشراف على التنظيمات القومية ذات الطبيعة المركزية، كالقوات المسلحة والسياسية الخارجية.
- تساعد على توحيد الاتجاه الإداري في الدولة وتوحيد أنماط الإدارة وإجراءاتها.

---

[1]- صفوان المبيضين وآخرون: **المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية**، المرجع السابق، ص: 28.

[2]- أحمد محيو، ترجمة محمد عرب صاصيلا: **محاضرات في المؤسسات الإدارية**، المرجع السابق، ص: 106.

[3]- صفوان المبيضين وآخرون: **المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية**، المرجع السابق، ص: 28.

- تعمل في كثير من الأحيان على تأكيد الموضوعية في تقديم الخدمات، دون النظر للاعتبارات المحلية أو الإقليمية، مما يؤدي إلى توفير قدر أدنى من الخدمات في كثير من المناطق الفقيرة أو المحرومة. [1]
- تحد من الازدواجية في الوظائف، مما يزيد من فعالية التنسيق بين كافة الأنشطة.
- تفرض الإدارة المركزية الرقابة على كل الأنشطة والاجراءات، التي تمارس داخل نطاقها.

2- **عيوب المركزية:** للمركزية عيوب ومساوئ منها:

- تتركز أهم عيوب المركزية في إهمالها للعامل المحلي في تقديم الخدمات، وفي كثرة التعقيدات التي يتعرض لها المتعاملون مع الإدارة.
- كما أنه لم يعد ممكنا للدولة الحديثة أن تستند إلى نظام المركزية وحده، نظرا لصعوبة تطبيقه من ناحية ولإرهاف أصحاب المصالح والحاجات من ناحية أخرى. [2]
- تؤدي المركزية لازدحام السلطات المركزية نتيجة تدفق كل الشؤون عليها لتقوم بمعالجتها، وهذا بسبب تباطؤ وجمود وتعطل العمل، نتيجة تلقي وإحالة الملفات بين المستويات العليا والدنيا ضمن الإدارة.
- تولد البيروقراطية بأبشع صورها المتمثلة باستبدادية السلطة، وبالشلل الذي يتميز به هذا النظام.
- تجهل كليا الحقائق المخفية والحاجات الملموسة للمواطنين. [3]

---

[1]- صفوان المبيضين وآخرون: **المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية**، المرجع السابق، ص: 55-58.

[2]- نفس المرجع، ص: 28.

[3]- أحمد محيو، ترجمة محمد عرب صاصيلا: **محاضرات في المؤسسات الإدارية**، المرجع السابق، ص: 111

- يعزز النظام المركزي في خلق الفساد الإداري، وذلك لانعدام الرقابة التي تقتصر على المستويات الإدارية العليا.
- يفتقر النظام المركزي للمرونة والسرعة في تنفيذ الأنشطة، مما يعكس النظرة السيئة لدى المجتمع المحيط به.
- قد تؤدي المركزية إلى نشوء الاتكالية لدى الأعضاء الموجودين في المستويات الإدارية الدنيا، مما يساعد على ضياع الأفكار وتعطيل الابتكارات، يؤثر القرار الفاشل على المنظمة بأكملها أو قطاع كبير منها.
- لا تشجع المركزية على تحقيق الاستقلال الذاتي في الإدارة.
- انعدام المشاركة والتعاون بين مختلف الإدارات.

نجد في كثير من الأحيان الدولة تستعين بأسلوب عدم التركيز، الذي يخفف من بعض الأعباء على الإدارة العليا أو الوزارات في حل بعض الشؤون المحلية، وإنما نسند ونترك لوكلاء الدولة على المستوى المحلي، كاتخاذ بعض القرارات والتدابير اللازمة الخاصة ولكل منطقة أو إقليم، ... لكن الحلول التي تقدمها عدم التركيز لا يعتبر كافيا بالنسبة للمزايا التي تقدمها اللامركزية.

1-2-2. اللامركزية:

هي ذلك النظام الذي يقوم ويسند على أساس تفتيت وتوزيع سلطات الوظيفية الإدارية في الدولة بين الإدارة المركزية والحكومية من جهة، وبين هيئات ووحدات أخرى مستقلة ومتخصصة على أساسا إقليمي جغرافي من ناحية، وعلى أساس فني موضوعي محلي من ناحية أخرى، مع وجود رقابة و وصاية إدارية على هذه الوحدات والهيئات اللامركزية لضمان وحدة الدولة السياسية

والدستورية والوطنية والإدارية، لضمان نجاح عملية التنسيق بين رسم السياسة العامة والخطط الوطنية وبين عملية تنفيذها وانجازها. [1]

وبمعنى آخر يعني توزيع السلطة بين الأشخاص، من خلال عمليات التفويض في اتخاذ القرارات إلى المستويات الإدارية الأقل.

وتشير أيضا إلى تفكك السلطات الإدارية وتنقلها ما بين عدد من الجهات المختلفة، داخل الدولة سواء كانت تشريعية أو تنفيذية، وتقوم الجهات بها بتفويض المهام إلى الجهات المسؤولة حسب الموقف الذي تتعرض له.

أ- **صور وأشكال اللامركزية:** للامركزية أشكال متعددة منها:

1- اللامركزية السياسية:

تعرف أحيانا باسم الفيدرالية وأحيانا بالاتحاد المركزي، وهي عبارة عن نظام يتم فيه توزيع الوظائف والصلاحيات الحكومية المختلفة بين مستويين من الحكومات هي: حكومة العاصمة وحكومات الولايات أو الجمهوريات[2]، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي أخذت باللامركزية السياسية.

وأيضا كندا والبرازيل والهند تعمل بهذا النظام، ولا يوجد لهذا النظام تطبيقات على الصعيد العربي إلا في دولة الامارات العربية المتحدة.

---

[1]- عمار عوابدي: **القانون الإداري، النظام الإداري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الطبعة 3، الجزائر، 2005، ص: 249، 240.

[2]- منى جميل سلام، مصطفى محمد علي: **التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2015، ص: 36.

ويلاءم نظام اللامركزية السياسية الدول ذات الحجم السكاني أو الجغرافي الكبير، وكذلك الدول ذات القوميات أو الأجناس أو الديانات المتعددة. [1]

2- اللامركزية الإدارية:

توزع الوظيفة الإدارية في هذا النوع بين الجهاز الإداري المركزي، وهيئات أخرى مستقلة أو شبه مستقلة على أساس إقليمي وموضوعي، وتقسم اللامركزية الإدارية إلى نوعين رئيسيين هما:

أ- اللامركزية المصلحية أو المرفقية:

هذا النوع من اللامركزية يعني قيام هيئات عامة مستقلة تحدد اختصاصاتها على أساس موضوعي، أو منح هيئة وسلطة معينة الشخصية الاعتبارية ونوعا من الاستقلال، بحيث تمارس الاختصاصات على مستوى الدولة ككل أو على مستوى عدة أقاليم أو اقليم واحد، وعادة لا تتبع مثل هذه الهيئات والمرافق للحكومة المركزية بشكل مباشر.[2]

وهو أيضا أسلوب يستهدف إدارة المؤسسات العامة على أسس تجارية، الأمر الذي يقتضي إبعادها عن المؤثرات السياسية وتحرير أسلوب إدارتها من بعض الإجراءات المتبعة في الجهاز الحكومي.

ب-اللامركزية الإدارية والإقليمية:

تعتمد توزيع الصلاحيات والاختصاصات على أساس إقليمي، بين الأجهزة الإدارية المركزية وهيئات مستقلة تعمل في وحدات إقليمية، وبمقتضى هذا الأسلوب أن تقسم إقليم الدولة إلى وحدات إقليمية تقوم على إدارة شؤون كل وحدة منها هيئة مستقلة، عن الحكومة المركزية في نطاق رقعتها الإقليمية وفي حدود ما يخوله القانون من صلاحيات واختصاصات، على أن ترتبط

---

[1]- صفوان المبيضين وآخرون: **المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية**، المرجع السابق، ص: 30.

[2]- منى جميل سلام، مصطفى محمد علي: **التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2015، ص: 36.

هذه الهيئات بالحكومة المركزية بقدر من العلاقات التي تكفل وحدة الدولة السياسية والإدارية، وهذا النوع من اللامركزية الإدارية هو ما يطلق عليه بالإدارة المحلية أو الحكم المحلي. [1]

3- اللامركزية المالية:

المسؤولية المالية هي عنصر رئيسي للامركزية، فإذا كانت الحكومات المحلية والمنظمات الخاصة تنفذ وظائف اللامركزية بفعالية، فإنه يجب أن يكون لديها مستوى مناسب من الايرادات سواء يتم فرضه أو تحصيله محليا أو محول من الحكومة المركزية، وأيضا سلطة منع قرارات الانفاق.

كما تأخذ اللامركزية المالية شكل التحويلات بين الحكومات التي تنقل الايرادات العامة من الضرائب، التي يتم تحصيلها عن طريق الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية لاستخدامات عامة أو محددة، والحق في الاقتراض، وقد أوليت العديد من الدول اهتماما بلا مركزية السلطات المالية كعناصر لبرامج التكييف الهيكلي، ونتيجة لضغوط المانحين الدوليين في الثمانينات، وقد قامت هذه الدول بنقل بعض مسؤوليات الانفاق والتمويل من الحكومة المركزية إلى الوحدات المحلية، وبتخفيف شدة الرقابة المركزية عليها، بهدف الاستغلال الكفء للمورد.

[1]- ميلاد مفتاح الحراثي: **الجماعات والإدارة المحلية في ظل العولمة**، إجراءات في مأسسة التجربة الليبية، مداخلة، الملتقى المغاربي حلول إدارة الجماعات المحلية والاقليمية في الدول المغاربية: واقع الاصلاحات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص: 5.

4- اللامركزية الاقتصادية أو لا مركزية السوق:

التحول إلى القطاع الخاص يمكن أن يتراوح نطاقه، من ترك الامداد بالخدمات والسلع بالكامل إلى التشغيل الحر للسوق إلى الشراكة العامة والخاصة، والتي تتعاون فيها الحكومة والقطاع الخاص في الامداد بالخدمات والبنية الأساسية، ويمكن أن تشتمل الخصخصة على ما يلي:

- السماح للمشروعات الخاصة بأداء الوظائف التي كانت حكرا سابقا على الحكومة.
- التعاقد على الإمداد أو إدارة الخدمات العامة أو التسهيلات.
- تمويل برامج القطاع العام، من خلال السوق الرأسمالي والسماح للمنظمات الخاصة بالمشاركة.
- نقل مسؤولية الامداد بالخدمات العامة من القطاع العام إلى القاع الخاص. [1]

ب-أسباب ومبررات الاعتماد على اللامركزية:

- عندما تتوفر درجة عالية من الاستقرار السياسي والاقتصادي، فإن الظروف قد تكون مهيأة لأن تمنح الوحدات المحلية سلطات وصلاحيات للتصرف، فمثل هذا الاستقرار يخفف من إحساس الحكومة المركزية وقادتها بالتهديد من احتمالات انحراف المستويات الأدنى، والحد من الوحدات المحلية بالسلطات المفوضة لها.
- يقترن الأخذ بنظام اللامركزية، بأشكال الدول المركبة التي تأخذ صورة الاتحاد الفدرالي، والتي تتسع فيها أقاليم الدولة، ويشتت فيها التركيب السكاني في الدولة الفدرالية المركبة

[1]- سمير محمد عبد الوهاب: "**اللامركزية في الحكم والتنمية، الفلسفة والأهداف**"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، القاهرة، 2008، ص: 5، 6.

تقوم على تعدد وازدواجية السيادة، فهناك الحكومة الاتحادية وهناك حكومات الأقاليم، ولكل من هذه الحكومات شخصية مستقلة وكيان ذاتي مستقل.

- تنوع مهام الحكومة واتساع نطاق الدور الذي تقوم به في المجتمع، وبالتالي تضخم الجهاز الإداري للدولة وتعقد بناءه، فإنه في كثير من الأحيان تفرض اللامركزية نفسها كأسلوب لإدارة وتسيير الأجهزة والمنظمات الحكومية الضخمة، التي يقع على عاتقها أداء هذه المهام والقيام بهذا الدور.
- عندما تتفاوت الظروف والحالات التي تواجهها المستويات التنظيمية والوظيفية الأدنى من مجال لآخر ومن إقليم لآخر، فقد يدعوا هذا إلى الأخذ بنظام اللامركزية والى تفويض سلطة صنع القرارات والتصرف الذاتي إلى المستويات الأدنى، فاختلاف الظروف ونقلها قد لا يناسبه أن تصدر قرارات من جهة مركزية واحدة، ولا يناسبه قواعد التصرف بلوائح ثابتة. (1)

إضافة إلى هذه الأسباب نجد أيضا:

1- تبني سياسة الخصخصة:

لقد أدى تبني العديد من دول العالم لسياسة الخصخصة، أو التحول إلى القطاع الخاص إلى تغيير في دور الوحدات المحلية، حيث أصبحت مسؤولة إلى جانب تقديم الخدمات الهامة التقليدية، كالنظافة والانارة. عن تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات وتقديم الفرص للمستثمرين، والتعاقد مع القطاع الخاص، كما أصبحت مسؤولة عن صنع القرارات، وتوليد الايرادات والانفاق.

(1)- مسعودي عبد الكريم: **تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية**، المرجع السابق، ص: 29-30.

2- فشل الحكومات المركزية لبعض الدول في إدارة التنمية:

أي أصبحت تعاني عجزا في ميزانها بسبب ارتفاع نفقات الخدمات الاجتماعية، مما دفع بعض الدول كسلوفاكيا وروسيا ... إلى خفضها ونقل مسؤوليتها إلى المستوى المحلي.

3- التوجه إلى الديمقراطية:

لقد اتجهت العديد من الدول في أواخر القرن العشرين إلى تبني الديمقراطية، كمنهج لنظام الحكم يقوم على أساس المشاركة في صنع قرارات التنمية وفي التنفيذ والرقابة على تقييم الأداء، إضافة إلى التحضر السريع في الدول النامية الذي يعد أيضا، من أسباب الاعتماد على نظام اللامركزية مع زيادة الوعي والنمو السكاني الحضري، الأمر فرض أعباء متزايدة على القدرات المالية للحكومات. [1]

ج- شروط نجاح تطبيق اللامركزية:

لنجاح تطبيق اللامركزية بأشكاله ومستوياته المختلفة لابد من توافر عدة شروط هي:

1- **توافر الارادة السياسية** في المركز من أجل التخلي، عن جزء من صلاحياتها لصالح المستويات الإدارية المحلية والتي، لابد أن تكون بدورها قادرة على حمل وتنفيذ هذه المسؤوليات الجديدة بشكل جيد وفعال.

2- **تطبيق اللامركزية الشاملة** بمعنى أن تمنح السلطات المحلية صلاحيات الإدارة والتشريع لا يعني شيئا، إذا لم يرافقه نوع من اللامركزية المالية، أو على الأقل صلاحيات لتوليد إيرادات تمكن السلطات المحلية من انجاز المهارات الملقاة على عاتقها.

---

[1]- سمير محمد عبد الوهاب: "**اللامركزية في الحكم والتنمية، الفلسفة والأهداف**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، القاهرة، 2008، ص: 7-8.

3- **الرغبة الجادة لدى القاعدة العريضة من المجتمع** في التحول للحكم الذاتي المحلي، مطلب أساسي لنجاح اللامركزية، فنظريا يجب أن يبنى الحكم المحلي من أثفل إلى أعلى وليس العكس. وهذا الهدف لن يتحقق بدون مشاركة شعبية، وتكون بمشاركة جميع أطياف المجتمع، من نخب ثقافية وجمعيات المجتمع المدني والتي يكون لها دور في التعبير عن انشغالات ومطالب المواطنين.

4- **بناء ثقافة لدى شرائح المجتمع** المختلفة عن مفهوم اللامركزية، وتدعيم التقاليد والقيم المساندة لها. [1]

د- مزايا وعيوب اللامركزية:

تتميز اللامركزية بجملة من المزايا، كما تشوبها بعض العيوب، تبعا للأوضاع العامة السائدة بالدولة:

1- **المزايا:**

- يشكل نظام اللامركزية الإدارية مجالا حقيقيا لترقية ممارسة الحريات العامة، كما أن العلاقة بين الديمقراطية واللامركزية جلية وواضحة، حيث تعتبر اللامركزية الإدارية "مدرسة للديمقراطية، إذ أنه لا ديمقراطية بدون لا مركزية، على اعتبار أن تطبيق اللامركزية من شأنه تعليم المواطنين (ناخبين ومرشحين) وتدريبهم على العملية الديمقراطية، ذلك أن "الدمقراطية السياسية هي نظام أجوف إذا لم تصاحبه لا مركزية إدارية.

أي العمل على نشر الديمقراطية، والذي يكون باشراك المواطنين في العمليات السياسية وتحمل المسؤوليات.

---

[1]- منى جميل سلام، مصطفى محمد علي: **التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية**، المرجع السابق، ص: 37-38.

- تخفيف العبء عن الإدارة المركزية، بموجب نقل وتحويل كثير من المهام إلى الهيئات اللامركزية، للتفرغ للقضايا الأولى فقط للقضايا ذات البعد الوطني.
- تحسين وتجويد الوظيفة الإدارية، نظرا لإدارة وتسيير الشؤون اللامركزية من طرف أشخاص لهم مصالح مباشرة وحقيقية، مما يدفعهم إلى زيادة الاهتمام لتلبية الاحتياجات المحلية في صورة اللامركزية الإقليمية أو الإبداع، وتحسين الأداء في التسيير بالنسبة للامركزية المرفقة.
- تجنب البطء الروتيني الإداري، وما يترتب عنه من آثار سلبية من حيث تبسيط الإجراءات الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن. [1]
- تؤدي إلى تطبيق نظم متباينة وفقا للظروف الاجتماعية والمعيشية في اتجاه الدولة، فالظروف البادية تختلف عن ظروف الريف والمدينة، وما يلائم جهة منها قد لا يلائم الأخرى.
- القدرة على مواجهة الأزمات والعمل باستقلالية عن العاملة.
- إثارة التنافس بين الأقاليم من جهة، والمناطق الإدارية داخل الإقليم الواحد من جهة أخرى في مجال الخدمات والإنتاج.
- تساهم اللامركزية في توزيع الموارد على نحو أكثر توازنا للمناطق الهامشية، وخصوصا المناطق الريفية.
- أصبحت ضرورية إدارية واجتماعية وسياسية ولضمان العمل الإداري ومتطلباته في العصر الحديث. [2]

---

[1]– محمد الصغير بعلي: **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004، ص: 31–33.

- القدرة على ربط عملية تمنح القرار بشكل أكثر سهولة بالظروف المحلية.
- القدرة على توليد الحماس بين المشاركين في عملية صنع القرار.
- إتاحة الفرصة للمزيد من البناءات المبتكرة في الظهور.
- العمل على زيادة كفاءة التنمية، من خلال إدراك عدم ملائمة البناءات البيروقراطية التنموي.
- القدرة على تدعيم المحاسبة. [1]

2- **عيوب اللامركزية:** للامركزية عيوب ومساوئ منها:

- يرى البعض أن تطبيق اللامركزية الإدارية، خاصة المطلقة من شأنه أن يؤدي إلى المساس بوحدة الدولة وقوة وسلطة الإدارة المركزية، من جراء تفضيل المصالح المحلية (زرع النزعة الجهوية) على المصلحة الوطنية العامة. [2]
- تفتح اللامركزية الإدارية الباب أمام الصراعات الإقليمية والتناحر والتنابز بين الهيئات اللامركزية المختلفة، خاصة إذا كانت من نوع واحد وتمارس ذات الاختصاصات.
- نقص الكفاءات الفنية والشخصية في معظم الأجهزة اللامركزية، وضعف مستواهم نتيجة عدم توافر الخبرة أو الدراسة اللازمة لإدارة الوظائف الموكلة إليهم بالكفاءة المطلوبة، الأمر الذي يجعلها عاجزة عن تحقيق الخدمات التي تقدمها، ويمكن التغلب على هذا الوجه من

---

[2]- سناء قاسم محمد حسيبا: **واقع واستراتيجيات تطوير الإدارة المحلية في الأراضي الفلسطينية**، المرجع السابق، ص 25، 26.

[1]- منى جميل سلام، مصطفى محمد علي: **التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية**، المرجع السابق، ص: 38.

[2]- محمد الصغير بعلي: **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**، المرجع السابق، ص: 34.

النقد يعين بعض الأفراد من ذوي المؤهلات والخبرات الفنية للعمل في الوحدات المحلية والاهتمام بتدريب الأعضاء والمنتخبين. [1]

- تؤدي اللامركزية إلى تبذير الأموال واتخاذ إجراءات متحيزة ومحاباة خلال سير المرافق المحلية.

وبما أن المسؤولين يستمدون ولاتهم من الانتخابات، فإنهم يحرصون على تأمين إعادة انتخابهم عن طريق القيام ببعض التصرفات المشكوك فيها والديماغوجية، وذلك على حساب التسيير الجديد... [2]

من خلال ما سبق يتضح من غير المعقول أن نسلم أو نجزم أن التنظيم المركزي أفضل من التنظيم اللامركزي أو العكس صحيح، وإنما يبقى هذا الأمر نسبي والسبب يرجع إلى ظروف وطبيعة كل دولة فمثلا يمكن أن يكون تطبيق التنظيم المركزي ناجح في دولة، والعكس في دولة أخرى أو يكونا معا (التنظيم المركزي واللامركزي).

1-2-3. الإدارة المحلية والحكم المحلي:

إن الحكم المحلي هو أقصى درجات اللامركزية الإقليمية، أما الإدارة المحلية فتقع على مستوى أقل، ولذا يمكن القول أن النظام المتبع في الوحدات الإنجليزية هو نوع من الحكم المحلي، نظرا للاستقلال الكبير للوحدات المحلية في ممارستها لسلطاتها، أما النظام المتبع في غالبية دول العالم الثالث فهو من نوع الإدارة المحلية. [3]

---

[1]- عبد الكريم مسعودي: **تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية**، المرجع السابق، ص: 32.

[2]- أحمد محيو، ترجمة محمد عرب صاصيلا: **محاضرات في المؤسسات الإدارية**، المرجع السابق، ص: 113.

[3]- صفوان المبيضين وآخرون: **المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية**، المرجع السابق، ص: 32.

ولعل أهم ما يميز الحكم المحلي عن الإدارة المحلية هو مصدر الاختصاص ومدى الاستغلال، فكلما كان النظام المحلي قائما على نقل السلطة الإدارية من الحكومة المركزية إلى الوحدات المحلية مع منحها درجة كبيرة من الاستقلال، كلما كان العكس فإنه يكون أقرب إلى كونه إدارة محلية.

ثالثا: تطور الإدارة المحلية في الجزائر:

1-3-1. الإدارة المحلية في العهد العثماني:

بعد انهيار حكم الدولة الزيانية، وانقسامها إلى إمارات واشتداد الصراع بينهم من الدول الأوروبية كالإسبان والبرتغال والايطاليين، واحتلال بعض المدن الجزائرية كوهران وبجاية واستغلال الموانئ وفرض الجزية على السكان، ونتيجة لهذه الظروف والأوضاع الصعبة التي عاشتها الجزائر مما دفع بالجزائريين إلى الاستنجاد بالأخوين عروج وخير الدين لإنقاذهم من الاحتلال الأوربي لمدتهم، بعد سماعهم عن شجاعة وقوة هذين الأخوين وكذا قوة وسيطرة الدولة العثمانية وفرض هيبتها على العالم، وكذا سعيها إلى توحيد العالم الإسلامي وتخليصها من هيمنة وسيطرة الاحتلال الأوروبي، وبالتالي نظرة الجزائريين للعثمانيين هي نظرة المنقذ وليس المستعمر لبلادهم، وبالتالي دخول الجزائر أو سكان شمال افريقيا مرحلة جديدة من حياتهم، ألا وهي انضواء الجزائر تحت راية الدولة العثمانية، فيا ترى ما هي مراحل الحكم العثماني بالجزائر؟

لقد مر الحكم بالجزائر بأربع مراحل مختلفة، وكلها تميزت بأسلوب معين في تسيير شؤون البلاد، وتمثلت فيما يلي:

أ. عصر أو مرحلة الباي لارابايات: (1514 – 1587).

ب. عصر أو مرحلة الباشاوات: (1587 – 1659).

ج. عصر أو مرحلة الأغوات: (1659 – 1671).

د. عصر أو مرحلة الدايات: (1671 – 1830).

أ- عصر الباي لارابايات: (1514 – 1587):

أمير الأمراء يمثل أزهى عصور الحكم العثماني في الجزائر، حيث تطورت البلاد من النواحي الاقتصادية والعمرانية والتعليمية، وذلك نتيجة التعاون بين فئة (الرياس) في القيادة وشعب الجزائر، كما عزز مهاجرو الأندلس من ازدهار البلاد، ويشار إلى عدد من الأمور التي حصلت في هذه المرحلة وهي:

- دام عهد الباي لارابايات لمدة سبعين عاما.
- كان قرار تعيين الحاكم في الجزائر يأتي من جهة السلطان العثماني.
- كانت السلطة في يد رياس البحر أو جنود البحرية.
- تم تحرير برج فنارعام1529 من الاسبان، وتحرير بجاية من الاحتلال الاسباني عام 1955، وإنهاء الوجود الاسباني في تونس عام 1574م.
- ازدهرت الجزائر في هذه الفترة التي تميزت الحياة السياسية فيها بالاستقرار، وتحالف الجميع ضد العدو الاسباني. [1]

[1]- عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، ص: 57-58.

ب- عصر أو مرحلة الباشاوات: (1587 – 1659):

يتم تعيين باشا تركي في كل من الجزائر وتونس وطرابلس، أي يتم تعيين حاكم واحد يحكم المنطقة كاملة ومقره في الجزائر لمدة ثلاثة سنوات، وهذا يجعل الباشا يعرف أن مدة ولايته محسوبة وهذا الشعور له دخل كبير في خلق الانفصال بين الوالي والشعب، لأنه يحس أنه ليس في حاجة إلى ولاء الشعب ما دامت مدة ولايته محدودة، وتبعا لذلك يصبح المهم عند الباشا هو جمع أكبر قسط ممكن من الأموال في انتظار انتهاء مدة الولاية.

وهذا الشعور دفع بالمترشحين لمنصب الباشوية إلى تقديم هدايا وأموال، والحصول على هذا المنصب، وضمان عيشة هنية بعد انتهاء مدة الولاية، وتأكدت حلقة الرشوة والفساد واستحكمت مع مرور الأيام آخذة بخناق الشعب، الذي كان يدفع دوما دون أن يستفيد شيئا.

فقد أصبح الهدف الأساسي للباشوات هو الحصول على الثروة وتجميعها، وقضية الحكم مسألة ثانوية لا تهمهم، وشيئا فشيئا انتقل الحكم الفعلي إلى أيدي أخرى[1]، وأيضا ظهور خلافات بين جنود البحرية الجزائرية (الرياس) وبين جنود البحرية العثمانية، خاصة عندما بدأ الأتراك الخلط بين المصالح الجزائرية ومصالح الدولة العثمانية، وهذا عجل بزوال عصر أو حكم البشوات وظهور حكم الأغوات.

ج- عصر أو مرحلة الأغوات: (1659 – 1671):

يعد هذا العصر من أقصر العصور وذلك لقيام قادة الجيش البري (البوليداش) بخلع الباشا واستبداله بقائد منهم أطلق عليه اسم الأغا، وكان الانقلاب على الباشوات عبارة عن انتقام من فئة الرياس التي كانت في أوج عزها في عصر الباشوات، وفي هذا العصر ضعف نفوذ السلطان

[1]– مبارك بن محمد الهلالي الميلي: **تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء الثالث**، مكتبة النهضة الجزائرية للنشر، الجزائر، ص: 137-138.

العثماني، وغابت السيادة العثمانية في الجزائر، وازدادت الصراعات والخلافات بين ضباط الجيش البري وبين ضباط بالجيش البحري، واستاء الشعب من الفساد السياسي في قلب نظام الحكم والانفصال عن العثمانيين والحد من سلطة الرياس، إلا أنهم لم يتمكنوا من إقامة نظام سياسي ديمقراطي.

د- عصر أو مرحلة الدايات: (1671 - 1830):

في بداية هذا العصر حاول حكام الجزائر إرضاء السلطان العثماني، وتقوية مركز الحاكم (الداي) عن طريق تعيينه في منصبه مدى الحياة، وقد أصبحت الجزائر دولة مستقلة عن تركيا، وأصبح جنود البحرية يبحثون عن الغنائم لأنفسهم والحكام بدلا من مهمة المناهضة والدفاع عن الإسلام، وأيضا اهتم حكام الجزائر في القرن السابع عشر والثامن عشر، بجمع الثروة من العمليات الحربية في البحر، وأهملوا تطور الدخل المتمثل في الثروة الفلاحية وتوفير الغذاء للسكان، واغتيال العديد من الحكام نتيجة الحروب والصراعات الداخلية بين فئات الجيش، وأيضا في هذه الفترة تم القضاء على الوجود الاسباني في الجزائر. [1]

- **التنظيم الإداري للجزائر في العهد العثماني:**

عرف الجهاز الإداري للجزائر في العهد العثماني تطورا ملحوظا، وذلك منذ استقرار الحكم التركي بالجزائر، وحتى أن استكمل تنظيماته واستقرت أجهزته مع نهاية القرن الثامن عشر، بحيث أصبحت السلطة التنفيذية بيد الداي الذي كان يساعده في أداء مهامه الإدارية واصدار أوامره وتعليماته، ديوان خاص يتشكل من موظفين سامين كالخزناجي أو متصرف في خزينة الدولة وأغا العرب أو أغا العسكر، قائد فرق الانكشارية، بيت العاجي والذي يراقب أملاك والثروات التي تعود للدولة نتيجة المصادرة أو انعدام الثروة، وحفظ الودائع ... بينما كان يقوم بتنفيذ هذه الأوامر

[1]- عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، المرجع السابق، ص: 59-61.

مجموعة كبيرة من الموظفين والضباط المتقاعدين الذين كانوا بدورهم يشكلون الديوان الكبير، الذي يجمع أعضاؤه في المناسبات الرسمية والمواسم الدينية. [1]

تمركزت السلطة بالجزائر العاصمة والتي كانت توجه دقة الأمور السياسية بالبلاد، وحسب التقسيم الإداري الموجود في عهد الدايات، فإن الجزائر كانت مقسمة إلى أربعة مقاطعات أو أقاليم إدارية تتمثل في الآتيّ:

1- **دار السلطان:**

هي عبارة عن مقاطعة إدارية توجد في الجزائر العاصمة ونواحيها، يوجد بها مقر نائب السلطان العثماني أو الداي، وتمتد هذه المقاطعة من مدينة دلس شرقا إلى مدينة شرشال غربا، ويحدها من الجنوب بايليك التيطري.

2- **بايليك الشرق:**

يعتبر من أكبر الولايات الموجودة في الجزائر، حيث أنه يمتد من الحدود التونسية شرقا حتى بلاد القبائل الكبرى غربا، ويحده من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب الصحراء، وكانت مدينة قسنطينة عاصمة لهذه المقاطعة. [2]

3- **بايليك الغرب:**

استقر مركزه بوهران بعد انتقاله من مازونة ثم معسكر، واتخذت السلطة التركية به صيغة حربية، نظرا لتوتر العلاقات بين الأتراك والمغاربة، وانتفاضات درقاوة وبقاء الاسبان بوهران حتى سنة 1792.

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: **الجزائر في التاريخ، العهد العثماني**، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984، ص: 16-17.

[2]- عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، المرجع السابق، ص: 63.

4- **بايليك التيطري:**

مركزه المدية، ويعتبر أصغر البايليكات وأفقرها وأكثرها ارتباطا بالسلطة المركزية، ونظرا لهذه الخصوصية عين إلى جانب الباي حاكم يتصل مباشرة بمركز الحكم بمدينة الجزائر، ويهتم بأمور القيادات الأربع التي يتكون منها البايليك.

الملاحظ على هذا التقسيم الإداري، أن حدود القطر الجزائري جنوبا كانت غير واضحة، كما أن الأراضي الخاضعة مباشرة للسلطة لم تكن تتعدى سدس مساحة الجزائر الشمالية الحالية، حسب المعلومات التي أوردتها بعض الكتاب الفرنسيين. [1]

1-3-2. الإدارة المحلية في عهد الاستعمار الفرنسي:

لقد وقعت الجزائر تحت سيطرة الاحتلال الفرنسي عام 1830 حتى 1962 (الاستقلال) وحصرت فرنسا على اخضاع الجزائر عسكريا واعتبارها مستعمرة فرنسية، وادماجها كليا بالنظام والتشريع الفرنسي، حيث في بداية الأمر بعد احتلال الجزائر بادر الجنرال بورمون إلى انشاء لجنة حكومية لتسيير الشؤون الجزائرية، لكن هذه اللجنة المتكونة من الشخصيات المقربة من قائد القوات الفرنسية في الجزائر فشلت في أداء المهام المسندة لها.

وفي 16 أكتوبر 1830 قرر القائد الجديد للقوات الفرنسية في الجزائر الجنرال كلوزيل، إنشاء لجنة حكومية جديدة تحل محل الأولى ولكنها متخصصة في مجالات محددة كالعدالة، الداخلية والمالية، إلا أن هذا التغيير لم يحقق ّ أية نتيجة لأن حكومة فرنسا كانت بدورها تعيش في فوضى لا مثيل لها.

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر آواخر العهد العثماني**، دار البصائر للنشر والتوزيع، طبعة ثالثة، الجزائر، 2012، ص: 63.

ونتيجة للتصرفات الارتجالية للقادة العسكريين في الجزائر وانفرادهم بالسلطة، اضطرت الحكومة الفرنسية إلى اصدار مرسوم ملكي يفصل المسائل العسكرية عن المسائل المدنية[1] .وبالتالي فالتنظيم الإداري أخذ عدة أشكال مختلفة، فقد أجمع نفس الكتاب على تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث مراحل هي:

- **المرحلة الأولى من (1834 – 1847):**

بدأت هذه المرحلة من خلال إنشاء منصب الحاكم العام، الذي يدير شؤون البلاد تحت سلطة وزارة الدفاع الفرنسية، بمساعدة مجلس مكون من كبار الشخصيات المدنية والعسكرية، وقد تم تقسيم البلاد إداريا سنة 1845 إلى ثلاث أقاليم:

أ- الأقاليم المدنية:

هي المناطق التي يقيم فيها العنصر الأوروبي، وتخضع بنفس النظام المعمول به في فرنسا، وتتمثل في المدن والمناطق الزراعية المجاورة لها وتدار من قبل المجلس ورئيس منتخب، كما هو الحال في فرنسا.

ب-الأقاليم المختلطة:

المناطق التي يسكنها الأوروبيون وعدد قليل من الجزائريين، حيث يخضع فيها الأوروبيون للإدارة المدنية والجزائريون للإدارة العسكرية. [2]

---

[1]- عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، المرجع السابق، ص: 120.

[2]- جديدي عتيقة: **إدارة الجماعات المحلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخص سياسة عامة وإدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012-2013، ص: 53.

ج- الأقاليم العربيّة والمناطق العسكرية:

هي المناطق التي لم يدخلها بعد المستعمرون، وهي تخضع للإدارة العسكرية وفي هذه الأقاليم بالذات أحدثت فيها بما يعرف بالمكاتب العربيّة (بيرو عرب). [1]

نظرا لأهمية دور هذه المكاتب العربيّة قام الجنرال "بيجو" بترسيمها وجعلها في خدمة الجيش، فأنشأت إدارات فرعية لها على مستوى المقاطعات، وفي كل مقاطعة أنشأت وحدات للمكاتب العربيّة من الدرجة الأولى و وحدات ثانوية من الدرجة الثانية، وبذلك توسع نشاط هذه المكاتب وتحول إلى إدارة محلية للتحكم في السكان، وكان يساعدها في ذلك القياد ورؤساء العشائر، كما ازداد نفوذ مسؤولي هذه المكاتب، فشمل تعيين أو خلع المسؤولين المحليين، وجمع الضرائب، واستصدار الأحكام في المسائل الشرعية والقضائية وتنفيذها، وأصبح نفوذ بعض رؤساء المكاتب يتجاوز بعض القادة العسكريين على مستوى العمالة[2]، وهذا ما عجل بإلغاء حكم العسكر في الشمال واستبداله بنظام مدني في المناطق الشمالية، أما المناطق الصحراوية في الجنوب ظلت خاضعة لحكم العسكر.

- **المرحلة الثانية من (1847 – 1868):**

تبدأ هذه المرحلة بصدور قانون 20 ديسمبر 1847 الذي يقضي بضم الجزائر إلى فرنسا باعتبارها ملحقة فرنسية، باتخاذ الإجراءات لنقل تطبيق القانون الإداري الفرنسي على الجزائر، الذي بموجبه قسمت الجزائر إلى ثلاث ولايات: الجزائر، قسنطينة، وهران، وعلى رأس كل ولاية والي يساعده مجلس الولاية كما في فرنسا، وأوضحت لوائح من القانون اختصاصات كل من الحاكم العام وفق هذه اللوائح صاحب السلطة الإدارية العليا في البلاد يملك سلطة الموافقة، أو الرفض

---

[1]- أحمد محيو ترجمة: عرب صلاصيلا، **محاضرات في المؤسسات الإدارية**، المرجع السابق، ص: 124.

[2]- مقلاتي عبد الله: **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830 – 1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2014، ص: 101.

على قرارات المجلس الجزائري، لذا كان تحت تصرف جميع القوات العسكرية الموجودة في البلاد، وقد أنشأ لأول مرة مجلس جزائري يشكل عن طريق الانتخاب، حيث ينتخب نصفهم من طرف الجزائريين، والنصف الآخر من الأوروبيين وقد بلغ عدد أعضائه حوالي 120 عضوا.

كما تميزت هذه الفترة بنظام الإدارة غير المباشرة، وذلك بالاعتماد على القبائل الذين اعترف لهم بحق الملكية الفردية للأراضي وتحديد الأقاليم الخاصة بهم، حيث يقوم مجلس القبيلة أو الجماعة بتحديد ضريبة الرأس والفصل في القضايا المدنية.

وتحديد الغرامات المالية في المخالفات والجنح والتي كانت من اختصاص المكاتب العربية.

- **المرحلة الثالثة من (1868 – 1962):**

في هذه المرحلة قسمت البلاد إلى ثلاث محافظات فقط (الجزائر، قسنطينة، وهران)، وعين على رأس كل منها محافظا ومجلس محافظة[1]، وهكذا ابتداء من سنة 1868 تم إنشاء ثلاث أصناف من البلديات هي:

أ- البلديات الأهلية:

أنشأت هذه البلديات عموما في المناطق النائية ومنطقة الصحراء، وتميزت إدارة البلديات بالطابع العسكري، بحيث يتولى تسييرها أفراد الجيش الفرنسي بمساعدة بعض الأعيان من الأهالي وهي ناقصة الصلاحيات، عكس نظيرتها الكاملة الصلاحيات الخاصة بالأوروبيين سواء من حيث التنظيم أو حيث الاختصاص، كما عملت السلطات الفرنسية على تنظيم هذه البلديات من خلال:

- **الدوار:**

[1]- جديدي عتيقة: **إدارة الجماعات المحلية في الجزائر**، المرجع السابق، ص: 55، 56.

لقد عمدت السلطات الفرنسية المحتلة إلى تفتيت القبيلة إلى دوار وجعل الدوار عبارة عن تنظيم بلدي يحكمه مجلس يسمى "الجماعة" وهو مجلس عديم التمثيل والصلاحيات، غير أن هذا التنظيم لم يعمر طويلا.

- **الفرع:**

لقد أطلق المستعمر على البلدية اسم "الفرع" لأنها تعتبر فرع إداري للوحدة العسكرية المتواجدة بمقر الإقليم العسكري، وتتألف من هيئتين وهما:

- **مجلس الفرع:**

يترأسه قائد الوحدة العسكري ومعظمه من العساكر الفرنسيين، يقوم بتسيير ميزانية البلدية بعد المصادقة عليها من طرف القائد العسكري للإقليم.

- **مجلس الجماعة:**

يتشكل من 8 إلى 12 عضو يعينون من بين الأعيان يترأسهم القايد، مهمته مع المبعوثين الفرنسيين جمع الضرائب وإحصاء السكان وتقديم المعلومات عن الغائبين، وكذا المشاركة مع السلطات العسكرية في تحديد حدود القبيلة وتكوين الدواوير. [1]

ب-البلديات المختلطة (الممزوجة):

كانت تغطي الجزء الأكبر من الإقليم الجزائري، حيث وجدت المناطق التي يقل فيها تواجد الأوربيين بالقسم الشمالي من الجزائر.

وترتكز على هيئتين رئيسيتين:

[1]- عبد الكريم ماروك: **الميسّر في شرح قانون البلدية الجزائري**، مكتبة زين للطباعة، الجزائر، ص: 16.

- **المتصرف:**

والذي يخضع للسلطة الرئاسية للحاكم أو الوالي العام، من حيث التعيين والترقية والتأديب.

- **اللجنة البلدية:**

ويرأسها المتصرف الإداري مع عضويته عدد من المنتخبين من الفرنسيين وبعض الجزائريين (الأهالي)، الذين يتم تعيينهم من طرف السلطة الفرنسية، استنادا إلى التنظيم القبلي القائم أصلا على أساس مجموعة بشرية.

ج- البلديات ذات التصرف التام (بلديات كاملة الصلاحيات):

أقيمت أساسا في أماكن ومناطق التواجد المكثف للأوروبيين (الفرنسيين) بالمدن الكبرى والمناطق الساحلية، ولقد خضعت هذه البلديات إلى القانون الفرنسي البلدي الفرنسي الصادر في 05 أفريل 1884، والتي يتضمن هيئتين بالبلدية:

- **المجلس البلدي:**

هو جهاز منتخب من طرف سكان البلدية الأوربيين والجزائريين، حسب المراحل والتطورات السياسية التي عرفتها الجزائر، مؤثرة بذلك على الوضع الانتخابي للجزائريين، سواء كناخبين أو منتخبين بنسب محدودة وله صلاحيات متعددة.

- **العمدة:**

ينتخبه المجلس البلدي من بين أعضائه، ومع اندلاع الثورة التحريرية 1954 واشتدادها، سارعت فرنسا إلى تدعيم البلديات بالطابع والنظام العسكري من خلال:

- الأقسام الإدارية (S.A.S) في المناطق الريفية.
- الأقسام الإدارية الحضرية (S.A.U) في المدن.

وهي هيئات تقع تحت سلطة الجيش الفرنسي وتتحكم فعليا في إدارة وتسيير البلديات، والهدف منها قمع الشعب الجزائري ومقاومة الثورة [1]

وعموما يمكن القول أن التنظيم الإداري في الجزائر أخذ شكلين أو نظامين هما:

أ- النظام العسكري (1830 – 1870):

ساد هذا النظام منذ الاحتلال سنة 1830 إلى غاية نهاية الامبراطورية الملكية (بعد انهزام الامبراطورية الفرنسية بقيادة نابليون الثالث أمام ألمانيا في 1870، وقيام الجمهورية الثالثة سنة 1870.

حيث تميزت هذه الفترة بالحكم العسكري، فكان على رأس الجزائر حاكم عام عسكري يعين من طرف وزير الحربية، وتم الاعتماد خلال هذه المرحلة في الحكم على مساعدة بعض الجزائريين الذين كانوا أعضاء في المكاتب العربية، حيث استمالت فرنسا الاستعمارية بعض رؤساء الأسر الجزائرية، وأغروهم بألقاب مثل شيخ العرب، الخليفة، الباشاغا، كما أغروهم ببعض الامتيازات وتتمثل مهامهم في تنظيم الأهالي، وجمع الضرائب والغرامات، وكان يتم تحت إشراف ومراقبة ضباط فرنسيين.

وكانت السلطة التشريعية في هذه المرحلة بيد الملك الذي يتمتع وحده بحق التشريع في الجزائر، أما الولاية العامة كان يغلب عليها الطابع العسكري، حيث كانت مرتبطة بوزارة الحربية.

وبهذا ألحق الدستور الفرنسي في مادته 109 الجزائر بفرنسا "الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي" وذلك بتاريخ 1848/11/04م، ثم جاء قرار 1848/12/09 ليقسم الجزائر إلى 03 مقاطعات: قسنطينة، الجزائر، وهران، يحكمها ضباط وقادة عسكريون.

[1]- محمد الصغير بعلي: **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**، المرجع السابق، ص: 38، 39.

فأما الصحراء فقد أطلق عليها تسمية إقليم الجنوب، وظلت خاضعة للإدارة العسكرية المباشرة.

ب- النظام المدني:

بدأ هذا النظام منذ 1871، حيث تغيرت الإدارة في الجزائر من نظام عسكري إلى نظام مدني يستند إلى قرارات برلمانية، وكان الحاكم العام يلعب دور المنفذ لمختلف القرارات، ويتلقى أوامره من وزير الداخلية، وعليه تم تقسيم الجزائر إلى ثلاث عمالات (ولايات) وهي: (الجزائر، وقسنطينة، و وهران).

حيث يترأس كل عمالة عامل العمالة، وهو تابع للحاكم العام، حيث يضم مجلس العمالة فرنسيين منتخبين، أما الجزائريين فكان يتم تعيينهم من طرف الوالي العام وعددهم محدود، وبعد فترة أصبح يسمح فحق انتخاب الأعضاء الجزائريين في هذه المجالس مقتصر على الفئة التي تظهر ولائهم للمحتل. وظهرت ثلاث أصناف من البلديات، وهي: بلديات كاملة الصلاحيات وبلديات مختلطة، وبلديات أهلية تم ذكرها سابقا بالشرح والتفصيل.

من الواضح أن الإدارة الفرنسية عملت منذ البداية على قمع الجزائريين، من خلال فرض مجموعات من الاجراءات سواء كانت عسكرية (قتل جماعي للقرى والمداشر)، أو سياسية وإدارية (سياسة الإدماج)، أو اقتصادية (ربط اقتصاد الجزائر باقتصاد فرنسا، ومصادرة أراضي الجزائريين ومنحها للمعمرين)، أو ثقافية دينية (سياسة التنصير، ...)، أو إصدار مجموعة من القوانين في حق الجزائريين منها: قانون سيناتوس كونسلت الذي ينص على اعتبار الجزائريين، الذين يتخلون عن أحوالهم الشخصية الإسلامية رعايا فرنسيين يتمتعون بجميع الحقوق والواجبات، كباقي الفرنسيين الآخرين، وأيضا مرسوم كريميو (اليهودي أدولف كريميو) الذي ينص على منح الجنسية الفرنسية بشكل جماعي ليهود الجزائر، إضافة إلى قانون الأهالي وقانون التجنيد الإجباري.

فالبلدية إذن كانت مجرد أداة لخدمة الإدارة الفرنسية سواء أكانت مدنية أو عسكرية، وكانت بعيدة كل البعد عن تحقيق مطالب وطموحات الجزائريين.

1-3-3. الإدارة المحلية بعد الاستقلال:

عقب الاستقلال وجدت الجزائر نفسها أمام حالة من الفراغ الإداري، نتيجة هجرة الاطارات الأوروبية، وأيضا أمام عجز مالي ونقص الاطارات الجزائرية التي تملك الخبرة على تسيير الشؤون الإدارية، وعليه التنظيم الإداري في الجزائر مر بعدة تغييرات هيكلية وتنظيمية، نلخصها في عدة مراحل منها:

أ- المرحلة الانتقالية: (من 1962 إلى 1967):

الفراغ الاداري الذي تركه الاستعمار الفرنسي أو السلطة الفرنسية، دفعت بالجزائر آنذاك إلى إنشاء لجان تتولى تسيير شؤون البلدية برئاسة شخص عهدت إليه مهام رئيس البلدية، كما قامت السلطة بتخفيض عدد البلديات إلى 676، حيث أطلق على هذه المرحلة بمرحلة التجميع، وعدد السكان 180 ألف بعد أن كانت في الاستعمار 1500 بلدية، وبهدف مساعدة البلديات على القيام بمهامها تم إنشاء لجان منها: لجنة التدخل الاقتصادي والاجتماعي والمجلس البلدي لتنشيط الاقتصاد، وتضم اللجنة الأولى ممثلين عن السكان وتقنيين ويتمثل دورهم في تقديم آراء حول مشروع الميزانية، وغير هذه اللجان لم يتم تنصيبها في كثير من المناطق. [1]

أما المجلس الثاني فقد كان يضم ممثلين من الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وممثلين عن الحزب وعن الجيش مهمته الأساسية هي تنظيم ومتابعة المشاريع المسيرة ذاتيا. [2]

---

[1]- محمد خشمون: **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، في علم الاجتماع، التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011، ص: 139، 140.

[2]- محمد خشمون: نفس المرجع، ص: 139-140.

ب- مرحلة التفكير في إنشاء البلدية:

لقد كرس دستور 16 سبتمبر 1963 رسميا وعلنا المكانة الهامة للبلدية في تنظيم الدولة، واعتبارها أساسا للمجموعة الترابية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، كما هو وارد في المادة 09 من نفس الدستور.

ثم جاء الأمر رقم 24/67 المؤرخ في 18 جانفي 1967 المتضمن القانون البلدي، الذي يعتبر البلدية في نص مادته الأولى "هي الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية"

ولم يخلو الميثاق الوطني لسنة 1976 من النص على تدعيم السياسة اللامركزية، من خلال مساهمة البلديات بوصفها خلايا قاعدية للتخطيط، في وضع وتنفيذ استراتيجية التنمية والتخطيط على المستوى الجهوي.

كما نص دستور 1976 في مادته فقرة 02 أن البلدية هي المجموعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القاعدة".

ونفس الشيء بالنسبة للميثاق الوطني لسنة 1986، الذي حث على تطوير الدولة من خلال تدعيم اللامركزية في، وركز على وصف البلدية بأنها الخلية الأساسية للدولة وأداة لتقريب الإدارة من المواطن، فإنها تجسد روح الديمقراطية الشعبية، كما أنها تمثل منطلقا خاصا بالتخطيط ووسيلة فعالة لتحقيق أهداف التنمية المحلية. [1]

ولقد نظمت أثناء هذه الفترة خمس انتخابات بلدية منها: 5 فيفري 1967 نسبة المشاركة 70,96% وآخرها 13 ديسمبر 1984 بنسبة مشاركة 80,32%.[2]

---

[1]- عبد الكريم ماروك: **الميسّر في شرح قانون البلدية الجزائري**، المرجع السابق، ص: 21، 22.

[2]- عبد الكريم ماروك: نفس المرجع، ص: 21، 22.

ج- مرحلة قانون البلدية لسنة 1967 المعدل لسنة 1981:

لقد تميز هذا القانون بالتأثر الشديد بالنموذجين الفرنسي واليوغسلافي، ويظهر التأثر بالنظام الإداري الفرنسي، بشكل واضح في مجال الاختصاصات التي منحت للبلديات، وكذلك في بعض المسائل التنظيمية الأخرى، يحكم العامل الاستعماري، أما بالنسبة للنموذج اليوغسلافي فقد كان التأثر به بحكم الاختيار الايديولوجي (النظام الاشتراكي).

ورغم أن هذا القانون الجديد لسنة 1967 قد أسند فيه بعض المسؤوليات السياسية والاقتصادية للمجالس الشعبية لا سيما البلدية، إلا أن هذه العملية لم تتم إلا بصورة تدريجية، وتوسعت حسب مقدرة المنتخبين الجدد، على تحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقهم من طرف النظام السياسي في البلاد وحفاظا على المصلحة العليا للوطن، كما كانت ترى الجهات المسؤولة في ذلك الوقت، فقد تم اختيار ثلثي الأعضاء من المنظمات الوطنية ومناضلي جبهة التحرير الوطني، الذين يمثلون مختلف الطبقات الاجتماعية والمهنية، حيث كان الحزب هو الوسيط الوحيد ما بين الإدارة والمواطنين، وبهذا شكل حزب جبهة التحرير الوطني أداة احتكارية بشكل مشاركة المواطنين في إدارة شؤونهم المحلية، كما شهدت هذه المرحلة أول انتخابات بلدية منها انتخابات سنة 1967 و1971، وجرت هذه الانتخابات في ظروف حسنة، وهذا ما يدل على بداية استقرار التنظيم الإداري في الجزائر، خاصة بعد الصعوبات الكثيرة التي واجهته في البداية، فالمجالس البلدية لم تكن تهدف في هذه الفترة فقط إلى التخلي عن المركزية وتجسيد الديمقراطية على مستوى القاعدة، بل كانت تهدف أيضا إلى تجسيد الطاقات البشرية الجزائرية، على مستوى كل المجموعات المحلية التي كانت مسيرة التنمية التي انتهجتها الجزائر في أمس الحاجة إليها.

ونتيجة لبعض الأخطاء التي وردت في قانون البلدية لسنة 1967، والتي نجم عنها بعض القصور في دور المجالس الشعبية البلدية، حاولت السلطة الجزائرية إجراء بعض التعديلات على

قانوني البلدية والولاية سنة 1981 إلا أن المبادئ الأساسية للقانون السابق بقيت على حالها، حيث كان التنظيم البلدي يقوم على ثلاث هيئات أساسية: المجلس الشعبي البلدي ورئيسه والمجلس التنفيذي. [1]

د- مرحلة قانون البلدية رقم 08/90 المؤرخ في 07 أفريل 1990:

تميزت هذه المرحلة بخضوعها لمبادئ وأحكام جديدة أرساها دستور 1989، وعلى رأسها إلغاء نظام الحزب الواحد واعتماد نظام التعددية الحزبية، وعلى هذا الأساس صدر قانون رقم 08/90 المؤرخ في 1990/04/07 المتعلق بالبلدية، وبتاريخ 12 جوان 1990 أجريت أول انتخابات بلدية تعددية بلغت نسبة المشاركة فيها 65,15%، حيث تصدرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ القائمة بنسبة 55,42% ثم حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة 31,64% ثم قائمة الأحرار، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بنسب متقاربة.

ثم جاء قانون دستور 16 نوفمبر 2008، وحافظ على مفهوم البلدية بنصه في المادة 15: الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية. والبلدية هي الجماعة القاعدية.

كما حافظ على الاتجاه التعددي للنظام السياسي في الجزائر بنصه في المادة 42: حق انشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون. [2]

---

[1]- محمد خشمون: **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية**، المرجع السابق، ص: 142، 143.

[2]- عبد الكريم ماروك: **الميسّر في شرح قانون البلدية الجزائري**، المرجع السابق، ص: 22، 23.

هـ-مرحلة قانون البلدية رقم 10/11 المؤرخ في 22 جوان 2011:

بعد صدور هذا القانون في الجريدة الرسمية رقم 37 المؤرخة في 03 جويلية 2011، دخل حيز التنفيذ، حيث جاء هذا القانون لتدارك النقائص المسجلة في السنوات الأخيرة، من خلال تطبيق قانون البلدية رقم 90-08 المؤرخ في 07 أفريل 1990، وهذا الذي سيسمح بتعزيز طاقات البلدية في اتخاذ القرارات، وتسيير الموارد البشرية قصد تمكينهم من أداء دور هام في الاصلاحات التي تمت مباشرتها، وكذا تكييف الإطار القانوني والتنظيمي من أجل تحديد أمثل للعلاقات بين مختلف الهيئات المنتخبة، وظروف الممارسة من قبل ممثلي الدولة ومهامه، كما يركز أيضا هذا القانون على الأعمال الجوارية، التي تسمح للمواطن بالمساهمة في تسيير البلدية (تكريس مبدأ مشاركة المواطن في عملية التسيير والتنمية)، وسبل اسناد مهمة تسيير المصالح العمومية لمؤسسات خاصة، من خلال نظام الامتياز إضافة إلى اعتماد مبدأ مراجعة تنظيم البلديات، كما يهدف إلى إبراز الأحكام التي تنظم العلاقات بين رئيس المجلس الشعبي البلدي والأمين العام للبلدية، دون المساس بصلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي، كما تضمّن القانون مواد جديدة من أجل ضمان موازنة أفضل بين الموارد المالية ومهام البلدية.[1]

نستنتج مما سبق أن التنظيم الإداري بالجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، مر بمرحلتين هما: مرحلة البلدية في ظل أحادية الحزب من 1962 إلى 1989، والذي تميز بتكريس المركزية في قيمة السلطة العليا للبلاد، في ظل تبني الإيديولوجية الاشتراكية، والعمل على القيام بإصلاحات سطحية في محاولة من السلطة، آنذاك التقليل من مخلفات الإدارة الفرنسية وإصدار مجموعة من القوانين والمواثيق والمراسيم، التي تضمن التسيير الحسن للبلديات، أما المرحلة الثانية والتي عرفتها البلدية هي مرحلة التعددية الحزبية، والتي كرسها دستور 1989 الذي يقر بالتعددية

[1]- عبد الكريم ماروك: نفس المرجع، ص: 30.

الحزبية والذي يظهر من خلال قانوني البلدية 08/90 و 10/11، حيث تضمنت هذه القوانين عدة أحكام منها: تكريس مبدأ المشاركة الشعبية للمواطنين خاصة الشباب والنساء (حق الترشح) فهذه التعديلات والقوانين تهدف إلى إبراز كفاءات وأجيال عديدة من القيادات، ونوعية المواطنين وبعث فيه روح المسؤولية اتجاه البلدية، التي ينتمي إليها كونه مواطن واعي وله مكانة أساسية، يمكن الاعتماد عليه أو استشارته في تحديد أولوياته خاصة، فيما يتعلق بالتنمية وتهيئة البلدية وتسييرها.[1]

رابعا: الإدارة المحلية بين التشريع والممارسة في الجزائر:

إن نظام الجماعات المحلية له أصول عميقة في الجزائر، بحيث إن فكرة المجالس الشعبية المنتخبة ظهرت في بعض أدبيات الثورة (مؤتمر الصومام)، وبقي هذا النظام محل اهتمام بالغ منذ الاستقلال حتى اليوم.

فاللامركزية ظهرت أيضا لحل مسألة الديمقراطية في الدولة، وتجسيد مبدأ حكم المواطنين أنفسهم بأنفسهم في الشؤون المحلية التي تهمهم مباشرة، تسمى في كثير من البلدان (بالحكم المحلي)، إذ لم تعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وحدة كافية لتحقيق المطالب الديمقراطية المتزايدة.

وتعدد الوظائف وتعقدها واختلاف المناطق الجغرافية، وكبر مساحة الأقاليم كلها ألزمت حتمية الأخذ بنظام الإدارة المحلية. [2]

---

[1]– عبد الكريم ماروك: نفس المرجع، ص: 30.

[2]– مصطفى دريوش: "**الجماعات المحلية بين القانون والممارسة**"، مداخلة، مجلس الأمة، الجزائر، الخميس 17 أكتوبر 2002، ص: 29، 30.

1-4-1. البلدية في التشريع الجزائري: (دستور 1967 و 1989):

أ- البلدية في التشريع الجزائري: (دستور 1967):

تعتبر البلدية "الخلية القاعدية للأمة"، والتي تشكلت منذ 1967 حجر الزاوية في بناء الدولة والنظام السياسي الجزائري، تطبيقا لمبدأ (بناء الدولة من القاعدة إلى القمة).[1]

وتعتبر البلدية في الجزائر مزيج من النموذجين اليوغسلافي البلدي المستقل ومن النموذج الفرنسي البلدي المركزي، وذلك بغرض القيام بانسجام إجمالي للنظام البلدي في الجزائر، بشكل معتدل يجمع بين الاستقلالية النسبية والمركزية المعقولة، التي تبقي للمواطنين المجال للمشاركة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ليشعروا بسيادتهم وقدرتهم على تحمل المسؤولية.[2]

كما تمثل البلدية الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون.

كما تعتبر القاعدة الإقليمية للامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية. [3]

بما أن البلدية تمثل الوحدة الأساسية للحكم والادارة في الجزائر، وتشكل الوسيط بين المواطن والادارة المركزية، خاصة إذا تعلق الأمر بالخدمة العمومية وتنفيذ السياسات العامة للدولة، ومنه فهي تتميز بخصائص ومميزات منها:

---

[1]- مصطفى دريوش: نفس المرجع، ص: 29، 30.

[2]- محمد خشمون: **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية**، المرجع السابق، ص: 146.

[3]- المادة الأولى والثانية من قانون البلدية الجريدة الرسمية، العدد 37، 2011، ص: 7.

مميزات البلدية:

للبلدية مجموعة من الخصائص هي:

- الاسم والاقليم ومقر رئيسي: لقد نص المشرع في المادة 6 من قانون البلدية رقم 10/11، على أن لكل بلدية اسم واقليم ومقر رئيسي.

على أنه يمكن أن تغير اسم البلدية، وكذا مقرها الرئيسي أو تحويله شريطة أن يكون ذلك بمرسوم رئاسي بناء على تقرير وزير الداخلية، وهذا بعد أخذ رأي الوالي ومداولة المجلس الشعبي البلدي المعني بذلك.

ويحدد اقليم البلدية عن طريق معالم تفصلها عن البلديات المجاورة، وذلك باتخاذ كافة الاجراءات التقنية والمادية وهي محددة عن طريق التنظيم.[1]

ب-البلدية في التشريع الجزائري: (دستور 1989):

حسب المادة 16 من دستور 1989 يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية. [2]

فهو يمثل الجهاز الأساسي للبلدية والسلطة الرئيسية التي تدير شؤون البلدية، وبالتالي هو تجسيد لمبدأ الديمقراطية واللامركزية الإدارية، وإشراك المواطنين في التسيير المحلي.

1-4-2. تشكيل المجلس الشعبي البلدي والعملية الانتخابية:

أ- تشكيل المجلس الشعبي البلدي:

تختلف تشكيلة المجلس الشعبي البلدي من بلدية إلى أخرى، ويتغير عدد أعضائها بتغير عدد سكان البلدية، لقد نص المشرع الجزائري في المادة 10 من قانون الانتخابات رقم 01/12

---

[1]- عبد الكريم ماروك: **الميسّر في شرح قانون البلدية الجزائري**، المرجع السابق، ص: 31، 32.

[2]- المادة 16 من الدستور 26-02-1989.

على أنه يتغير أعضاء المجالس الشعبية البلدية، حسب تغيير عدد سكان البلدية الناتج عن عملية التعداد الوطني للسكن والسكان الأخير وضمن الشروط الآتية:

- 13 عضو في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 10.000 نسمة.
- 15 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها من 10.000 و 20.000 نسمة.
- 19 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها من 20.001 و 50.000 نسمة.
- 23 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها من 50.001 و 100.000 نسمة.
- 33 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها من 100.001 و 200.000 نسمة.
- 43 عضو في البلديات التي يساوي عدد سكانها عن 200.001 نسمة أو يفوق.

وعلى هذا الأساس يشترط في المترشح للمجلس الشعبي البلدي أن تتوفر فيه شروط معينة، يحددها المشرع الجزائري في:

- أن يستوفي الشروط المنصوص عليها في المادة 03 من هذا القانون العضوي، ويكون مسجلا في الدائرة الانتخابية التي يترشح فيها.
- أن يكون بالغا ثلاثا وعشرون (23) سنة على الأقل يوم الاقتراع.
- أن يكون ذا جنسية جزائرية أصلية أو مكتسبة منذ ثماني (8) سنوات على الأقل.
- أن يثبت أداءه الخدمة الوطنية أو إعفاءه منها.
- أن لا يكون محكوما عليه بحكم نهائي بسبب تهديد النظام العام والاخلال.
- أن لا يكون محكوما عليه في الجنايات والجنح المنصوص عليها في المادة 5 من هذا القانون العضوي، ولم يرد اعتباره غير أن هناك حالات لا تجيز للأفراد حق الترشح لانتخابات المجلس الشعبي البلدي، وتسمى عدم القابلية للانتخابات حددها المشرع الجزائري في:

"يعتبر غير قابلين للانتخابات خلال ممارسة وظائفهم ولمدة سنة بعد التوقف عن العمل، وفي دائرة الاختصاص حيث يمارسون أو سبق لهم أن مارسوا فيها وظائفهم وهم الولاة، رؤساء الدوائر، الكتاب العامون للولايات، أعضاء المجالس التنفيذية للولايات، القضاة أعضاء الجيش الوطني الشعبي، موظفو أسلاك الأمن، محاسبو الأموال البلدية، الأمناء العامون للبلديات. [1]

وإلى جانب الشروط التي يجب أن تتوفر في المنتخب أو المترشح، هناك أيضا شروط حددها المشرع الجزائري وجب توفرها في الناخب وهي:

- بلوغ 18 سنة كاملة يوم الاقتراع.
- عدم وجود في إحدى حالات عدم الأهلية الانتخابية (الادانة الجزائرية، سحب الثقة، القصر).
- التمتع بالحقوق الوطنية (المدنية والسياسية).
- التمتع بالجنسية الجزائرية. [2]
- التسجيل بالقائمة الانتخابية بالبلدية (الحصول على بطاقة الناخب).

ب- العملية الانتخابية:

يقصد بالعملية الانتخابية المراحل المختلفة، التي تمر بها الانتخابات إلى مرحلة إعلان النتائج ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1- القائمة الانتخابية:

هي القائمة التي تسجل فيها جميع أسماء الناخبين في البلدية، ونظرا لأهميتها حاول المشرع الجزائري إحاطتها بالحماية الكافية، لضمان سير العملية الانتخابية في شفافية كاملة، وذلك

---

[1]- عبد الكريم ماروك: **الميسّر في شرح قانون البلدية الجزائري**، المرجع السابق، ص: 39-41.

[2]- محمد خشمون: **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية**، المرجع السابق، ص: 151.

من خلال إسناد مهمة إعداد هذه القائمة ومراجعتها السنوية إلى لجنة إدارية، تتكون من قاض يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي وممثل عن الوالي.

وتوسيعا للرقابة الشعبية على الانتخابات حول القانون، لأي ناخب أو ممثل للحزب بالبلدية حق الاطلاع على القائمة الانتخابية ومراقبتها، وحق تقديم شكوى إلى رئيس اللجنة الإدارية في حالة إغفال اسمه أو شطبه دون مبرر قانوني واضح. [1]

2- الاقتراع (التصويت):

تستدعي الهيئة الانتخابية للتصويت، بموجب مرسوم رئاسي يصدره رئيس الجمهورية في غضون، وخلال ثلاثة أشهر التي تسبق تاريخ إجراء الانتخابات.

حيث يدوم الاقتراع يوما واحدا من الثامنة صباحا إلى السابعة مساءا، إلا أنه في حالات استثنائية يمكن:

- تقديم ساعة الافتتاح أو تأخير ساعة الاختتام في نفس اليوم، بقرار من الوالي.
- تقديم افتتاح التصويت بثلاثة أيام (72 ساعة) بقرار من وزير الداخلية بناء على طلب من الوالي.

ويتم الاقتراع تحت اشراف مكاتب للتصويت يتم تعيين أعضائها من الوالي من الناخبين المقيمين بإقليم الولاية، باستثناء المترشحين والمنتمين إلى أحزابهم وأوليائهم المباشرين أو أصهارهم إلى غاية الدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأعضاء المنتخبين.

وبغرض دعم شفافية الاقتراع نص قانون الانتخابات على:

- الاعلان والنشر الواسع لقائمة أعضاء مكاتب التصويت في مكتب التصويت، مقر البلدية، مقر الولاية.

---

[1]- محمد خشمون، نفس المرجع، ص: 154.

- كما نص على إمكانية الطعن فيها إداريا وقضائيا، طبقا للمادة 40 من قانون الانتخابات.

ويتضمن الاقتراع اقتراع عام ومباشر وسري وشخصي. [1]

أ- الاقتراع العام:

يهدف إلى توسيع الهيئة الانتخابية، لتشمل الأغلبية الساحقة من سكان البلدية، وذلك من خلال تسيير شروط الناخب.

ب-الاقتراع المباشر:

يهدف إلى تجسيد مبدأ الديمقراطية المباشرة، من خلال المباشرة في تصويت الشعب دون، وسائط قد يؤثرون سلبا على العملية الانتخابية بأكملها.

ج-الاقتراع السري:

ذلك ضمانا لحرية الناخب وابعاده عن أي ضغوط يمكن أن تؤثر عليه، ويحدث ذلك من خلال استعمال الظرف والمعزل في المكاتب الانتخابية، من طرف الناخبين عند إجراء عملية الانتخاب.

د- الاقتراع الشخصي:

الأصل في الاقتراع أن يصوت الناخب بنفسه، إلا أنه يمكن التصويت بوكالة في حالات خاصة.

3- الفرز:

تمثل مرحلة حساسة من مراحل العملية الانتخابية بسبب الوقوع في حالة التزوير، ولهذا حاول المشرع إجراء العديد من التعديلات على طرف الفرز، حيث يجب أن يتولى عملية الفرز أشخاص معنيين تحت رقابة شعبية، ويتم في مكاتب التصويت فور انتهاء المدة الزمنية المحددة

[1]- محمد الصغير بعلي: **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**، المرجع السابق، ص: 59، 60.

للاقتراع وبشكل علني، وهذا ضمانا للمصداقية والنزاهة، ولكن رغم كل هذه الاجراءات تبقى احتمالات التزوير قائمة.

4- النتائج:

يتم إعلان النتائج وفق عدة مراحل، حيث يقوم أعضاء مكتب التصويت بتحرير محضر لنتيجة الفرز على مستوى المكتب وتعلق نسخة منه بمكتب التصويت ذاته، وبعد ذلك يقوم رؤساء المكاتب بإبلاغ النتيجة للجنة الانتخابية البلدية، وبعدها يتم تحرير محضر للإحصاء البلدي للأصوات، حيث يتم تعليق نسخة منه بمقر البلدية، وفي الأخير ترسل اللجنة البلدية نسخة من المحضر الذي أعدته إلى اللجنة الولائية، التي تتشكل من ثلاثة قضاة يعينهم وزير العدل، وعلى هذه اللجنة أن تنهي أعمالها في فترة أقصاها 48 ساعة من ساعة اختتام الاقتراع، وترسل محضر إلى وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وتجدر الاشارة أن عملية توزيع المقاعد تتم مباشرة بعد انتهاء العملية الانتخابية بالتناسب حسب عدد الأصوات، التي حصلت عليه كل قائمة مع تطبيق مبدأ الأغلبية. [1]

إن لم يتم عرضه سابقا يمثل أهم القواعد القانونية الضرورية لتكوين المجلس الشعبي البلدي، فهذا الأخير لا يتكون أو يتشكل إلا بموجب انتخابات بلدية، يكون للمواطنين دور أساسي في ذلك، من خلال اختيار المنتخبين الذين يمثلونهم في المجلس وتسيير الشؤون المحلية والمساهمة في تحقيق التنمية المحلية، والتي تعتبر من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها هذه المجالس.

[1]- محمد خشمون: **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية**، المرجع السابق، ص: 154، 155.

1-4-3. تسيير المجلس الشعبي البلدي:

أ- **الدورات:**

يجتمع المجلس الشعبي البلدي في دورة عادية كل شهرين (2)، ولا تتعدى مدة كل دورة خمسة (5) أيام. حيث يعد المجلس البلدي نظامه الداخلي ويصادق عليه في أول دورة، ويحدد النظام الداخلي النموذجي ومحتواه عن طريق التنظيم.

كما يمكن أن يجتمع المجلس في دورة غير عادية كلما اقتضت شؤون البلدية ذلك، بطلب من رئيسه أو ثلث (3/2) أعضائه أو بطلب من الوالي.

وفي حالة ظروف استثنائية مرتبطة بخطر وشيك أو كارثة كبرى، يجتمع المجلس الشعبي البلدي بقوة القانون ويخطر الوالي بذلك فورا. [1]

ويكون الاجتماع في مقر البلدية أو خارجها.

لا يمكن لاجتماع المجلس الشعبي البلدي أن يصح إلا إذا استوفى النصاب القانوني، أي حضور الأغلبية وإذا لم يتحقق هذا الشرط، بعد استدعائين متتاليين بفارق ثلاثة أيام على الأقل، بينهما تكون المداولة الثالثة صحيحة مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين، وهكذا تشكل دورات المجلس الشعبي البلدي الفضاء الفعلي لمناقشة الشؤون المحلية، ومعالجة المشكلات العالقة لسكان البلدية، فهي همزة الوصل التي يلتقي، من خلالها الأعضاء لممارسة الدور الذي انتخبوا من أجله. [2]

---

[1]- المواد: 16، 17، 18 من قانون البلدية 10/11.

[2]- محمد خشمون: **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية**، المرجع السابق، ص: 157.

ب- المداولات:

يداول المجلس الشعبي البلدي في كافة الشؤون التي تدخل في مجال اختصاصه، وتحرر مداولات وأشغال المجلس الشعبي البلدي باللغة العربية وجوبا، وتتخذ القرارات في المداولات بالأغلبية البسيطة لأعضائه الحاضرين أو الممثلين عند التصويت، وفي حالة التساوي يرجح صوت الرئيس وتحرر المداولات، وتسجل في سجل خاص مرقم ومؤشر عليه من رئيس المحكمة المختصة إقليميا.

وتوقع المداولات أثناء الجلسة من جميع الأعضاء الحاضرين عند التصويت، وتودع المداولات في أجل 8 ثمانية أيام لدى الوالي مقابل وصل استلام.

تصبح مداولات المجلس الشعبي البلدي قابلة للتنفيذ بقوة القانون، بعد 21 يوم من تاريخ إيداعها بالولاية، غير أنه تنفذ بعد المصادقة عليها من الوالي، وتتضمن المداولات ما يلي:

- الميزانيات والحسابات.
- قبول الهيئات والوصايا الأجنبية.
- اتفاقيات التوأمة.
- التنازل عن الأملاك العقارية البلدية.

لكن إذا لم يعلن الوالي القرار خلال مدة 30 يوما ابتداء من تاريخ ايداع المداولة بالولاية تعتبر هذه مصادقا عليها.

غير أنه في حالات تبطل بقوة القانون مداولات المجلس الشعبي البلدي منها:

- المتخذة خرقا للدستور وغير مطابقة للقوانين والتنظيمات.
- التي تمس برموز الدولة وشعاراتها.
- غير المحررة باللغة العربية.

لكن المشرع الجزائري أجاز لرئيس المجلس الشعبي البلدي، أن يرفع إما تظلما إداريا أو دعوى قضائية أمام الجهات المختصة من قرار الوالي، الذي يثبت بطلان أو رفض المصادقة على مداولة. [1]

ج- اللجان:

يشكل المجلس بموجب مداولة ومن بين أعضائه لجان دائمة، أو مؤقتة لدراسة القضايا التي تهم البلدية، وخاصة في المجالات التالية: الاقتصاد والمالية، التهيئة العمرانية والتعمير، الشؤون الاجتماعية والثقافية.

يعين رئيس المجلس الشعبي البلدي رئيس اللجنة من بين المنتخبين، ويجب أن يكون تشكيلها مناسبا مع المكونات السياسية للمجلس في ظل نظام التعددية السياسية.

كما يمكن رئيس اللجنة أن يستعين بأي شخص مختص يمكن الاستفادة من خبرته. [2]

1-4-4. صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي واختصاصاته:

أ- صلاحيات واختصاصات المجلس الشعبي البلدي:

تشمل صلاحيات واختصاصات المجلس الشعبي البلدي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية، والتنفيذ الفعلي لهذه الصلاحيات والاختصاصات يتطلب توفر الموارد المالية الكافية لذلك، وللبلدية صلاحيات حددها القانون البلدي 10/11 يمارسها المجلس البلدي من خلال مداولات، وطبقا لمبادئ محددة تتمثل خصوصا في ممارسة البلدية لصلاحياتها في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون، وأهم هذه الصلاحيات:

1- التهيئة والتنمية:

---

[1]- عبد الكريم ماروك: **الميسّر في شرح قانون البلدية الجزائري**، المرجع السابق، ص: 81.

[2]- محمد الصغير بعلي: **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**، المرجع السابق، ص: 81.

يتولى المجلس الشعبي البلدي وأثناء مدة عهدته الانتخابية، إعداد برامجه السنوية والمتعددة السنوات، ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها وذلك في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة الإقليم وكذا المخططات التوجيهية، كما يشارك المجلس الشعبي البلدي في إجراء إعداد عملية تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وتنفيذها، ويسهر على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء، كما يعمل على تشجيع الاستثمار وترقيته وحماية التربة والموارد المائية وتسهر على الاستغلال الأفضل لهما. [1]

2- التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز:

تتزود البلدية بكل أدوات التعمير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما بعد المصادقة عليها بموجب مداولة المجلس الشعبي البلدي، كما تتولى البلدية وبمساهمة المصالح التقنية للدولة:

- التأكد من احترام تخصيصات الأراضي وقواعد استعمالها.
- السهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء، ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن.
- السهر على احترام الأحكام في مجال مكافحة السكنات الهشة غير القانونية.
- الحفاظ وحماية الأملاك العقارية الثقافية والحفاظ على الانسجام الهندسي للتجمعات السكنية.
- المحافظة على الوعاء العقاري للبلدية ومنح الأولوية في تخصيصها لبرامج التجهيزات العمومية والاستثمار الاقتصادي.
- السهر على الحفاظ على الأملاك العقارية التابعة للأملاك العمومية للدولة.

[1]- عبد الكريم ماروك: **الميسّر في شرح قانون البلدية الجزائري**، المرجع السابق، ص: 49، 50.

3- نشاطات البلدية في مجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والثقافة والتسلية والسياحة:

يوكل للبلدية القيام بكل مبادرة أو عمل من شأنه تطوير الأنشطة التالية:

- انجاز مؤسسات التعليم الابتدائي.
- انجاز وتسيير المطاعم المدرسية.
- توفير وسائل النقل للتلاميذ.

كما يمكن للبلديات وفي حدود إمكانياتها القيام بالآتي:

- اتخاذ التدابير الموجهة لترقية تفتح الطفولة الصغرى والرياضة وحدائق الأطفال والتعليم الحضري والتعليم الثقافي والفني.
- تقديم مساعداتها للهياكل والأجهزة المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة والتسلية.
- المساهمة في إنجاز الهياكل القاعدية البلدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية والشباب والثقافة والتسلية.
- المساهمة في تطوير الهياكل الأساسية الجوارية الموجهة لنشاطات التسلية ونشر الفن والقراءة العمومية والتنشيط الثقافي والحفاظ عليها وصيانتها.
- حصر الفئات الاجتماعية المحرومة أو الهشة أو المعوزة وتنظيم التكفل بها في إطار السياسات العمومية الوطنية المقررة في مجال التضامن والحماية الاجتماعية.
- تشجيع عمليات التمهين واستحداث مناصب الشغل.
- المساهمة في صيانة المساجد والمدارس القرآنية المتواجدة على ترابها وضمان المحافظة على الممتلكات الخاصة بالعيادة.

- تشجيع ترقية الحركة الجمعوية في ميادين الشباب والثقافة والرياضة والتسلية وثقافة النظافة والصحة، ومساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة لا سيما منها ذوي الاحتياجات الخاصة.

4- النظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية:

تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما المتعلقين، بحفظ الصحة والنظافة العمومية ولاسيما في مجالات:

- توزيع المياه الصالحة للشرب.
- صرف المياه المستعملة ومعالجتها.
- جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها.
- مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة.
- الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقلة للجمهور.
- صيانة طرقات البلدية وإشارات المرور التابعة لشبكة طرقاتها. [1]

مما سبق يتضح أن اختصاصات البلدية وصلاحياتها تحدد حسب إمكانياتها الذاتية، وما تتوفر عليه وأيضا حسب كل قطاع أو نشاط الذي يتناسب مع طبيعة كل بلدية.

ب-صلاحيات واختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي:

حدد المشرع الجزائري صلاحيات لرئيس المجلس الشعبي البلدي، لكن قبل تحديد هذه الصلاحيات. كيف يتم تعيين رئيس المجلس الشعبي البلدي.

[1]- عبد الكريم ماروك: **الميسّر في شرح قانون البلدية الجزائري**، المرجع السابق، ص: 50، 51.

1- تعيين رئيس المجلس الشعبي البلدي:

يستدعي الوالي المنتخبين قصد تنصيب المجلس الشعبي البلدي خلال الخمسة عشر (15) يوما التي تلي إعلان نتائج الانتخابات.

يتم الاعلان عن رئيس المجلس الشعبي البلدي متصدر القائمة، التي تحصلت على أغلبية الناخبين وفي حالة تساوي الأصوات، يعلن رئيسا المرشحة أو المرشح الأصغر سنا، ويرسل محضر تنصيب رئيس المجلس الشعبي البلدي إلى الوالي، ويعلن للعموم عن طريق الالصاق بمقر البلدية والملحقات الإدارية والمندوبيات البلدية، المنصوص عليها في هذا القانون.

وينصب الرئيس المنتخب في مهامه بمقر البلدية في حفل رسمي بحضور منتخبي المجلس الشعبي البلدي، أثناء جلسة علنية يرأسها الوالي أو ممثله خلال الخمسة عشر (15) يوما على الأكثر التي تلي إعلان نتائج الانتخابات.

يساعد رئيس المجلس الشعبي البلدي نائبان (2) أو عدة نواب الرئيس يكون عددهم كما يأتي:

- نائبان (2) بالنسبة للبلديات ذات المجلس الشعبي البلدي المتكون من سبعة (7) إلى تسعة (9) مقاعد.
- ثلاثة (3) نواب بالنسبة للبلديات ذات المجلس الشعبي البلدي المتكون من أحد عشر (11) مقعدا.
- خمسة (5) نواب بالنسبة للبلديات ذات المجلس الشعبي البلدي المتكون من ثلاثة وعشرين (23) مقعدا.

- ستة (6) نواب بالنسبة للبلديات ذات المجلس الشعبي البلدي المتكون من ثلاثة وثلاثين (33) مقعدا. [1]

حيث يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي ومساعدوه من النواب الهيئة التنفيذية.

2- إنهاء مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي:

تنتهي مهام المجلس الشعبي البلدي بزوال صفة المنتخب عنه سواء بالوفاة أو الاستقالة أو الاقصاء أو حصول مانع قانوني، غير أنه وإلى جانب هذا هناك حالات أخرى حددها المشرع في:

أ- الاستقالة:

رئيس المجلس الشعبي البلدي له كامل الحرية في تقديم استقالته من رئاسة المجلس الشعبي البلدي، شريطة دعوة المجلس للاجتماع بغية تثبيت استقالته، عن طريق مداولة ترسل للوالي وتصبح هذه سارية المفعول ابتداء من تاريخ استلامها من الوالي، وتلصق المداولة المتضمنة تثبيت استقالة رئيس المجلس الشعبي البلدي بمقر البلدية.

ب-التخلي:

يعتبر في حالة تخل عن المنصب، الغياب غير المبرر لرئيس المجلس الشعبي البلدي لأكثر من شهر، ويعلن ذلك من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي.

وفي حالة انقضاء أربعين (40) يوما من غياب رئيس المجلس الشعبي البلدي دون أن يجتمع المجلس في جلسة استثنائية، يقوم الوالي بجمعه لإثبات هذا الغياب.

[1]- المادة 69: الجريدة الرسمية، العدد 37، 2011، ص: 13.

3- إدارة البلدية:

للبلدية إدارة توضع تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي يتولاها الأمين العام للبلدية.

الأمين العام:

تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي، يتولى الأمين العام للبلدية مجموعة معتبرة من الصلاحيات وهي محددة:

- ضمان تحضير اجتماعات المجلس الشعبي البلدي.
- تنشيط وتنسيق سير المصالح الإدارية والتقنية البلدية.
- ضمان تنفيذ القرارات الخاصة بتطبيق المداولات المتضمنة الهيكل التنظيمي، ومخطط تسيير المستخدمين.
- إعداد محضر تسليم واستلام المهام.
- يمارس السلطة السلمية على موظفي البلدية.
- يتولى جميع مسائل الإدارة العامة.
- القيام بتبليغ محاضر مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات للسلطة الوصية.

كما يختلف تنظيم إدارة البلدية من بلدية إلى أخرى، بحسب أهمية الجماعة المحلية وحجم المهام المسندة إليها ولا سيما فيما يتعلق:

- ديوان رئيس المجلس الشعبي البلدي.
- الكاتبة العامة، قسم الموارد البشرية والتنظيم، مصلحة تسيير المستخدمين، التوظيف والتكوين، مصلحة التنظيم والانتخابات، التسيير العمراني والتعمير... [1]

4- اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي:

[1]- عبد الكريم ماروك: **الميسّر في شرح قانون البلدية الجزائري**، المرجع السابق، ص: 68، 69.

حسب المادة 72 من قانون البلدية، يتفرغ رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة دائمة لممارسة عهدته الانتخابية[1]، حيث حدد المشرع الجزائري جملة من الاختصاصات، فرئيس المجلس الشعبي البلدي يتمتع بالازدواجية في الاختصاص، حيث يمثل البلدية تارة ويمثل ويعمل لحساب الدولة لحساب الدولة تارة أخرى:

أ- اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره ممثلا للبلدية:

أسند القانون البلدي مهمة تمثيل البلدية إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي حيث يتكفل بممارسة الصلاحيات التالية:

- يمثل البلدية في جميع المراسم التشريعية والتظاهرات الرسمية.
- يمثل البلدية في كل أعمال الحياة المدنية والإدارية.
- يسهر على تنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي.
- ينفذ ميزانية البلدية وهو الآمر بالصرف.
- كما يرأس المجلس الشعبي البلدي ويقوم:
- باستدعائه ويعرض عليه المسائل الخاصة لاختصاصه.
- يعد جدول أعمال الديوان ويرأسها.
- ويقوم باسم البلدية وتحت رقابة المجلس الشعبي البلدي بجميع التصرفات الخاصة، بالمحافظة على الأملاك والحقوق المكونة للممتلكات البلدية و وإدارتها كما يجب:
- التقاضي باسم البلدية ولحسابها.
- إدارة مداخيل البلدية والأمر بصرف النفقات ومتابعة تطور المالية البلدية.
- إبرام عقود اقتناء الأملاك والمعاملات والصفقات والايجارات وقبول الهيئات والوصايا.

[1]- المادة 72: الجريدة الرسمية، العدد 37، 2011، ص: 13.

- القيام بمناقصات أشغال البلدية ومراقبة حسن تنفيذها.
- اتخاذ القرارات الموقفة للتقادم والاسقاط.
- ممارسة كل الحقوق على الأملاك العقارية والمنقولة التي تملكها البلدية بما في ذلك حق الشفعة.
- اتخاذ التدابير المتعلقة بشبكة الطرق البلدية.
- السهر على المحافظة على الأرشيف.
- اتخاذ المبادرات لتطور مداخيل البلدية.

لكن إذا تعارضت مصالح البلدية مع مصالح رئيس المجلس الشعبي البلدي باسمه الشخصي وباسم زوجه أو أحد أقاربه إلى الدرجة الرابعة أو بصفته وكيلا، يعين المجلس تحت رئاسة منتخب آخر أحد أعضائه لتمثيل البلدية سواء أمام القضاء أو عند ابرام العقود.

ب-اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره ممثلا للدولة:

لقد أورد القانون الجزائري عدة صلاحيات واختصاصات منها:

- لرئيس المجلس الشعبي البلدي صفة ضابط الحالة المدنية، حيث تسمح له هذه الشهادة الصفة بإبرام العقود المتعلقة بالحالة المدنية طبقا للتشريع الساري المفعول تحت رقابة النائب العام المختص إقليميا. كما يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت مسؤوليته، تفويض إمضائه للمندوبين البلديين والمندوبين الخاصين وإلى كل موظف بلدي قصد:
- استقبال التصريحات بالولادة والزواج والوفيات.
- تدوين كل العقود والأحكام في سجلات الحالة المدنية.
- إعداد وتسليم كل العقود المتعلقة بالتصريحات المذكورة أعلاه.
- التصديق على كل توقيع يقوم به أي مواطن أمامهم بموجب تقديم وثيقة جوية.

- التصديق بالمطابقة على كل نسخة وثيقة بتقديم النسخة الأصلية منها.

يرسل القرار المتضمن التفويض بالإمضاء إلى الوالي والى النائب العام المختص إقليميا.

- لرئيس المجلس الشعبي البلدي صفة ضابط الشرطة القضائية.
- يعتمد رئيس المجلس الشعبي البلدي، قصد ممارسة صلاحياته في مجال الشرطة الإدارية، على سلك شرطة البلدية التي يحدد قانونها الأساسي عن طريق التنظيم، كما يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي عند الاقتضاء تسخير قوات الشرطة أو الدرك الوطني المختصة إقليميا حسب الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم. [1]

1-4-5. علاقة الوالي برئيس المجلس الشعبي البلدي:

تتسم علاقة الوالي برئيس المجلس الشعبي البلدي ببعض الخصوصية على عكس علاقته بباقي الأعضاء، ويرجع ذلك بالأساس إلى المركز القانوني لرئيس المجلس الشعبي البلدي الذي يتسم هو الآخر، بازدواجية المهام فهو ممثلا للبلدية من جانب وممثلا للدولة من جانب آخر، وفي هذه الأخيرة تتجسد العلاقة الحقيقية بينه وبين الوالي، إذ يمارس عليه الوالي السلطة الرئاسية كغيره من الموظفين ويلتزم رئيس المجلس الشعبي البلدي بتوجيهات الوالي، وتخضع كافة أعماله التي يمارسها كممثل للدولة لرقابة والي الولاية.

ولهذا الغرض ألزمت المادة 79 من قانون البلدية على رئيس المجلس الشعبي البلدي إرسال كافة قراراته إلى الوالي بغرض بسط رقابته عليها، وكذلك الشأن في المادة 80 التي تجيز للوالي التعقيب على القرارات المتخذة من قبله عن طريق الإلغاء أو التعليق. [2]

---

[1]- المواد: 86، 87، 92، 93 من قانون البلدية 14/10.

[2]- علاء الدين عشي: **والي الولاية في التنظيم الإداري الجزائري**، دراسة وصفية تحليلية، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص: 78.

خامسا: الوصاية الإدارية والتمويل المحلي:

1-5-1. الوصاية الإدارية (الرقابة الإدارية):

تتخذ الوصاية الإدارية ثلاث أشكال هي:

أ- الرقابة على أعضاء المجلس الشعبي البلدي:

تتجسد الرقابة على أعضاء المجلس الشعبي البلدي في:

1- الإيقاف:

يقصد بالإيقاف تجميد عضوية المنتخب لأسباب قضائية محددة في القانون، وينتهي الإيقاف بزوال هذه الأسباب دون الإدانة، ولقد نصت المادة 43 من قانون البلدية على "يوقف بقرار من الوالي كل منتخب تعرض لمتابعة قضائية، بسبب جناية أو جنحة لها صلة بالمال العام أو لأسباب مخلة بالشرف أو كان محل تدابير قضائية، لا تمكنه من الاستمرار في ممارسة عهدته الانتخابية بصفة صحيحة إلى غاية صدور حكم نهائي من الجهة القضائية المختصة، في حالة صدور حكم نهائي بالبراءة يستأنف المنتخب تلقائيا وفور ممارسة مهامه الانتخابية.

2- الاقصاء:

يقصد بالإقصاء اسقاط العضوية عن المنتخب، ويكون ذلك في حالة واحدة وهي الإدانة الجزائية النهائية من طرف القضاء، حيث تنص المادة 44 من قانون البلدية على "يقص بقوة القانون من المجلس كل عضو شعبي بلدي، كان محل إدانة جزائية" ويقوم الوالي بتثبيت هذا الإقصاء بموجب قرار.

ب-الرقابة على أعمال المجلس الشعبي البلدي:

تخضع مداولات المجلس الشعبي البلدي لرقابة إدارية، تتجسد في رقابة والي الولاية الذي يتمتع بسلطة واسعة سواء، في حالة المصادقة الضمنية أو المصادقة الصريحة أو البطلان المطلق أو البطلان النسبي، وهذا طبعا في حدود ما رسمته نصوص قانون البلدية. [1]

ج-الرقابة على المجلس الشعبي البلدي كهيئة أو كجهاز:

- كل عضو في هذا الجهاز بصفته مندوبا بلديا، يمكن أن يطرد بمرسوم وفقا للطريقة الاجرائية التي سبقت الاشارة إليها، وفي هذه الحالة ينبغي على المجلس الشعبي البلدي أن ينتخب خلفا له خلال مدة شهر واحد.
- أعمال الجهاز أي القرارات المتخذة أساسا من قبل الرئيس، تخضع لمراقبة الوالي الذي يجب أن يحاط علما بها، إن القرارات البلدية لا تعتبر نافذة إلا بعد مضي شهر على ابلاغها للوالي وذلك باستثناء الحالات الطارئة عندما يسمح الوالي بتنفيذها فورا، حيث يكلف الوالي بإلغاء كل قرار مخالف للقانون أو لمرسوم ما، ولأسباب ذات طابع عام، أن يعلق مؤقتا تنفيذ القرارات البلدية، وعندما يرفض رئيس المجلس الشعبي البلدي أو يهمل

[1]- عبد الكريم ماروك: **الميسّر في شرح قانون البلدية الجزائري**، المرجع السابق، ص: 81، 82.

أمر القيام بأعمال تطلبها منه القوانين والأنظمة، فإن الوالي يستطيع بعد أن يقوم بتنبيهه التصرف، والقيام حكما باتخاذ الاجراءات الضرورية عوضا عن الرئيس. [1]

1-5-2. مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية:

تمثل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري، حيث يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم، حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حسب الشروط المحددة في هذا القانون، ويمكن في هذا المجال استعمال على وجه الخصوص الوسائط والوسائل الاعلامية المتاحة.

كما يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي تقديم عرض عن نشاطه أمام المواطنين.

وقصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الحواري المذكور في المادة 11 أعلاه، حيث يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية، التي تهدف إلى تحفيز المواطنين، وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم.

يتم تنظيم هذا الإطار طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

كما يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي، كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية أن يستعين بصفة استشارية بكل شخصية محلية، وكل خبير أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس، أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم.

[1]- أحمد محيو ترجمة: عرب صلاصيلا، **محاضرات في المؤسسات الإدارية**، المرجع السابق، ص: 209.

كما يسمح القانون لأي شخص الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي. [1] ولمشاركة المواطنين في تسيير البلدية أهمية كبيرة منها:

- تسمح بترشيد السياسات والقرارات واجتناب الوقوع في الخطاء.
- تساهم في تغيير الذهنيات والسلوكيات لدى المواطنين وبالتالي المساهمة في التنمية.
- القدرة على الابداع والمبادرة وتحمل المسؤولية.

1-5-3. التمويل المالي لبرامج ومخططات التنمية بالبلدية:

تحتاج المجالس الشعبية البلدية من أجل تنفيذ برامج ومخططات التنمية المحلية إلى موارد بشرية وموارد مالية، حتى تتمكن من القيام بأعمالها، حيث يشكل المال عصب النشاط الاقتصادي والتنموي بشكل عام، لاسيما على المستوى المحلي للبلدية ويمكن تقسيم الموارد المالية للبلديات إلى قسمين:

أ- الموارد المالية المحلية:

تشكل الموارد المالية المحلية للبلدية بشكل أساسي في الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والرسوم والخدمات ومحاصيل الأملاك ومداخلها والهيئات والوصايا والقروض، لكن رغم تنوع مصادر التمويل المحلي للبلدية يبقى غير كافي، حيث يخصص في معظمه لقسم التسيير الذي تزداد نفقاته بشكل دائم، خاصة بالنسبة للنفقات الاجبارية كالأجور ومرتبات المستخدمين ونفقات صيانة الطرق البلدية، ونفقات صيانة الأموال المنقولة والعقارية وتسديد الحصص والأقساط المترتبة على البلديات، ونفقات تسيير المصالح البلدية وفوائد الديون.

بينما يبقى قسم التجهيز والاستثمار الذي يرتبط مباشرة بالتنمية المحلية، في البلدية يعاني من ضعف الايرادات، مما يدفع بالمجلس الشعبي البلدي إلى طلب المعونات الخارجية من الدولة

[1]-المواد: 11، 12، 13، 14 من الجريدة الرسمية، العدد: 37، 2011، ص: 8.

أو الولاية بشكل خاص، وهذا يعني زيادة المراقبة الحكومية على طريقة صرف الأموال التي تقدمها إلى الحد، يمكن ان يصل إلى تدخلها في نشاطات المجالس الشعبية البلدية وإعاقتها أو إفشالها في تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها.

ب-مصادر التمويل المالي المركزي:

فضلا عن الأشكال القديمة لمساعدات الدولة المالية للمجموعات المحلية لاسيما البلدية، ظهر نوع من المساعدات يتمثل في الصناديق، والتي أنشأت بموجب أحكام مختلفة لقوانين المالية قصد التكفل بالمشروعات التنموية، على المستوى البلدي وتغطية عجزها وأهم هذه الصناديق: الصندوق المشترك للجماعات المحلية، الصندوق الاجتماعي للتنمية، الصندوق الوطني لتنظيم والتنمية الفلاحية وصندوق تنمية الجنوب[1] .ويتمثل دورها أساسا في المساهمة في التنمية المحلية وتدعيم الشباب (انشاء مؤسسات صغرى)، وتدعيم النقص والعجز المالي الذي تعاني منه بعض البلديات.

1-5-4. الأحزاب السياسية والتنمية:

من بين أهم أهداف التعددية الحزبية وفتح مجال الممارسة السياسية لأحزاب المعارضة، هو المساهمة في تنمية البلاد فاختلاف التوجهات والأفكار عامل مهم في اختيار البدائل المتاحة، ومن ثم تبني أفضل النماذج لتحقيق طموحات الشعب فالأحزاب الفاعلة، نتصورها كذلك لما تكون في المعارضة قبل أن تمارس السلطة والحكم، والقيادة الشعبية لأي حزب تتكون من فئتين فئة تحمل أفكار مسبقة فلا تقبل إلا بالحزب الذي يوافق على ما تحمل من أفكار، كالتوجه الايديولوجي والفكري والعقائدي والجهوي والنفعي...

[1]- محمد خشمون: **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية**، المرجع السابق، ص: 210-213.

ولا يمهما شيء آخر مهما كان وزنه، وفئة ثانية لا تقتصر على الفكر والعقيدة فقط، ولو أنها أساس الاختيار، بل تريد معرفة المزيد عن الحزب، كالبرامج في شتى الميادين وكيفية تسيير الحزب واختيار رجالاته ونظامه الهيكلي، ولعل ما يحدد الفئتين الوعي والفهم.

إن الأحزاب التي تمارس نشاطاتها في السلطة، توظف وسائل هذه الأخيرة والمال العام، محاولة انجاح أفكارها إن وجدت وإن فشلت لن تخسر من مواردها شيئا، فالأحزاب التي تحمل أفكار نظرية وتنتظر فرصة الوصول إلى السلطة لامتهانها هي من فئة النوع الأول من الأحزاب المذكورة أعلاه، فقد تكون لها شعبية كبيرة وقاعدة واسعة ولكنها غثائية وهي بعيدة كل البعد عن معاني التنمية.

النوع الثاني من الأحزاب، هي تلك التي ما إن فسح لها مجال النشاط السياسي، بادرت بإقناع منتسبيها إلى مشروعها فكرا وسلوكا ثم ميدانيا، بتجسيد أفكارها وهي في المعارضة لتقدم نموذجا حيا في تنمية البلاد في المجالات المتاحة قانونا، فإقناع المنتسبين للحزب دافع أساسي لتحريكم نحو بلورة الفكر إلى مشروع عملي حقيقي، ليكون الحزب كهيئة والمنتسبين كقاعدة شعبية، نموذجا لا يضاهيه برنامجا.

فالحزب وهو المعارضة، يمكن أن يحقق تنمية ولو على مستواه (الحزبي) فأي تجمع يبدأ بفكرة يلتف حولها أفراد مقتنعون بها قل عددهم أو كثر، ورسالة الحزب السياسي السامية، خدمة الوطن والمواطنين، وبالتالي يجب تحويل الفكرة التي يحملها إلى برنامج متكامل يسعى لتحقيق جزء منه، بوسائله الخاصة وعلى الاستطاق الذي يقدر عليه. [1]

[1]– جمال الدين مغوفل: **التنمية المحلية البلدية والولاية**، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2010، ص: 43، 44

خلاصة الفصل:

يتضح مما سبق أن موضوع الإدارة المحلية يمثل أولوية من أولويات المجتمعات سواء المتقدمة أو في طريق النمو، إذن أصبح لزاما تبني هذا الطرح وهذا نظرا لما تقتضيه ضروريات الحياة والتطور الهائل في المجتمعات، فنظام الإدارة المحلية عرف تطور كبيرا، والجزائر كغيرها من هذه البلدان عرفت التنظيم الإداري بمراحله المختلفة، ويمكن القول أن التنظيم الإداري عرف أو مر بمرحلتين بعد الاستقلال، مرحلة أحادية الحزب والتي تميزت بتشكيل لجان لتسيير مؤسسات الدولة وكانت تضم عسكريين وممثلين عن الحزب، وعن الاتحاد العام للعمال الجزائريين، ففي هذه المرحلة لم تتضح معالم الحكم المحلي بعد، نتيجة الأوضاع السياسية والاجتماعية التي كانت تعيشها الجزائر غداة الاستقلال والفراغ الإداري، نتيجة هجرة الاطارات الأوربية ونقص خبرة الجزائريين، حيث أن نظام الحكم تأثر بالنظامين الفرنسي واليوغسلافي والذي استمد منهما جملة من القوانين والأحكام، ومع دستور 1963 بدأت تظهر ملامح التنظيم الإداري، حيث أعطى هذا الدستور أهمية بالغة للبلديات في تسيير شؤون العامة، ومع الوقت عرفت الإدارة المحلية تطورات ابتداءا من قانون البلدية 67 ودستور 76 وصولا إلى دستور 1989، الذي كرس مبدأ التعددية الحزبية في الجزائر (المرحلة الثانية) وقانوني البلدية 08/90 و 10/11، الذي مهد لمبدأ المشاركة الاجتماعية والشعبية للمواطنين، كتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وفتح مجال أوسع لمبدأ اللامركزية في التسيير المحلي، والذي يسمح بظهور قيادات ابداعية على المستوى المحلي، تساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية المحلية.

الفصل الثاني:
التنمية المحلية

تمهيد:

تهدف التنمية إلى تطوير المجتمع والإنسان وقدرات الاقتصاد، فهي عملية تراكمية متصلة تتكون من جملة تبدلات سياسية واجتماعية واقتصادية وتقنية، تشارك في فعلها عبر تغذية عكسية متبادلة[1] فتطور الدول يظهر من خلال مؤشرات النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ... فالتنمية تمثل عنصر مهم في تنمية المجتمع المحلي، وهذا ستقوم بتبيانه في هذا الفصل من خلال التطرق إلى نظريات، واتجاهات التنمية ومداخلها وأهدافها، واستراتيجيات التنمية، وعراقيلها.

أولا: نظريات واتجاهات التنمية وعناصرها:

2-1-1. نظريات التنمية:

اعتمدت هذه النظريات التنموية على كتابات وآراء كل من ايميل دوركايم وماكس فبيير.

لقد حاول دوركايم في كتابه "تفسير العمل الاجتماعي" تفسير العلاقات الاجتماعية بين الناس في المجتمعات البسيطة أو التقليدية، وكيف يتم الانتقال منها في الحديثة، وأيضا كيف تتكون علاقات الناس فيما بينهم بعد هذا الانتقال، وتوصل في دراسته إلى وجود نوعين من التضامن تحدث بين المجتمعات وهي:

1. **التضامن الآلي:** والذي يحدث في المجتمع التقليدي والذي يتميز بإنتاج زراعي محدود والاعتماد على التقنيات البسيطة واليد العاملة القليلة، وذات السمات المتشابهة في المعتقدات والتفكير والعمل، إذ يقوم أعضاء هذا المجتمع بكل الأدوار المطلوبة منهم في الحياة. فيما يختص بالعمل الزراعي وتربية الحيوانات والدفاع عن المجموعة والضبط

[1]- حسن لطيف كاظم الزبدي: **الدولة والتنمية في الوطن العربي**، الوارق للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، عمان، ص: 55.

الاجتماعي، فالمعايير والمعتقدات في هذه المجتمعات البسيطة في رأيه تحمل نمطا صارما للحياة يصعب الفكاك منه.

2. **التضامن العضوي:** أوضح دوركايم أن السكان وكثافتهم تزيد من شدة المنافسة، الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من تفسير العمل كمخرج رئيسي من المنافسة، فتنوع العمل بين الناس يزداد الترابط بينهم من خلال التبادل لإشباع حاجياتهم المختلفة في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية. وتصبح الحياة أكثر تقيدا، وسمي بالتضامن العضوي الذي يحدث في المجتمع الحديث لأن كل فرد له عمل محدد يحتاج له الفرد الآخر، بمعنى آخر أن الفرد بالنسبة للمجتمع كالعضو في الكائن الحي والذي له وظيفة معينة يؤديها تحتاج لها بقية أعضاء الجسم لاستمرارية الحياة فيه، وهي في نفس الوقت تعتمد على تلك الأعضاء الأخرى.

يرى دوركايم أن الأخلاق هي أساس التضامن الاجتماعي، سواء كان ذلك في التضامن الآلي للمجتمع البسيط أم في التضامن العضوي في المجتمع الحديث.

لقد حاول دوركايم معرفة كيفية الانتقال من المجتمع التقليدي للمجتمع الحديث، عن طريق تقسيم العمل لكن لم يوفق في تحديد وتفسير كيفية الانتقال والأسباب التي ساهمت فيه، وإنما أعطانا وصفا لعملية التحديث المتمثلة في تقسيم العمل بين السكان نتيجة لزيادتهم، كما أكد على أن مشكلة المجتمع تتمركز في الأخلاق وليس في الظروف الاقتصادية، فهو يرى أن علاجها يكون بالتربية وبعث الضمير الجمعي بجانب كبح جماح وتطلعات الفرد التي تخرج عن التضامن الجمعي بواسطة السلطة.

ماركس فيبر:

درس فيبر العلاقة بين النظام الاقتصادي والنظام الديني خلال معدلات الانتاج في مناطق الكاثوليك والبروتستانت في أوروبا، حيث وصل إلى الحقيقة أن الإنتاج لدى البروتستانت أعلى منه لدى الكاثوليك، وأرجع ذلك إلى أن البروتستانت يخضعون أكثر تعليم الدين في أعمالهم الاقتصادية، حيث يعتبرون تحقيق إنتاج عال من أي عمل يؤدونه أمرا المراد منه شكر الله وأن ثروتهم التي جمعوها بالعمل الشاق هبة من الله، وإعادة استثمار تلك الثروة لزيادة الانتاج يؤدون واجب الشكر لله.

إنصبّ اهتمام فيبر على الرأسمالية الحديثة باعتبار أنها خروج على النمط التقليدي المتعارف عليه لمعنى الجهد وقيمة العمل في الحصول على الربح، فالشخص المشارك في الرأسمالية الحديثة في نظره إنسان خارج عن التقاليد التي لا تحبذ التغيرات التكنولوجية والتنظيمية.

كما حاول تفسير التغير الاقتصادي والاجتماعي داخل المجتمع وأن عوامل التغير تكمن في فهم النظام الاجتماعي نفسه قبل عملية التغير، حيث أن النظام هو الذي يتغير ويكون متأثرا بعوامل خارجية وداخلية كامنة فيه، فهو يعتبر الرأسمالية الحديثة نسقا أخلاقيا له بناء معياري يعلي قيم الاقتناء والحيازة، ويعلي قيم العمل مهما كان نوعه طالما أنه يقود إلى زيادة الانتاج، ولما كانت هذه الأخلاق قائمة على أساس ديني، فإن فيبر يرى أن العوامل الدينية وليست الاقتصادية هي التي حفزت ودعمت تطور الرأسمالية في البلدان الغربية دون غيرها.

إن إميل دوركايم وماكس فيبر فهما النظم الاجتماعية السائدة في المجتمعات غير الغربية فهما خاطئا عندما قارنوها بالنظم الاجتماعية في مجتمعات الغرب، بسبب أنهم كانوا منحازين إلى مجتمعاتهم أو لأنهم يجهلون حقيقة النظم الاجتماعية الأخرى، لأن فهم أي نظام اجتماعي يتطلب بالضرورة وضعه مع الأنظمة الاجتماعية الأخرى لنفس المجتمع وليس لمجتمعات أخرى كما فعل

دوركايم وغيرهم ومن تبعهما، فهم يرون أن اتباع النظم الاجتماعية الغربية هو الذي يخلق التطور والتحديث في المجتمعات البدائية[1]. لكن الواقع يقول عكس ذلك فهناك مجتمعات تطورت بدون الاعتماد على النظم الغربية، كالمجتمع الهندي وبعض دول العالم الاسلامي، إندونيسيا، ماليزيا ...

أ- نظرية التطور الخطي: (المراحل الخطية)

انطلقت أفكار هذه النظرية من خلال الإيمان المطلق بالتقدم، وهي فكرة مكتسبة من الإمكانية الهائلة التي اكتسبها الإنسان للسيطرة على البيئة الطبيعية وإخضاعها، باعتبار أن هذا التقدم في العالم هو ثمرة المنهج العلمي المطلق في دراسته، مع أيضا أن العالم الانساني يتقدم هو الآخر من خلال نشوء دول قومية حديثة، ونمو نظم ومؤسسات ومنظمات حديثة وظهور آليات متطورة تخدم الحياة الانسانية وتدعم رفاهية الإنسان وتقدمه، حيث أخذ بعض الفلاسفة الاجتماعيون والاقتصاديون يروجون لفكرة التقدم الاجتماعي، من خلال تقسيم مراحل التطور الاجتماعي إلى مراحل مختلفة يمر بها كل مجتمع انساني، بحيث تسلم كل مرحلة إلى مرحلة الأخرى، وتكون التالية أكثر تقدما من سابقتها وصولا إلى الهدف الأسمى بشكل طوباوي.

حتى أصبح أخيرا الإيمان بالتقدم والتطور أيديولوجية أو عقيدة يلتزم بها الإنسان دونما برهان عقلي أو اقتناع رشيد.

وسنقوم بعرض ثلاثة نماذج كلاسيكية من هذا الاتجاه وهي أفكار كارل ماركس C.Marx وروستو Rostow وهارودودومار Harrod – Domar. [2]

1- نموذج ماركس:

---

[1]- عبد الله محمد قسم السيد: **التنمية في الوطن العربي**، دار الحديث، طبعة أولى، ليبيا، سبتمبر 1994، ص: 34، 35، 36.

[2]- هناء محمد الجوهري: **علم الاجتماع الحضري**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009، ص: 56-57.

يشكل الفكر الماركسي في دراسات علمي الاجتماع والسياسة مبحثا دراسيا هاما ومميزا، من حيث مضمونه ومنهجه والموقف النظري الذي يستند إليه[1]، حيث يقوم هذا النموذج على فكرة رؤية الحياة الاجتماعية كانعكاس للواقع العادي الموجود. حيث يؤكد ماركس أن الناس يقيمون علاقات محدودة ومحتمة، أي مستقلة عن ارادهم الفردية خلال الانتاج الاجتماعي الذي يمارسونه. ويشكل مجموع هذه العلاقات الانتاجية البناء الاقتصادي في المجتمع، كأساس حقيقي يقوم عليه بناء فوقي يتألف من النظم القانونية والسياسية، وتطابقها بالضرورة أشكال محددة من الوعي الاجتماعي.

* **البناء التحتي:** الذي يمثل كنظام للإنتاج ويشمل قوى الانتاج التفاعل بين وسائل الانتاج (التفاعل بين وسائل الانتاج كالأدوات والمباني والآلات، وبين الأفراد الذين يباشرون العمل الانتاجي)، وعلاقات الانتاج والعلاقات التي تنشأ بين المشتغلين بمختلف فروع الانتاج، والعلاقة الخاصة بملكية الأموال ووسائل الإنتاج).
* **البناء الفوقي:** نظام يضم كافة الأفكار والنظريات السائدة في المجتمع، والنظم المقابلة لها مثل الدولة والقانون والمذاهب والأحزاب السياسية والمعتقدات الدينية والأخلاقية.

وعليه إذا كان أسلوب الإنتاج هو الذي يحدد الطابع العام للعمليات الاجتماعية والسياسية والروحية في الحياة، فإن وعي الناس ليس هو الذي يحدد وجودهم، بل إن الوجود الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم. وتكملة للدور الذي تلعبه علاقات الإنتاج في تاريخ البشرية، فقد رصد ماركس خمس مراحل لتطور النظام الاجتماعي والحياة الثقافية والفكرية والسياسية والاقتصادية للإنسان.

---

[1]– عبد الحليم الزيان: **التنمية السياسية، دراسة الاجتماع السياسي، الأبعاد المعرفية والمنهجية**، دار المعرفة الجامعية، الجزء الأول، الإسكندرية، 2002، ص: 162.

المرحلة الأولى هي مرحلة الإنتاج البدائي، والثانية مرحلة العبودية أو الرق، والثالثة هي الاقطاع، والرابعة حلت فيها الطبقة البرجوازية (طبقة النفوذ والسيطرة) والطبقة البروليتارية (الطبقة التي تملك وسائل الإنتاج وتعيش بمجهودها العضلي أو الفكري كالأدباء، الفنيين ....) محل طبقة الاقطاعيين والفلاحين، وبالتالي يشتغل الصراع وتنفجر الثورة وتنهزم البرجوازية ويسيطر العمال لتظهر المرحلة الخامسة والأخيرة، وهي المرحلة الاشتراكية التي يصبح فيها المجتمع مالكا لوسائل الإنتاج خاليا من الطبقات المتصارعة، وبحلول هذه المرحلة يفترض ماركس أن الصراع الاجتماعي سوف ينتهي وتنمو وسائل الإنتاج نموا حرا. [1]

يشير بعض الكتاب إلى أن الفكر السوسيولوجي الماركسي فشل في تفسير التغير الذي طرأ على البناء الطبقي في المجتمع الرأسمالي، كما أنه فشل في تحديد أسباب ظهور المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية الحديثة، وينتقد "آرون" مفهومي ماركس عن البناء الفوقي والبناء التحتي بقوله أنه من الصعب الفصل بين العناصر المكونة لكل منهما، فمثلا قوى الإنتاج لا تعتمد على فقط على الأدوات الفنية، ولكنها تعتمد على قوانين الملكية المنتمية إلى قوانين المجتمع الكائنة فيه، والقانون نفسه جزء أساسي في تكوين الدولة، والدولة والسياسة ينتميان إلى البناء الفوقي في حين أن قوى الإنتاج تنتمي إلى البناء التحتي للمجتمع. [2]

كما أنه افترض أن للصراع الطبقي دور في الحياة الاجتماعية، فهو المحرك الأساسي لتطور المجتمعات والأنظمة السياسية، وهذا إغفال كبير لدور بقية العمليات والعلاقات الاجتماعية الأخرى، لأن مسألة التغيير لا تنحصر في صراع الطبقات (العمال)، وإنما تتعدى إلى فئات أخرى

[1]– هناء محمد الجهري: **علم الاجتماع الحضري**، دار المسيرة، ط2، عمان، 2011، ص: 57، 58.

[2]– عبد الله محمد قسم السيد: **التنمية في الوطن العربي**، المرجع السابق، ص: 58.

كمنظمات المجتمع المدني والمنظمات الطلابية ... كما أن نظرية ماركس تعبر عن نزعة عقائدية ولم تتبنى المنهج العلمي في تحليل وتفسير الظواهر الاجتماعية والسياسية ...

2- نموذج روستو:

لقد جاءت هذه النظرية في الوقت والمناخ الذي نتج عن الحرب السياسية الباردة التي امتدت من عام 1950-1960، وأيضا كنتيجة للتنافس الشديد بين الدول المستقلة حديثا بعد الحروب العالمية الثانية، فنظرية روستو حقيقة كانت أكثر تأثيرا، فهي تشير إلى الانتقال من التخلف إلى التنمية الذي يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من المراحل والخطوات، التي يجب أن تمر من خلالها كل الدول والمجتمعات.[1] ويمكن إبراز مراحل التطور الاقتصادي التي وضعها "روستو" في كتابه "مراحل النمو" على النحو التالي:

أ- مرحلة المجتمع التقليدي:

في هذه المرحلة يرى أن المجتمع التقليدي يتميز بإنتاج محدود فوسائل الإنتاج ترتكز على تكنولوجيا بدائية تعود إلى عهد ما قبل (نيوتن)، وبالرغم من ذلك فهو لا يستثني الزيادات في الإنتاج، والمساحة المزروعة يمكن أن تتوسع وتنشأ بعض الابتكارات في الميدان الصناعي والزراعي والتجاري، لكن الحقيقة الأساسية في المجتمع التقليدي هو وجود حد لما يمكن أن يبلغه إنتاج الفرد الواحد، ولقد لقيت أيضا العلاقات القبلية والعائلية دور كبيرا في التنظيم الاجتماعي، فالقوة السياسية ترتكز في أيدي الذين يمتلكون الأرض، أي أن المجتمع التقليدي يضم ثلاث تركيبات اجتماعية، اقتصادية المشاعر البدائية، العبودية، الاقطاع. [2]

---

[1]- تودارميشل ترجمة: محمود حسين حسن وحامد محمود عبد الرزاق، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ، الرياض، 2006، ص: 124

[2]- رابح كعباش: **سوسيولوجيا التنمية**، مخبر علم الاجتماع، الاتصال للبحث والترجمة، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص: 65، 66، 67.

ب-مرحلة التهيؤ للانطلاق:

تنشأ هذه المرحلة في أحشاء وثنايا المجتمع السابق (مرحلة المجتمع التقليدي)، حيث يصبح المجتمع في هذه المرحلة مهيئ للاستفادة من ثمرات العلم الحديث، وتميزت هذه المرحلة ببروز الصناعات الحديثة وإنشاء البنوك، إضافة إلى ظهور رجال العمال الذين أخذوا زمام المبادرة ولديهم القدرة على استغلال الايداعات للحصول على أرباح كبيرة، فهي تمثل القوة الفعالة لدفع المجتمع التقليدي نحو التطور الصناعي مع اتساع نطاق وحجم التجارة الخارجية والداخلية.

وهناك ظروف ساعدت لتهيؤ للانطلاق وهي حدوث تغيير اتجاهات الأفراد نحو المعايير والقيم وتقييم الأفراد، بالنظر إلى أعمالهم وإنجازاتهم لا لانتماءاتهم الطبقية، كما يتحتم في هذه المرحلة أن تحدث زيادة سريعة في مجال الإنتاج الزراعي والصناعات الاستخراجية، وأن تبرز طبقة واعية جديدة تؤمن بالتجديد.

ج- مرحلة الانطلاق الفعلي:

والتي تتسم بالتغلب على عوائق النمو والمقاومة التقليدية، بحيث يصبح التقدم هو الأمر الطبيعي للمجتمع، وتظهر في هذه المرحلة جماعة تعتبر قضية التحديث الاقتصادي قضية جدية، والسمة المميزة لهذه المرحلة تتمثل في النمو السريع لكل من الصناعة والزراعة مع الزيادة في تراكم رأس المال، وتحدث عملية الانطلاق بوجود دافع قوي بأخذ شكل ثورة سياسية تؤثر في البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي القائم، ويزداد معدل الاستثمار ومعدل الادخار خلال هذه الفترة، كما يتم التوسع في صناعات جديدة بتكنولوجية متطورة، وتطرأ زيادة في نسبة العاملين في القطاعات الصناعية وتنتشر المراكز الحضرية.

د- مرحلة النضوج:

في هذه المرحلة تزداد فيها درجة التصنيع واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة على نطاق واسع، كما ترتفع فيها الانتاجية بدرجة كبيرة، بحيث يستطيع المجتمع أن يستغل موارده الانتاجية بأكبر كفاءة ممكنة، كما يستطيع أيضا إنتاج العديد من السلع والخدمات المختلفة، كذلك تظهر بعض الصناعات الدقيقة والصناعات الكيماوية والكهربائية ذات القيمة العالية، أيضا ظهر في هذه المرحلة أو تتصف بـ:

- زيادة حجم المدخرات القومية.
- زيادة في الدخل القومي (الناتج القومي) للمجتمع بمعدلات تفوق معدل الزيادة السكانية.
- ازدياد متوسط دخول الأفراد وانفتاح المجتمع على العالم الخارجي، وتحقيق فائض في المعاملات التجارية وعلى سبيل المثال بعض الدول التي وصلت إلى هذه المرحلة بداية من مطلع القرن التاسع عشر كألمانيا، وأمريكا، اليابان. [1]

[1]– هشام محمود الأقدامي: **معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان العربية**، مؤسسة شباب الجامعة، 2009، الإسكندرية، ص: 154–155.

هـ-مرحلة شيوع الاستهلاك الوفير (الاستهلاك الجماعي الواسع):

ازداد اهتمام المجتمع في هذه المرحلة بالقطاعات التي تنتج السلع الاستهلاكية المعمرة والتي تتصف بكونها كمالية أي من الكماليات، مثل السيارات والثلاجات وأجهزة التلفزيون كما يزداد إنتاج الخدمات المختلفة للمستهلكين، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وتحسين أنماطه وارتفاع متوسط ما يحصل عليه أفراد المجتمع عن السلع والخدمات بما في ذلك وسائل الترفيه المختلفة.

حيث يحاول المجتمع في هذه المرحلة تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، مع ازدياد الضمان الاجتماعي للأفراد ويتم اعادة توزيع الدخل القومي بأسلوب يضمن التوازن الاجتماعي لأغلب أفراد المجتمع، حيث تميزت هذه المرحلة بـ:

- زيادة عدد سكان المدن وانخفاض نسبة السكان في القطاع الزراعي.
- خفض ساعات العمل والتوسع في الاستفادة بأوقات الفراغ في مجالات الترفيه، حيث نجد بعض الدول التي وصلت إلى هذه المرحلة كأمريكا (1920) وانجلترا (1935) [1].

3-نموذج هارود ودومار:

يركز هارود ودومار في رؤيتهم للتطور على أن اقتصاد المجتمع، لابد أن يقوم بادخار جزء معين من دخله لتعويض أي نقص في أصول رأس المال كالمباني والمعدات والآلات، فقد اشترطا توافر استثمارات اضافية حقيقية لتمويل المخزون من رأس المال لحدوث النمو.

[1]- هشام محمود الأقدامي، نفس المرجع، ص: 154-155.

- هناك علاقة اقتصادية مباشرة بين حجم إجمالي مخزون رأس مال وإجمالي الدخل القومي، وبالتالي فإن كل إضافة لهذا المخزون في شكل استثمارات لابد أن تؤدي لزيادة تدفق إجمالي الدخل القومي. [1]

ب-نظرية التغير البنائي الكلاسيكية الجديدة (التغيير الهيكلي):

تركز هذه النظرية على الآلية التي تحول بها الاقتصادات المختلفة هياكلها وبناءاتها الاقتصادية الحالية، من التركيز الشديد على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية التي، تعيش على حد الكفاءات إلى المزيد من التحضير والمزيد من التنوع الصناعي والاقتصاد الخدماتي، من خلال التوسع في القطاعين الصناعي والخدماتي.

فهي تعتمد على أو تستخدم المفاهيم الكلاسيكية الجديدة مثل السلع وتوزيع الموارد وغيرها، لوصف كيفية حدوث هذا التحول. [2]

حيث نقوم بعرض نموذجين لهذا الاتجاه هما النموذج النظري الذي صاغه لويس Louis، والتحليل الواقعي الذي قام به تشي نري Chenery.

1- نموذج فائض العمالة في قطاع الإنتاج:

تنطلق أفكار آرثر لويس من أن الاقتصاد النامي يتكون من قطاعين القطاع الأول، وهو قطاع تقليدي مزدحم بالسكان ويقوم على الاقتصاد الريفي الإعاشي، ويتميز بإنتاجية حدية صفرية للعمال، وهذا ما جعل لويس يصنف هذه العمالة بأنها فائضة، ويمكن الاستغناء عنها دون خسارة في المخرجات النهائية لهذا القطاع.

---

[1]- هناء محمد الجهري: **علم الاجتماع الحضري**، ط1، 2009، المرجع السابق، ص: 60، 61.

[2]- تودارميشل ترجمة: محمود حسين حسن وحامد محمود عبد الرزاق، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ، الرياض، 2006، ص: 130-131.

القطاع الثاني فهو قطاع صنعي حضري عالي الإنتاجية، وما يميز هذا القطاع أنه يجذب العمالة الفائضة من القطاع الإعاشي، حيث تنتقل هذه العمالة إلى داخله بشكل تدريجي.

ويريد لويس بين تحويل العمالة إلى القطاع الحديث وبين زيادة المخرج النهائي في هذا القطاع، حيث تتحدد سرعة حدوث هذه الزيادة والتوسع في المخرج النهائي بواسطة معدل الاستثمار، من خلال زيادة أرباح القطاع الحديث الناتجة عن فرق مستويات أجور العمال ما بين القطاعين (الأجور تكون عالية في الحضر عكس منطقة الريف)، وهذا الاغراء في الأجور يساعد في نقل أو تحويل العمالة من القطاع الأول إلى القطاع الثاني.

إضافة إلى هذا يفترض لويس عملية نمو القطاع الصناعي الحديث، وتوسيع العمالة الفائضة إلى أن يتم استيعاب كل فائض العمالة الريفية الفائضة في القطاع الصناعي الحديث، بحيث يمكن استرجاع هذه العمالة إلى القطاع الزراعي التقليدي عندما ترتفع تكلفة العائد في الإنتاج الزراعي، وهكذا فإن المعروض من العمالة يزداد إذا استرمت أجور وعمالة القطاع الحديث في النمو، وبهذا تكون عملية التحول البنائي في الاقتصاد قد تحققت يصاحبها توازن في تحول النشاط الاقتصادي من القطاع الزراعي الريفي التقليدي إلى القطاع الصناعي الحضري الحديث.

2- نموذج التغير البنائي وأنماط التنمية:

يركز هذا النموذج التحليلي على العملية التي تتحول من خلالها الأبنية الاقتصادية والصناعية والمؤسسية للاقتصاد النامي، عن طريق إحلال صناعات جديدة محل الزراعة التقليدية بما يحقق النمو الاقتصادي. [1]

[1]- هناء محمد الجهري: **علم الاجتماع الحضري**، ط2، 2011، المرجع السابق، ص: 62-64.

وعلى عكس نظريات التطور الخطي ونموذج لويس، فإن زيادة المدخرات والاستثمارات في هذا التحليل تدرك بوصفها ظروفا ضرورية للنمو الاقتصادي ولكنها ليست كافية. وبالإضافة لتراكم رأس المال فإن من الضروري حدوث مجموعة من التغييرات الفيزيقية والانسانية المترابطة في البناء الاقتصادي للدولة، حتى يتم التحول من النظام الاقتصادي التقليدي إلى الحديث، حيث تتضمن هذه التغيرات البنائية كل الوظائف الاقتصادية بما فيها تحول الإنتاج وتغير تركيبة المطالب الاستهلاكية والتجارة العالمية... إضافة إلى هذا نجد تشينري يعظم ويزيد من أهمية المعوقات الداخلية والخارجية للتنمية، مثل توزيع الموارد في ضوء حجم السكان والقيود المؤسسية وحركة التجارة الخارجية على المستوى الخارجي، كما تؤثر أيضا المعوقات الخارجية بشكل خاص على سرعة حدوث النمو الاقتصادي، خاصة وأن هذا الاتجاه يسلم بأن الدول النامية هي جزء من النظام العالمي على خلاف نظريات التطور الخطي. [1]

ج-نظرية التبعية الدولية:

ظهرت أهمية أفكار هذا الاتجاه كرد فعل لكل من نظريات التطور الخطي والتغير البنائي، وهي أفكار ذات توجهات سياسية لأنها تنظر للتخلف في ضوء علاقات القوى الداخلية والخارجية أو المحلية والعالمية التي تحكم كل العلاقات الاقتصادية البنائية والمؤسسية، وقد ركزت هذه النظريات أيضا على الحقبات والقيود المؤسسية والسياسية الداخلية والخارجية، التي تجعل دول العالم الثالث أسيرة علاقات التبعية والهيمنة للدول المتقدمة، ومنه فإن التنمية لا تتحقق في هذه النماذج من خلال النمو الاقتصادي باعتبار أن التخلف والتنمية وجهي عملة واحدة، حيث يمكن توضيح ذلك بثلاث تيارات فكرية هي:

[1]- هناء محمد الجهري، نفس المرجع، ص: 62-64.

1- نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة:

هو نتاج غير مباشر للأفكار الماركسية وينسب حدوث واستمرار تخلف العالم الثالث، بشكل أساسي إلى التطور التاريخي للعلاقات اللا متكافئة بين النظام الرأسمالي العالمي للدول الغنية وبين الدول الفقيرة، وسواء كانت هذه الدول الغنية تَستغل أو تُستغل داخل النظام العالمي، فإن تعايش الدول الغنية والفقيرة داخل هذا النظام تهيمن عليه علاقات القوة اللا متكافئة بين المراكز والهوامش، وهذا ما يصعب محاولات الخروج من هذه الدائرة والتي تكون في بعض الحالات مستحيلة.

حيث يحلل ويحدد هذا النموذج وجود بعض الفئات الاجتماعية في الدول النامية، أمثال كبار ملاك الأراض وكبار ضبط الجيش ورجال التجارة والمقاولين وكبار موظفي الدولة، الذين يحصلون على أمر دخول مرتفعة ومراكز اجتماعية متميزة وقوة سياسية مؤثرة، حيث أصبحت هذه الفئات تشكل جماعات ضغط أو صفوات صغيرة ترتبط مصالحها بترسيخ النظام العالمي اللا متكافئ الذي يكافئون في إطاره، وتخدم بالدرجة الأولى وبشكل مباشر وغير مباشر المصالح الخاصة لجماعات الضغط العالمية، مثل الشركات متعددة الجنسيات وهيئات المعونة المختلفة كالبنك الدولي، والتي تدين بولائها السياسي والاقتصادي للدول الرأسمالية الفنية.

حيث يشكك أصحاب هذا النمو في أنشطة وتوجهات هذه الفئات إلى حد أنها، قد تتجه في بعض الأحوال إلى حجب أي جهود اصلاحية قد تقيد الغالبية العظمى من السكان لتحقيق مصالحها الخاصة، والذي ينتج عنه في غالب الأحوال ترسيخ حالة التخلف في دول العالم الثالث والذي ينجر عنه هذا الوضع من مستويات معيشة أفرادها حيث يتم تكريم هذا الوضع، من خلال توغل سياسات الدول الرأسمالية وتوسعها بواسطة جماعات الضغط أو الصفوات المحلية وعلى حد وصف هذا النموذج لها (جماعات، الضغط أو الصفوات المحلية)، بأنها وإن كانت صغيرة فهي

قوية لأن استمرار وجودها يتحدد على ضوء خدماتها لمصالح جماعات الضغط الدولية في دول العالم الثالث.

2- نموذج المحتوى الزائف: (نموذج المثال الكاذب):

ويعزو هذا النموذج تخلق دول العالم الثالث إلى أنساقها وراء الاستثمارات الخادعة، وغير الملائمة التي يقدمها الخبراء والاستشاريون الدوليون من هيئات المعونة الدولية متعددة الجنسيات في الدول المتقدمة إلى حكومات دول العالم الثالث، أيضا نجد المثقفين والأكاديميين وخبراء الحكومة الاقتصاديين في هذه الدول يتلقون التدريب في مؤسسات الدول المتقدمة، حيث يتلقون جرعة كبيرة من المفاهيم والنظريات والنماذج الغربية عن واقع وطبيعة المشكلات التنموية الخاصة بتلك البلاد (يتلقى خبرات وتجارب ووقائع وثقافات لا تعكس ولا تشرح الواقع الفعلي لبلاده).

حيث أنها هذه السياسات التنموية التي يتم صياغتها تستند إلى أطر معرفية ونظرية وتحليلية غريبة عن هذه المجتمعات، والتي تهدف وتسعى إلى خدمة جماعات الضغط المحلية والعالمية بالدرجة الأولى، وبغض النظر عن مدى ملاءمتها للواقع الموجود أو الهدف المنشود.[1]

3- فرضية التنمية المحلية الثنائية:

لقد احتوت نظريات التغيير الهيكلي ضمنيا وأظهرت نظريات التبعية الدولية فكرة ثنائية المجتمعات في كل من الدول الغنية والدول الفقيرة، وفي الدول النامية تظهر هذه الثنائية بوضوح من خلال تركز الثروة في أيدي قلة داخل مساحة كبيرة من الفقر، فالثنائية مفهوم واسع يناقش في التنمية الاقتصادية، وهو ما يشير إلى وجود واستمرار تزايد الفرق بين شعوب الدول الغنية وشعوب الدول الفقيرة على اختلاف المستويات، وبشكل أوضح فإن مفهوم الثنائية يشتمل على أربعة عناصر أساسية هي:

---

[1]- نفس المرجع، ص: 66-68.

- توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد، كأن يتعايش معا في ظروف الإنتاج في بلدما طريقتي الإنتاج الحديثة والتقليدية في قطاع الريف والمدينة أو تعايش القلة أو الفئة الغنية مرتفعة المستوى الثقافي والتعليمي مع الفئة الفقيرة والأمية من سكان مجتمع ما، أو تعايش الدول الصناعية القوية والغنية مع المجتمعات الفقيرة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية.
- اتساع هذا التعايش واتسامه بالاستمرارية وليس بالمرحلية فهو تناقض مزمن وليس وقتيا، ويرجع هذا إلى مسبباته ليست ظواهر عارضة، ولكنها أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها.
- لا تبدي الفوارق بين شقي ظاهرة الثنائية الاقتصادية (القطاع المتقدم في مواجهة القطاع المتأخر) أي ميل نحو الضالة أو التقارب بل على العكس، فإنها تميل نحو الزيادة والاتساع. ويوضح هذا أن الفجوة التي تفصل بين إنتاجية العامل في الدول المتقدمة وإنتاجية العامل في الدول المتخلفة لا تضيق وإنما أنها تتسع من عالم إلى آخر.
- ومن أهم خواص الثنائية أن الأحوال الاقتصادية في القطاع المتخلف لا تتأثر كثيرا بالرواج أو الانتعاش في القطاع المتقدم بل على العكس، فبدلا من جذبه لأعلى قد يتسبب ظروف تواجد القطاع المتقدم في دفع القطاع المتأخر لأسفل وتعميق تخلفه. [1]

إن نظرية التبعية تمكنت من تقديم تحليل واضح ومفيد لظاهرة التخلف، باعتمادها على متغيرات حين تشريحها لظاهرة التخلف مثل الاستعمار والرأسمالية والبرجوازية لأن هذه المتغيرات تعكس ظواهر وعلاقات واضحة يمكن دراستها وفهمها تاريخيا وحاضرا، ولكن تبقى هذه المدرسة

[1]– تودارميشل ترجمة: محمود حسين حسن وحامد محمود عبد الرزاق، **التنمية الاقتصادية**، المرجع السابق، ص: 143، 144.

عاجزة عن تقديم فهم واضح للتنمية مثل ما قدمته لظاهرة التخلف على الرغم ما قدمته من عوامل التنمية كالثورة والتحرر والاشتراكية.

كما أغفلت نظرية التبعية مشكلة الانقسامات الثقافية لسكان الدول النامية، بينما ركزت على معالجتها في إطار الصراع الطبقي الذي يصعب تحديد معالمه في المجتمعات النامية، وأكدت التجارب على أن التكتلات السياسية والثورات التي حدثت فيها لم تكن مرتكزة على مرتكزات طبقية، وإنما كانت محركاتها الجوهرية اعتبارات إما قومية أو دينية أو عرقية أو إقليمية. [1]

كما يرى البعض أن هناك صعوبة في التفرقة بين التبعية وبين الاعتماد المتبادل أو بين عملية التبعية ونظرية التبعية، أي لا توجد دولة تستطيع أن تعيش بمفردها في جزيرة منعزلة، فكل الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء تعتمد على التجارة الخارجية، وعلى الاستثمار والتكنولوجيا، لذا يجب أن ننظر إلى التبعية بوصفها مقياسا متدرجا تحتل الدول الرأسمالية الغنية قمته، بينما تقع الدول المتخلفة الفقيرة في القاع، كما أن النمو التابع ليس صفة فريدة تنفرد بها بلدان العالم الثالث، بل تعد ملمحا شائعا داخل النمو الرأسمالي في عمومه. [2]

---

[1]– رابح كعباش: **سوسيولوجيا التنمية**، المرجع السابق، ص: 26، 27.

[2]– ريتشارد هيجون ترجمة: حمدي عبد الرحمان ومحمد عبد الحميد، **نظرية التنمية السياسية**، المركز العلمي للدراسات السياسية، مطبعة الجامعة الأردنية، ط1، الأردن، 2007، ص: 101.

د- نظرية الدفعة القوية:

يرى بول روز نشتاين رودان في نظريته "الدفعة القوية" أن القضاء على التخلف في الدول النامية، لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق دفعة قوية وربما سلسلة من الدفعات القوية يمكن عن طريقها الخروج من إطار الركود، ويؤكد أن سلسلة من الدفعات الصغيرة المتتالية لا تؤدي إلى نفس النتيجة، ولا تسمح بالقضاء على التخلف، حيث يرى أن تجزئة مشروعات رأس المال الاجتماعي وإقامتها تدريجيا تحول دون إمكان الاستفادة منها، ومن ثم فإن ذلك يعتبر تبديدا للموارد النادرة التي يملكها المجتمع والحكومات في البلدان النامية مسؤولة إلى حد كبير عن إحداث الدفعة أو الدفعات القوية، فهي التي تمتلك إمكانيات التغيير، وهي المسؤولة عن ضمان حد أدنى لمستويات المعيشة للأفراد. [1]

كما يرى رودان أن التصنيع هو سبيل التنمية في البلدان ومجال لاستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئيا أو كليا، وتبدأ عملية التصنيع من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات من بناء مرافق رأس المال الاجتماعي، أي على نطاق واسع مما يؤدي إلى زيادة سريعة في الدخل القومي، لأن الإنتاج ذي الحجم الكبير من شأنه أن يستثمر رأس المال بكفاءة أكثر. [2]

---

[1]- طلعت مصطفى السروجي وآخرون: **التنمية الاجتماعية المثال والواقع**، جامعة حلون للنشر والتوزيع، 2001 (منتدى سور الأريكية WWW.BOOKS4ALL.NET)، ص: 70.

[2]- صليحة مقاومي، هند جمعوني: "**مداخلة نحو مضاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية**"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حاج لخضر – باتنة – 2010/2009، ص: 12.

هـ-نظرية النمو المتوازن:

من روادها روزنشتاين رودان و "تيركس"، حيث يقدم رودان عدة إفتراضات أهمها: عدم قابلية دوال الإنتاج للتجزئة، ومشروعات البنية الأساسية لا تقبل التجزئة وإنما لابد من إكمالها معا، وتنبني النظرية على إقامة مجموعة كبيرة من المشروعات والصناعات الاستهلاكية المتكاملة، وفي فترة زمنية واحدة، بحيث تراعي التوازن المطلوب الصناعة والزراعة لتوفير احتياجات السوق المحلية فقط، لأن التصدير يواجه عقبات كبيرة.

كما تتشابه أفكار "تيركس" وكيترا مع أفكار "رودان"، إلا أنه يتميز بتركيزه على أهمية السوق كمحدد رئيسي للتنمية الاقتصادية، وقد شرحنا لفكرة الدائرة المفرغة للتخلف، فهو يؤكد أن انخفاض الدخل الحقيقي ليس إلا نتيجة للإنتاجية المنخفضة، وهذه بدورها نتيجة لنقص رأس المال والذي هو كذلك نتيجة لنقص الادخار وضعف الحافز على الاستثمار، وهذا يرجع إلى ضعف السوق وانخفاض القدرة الشرائية على الاستهلاك، والذي هو نتيجة لانخفاض الدخل.

ويؤكد تيركس أن الخروج من الدائرة المفرغة للتخلف، يكمن في استثمار قدر كبير من رأس المال على جبهة عريضة من الصناعات المختلفة حتى تتسع السوق الكلية.

و- نظرية النمو غير المتوازن:

يقترح هيشرمان أن تقووم الدولة بمشروعات استثمارية تحدث اختلالات في التوازن القائم في البنيان الاقتصادي للدولة، وقد تستحدث مبادرات وجهود فردية للقيام بمشروعات استثمارية ثابتة تعيد التواز الذي يؤدي إلى عدم التوازن، ويستحث نموا تاليا وهكذا... [1]

[1]- رفعت العوضي وآخرون: **الأمة وأزمة الثقافة والتنمية**، دار السلام، المجلد الأول، الطبعة الأولى، القاهرة، 2007، ص: 77.

كما يرى هيشرمان أن إيجاد عجز أفضل من إيجاد وفرة (وفرة في الإنتاج والنمو) لا تستحدث نموا في مشروعات الإنتاج، بل تفيد منها المشروعات الإنتاجية في زيادة أرباحها فقط.[1]

وأن النمو غير المتوازن هو الذي يحقق التنمية الاقتصادية حسب هيرشمان.

ز- نظرية الثورة النيو كلاسيكية المعاكسة:

في عقد الثمانينات من القرن العشرين بعد أن صعدت بعض القوى السياسية المحافظة إلى الحكم في كل من الولايات المتحدة، كندا، بريطانيا، وألمانيا الغربية (قبل إعادة توحيد ألمانيا)، وهذا ما أدى إلى ظهور الثورة النيو كلاسيكية المعاكسة في النظريات والسياسات الاقتصادية، حيث أسندت هذه الثورة المعاكسة في الدول المتقدمة على سياسات الاقتصاد الكلي التي تركز على جانب العرض، وعلى نظريات التوقعات الرشيدة، بالإضافة إلى تحويل شركات القطاع العام إلى شركات خاصة (عمليات الخصخصة). أما من جانب الدول النامية فقد أخذ ذلك شكل تحرير الأسواق والتخلص من القطاع العام، وانتهاج أسلوب التخطيط على مستوى الدولة، وقيام الدولة الحكومية بتنظيم النشاط الاقتصادي بجوانبه المختلفة، ومع سيطرة أنصار المذهب النيو كلاسيكي على أقوى مؤسستين ماليتين في العلم وهما البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي حيث تزامن هذا مع حدوث تآكل في نقود بعض المنظمات والمؤسسات مثل منظمة العمل الدولية ILO، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية VNDP، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، وهي تعكس وجهة نظر الدول الأقل تقدما، وهو ما يشكل تحديا لأصحاب حجة التدخل في النشاط الاقتصادي وأنصار نظرية التبعية.

[1]- رفعت العوضي وآخرون، نفس المرجع، ص: 77.

حيث تتمثل الحجة الرئيسية للطرح النيو كلاسيكي المعاكس، بأن حالة التخلف الاقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات السعرية الخاطئة، والتدخل المفرط في النشاط الاقتصادي من جانب حكومات دول العالم الثالث، حيث يرى رواد هذه النظرية أمثال HarryJohnson. DeepakLaj، LordPeterBauer وآخرون أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى إبطاء وعرقلة عملية النمو الاقتصادي، ويرى أيضا الليبراليون الجدد أن السماح بانتعاش الأسواق الحرة، وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة، وتشجيع حرية التجارة والتصدير، والترحيب بالمستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة، وتقليص صور التدخل الحكومي والاختلالات السعرية سواء في أسواق عوامل الإنتاج أو السلع أو أسواق المال، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتشجيع النمو الاقتصادي فأنصار هذه النظرية، يرون أن سبب تخلف دول العالم الثالث ليس نتيجة للتصرفات الوحشية التي تقوم بها دول العالم الأول (المتقدمة) والوكالات الدولية التي تسيطر عليها، وإنما يعود السبب إلى التدخل المفرد لحكومات هذه الدول وانتشار الفساد وعدم الكفاءة وغياب الحوافز الاقتصادية، فدول العالم الثالث ليست بحاجة لمجرد إصلاح نظام اقتصادي أو لزيادة المعونات الأجنبية، نظام تخطيط ...، وإنما هي بحاجة للتشجيع على وجود أسواق حرة، وتطبيق مبدأ (أتركه يعمل laissez faire) من خلال حكومات تقوم بتسييرات تسمح لآلية اليد الخفية بالعمل، بحيث تكون أسعار السوق مرشدا لعملية تخصيص الموارد وتشجيع التنمية الاقتصادية، وقد أشار هؤلاء المؤيدون إلى قصص النجاح التي تحققت في دول مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة كأمثلة للأسواق الحرة، وإلى قصص الفشل التي تحققت في الاقتصاديات القائمة على التدخل الحكومي في افريقيا وأمريكا اللاتينية. [1]

[1]– تودارميشل ترجمة: محمود حسين حسن وحامد محمود عبد الرزاق، **التنمية الاقتصادية**، المرجع السابق، ص: 146-147.

وقسم المنهج النيو كلاسيكي المعاكس إلى ثلاثة مناهج: منهج السوق الحر، ومنهج الاختيار العام الاقتصاد السياسي الجديد ومنهج السوق غير التمييزي.

1- منهج السوق الحر:

حيث ينص هذا المنهج على المقولة التالية:

- إن الأسواق بمفردها تتسم بالكفاءة.
- أسواق السلع تعطي الاشارة للاستثمار في الأنشطة الجديدة.
- أسواق العمل تستجيب لتنشئة الصناعات الجديدة بالطريقة المناسبة.

فهم يعتقدون أن السوق الحرة هي المخرج والمنفذ من التخلف، بفضلها تتم مراحل البيع والانتاج في أحسن حال وفي ظل مناقشة فعالة، وأي تدخل من طرف الدولة يخل بهذا التوازن.

2- منهج الاختيار العام

يعرف أيضا بالاقتصاد السياسي الجديد وهو يستند إلى القول التالي:

- الحكومات لا تفعل أي شيء بشكل سليم.
- إن الموظفين والبيروقراطيين يعمل كل منهم لمصلحته الخاصة مستعملا كل واحد منهم نفوذه الخاصة.
- الحكومات تقوم بمصادرة الممتلكات الخاصة من الأفراد وهذه الممارسات تؤدي إلى الانخفاض العام في الحريات الفردية وسوء تخصيص الموارد، ولهذا فإنهم ينصحون التدخل الضئيل من طرف الحكومة هو الأفضل.

3- منهج السوق غير التمييزي:

يعتبر أحدث مناهج الثورة النيو كلاسيكية المضادة ويرتبط أساسا بكتابات البنك الدولي، حيث يعترف هذا المنهج بوجود عدم كمال الأسواق سواء السلع أو عوامل الإنتاج، وبإمكان الدولة أن تلعب دورا رئيسيا لتسيير عمل من خلال التدخل الغير انتقائي.

- دور الحكومة يتمثل في البنية الأساسية المادية والاجتماعية، إنشاء مؤسسات تعليمية وتوفير المناخ الملائم للمشروعات الخاصة، ولا يقبل بعدم كفاءة السوق في الدول النامية. [1]

حاولت هذه النظريات تقديم تفسير واضح لمفهومي التنمية والتخلف، إضافة إلى هذا ظهرت مداخل واتجاهات نظرية أو فلسفية حاولت تفسير ظاهرتي التخلف والتنمية في الدول النامية.

2-1-2. اتجاهات ومداخل التنمية:

اهتمت هذه المداخل والاتجاهات بتفسير التخلف والتنمية في الدول النامية، نذكر منها:

أ- اتجاه النماذج والمؤشرات:

يرتبط هذا الاتجاه ارتباطا وثيقا بعالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز وهوسليتز ولوسيان باي وغيرهم، ويقوم هذا النوع من التنظيم على استخلاص علماء الاجتماع الغربيين السمات والخصائص الأساسية لمجتمعاتهم المتقدمة ومقابلتها بنقيضها المتخلف، وبتصنيف هذه الخصائص وترتيبها منطقيا يصبح لدينا نموذجان نموذج "للتقدم" ونموذج "للتخلف".

---

[1]- صليحة مقاومي، هند جمعوني: "**مداخلة نحو مضاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية**"، المرجع السابق، ص: 15، 16.

ويتضمن كل منهما عددا من المؤشرات الكمية والكيفية منها متوسط الدخل القومي الفردي ونسبة السكان الذين يعملون في الزراعة، النسبة المئوية للسكان الحضريين، معدل توزيع الصحف وأجهزة الراديو، درجة التعليم ...

أما بالنسبة للمؤسسات والعلاقات الاجتماعية، فقد حدد بارسونز المتغيرات النمطية الخمسة في كتابة "النسق الاجتماعي" في كل من النموذج المتقدم والنموذج المتأخر على الشكل التالي:

* الوجدانية في مقابل الحياد الوجداني.
* المصلحة الذاتية في مقابل المصلحة الجمعية.
* العمومية في مقابل الخصوصية.
* الأداء في مقابل النوعية.
* التخصص في مقابل الانتشار.

أما إيديولوجية التنمية بحسب أنصار هذا الاتجاه، فتكمن في السير على خطى المجتمع الغربي دون شرح وتحليل السياق التاريخي الذي أدى إلى ظهور التخلف في البلدان المتخلفة، وكأن قدر المجتمعات كلها أن تتطور متخذة من النموذج التنموي الغربي قدوة ومثالا لها. [1]

ب-اتجاه الانتشار الثقافي:

ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى التنمية كشكل من أشكال التغيير الاجتماعي، وهي نقل مقومات التقدم المادية واللامادية إلى المجتمعات المتأخرة، بدءا من المعرفة العلمية والتكنولوجيا ورأس المال والمهارات والقيم الغربية، وذلك بقدر ما تتقبل الدول المتخلفة هذه المقومات، ومن أهم

[1]- مصطفى محمد الأسعد: **التنمية ورسالة الجامعة في الألفية الثالثة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، طبعة الأولى، لبنان، 2000، ص: 117-118.

منظري هذا الاتجاه بعد الحرب العالمية الثانية ولبرت مورو دانيال، ليرنر كارل دوتش، حيث تتمحور أفكار هذا الاتجاه أنه على الدول المتخلفة أن تشهد عملية تثقيف إذا ما أرادت تحقيق التنمية، فالعناصر الثقافية تنقل من عواصم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول المتخلفة، ثم تنشر بعد ذلك في عواصمها الإقليمية، وأضاف هذا الاتجاه أبعاد جديدة إلى عملية التنمية بتركيزه على أهمية العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلاد الغربية وبقية أجزاء العالم، ويذهب هذا الاتجاه إلى افتراض أن الدول النامية قد تتجه إلى النموذج الغربي في التنمية، وذلك اعتقادا بأن المجتمعات النامية سوف تمر من خلال العمليات التي مرت بها المجتمعات الصناعية المتقدمة. وأن التكنولوجيا والثقافة التنظيمية المرتبطين بالتصنيع وتشكلان نقسا اجتماعيا معينا، يترتب على نقلهما إلى المجتمعات النامية تحول الثقافة والبناء الاجتماعي، بحيث يشبه النموذج الغربي من المجتمعات. [1]

مع مرور الوقت واستمرار عملية الانتشار تتحول هذه المجتمعات المختلفة تدريجيا إلى مجتمعات ذات هياكل ومؤسسات وعلاقات مماثلة لما هو عليه الأمر في البلدان المتقدمة، وستحل القيم والعلاقات الحديثة محل القيم والعلاقات التقليدية، واقتصاد السوق والنقود، والصناعة محل اقتصاد (الكفاف) والزارعة المتخلفة وستحل التكنولوجيا العلمية محل التكنولوجيا البدائية. [2]

إن هذا التصور أو النموذج لا ينطبق في كل الحالات على المجتمعات، فلكل مجتمع خصائص وظروف مر بها تختلف عن المجتمعات الأخرى (الغربية).

---

[1]–[1]– أبو الحسن عبد الموجود ابراهيم أبو زيد: **التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان**، المكتب الجامعي، القاهرة، 2009، ص: 67–68.

[2]– مصطفى محمد الأسعد: **التنمية ورسالة الجامعة في الألفية الثالثة**، المرجع السابق، ص: 221–222.

ج- الاتجاه السيكولوجي:

ينطلق أنصار هذا الاتجاه دافيد ما كليلاند، واغرين هيجين، دانيال ايرنير في صياغة مفهوم التنمية وتفسيرها من خصائص الأفراد وتعظيم دور القيم والاتجاهات والخصائص السيكولوجية، وذلك عكس ماركس وأصحاب المدرسة العادية في الفكر السوسيولوجي الذي يعتبرون أن تقدم المجتمعات وتطورها، يرتكز أساسا على تطور الأساليب المادية للإنتاج الذي ينعكس، فيما بعد على مكونات البناء الفوقي (أنساق القيم، المعارف، الثقافة ...).

فالتنمية تمثل لديهم رهن بتغيير قيم الأفراد وحوافزهم وسلوكهم، ويبسطون في عملية الانتقال من نمط المجتمع التقليدي إلى نمط المجتمع الحديث بمجرد التحول عن الأطر التقليدية وكسرها، وذلك بوجود الأفراد الطموحين الراغبين في الانجاز والقادرين على التقمص والتطور لأدوار وإمكانيات مستقبلية، وتأكيد لدور القيم والتغير الثقافي في تحديد معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويظهر من التأثير بفكر ماركس فيبر وخاصة عمله الأساسي بالأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية الذي حاول أن يثبت فيه أن الرأسمالية الحديثة، قد نشأت من خلال العقيدة البروتستانتية وأخلاقها الاقتصادية، وأنها تتطلب وجود أفراد يتميزون بخصائص سيكولوجية معينة وسلوك معين وظروف اجتماعية معينة.

وعرف ما كليلاند الحاجة إلى الانجاز بأنها الدافع على صنع الأشياء بطريقة أفضل وأكفأ، وأن هذا الداع يمثل خاصية عقلية.

كما أكد على أن القيم والدوافع والقوى السيكولوجية هي، التي تحدد معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة.

أما ايفريت هيجين فقد ابتكر نظرية أخرى مماثلة بنظرية ما كليلاند ولكنها أعقد منها قليلا، حيث يرى أن جرثومة النمو ليست كامنة في فاعلية قيمة معينة بالشبه لجيل معين من الأجيال في

مجتمع محدد، وإنما تطورت عبر أجيال متعاقبة عن طريق عمليات التنشئة الاجتماعية، فهو يرى أن أسباب التعثر في النمو تعود إلى ما اسماه بنظرية انسحاب المكانة، وهي ظاهرة تنبع أساسا مما قد يفرضه تراث اجتماعي معين في نفوس أفراد ذلك المجتمع من شعور بالضعف والدونية. [1]

كما درس ماكليلاند وهيجن فئة المنظمين وذهبا إلى أن المنظم، يمثل نموذجا معينا من الشخصية تتصف بالحاجة الشديدة إلى الانجاز والاحساس بالتفوق على بقية أفرد المجتمع، وأوضحا أن مصدر الحاجة العالية إلى الانجاز يكمن في الجماعات النشطة في المجتمع كالبروتستانت واليهود، خاصة فيما يتعلق برفضها للقيم التقليدية السائدة في المجتمع وأجوائها إلى التجديد.

لقد تجاهل هذا الاتجاه تنوع ومرونة الثقافات التاريخية، ومصدر هذا التجاهل كامن في الافتراضات المختلفة، التي تتعلق بتناول ثنائية التقليد والتحديث وتشبيه الدول المتخلفة المعاصرة بالمجتمعات التقليدية.

كما أغفل اقتصاد البعد التاريخي لظاهرة التجديد وتفسيرها في ضوء مفاهيم سيكولوجية خاصة، وأفكارهما هي تشويه لآراء ماكس فيبر، حيث أن فيبر كان واعيا بأهمية العوامل الاقتصادية والسياسية والتاريخية المعاصرة، أما هم فقد تخلوا عن البعدين التاريخي والبنائي ووصل بهم الأمر إلى طبع مفاهيم وآراء فيبر مطابع فرويدي بحت[2] (نظرية العالم النفساني فرويد السيكولوجية – السلوكية).

---

[1]– نفس المرجع، ص: 123–124.

[2]– محمد ياسر الخواجة: **علم اجتماع التنمية – المفاهيم والقضايا**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2014، ص: 116–117.

د- اتجاه العولمة:

لكلمة العولمة استعمالات ومفاهيم متعددة بتعدد الجوانب والمجالات، التي تؤثر وتتأثر بها وهذا المصطلح ازداد استحالة وانتشر في العصر الحديث.

حيث يعرف العولمة المفكر محمد عابد الجابري: العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن وفي مقابل ذلك يعمل على التفتيش والتشتيت، وإن إضعاف سلطة الدولة والتخفيف من حضورها لفائدة العولمة يؤديان حتما إلى استيقاظ أطر للانتماء سابقة على الدولة، أعني القبيلة والطائفة والجهة والتعصب المذهبي والنتيجة تفتيت المجتمع. [1]

كما اعتبرها سيمون رايش Reich "سلسلة من الظواهر الاقتصادية المتمثلة في جوهرها، حيث تشمل الأسواق ورفع القيود منها، وخصخصة الأصول، وتراجع وظائف الدولة (ولاسيما ما يتعلق منها بالرفاهية الاجتماعية) وانتشار التقنية، وتوزيع الإنتاج التصنيعي عبر حدود الاستثمار الأجنبي المباشر، وتكامل أسواق رأس المال".

كما عرفت العولمة باعتبارها أمركة العالم إلى حد ما، من خلال استخدام وسائلها الاستراتيجية الثلاثة وهي التحرير والليبرالية والخصخصة، حتى أصبحت تلم الاستراتيجية ايديولوجية تتعهد لدولة بفرضها وبفعل إيمانهم المتطرف بالسوق، أصبح النظام الاقتصادي القائم على حرية السوق وصار توسيع التجارة الحرة هدفا في حد ذاته.

بل يراها البعض (العولمة) وسيلة لهيمنة القيم الأمريكية وانتصار للحداثة الديمقراطية.[2]

يرى جلال أمين أن بداية الظاهرة (العولمة) اقترب ببزوغ الدولة القومية، فالعناصر الأساسية في فكرة العولمة هي ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع

---

[1]- حسن عبد الله العابد: **أثر العولمة في الثقافة العربية**، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 2004، ص: 14

[2]- محمد ياسر الخواجة، مرجع سابق، ص 126-128.

والخدمات، أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار، أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم، وأن كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون، ويضيف أن الظاهرة عمرها خمسة قرون على الأقل وبدايتها وغدها مرتبطان ارتباطا وثيقا بتقدم تقنية الاتصال والتجارة، منذ اختراع البوصلة وحتى الأقمار الصناعية. [1]

إن تدفق المعلومات، وسقوط الاتحاد السوفياتي عام 1991 وتفكك الكتل الاشتراكية وتحول دولها إلى اقتصاديات السوق والحرية الاقتصادية، ساعدت هذه الأحداث بظهور أفكار نظريات جديدة تقوم على فكرة نبذ التباعد والانعزالية بين أقطار العالم وأجزائه المختلفة، وبالتالي كان لكل هذه المتغيرات أثر كبير في دول العالم وافراده، وبالأخص الشباب لأنهم مهتمون بالجديد في تلك المجالات ثم اجتاح العالم موجات التحول الديمقراطي، وخاصة في مجتمعات شرق أوروبا وشرق آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية ومجتمعات أخرى في العالم الثالث مثل: كوريا، تايوان، الصين ...

الملاحظ لطبيعة العلاقة بين الدول النامية والدول المتقدمة هي علاقة غير متكافئة، فالمستفيد الأكبر من هذه العلاقة هي الدول المتقدمة، وكان الأجدر بالدول النامية اتباع علاقات وسياسات تبادل بينها وبين الدول المتقدمة (الأخذ والعطاء) بدل الاندماج والانصهار في العولمة. فالواقع يظهر أن ما يحدث الآن ليس نوعا من العولمة الحقيقية، وإنما هي نوع من فرض طابع استعماري جديدة (غير عسكري) على العلاقات الدولية، ويظهر هذا من الهيمنة والسيطرة الأمريكية السياسية والعسكرية المباشرة كوجود القوات الأمريكية في منطقة الخليج من أجل الحصول على النفط والطاقة بأثمان رخيصة، إضافة إلى نشر الأنماط الثقافية والعادات والتقاليد الاجتماعية

[1]– رعد سامي، عبد الرزاق التميمي: **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، دار دجلة للنشر، عمان، 2007، ص: 37-38.

(الهيمنة الثقافية[1] التي تبثها وسائل الاتصال والاعلام البصري والسمعي كبرنامج الاعلامية والمشهورة "أوبرا" الذي حقق مشاهدات عالية في أمريكا والعالم ككل، وبرامج غنائية ويظهر أيضا تأثير العولمة أو الهيمنة للولايات المتحدة والثقافية والغربية من خلال العلامات التجارية المعترف بها من قبل أشخاص في معظم أنحاء العالم اليوم علامات تجارية للشركات الأمريكية مثل مطاعم ماكدونالدز وكوكا كولا وبيبسي وديزني وليز، وأيضا بعض الماركات الموجودة في أوروبا واليابان مثل: Benetton و Motorola وSony، موجودة أيضا عالما فالوجود العالمي لهذه الملصقات هو بالتأكيد سمة ثقافية أساسية في أوائل القرن العشرين.

فينظر بعض المؤلفين إلى هذه المجموعة من الرموز والمنتجات والأفكار باعتبارها العناصر المكونة لثقافة العالم الجديد، "الثقافة العالمية الأولى على الاطلاق" التي تحدث عنها كليمنت غرينبرغ في الثلاثينات، وبالنسبة إلى منتقدي العولمة الثقافية اليساريين يبدوا أن العالم أصبح أكثر حيدا وتوحيدا، من خلال نظام تكنولوجي وتجاري وثقافي من الغرب.

وتعتبر الولايات المتحدة هي السبب الرئيسي وراء هذه العمليات، فالتهديد المتصور للثقافات المحلية والوطنية هو هيمنة اقتصادية وسياسية أمريكية. [2]

ومن أجل كبح الهيمنة الأمريكية تكونت تكتلات اقتصادية وسياسية كمنظمة الاتحاد الأوروبي أو ما يسمى بالسوق الأوروبية المشتركة، وكذلك تكتل النمو الأسيوي وهو تكتل اقتصادي يضم دول جنوب شرق آسيا، وبالنسبة للدول النامية، انشأت دول الخليج بما يعرف بمجلس التعاون الخليجي، وأيضا الاتحاد الإفريقي، والاتحاد المغاربي (المغرب العربي)، لكن هذين الآخرين

---

[1]– عمار نور: **العولمة وأثرها في المجتمع الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 16–18.

[2]- Les Bak others al: **Cultural, Sociology**, edition Wiley Blackwell, 2012, p: 127.

لم ينجحا في تحقيق تعاون مشترك عميق، وذلك بسبب تضارب المصالح والحروب والنزاعات الأهلية والنزاع على الحدود.

هـ-اتجاه المكانة الدولية:

يعتبر بارسونز أن الاستقطاب يعد الخاصية الأساسية التي تميز المجتمع الدولي المعاصر، وأن هذا الاستقطاب يعد في حد ذاته خير شاهد على وجود مجتمع دولي، أما نقطتا الاستقطاب فهما العالم الحر والكتلة الشيوعية وهناك أمم "غير منحازة" أو "حيادية"، اما لاجوس Logos فقد قدم من جهته "إطارا تصوريا" يقوم فكرة أساسية هي: أن المجتمعات القومية تشكل نسقا اجتماعيا دوليا. وإن هذه المجتمعات تحتل داخل هذا النسق أوضاعا مختلفة يمكن ترتيبها أو تدريجها في ضوء المركز الاقتصادي والقوة والهيبة وبحسب "لا جوس"، كما تتفاوت الطبقات الاجتماعية فيما بينها فإن الأمم تتفاوت أيضا فيما بينها، وأن درجة تقدم الأمة الاقتصادي والتكنولوجي تحدد مركزها الاقتصادي، أما القوة فتقاس على أساس التقدم التكنولوجي، وأما مكانة الأمة فإنها تستمدها من قوتها الاقتصادية بالنظر إلى الأمم الأخرى، وهكذا فإن زيادة مركز الأمة الاقتصادي وقوتها ومكانتها تزيد من هيبتها.

أما هورفيتي Horvity فميز في داخل المجتمع الانساني بين عوالم ثلاثة هي: العالم الأمريكي الأوروبي، والعالم الشيوعي، والعالم المتخلف أو العالم الثالث.

فهو ينظر إلى دول العالم الثالث على أنها وحدة محدودة ذات ملامح وخصائص محددة، إن محاولات تأكيد جوانب معينة للتدريج السياسي لدول العالم تغفل البناءات الاقتصادية والاجتماعية المميزة لدول العالم، ولا تنظر إلى ظروف وأوضاع الدول المتخلفة التي تحددها قوى خارجية، فضلا عن أن هذه الدول غير متجانسة وإن كانت متشابهة في معظم خصائصها.

أما بيندكس Bendix فقد قسم دول العالم إلى دول متقدمة (أو مرجعية) ودول متخلفة (أو تابعة)، وإن الدول الأولى تمثل محور اهتمام الدول النامية. [1]

و- اتجاه أو المدخل التربوي:

تبرز أهمية التربية في تكوين العقلية الجديدة وإعداد القيادة الجديدة، من خلال تصورات أفلاطون المثالية في "الجمهورية" إلى أفكار روسو الرومانتيكية، ثم إلى التحليل الموضوعي والاقتصادي لدور التربية في الانماء والتقدم، حيث يرى "مكنمارا" مدير البنك الدولي في تقييم دور التربية إلى حد وصف الفجوة التنموية بين الولايات المتحدة وأوروبا بانها "فجوة تربوية" قبل أن تكون هوة تكنولوجية، فأوروبا واهنة تربويا وهذا الوطن الوهن يعطل نموها تعطيلا جديا، فهي واهنة في التربية العامة التقنية وكذلك التربية الإدارية.

إلا أننا نلاحظ جالبرت Galbraith يطلق نفس الحكم على الهوة الانمائية بين العالم المتقدم والعالم المتخلف وذلك في ضوء تجربة في الهند، حيث لاحظ أن السياسة التنموية الهندية محقة في إعطائها الأولوية في التنمية للتربية وللحكم المنظم، ولكن النقاش يدور حول ما إذا كان الاستثمار في التربية هو استثمار استهلاكي أو إنتاجي، فجالبرت يذكر أن للتربية أهمية بالغة كهدف لاستهلاك فوري ولإنتاج مستقبلي فهو يقصد أنها تشمل الاثنين معا، ولكن البلدان النامية تميل إلى المظاهرات التنموية أكثر مما تهتم بالإنجازات الانمائية، لذلك فإنها تبني الطرق والسدود والمصانع لتستهوي بها قلوب المواطنين، وأما بالنسبة لدور المعلمين فإنها تحمل أملا أعظم مع تحقيق إنتاجية أفضل، لكنها لا تعد تماثيل للتقدم. [2]

---

[1]- مصطفى محمد الأسعد: **التنمية ورسالة الجامعة في الألفية الثالثة**، المرجع السابق، ص: 125، 126.

[2]- يسرى دعبس: **البيئة والتنمية المستدامة، قضايا وتحديات وحلول**، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، الجزء الأول، الطبعة الأولى، إسكندرية، 2006، ص: 500.

فالتربيـة هـي ايصـال مختلـف المعلومـات والمعـارف إلـى عقـل المـتعلم أو تعويـده طريقـة تحصيل المعلومات فهي:

- تساعد الفرد على تنمية جسمه وعقله وخلقه تنمية صحيحة حتى يكون مواطنا صالحت، مفيدا لمجتمعه وقادرا على أداء الواجب العام والخاص. [1]

إن التحليل والتفسير الذي قدمته هذه النظريات والنماذج لم يكن يعبر حقيقة عن واقع المجتمعات الأخرى، فاعتبار أن حالة التخلف هي نابعة عن المجتمعات التقليدية ومتأصلة فيها وهذا يعبر عن تحيز ايديولوجي وديني بحت لهذه النماذج والاتجاهات، كما أنها اغلقت الجانب التاريخي لهذه المجتمعات كالحضارة الفرعونية وبلاد الرافدين والعصر العباسي، كما ان أوروبا كانت في السابق تعيش حالة من الظلام والتخلف وفي المقابل كان العالم الإسلامي يشهد تطور أو إزدهارا كحضارة الأندلس حيث لا يمكن إنكار دور هذه الحضارات في تقدم وتطور المجتمع الأوروبي (المستشرقون الأوروبيون).

فالتاريخ يشهد أن هناك حضارات ومجتمعات عرفت تطورا ثم ضعفا وظهرت مجتمعات أخرى مكانها (نظرية ابن خلدون) قانون الأطوار الثلاثة – طور النشأة والتكوين، طور النضج والاكتمال، ظهور الهرم والشيخوخة [2]، أي المجتمعات تمر بمراحل في حياتها، وهي مرحلة النشأة والتكوين والبناء، ومرحلة التقدم والتطور (نبلغ قمة الهرم حسب ابن خلدون) وأخيرا مرحلة الصفف والانكسار والسقوط من قمة الهرم.

---

[1]– مجدي عزي إبراهيم: **التربيـة، الثقافـة، العلـوم، ركـائز فـي بنـاء الحضـارة الانسـانية المعاصـرة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2000، ص: 5.

[2]– أحمد مصطفى خاطر: **تنميـة المجتمعـات المحليـة، الاتجـاه المعاصـر**، دار المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص: 199.

فالمسألة لا يجب أن تنحصر في مفهوم دول متقدمة ودول متخلفة، وإنما تتعدى ذلك وهي مسألة وقضية بقاء واستمرارية في العالم. ومنه إذا أرادت دول العالم الثالث أن تحصد وتجد لنفسها مكانا في هذا العالم، يجب أن تتخلص من عقدة وحتمية التبعية المطلقة لدول العالم المتقدم، بحكم أنها تملك رصيد من الامكانيات المادية والبشرية والمؤهلات، التي تسمح لها بمجابهة هذه الدول وكونها تتميز بخصائص اجتماعية واقتصادية وطبيعية فريدة من نوعها، كما أنها تملك سجلا تاريخيا حافلا بالبطولات والانجازات (العالم الإسلامي)، والذي يمثل حافز مهم لرفع الهمم نحو تحقيق التقدم، والاعتماد على القيم الروحية والدينية للمجتمع التي تمثل نبراس الأمم وتطورها.

2-1-3. أهداف التنمية:

تهدف كل دولة إلى رفع المستوى المعيشي لسكانها، حيث تختلف أهداف التنمية من دولة لأخرى ويعود ذلك إلى طبيعة وأوضاع كل دولة منها أوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ... لكن عموما هناك أهداف أساسية تسعى إليها كل الدول لتحقيقها، والتي يمكن حصرها كالآتي:

أ- إشباع الحاجات الأساسية:

تهدف التنمية إلى تعبئة الموارد المحلية المتاحة لها، أو الحصول عليها من الخارج بهدف زيادة الإنتاج وتحسين مستواه وذلك بهدف اشباع الحاجات الأساسية للأغلبية الساحقة من السكان، ومن ثمة جرى التأكيد على إشباع هذه الحاجات الأساسية ليس معناه النزول بحاجات الإنسان إلى حدها الأدنى، وإنما معناه توفير الحد الأدنى من الحاجات الأساسية للإنسان.

حيث يقصد بالحد الأدنى من الحاجات الأساسية للإنسان كتوفير الغذاء اللازم للنمو الطبيعي للإنسان وتوفير مناصب عمل مناسبة وملائمة، والمسكن وتحسين وتوفير الخدمات الصحية والتعليم، إضافة إلى الحاجات المادية، هناك حاجات معنوية كالحاجة للثقافة بأوسع معانيها، وإمكان الحصول على المعرفة بمختلف أنواعها، وكذلك الإعلام أي له الحق في أن يعرف ما يجري حوله في قريته أو وطنه أو العالم، والحاجة أيضا إلى ممارسة ما يؤمن به من قيم دينية وروحية، فالإنسان ليس وسيلة أو آلة تفيد في الإنتاج، وإنما يتميز الإنسان من حيث هو إنسان بالقدرة على التفكير والتميز، ومنه لا بد من الاهتمام به.

ب-زيادة الدخل القومي الحقيقي:

تعتبر زيادة الدخل القومي من أهم أهداف التنمية في الدول المتخلفة ذلك أن الغرض الأساسي من القيام بالتنمية في هذه البلاد، إنما هو الفقر الذي تعيشه وانخفاض مستوى معيشة أفرادها وتفاقم المشكلة السكانية بها ولا سبيل إلى القضاء على الفقر، وتجنب تفاقم مشكلة السكان والصحة والتعليم إلا بزيادة الدخل القومي (الحقيقي)، والذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية في خلال فترة زمنية معينة.

حيث يتحكم في زيادة الدخل القومي الحقيق عدة عوامل منها معدل زيادة السكان، وإمكانيات البلد المادية والفنية، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة إلى العمل لتحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها الحقيقي، غير أن هذه الزيادة تتوقف على إمكانيات الدولة المادية والفتية، فكلما توافرت أموال أكثر وكفاءات أفضل كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى من الزيادة في الدخل القومي، والعكس صحيح أي كلما كانت هذه العوامل نادرة فإن نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ما تكون صغيرة نسبيا.

ويعد هدف الدخل القومي أحد المعايير التي تستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم، ومع ما يعتبره من قصور إلا أنه يعتبر المقياس المفضل عند خبراء التنمية بعد إدخال التحسينات عليه.

يعتبر رفع مستوى المعيشة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها التنمية خاصة في الدول المتخلفة اقتصاديا، فمن المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيره دون رفع مستوى معيشة السكان، وبدرجة كافية لتحقيق من هذه الغايات للمجموع الأكبر من السكان.[1]

ويقاس مستوى المعيشة بمؤشرات كثيرة، ما يستهلكه الفرد من سلع وخدمات وبإشباع احتياجاته الثقافية والحضارية أيضا، وتقاس قدرة الفرد على الأشياء بمستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل وبمستوى توزيع الدخل، فكلما كان متوسط دخل الفرد مرتفعا كلما دل ذلك على ارتفاع في مستوى المعيشة.

ج- تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات:

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفا من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية، فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد، تعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخول والثروات، فقد نجد فئة صغيرة من السكان تستحوذ على جزء كبير من الثروة، أما غالبية السكان نجدها تعاني الفقر وانخفاض مستوى دخولهم وهذا ما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي، حيث تزداد هذه الظاهرة تفاقما كلما كبر حجم السكان واتسعت أقاليم الدولة وتباينت.

---

[1]- الجمل هشام مصطفى: **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الاسلامي، والنظام المالي الوظيفي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص: 78-80.

وللتفاوت في توزيع الدخول والثروات مساوئ تتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية، كما أن هذا التفاوت يميل إلى وضع الأفراد في طبقات، ولعل من أهم المساوئ هي هدر الموارد الاقتصادية فالأغنياء سينفقون أموالهم في السلع الكمالية وستوجه موارد المجتمع إلى هذه الناحية، هذا إن افترضت أن الجهاز الانتاجي قادر على التحرك لإشباع الطلب المتزايد من تلك الطبقة، وهذا ما ينعكس عنه عجز في ميزان المدفوعات ومتاعب اقتصادية أخرى، وهذا يستدعي ويستوجب إعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح الأوسع من المجتمع.

د- التوسع في الهيكل الإنتاجي:

تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسع قاعدة الهيكل الإنتاجي، لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد، بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية وبناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك، من أجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة، حيث نجد بعض المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى دوما للتنمية لتحسينها، وتتمثل في تخلف القاعدة الإنتاجية، ضعف درجة التشابك بين القطاعات وهيمنة قطاع واحد (قطاع المحروقات والغاز مثلا عند بعض الدول كالجزائر وليبيا ...) وارتباط القطاع الواحد بالتصدير للعالم الخارجي وتبعيته، بالإضافة إلى الثقل الكبير للقطاع الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي وتحديد مستوى النشاط. [1]

[1]- حربي محمد عريقات: **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 1997، ص: 57-58.

هـ-احترام البيئة الطبيعية:

تركز التنمية على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

و- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:

تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها، من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستديمة.

ز- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد:

كتعامل التنمية المستديمة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

ح-ربط التكنولوجيا بأهداف المجتمع:

تحاول التنمية توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سلبية، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها. (1)

وعموما هذه الأهداف تختلف من بلد لآخر حسب طبيعة وظروف كل بلد من حيث أوضاعها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وحتى البيئية ومعتقداتها الدينية والروحية،

(1)- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبوزنط: **التنمية المستديمة – فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، 2007، ص: 29.

وكذلك نجد هذه الأهداف تختلف أو تقل أهمية هدف عن آخر حسب كل مستوى من المستويات (المستوى الدولي، الوطني أو المحلي)، لكن الاختلاف لا يعكس التوجه الذي تسعى إليه كل من هذه المستويات وهو النمو والرقي بالإنسان البشري، ويمكن حصر بإيجاز بعض أهداف التنمية على شكل نقاط.

* تهدف التنمية من ناحية التعليم إلى تطوير وتحسين التعليم برفع مستوى التعليم المهني والعام على جميع المستويات، وتوفير الامكانيات والتسهيلات التعليمية والثقافية لجميع أفراد المجتمع، وبالتالي القضاء على الأمية.
* توفير مناصب عمل دائمة، ورفع مستوى العمالة في كل من الريف والحضر مع تحسين الظروف والإمكانيات للعمل (بيئة العمل) وبالتالي القضاء على البطالة.
* توفير الرعاية الصحية للسكان وتحسين وتطوير قطاع الخدمات الصحية.
* تحسين قطاع السكن مع بناء مساكن للأفراد ذوي الدخل المحدود.
* توفير وتحسين خدمات الرعاية الاجتماعية، ورفع مستوى التغذية والقضاء على الفقر، وأشكال الجريمة، الانحراف.
* تزويد أفراد المجتمع بالمعرفة والمهارات والقدرات التي تساعدهم على تحسين مستوى المعيشة.
* إحداث تغير في البناء الاجتماعي للمجتمع ووظائفه، والذي يشمل هذا التغيير على أنماط العلاقات الاجتماعية والمعايير والقيم والنظم التي تؤثر في سلوكيات الأفراد، وتحدد وتوجه أدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها.
* إعطاء الفرص لأفراد المجتمع، من خلال المشاركة الفعلية في التنمية وتقديم الأفكار والآراء والمقترحات وتنفيذ البرامج التنموية وتقويم نتائجها.

* من الجانب الاقتصادي تنويع الاقتصاد وتشجيع على الدخول إلى عالم الأسواق والمنافسة والتصنيع والتجارة بمختلف أشكالها، وأيضا العمل على تطوير الجانب الزراعي والاهتمام بالفلاحة وتشجيع على خدمة الأرض مع تقديم الدعم اللازم ومعدات فلاحية، قروض بنكية ...

* تهدف التنمية أيضا إلى تطوير الجانب الثقافي والحضاري للمجتمع، والذي يعتبر من أهم الدعائم والمحرك القوي للتنمية، فالمعدات الثقافية والحضارية كاللغة والعادات والتقاليد والقيم للمجتمعات لها انعكاسات على التنمية.

ثانيا: مقومات عناصر التنمية المحلية ومبادئها:

2-2-1. مقومات التنمية المحلية:

أ- المقومات المالية:

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية، ومن الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات أنه كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل معتمدة، في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الاعانات، وهذا يستوجب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال والذي يكون بالتخطيط المالي الجيد، وكذا الرقابة المالية المستمرة.

كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية وجود أو توفر نظام محاسبي يتمتع بكفاءة عالية وتنظيم رشيد للمعلومات، وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم

مالية دقيقة، وبالتالي توفر هذه العناصر مجتمعة يساعد ويساهم في تحقيق أهداف الجماعات المحلية ويجعلها تعمل بكفاءة عالية واستقلالية تامة.

ب-المقومات البشرية:

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية وفي نجاح التنمية المحلية، فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، ويدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات وينفذ المشروعات ويتابعها ويعيد تقييمها، ويقدم الحلول للمشكلات فدور العنصر البشري يمكن النظر إليه من زاويتين:

- الأولى: هي أنه غاية التنمية، إذن فهدف التنمية هو الإنسان.
- الثانية: أنه وسيلة تحقيق للتنمية.

وعليه تسعى التنمية المحلية إلى تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، الثقافية وحتى السياسية، باعتبار أن الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله أو الاستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة، وأن الاستفادة القصوى من تلك القوة هي المصدر الحقيقي لتحقيق إنجازات التنمية المحلية، ولا يتأتى ذلك إلا بتنمية قدرات الأفراد بـ: [1]

- توفير شروط الحياة والعيش الكريم (الرعاية الاجتماعية) والتي تمثل الاحتياجات الأساسية لاستمرار الحياة كالغذاء والصحة والتعليم والسكن، التوظيف.

[1]- خنفري خيضر: **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص: 25-28.

- توفير المؤهلات العلمية والعملية المختلفة التي تمكن الأفراد من تحقيق التواصل الدائم والمستمر بالمتطلبات الإنتاجية والتكنولوجية التي تسمح بمواكبة متطلبات التنمية، ويكون ذلك من خلال عمليات التدريب والإعلام، نشر الوعي الثقافي والفكري.
- المشاركة الشعبية من خلال إشراك المجتمع والمواطنين، بوجه عام في تحديد احتياجات التنمية وصيانة برامج العمل وتنفيذها وتقييمها، وكذا غرس الثقة والصدق بين الأفراد، بمعنى تحقيق مفهوم المواطنة الذي يعني تحسيس المواطن بدوره وأهميته في المجتمع وفي العملية التنموية.

فتطبيق هذه الاستراتيجية أو الأسس ستسمح بتوفير مناخ ملائم، لتطوير دور العنصر البشري الذي يعتبر منطلقا وغاية للتنمية وحجر الزاوية في أي مشروع تنموي.

ج- المقومات التنظيمية:

تتمثل مقومات التنمية في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية.

حيث يسمح وجود نظام الإدارة المحلية بـ:

- التخفيف من أعباء موظفي الادارات المركزية وقصرها على الأعمال الإدارية المهمة.
- التنسيق فيما الإدارة المحلية والحكومة المركزية لوضع الخطط والمشروعات التي تلائم حاجات السكان في مناطقهم وحسب ظروفهم وتنفيذها في تلك المناطق.
- ضمان سرعة الانجاز بكفاءة وفاعلية، والحد من الروتين بتبسيط الإجراءات.
- استخدام أساليب إدارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية تراعي الظروف والعوامل المحلية، مما يرفع من كفاءة العمل.
- زيادة قدرة الموظفين المحليين على الابداع والابتكار.

- إكساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عمليات اتخاذ القرارات.
- ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية. [1]

كما يمكن تحديد مقومات التنمية المحلية من منظور الباحث والكاتب "الجمل هشام مصطفى" كالتالي:

أ. المقومات المادية:

تعتبر المقومات المادية هي الأساس الجوهري، وهي حجر الزاوية التي تقوم عليها التنمية ولا يمكن إحداث التنمية دون وجودها، وهذه المقومات متعددة ومتنوعة منها توفر الموارد الطبيعية، وتراكم رأس المال، ضرورة التخطيط للتنمية وغيرها، والتي نذكر منها بإيجاز:

1. توفر الموارد الطبيعية:

اختلفت الآراء حول العلاقة بين الموارد الطبيعية والتنمية، ومدى أهمية هذا المقوم من عدمه في تحقيق التنمية، وعلى الرغم من أهمية هذا المقوم إلا أن البعض يعتبره غير ذي أهمية كبيرة في إحداث التنمية، ويستدلون على ذلك بأن الكثير من الدول المتخلفة رغم امتلاكها الكم الهائل من الموارد الطبيعية إلا أنها ما زالت تعاني من التخلف ومشاكله، بينما بعض الدول المتقدمة كاليابان مثلا لا تملك منه شيئا يذكر وقد تعرضت أثناء الحرب العالمية الثانية لدمار شامل لم يحدث لأي دولة في العالم، ومع ذلك فإنها الآن تعدى إحدى الدول المتقدمة الكبرى، وكذلك الحال بالنسبة لسويسرا فإنها لا تملك تلك الموارد إلا أنها يعوضها مهارة بشرية هائلة. [2]

---

[1]– خنفري خيضر، نفس المرجع، ص: 25–28.

[2]– الجمل هشام مصطفى: **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الاسلامي**، والنظام المالي الوظيفي، المرجع السابق، ص: 53–62.

لكن رغم ذلك لا يمكن إغفال أهمية توافر الموارد الطبيعية، حيث يمكن لهذه الدول استغلال عائدات المواد الطبيعية، من خلال تصديرها للخارج واستثمار رؤوس أموالها في مشاريع متعددة ومختلفة كقطاع الزراعة والسياحة والصيد البحري، وكذا تشجيع الطاقات البشرية على الإبداع والابتكار وتبني المشاريع ودخول الأسواق والمنافسة الحرة، حتى يتم الارتقاء بالتنمية إلى مستويات عالية.

2. تراكم راس المال:

يعد رأس المال أحد المقومات الأساسية في عملية التنمية وإجراء التحولات الجذرية المطلوبة، والمقصود برأس المال الأموال التي يتم ادخارها بقصد إعادة استخدامها مرة أخرى، ومن بين أوجه الاستخدام الاستثمار العيني المتمثل في المعدات والمباني والآلات التي يحوزها المجتمع، إذ لا قيمة لرأس المال النقدي مالم يتحول إلى أصل منتج لسلع وخدمات.

وما يلاحظ أن هناك من رجال الاقتصاد من ينظر إلى رأس المال كأنه أهم مقوم من مقومات التنمية، من خلال ما كتب عن هذا المقوم سواء من حيث الحجم أو النوعية لكن بعض الباحثين الاقتصاديين الذين قالوا إن مجرد توافر رأس المال، لا يغني شيئا طالما لم تتوافر العناصر الأخرى، بل سيترتب عليه ضياع الموجود منه، ومثال ذلك ألمانيا بعد الحرب فقد دمرتها الحرب تدميرا شديدا بدرجة فاقت كل تصور، ولكن توافر الرصيد المعرفي والفني والمهارات البشرية التي يملكها الشعب ومدى تدريب السكان على استخدام العلم والمعرفة الفنية بكفاءة كبيرة، هذا ساهم في نموها وتطورها.

لكن هذا لا يعني التقليل من أهمية رأس المال في عملية التنمية، فإن تراكمه يعد ضرورة أساسية، شأنه شأن الموارد الطبيعية وليس كافيا بمفرده لقيام التنمية، حيث يلزم توافر العناصر الأخرى سواء المحلية أو الخارجية عن طريق الاستيراد أو غير ذلك ...

3. ضرورة التخطيط للتنمية:

يشير التدخل الحكومي الكثير من التساؤلات في عملية التنمية لما يقال عن عيوب تداخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، إلا أنه من المسلم به أن التنمية لا تحدث بطريقة عفوية، بل لابد من وضع الخطط اللازمة لذلك بطريقة علمية وموضوعية مدروسة، ومتابعتها وإزالة العقبات التي قد تقف في طريق التنمية، مثل قلة المدخرات، وعدم وجود رأس المال اللازم لعمليات التنمية وغيرها من العقبات، فعلى الحكومة التدخل لوضع الحلول البديلة وتفهم ذلك بطريقة مرنة تتلاءم وظروف المجتمع.

وخطة التنمية توضع وفق الإمكانيات المتاحة والحاجات والقيود الاقتصادية والاجتماعية، بكل مرحلة من مراحل التنمية ووضع أهداف معينة لكل مستويات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والتجارة الخارجية، وكذلك التعليم والصحة مع مراعاة التنسيق بين الأهداف، وأن تكون القرارات الاقتصادية غير متباينة لتحقيق نمو شامل وعاجل، والملاحظ أن التخطيط يظهر كضرورة موضوعية لهذه الاقتصاديات خاصة اقتصاد الدولة المتخلفة، حيث يرى خبراء الدول الرأسمالية ويؤكدون على أن ضرورة وضع خطة شاملة للتنمية في الدول المتخلفة أي، التخطيط الشامل للتنمية يعد شرطا جوهريا لإمكانية تحقيق تنمية شاملة لهذه الدول.

ونظرا لأهمية التخطيط فإن العديد من الدول تلجأ إلى التخطيط المركزي، الذي أصبح جزءا مكملا من أجزاء النمو الاقتصادي في الدول النامية، لأنه يعمل على التنسيق ما بين النشاط العام والخاص، حيث تضع الدول خطط تتراوح بين خمس سنوات إلى سبع سنوات وعشر سنوات. [1]

[1]– الجمل هشام مصطفى، نفس المرجع، ص: 53–62.

ب. المقومات غير المادية:

لا تقتصر التنمية على المقومات المادية فقط لإحداثها بل يوجد إلى جوارها مقومات لا تقل عنها أهمية ألا وهي المقومات غير المادية، والتي تتمثل في إحساس الشعب وإدراكه لأهمية التنمية، وتنمية الموارد البشرية... ويمكن ذكر البعض منها:

1. إحساس الشعب بالحاجة إلى التنمية "الإدراك لأهمية التنمية":

إن جهل الشعوب بمدى أهمية التنمية، وتأثيرها عليهم سواء كان على المدى الطويل أم على المدى القصير من أهم العقبات التي تواجه عملية التنمية والقائمين عليها في جميع القطاعات، فجميع المشاريع التي تقوم الدول بإنشائها وإنفاق المبالغ الطائلة عليها لا يكون لها قيمة إلا إذا وعت الشعوب قيمة هذه المشاريع وأثارت الدول في مجتمعاتها هذه المشاريع، وأن انجازها جعل لتحقيق رفاهية تلك الشعوب، فالمشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات المتخلفة هي ضعف أو عدم استجابة هذه المجتمعات لعملياتها، وعدم اشتراك الأهالي مع السلطات العامة في برامجها وجمود تراكيبها الاجتماعية والاقتصادية، وهذا يقف عقبة صلبة أمام التجديدات والتغيرات المعروضة التي تتناول في كثير من الأحيان قيم هذه المجتمعات، فعملية التنمية تستوجب معها تغيير الذهنيات للأفراد، والقضاء على العادات الاجتماعية العنيفة، وما يتبعها تفرقة بين أفراد الشعب على أساس الجنس أو اللون أو الدين، وتستوجب أيضا حتمية التنازلات الطبقية والاقتصادية، إذ تسعى هذه الفئات المسيطرة على المجتمع إلى امتصاص جهود الفئات الصغيرة والوقوف ضد عملية التنمية ودفع عجلة التخلف إلى الأمام. [1]

[1]– الجمل هشام مصطفى، نفس المرجع، ص: 53–62.

2. السكان وتنمية الموارد البشرية:

تعد الموارد البشرية أحد المقومات الهامة اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأنه بدون العنصر البشري بالعدد الكافي والنوعية الملائمة القادرة على النهوض بعملية التنمية لا يمكن تحقيق التنمية، فالإنسان هو المبتكر والمخترع والمنفذ لكل عمليات التنمية لذلك لا نجد غرابة أن تهتم دول العلام الآن والمنظمات الدولية بضرورة تنمية الموارد البشرية، كمنظمة الأمم المتحدة التي تنص في قوانينها ومبادئها على ضرورة الاهتمام بتنمية المورد البشري وضمان حقوقه تتعدد أوجه العلاقة بين العنصر البشري وعملية التنمية، فهناك عدد من المحددات الهامة والرابط بين الاثنين منها: حجم السكان، معدل نمو السكان، مدى توافر فرصة العمل والبطالة، تعليم المرأة ...

ونظرا لتعدد أوجه العلاقة بين العنصر البشري والتنمية، فإننا سوف نتناول العنصر البشري من حيث الكم ثم من حيث الكيف على النحو التالي.

أ- العنصر البشري من حيث الكم:

ينظر البعض إلى زيادة السكان عائقا من عوائق التنمية، بينما ينظر إليها البعض الآخر مقوما من مقومات التنمية، وهذا راجع إلى طبيعة وظروف كل مجتمع، ففي المجتمعات الآهلة بالسكان تكون قدرة الاقتصاد فيها ضعيفة ويكون المجتمع غير قادر على استيعاب هذا العدد الكبير، ولا يمتلك من الموارد الطبيعية ما يكفي لعمل السكان وتشغيلهم وهنا تقف الزيادة عقبة من عقبات التنمية، أما الدول ذات الموارد المتنوعة من طبيعية وغيرها وعدد السكان فيها قليل، فإنها في هذه الحالة تحتاج إلى مزيد من الموارد البشرية لأنها تلعب دورا هاما في استخراج تلك الموارد، وبالتالي دفع عجلة التنمية إلى الأمام، لأن الدولة إذ لم يزد فيها السكان بالعدد الكافي اضطرت إلى اجتذاب العمالة الأجنبية من الخارج مثل بعض الدول الأوروبية.

والملاحظ على نمو السكان أنه في تزايد مستمر نظرا لارتفاع نسبة المواليد وانخفاض نسبة الوفيات، وكذا تقدم العلوم الطبية وتوفير الرعاية الصحية، ومن بين الدول التي نجد فيها نسبة كبيرة من السكان الصين ومصر.

ب-العنصر البشري من حيث الكيف:

إذا كان المحور الكمي للعنصر البشري يعبر عن النمو الطبيعي للسكان، وهو الفارق بين معدل مواليد ومعدل الوفيات مضافا إليه عامل الهجرة من وإلى الدولة، فإن المحور الكيفي للسكان في التنمية نقصد به المعرفة والعلوم والمهارات والقدرات التي يكتسبها العنصر البشري، من خلال العملية التعليمية والتدريب، ومن خلال الرعاية الاجتماعية والصحية والثقافية وتحسين ظروف العمل بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج.

إن هدف التنمية والجهود والسياسيات والبرامج، التي تبذل في قطاعات التنمية المختلفة هو رفع مستوى معيشة الأفراد وتلبية احتياجاتهم المالية والاجتماعية والروحية، ولن يتحقق ذلك إلا بارتفاع انتاجية العامل، وبث روح العلم والتدريب والكفاية الصحية فيه وحثه على إتقان العمل واستغلال الموارد، وإتقان العمل يتحقق عن طريق التعليم والتدريب والرعاية الصحية للعامل وتحسين الظروف المعيشية له وتهيئة المناخ الملائم والعوامل النفسية. [1]

3. الاستقرار السياسي والاقتصادي:

من أهم مقومات التنمية هو دعم الاستقلال الوطني وتقليل التبعية على العالم الخارجي والاعتماد على الذات، ولذلك فإن التنمية لا يمكن فصلها عن الاستقلال، ولا يمكن أن نفرط في السيادة الوطنية بحجة الاعتماد على ما تقدمه الدول المتقدمة للدول النامية، وإن التنمية تقوم على

[1]- الجمل هشام مصطفى، نفس المرجع، ص: 53-62.

أساس عملية تحرير شاملة للوطن والمواطن، عملية تحرير سياسي واقتصادي واجتماعي في آن واحد.

فالاستقلال السياسي والاقتصادي مهم جدا في عملية التنمية، والذي يهدف إلى كسر الاستغلال بكل صوره ومستوياته، استغلال مجتمع لمجتمع آخر، أو استغلال جماعة لجماعة أخرى، الذاتية الكامنة فالكيان المستقبل ينمو سرطانيا أو طيفيا على حساب الكيان المستغل، وإزالة هذا الاستغلال يعتبر شرطا ضروريا لعملية التنمية، وتحقيق هذا الشرط هو تحقيق مزيد من المساواة في فرص الحياة. [1]

كما يحقق الاستقلال السياسي والاقتصادي بشرط هام وأساسي، وهو السيطرة الوطنية على الموارد المتاحة للمجتمع، وبالتالي تحقيق القدرة على توجيهها واستغلالها في الشكل الذي يراه المجتمع ملائما.

ويترتب على الاستقلال الاقتصادي زيادة الموارد المتاحة للمجتمع في صورة الاستيلاء على الفائض، الذي كان واقعا تحت سيطرة المصالح الاقتصادية الأجنبية. [2]

4. استخدام التكنولوجيا الحديثة والملائمة:

يربط البعض بين التنمية واستيراد أحدث نظم التكنولوجيا المتقدمة، على أساسا أن ذلك مواكب لركب التقدم العلمي وأنه مقوم من مقومات التنمية.

وهذا الرأي يغفل عن أن التكنولوجيا إنما هي نتاج اجتماعي، وأن وجود تكنولوجيا معينة لدى دولة لا يستلزم بالطبع ملائمة تلك التكنولوجيا لدولة أخرى، فإن ما يصلح لدولة ما قد لا يصلح لدولة أخرى نظرا لعدة صعوبات يجب أن تجد حلا أولا، منها ارتفاع تكلفة التكنولوجيا

---

[1]– الجمل هشام مصطفى: **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الاسلامي**، والنظام المالي الوظيفي، المرجع السابق، ص: 53–62.

[2]– عمر محي الدين: **التخلف والتنمية**، دار النهضة العربية، بيروت، دون سنة، ص: 219.

الحديثة وعدم قدرة العقول على استيعابها، إضافة إلى عدم وجود السيولة الكافية لاستيراد تلك التكنولوجيا، إلى غير ذلك من المشاكل التي يجب على صانعي التنمية من أن يجدوا لها حلولا قبل استيراد التكنولوجيا الحديثة.

كما أنه يتعين على الدول النامية أن تمهد السبيل نحو ادخال التكنولوجيا المفيدة والملائمة، وأن تحاول جاهدة تغيير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتطويعها حتى يتحقق الانسجام بينها وبين التكنولوجيا، حتى تؤمن ثمارها وتجتنب مساوئها. [1]

2-2-2. عناصر التنمية:

تقوم التنمية على عدة عناصر منها:

أ- التغيير البنائي (البنياني):

يقصد بالتغيير البنائي أو البنياني ذلك النوع من التغيير، الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة كليا عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، حيث يتطلب هذا التغيير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع، أي أنه الذي يحدث في بناء المجتمع، وفي حجمه، وتركيب أجزائه وشكل تنظيمه الاجتماعي.

فالتغيير البنائي يرتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمن الصعب أن تحدث التنمية في مجتمع متخلف اجتماعيا دون أن يتغير البناء الاجتماعي للمجتمع، فالبلدان النامية ورثت الكثير من المشكلات والتي تراكمت عير السنين، وأصبحت من الخصائص اللازمة لهذه البلدان كالثنائية الاقتصادية والتكنولوجية والثروة والدخل، وسيطرة أفراد الطبقة العليا على جهاز الحكم، وانخفاض المستوى التعليمي.

---

[1]- الجمل هشام مصطفى: **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الاسلامي، والنظام المالي الوظيفي**، المرجع السابق، ص: 63.

فهذه الخصائص تمثل أكبر وعائق أمام تحقيق معدلات سريعة للنمو في هذه البلدان وتحقيق تنمية شاملة، دون إحداث تغييرات بنائية لها صفة العمق والجذرية ولها طابع الشمول.

ب-الدفعة القوية:

يتطلب من المجتمعات النامية أن تحدث دفعة قوية أو مجموعة من الدفعات، حتى يتسنى لها الخروج من حالة الركود والجمود، فهذه الدفعة أو الدفعات القوية ضرورية لإحداث تغييرات كيفية في المجتمع وإحداث تقدم في أسرع وقت.

فحكومات الدول النامية هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن احداث الدفعة القوية، لأنها تملك كل إمكانيات التغيير، كما أنها مسؤولة عن ضمان حد أدنى لمستويات معيشة الأفراد.

كما أن للدفعة القوية في المجال الاقتصادي دور في إحداث تغييرات كالتقليل من التفاوت في الثروات والدخل بين المواطنين، العدالة في توزيع الخدمات بين الأفراد، إلزامية ومجانية التعليم وتأمين العلاج، والسكن.

فالدفعة القوية التي تحدث في المجال الاقتصادي ولا تصاحبها دفعة مماثلة في المجال الاجتماعي، يترتب عنها هوة ثقافية كبيرة ومشكلات اجتماعية تكون عائقا، لإحداث تنمية اقتصادية فالتنمية الاقتصادية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الاجتماعية، فالخطط الاقتصادية تتطلب من خطة التعليم توفير القوى البشرية المدربة، وأيضا بالنسبة لخطة السكن التي تعمل على سد الحاجات السكنية للعاملين في موقع العمل. [1]

[1]- أحمد مصطفى خاطر: **تنمية المجتمعات المحلية، الاتجاه المعاصر**، مرجع سابق، ص: 49-52.

لذا من الضروري ايجاد نوع من التوازن والتكافؤ بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، بحيث تكون الخطط متكاملة في وظيفتها، متوازنة في أهدافها، ومتفاعلة نحو تحقيق هدف مشترك. (1)

ج- الاستراتيجية الملائمة:

إن الاستراتيجية ضرورية لكل عمل وخطة تنموية وتحدد الاستراتيجية وفق تحديد الأهداف والتخطيط العقلاني، لتحقيق التنمية المحلية لأهدافها في التغيير البنائي الشامل، فتدخل الدولة للتغيير البنائي عبر مؤسساتها الوطنية والمحلية ومشاركة المواطنين وأجهزة المجتمع وهيئاته، فتظافر الجهود في حاجة إلى وضع استراتيجية ملائمة ومحكمة تنطلق من ذات المجتمع المحلي، كما تقتضي الاستراتيجية الملائمة لإحداث التنمية المحلية أن تقوم استراتيجية التخطيط على التكامل والتوازن بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ممهدين لعملية التغيير الاجتماعي للتنمية من جهة وتنمية الموارد البشرية من جهة ثانية واعتماد برامج الاتصال الفعالة بوسائل سمعية وبصرية.

د- استحداث الأنساق الديمقراطية داخل المجتمع المحلي:

التنمية المحلية في حاجة إلى إنشاء وتعاون الأنساق الديمقراطية معها، والتي تتمثل في التنظيمات الشعبية المحلية ذات الصلاحيات القانونية والدستورية، كالمجالس المحلية والتنظيمات السياسية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وممثلي العشائر وأصحاب المكانة الاجتماعية المحلية، وبالتالي التنسيق الكامل بين الجهود الحكومية والشعبية. (2)

---

(1)- أحمد مصطفى خاطر، نفس المرجع، ص: 49-52.

(2)- محمد بلخير: **التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص: 42-43.

كما يمكن ذكر عناصر التنمية على شكل نقاط بإيجاز.

* التنمية عملية مجتمعية، بحيث يجب أن يشارك ويساهم فيها كل القطاعات ومختلف فئات المجتمع، ولا تقتصر المساهمة على فئة دون فئة أخرى.
* التنمية عملية وليست حالة، ولذلك فهي مستمرة ومتصاعدة، تعبر عن احتياجات المجتمع المتزايدة.
* التنمية عملية واعية أي ليست عشوائية، وإنما هي عملية محددة للغايات والأهداف ولها استراتيجية طويلة المدى.
* التنمية عملية موجهة، أي يقوم على إدارتها وتسييرها فئة واعية تدرك جيدا الغايات المجتمعية التي ينبغي عليها تحقيقها، وتملك القدرة على استخدام موارد المجتمع استخداما أمثل وأحسن.
* ايجاد تحولات هيكلية، بمعنى أن يكون هناك تحولا في الإطار السياسي والاجتماعي، فالنمو يتحقق ضمن دورة الحياة الاقتصادية والتكنولوجية القائمة، وأيضا ضمن المؤسسات والمعطيات الاجتماعية والثقافية الحالية.
* بناء قاعدة انتاجية صلبة وطاقة مجتمعية متجددة لم تكن موجودة من قبل، وأن يكون بناء هذه القاعدة مرتكزا على طاقات محلية ذاتية، ومتنوعة وقادرة على مواجهة التغيرات في ترتيب أهمية العناصر، وأن يتوفر لها الموارد البشرية المدربة والمكونة، والتقنية الذاتية والتراكم الرأسمالي الكمي والنوعي الكافي واللازم.
* وكذلك زيادة متوسط انتاجية الفرد وزيادة قدرات المجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتقنية.

2-2-3. مبادئ التنمية المحلية:

أ- التكامل الاجتماعي والتنسيق بين برامج التنمية:

بمعنى ضرورة الاهتمام بمواجهة احتياجات المجتمع وعلاج مشكلاته، من خلال خطة متكاملة لجميع البرامج الاجتماعية والاقتصادية، وهذا يؤكد مدى التساند والتكامل بين النظم الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

ب-الوصول إلى نتائج ملموسة لها أثر على تنمية المجتمع:

إن الوصول إلى نتائج سريعة وملموسة في برامج التنمية يحقق ثقة أفراد المجتمع، فالثقة في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية مطلب ضروري وجوهري لنجاح التنمية، باعتبار أنها عملية إنسانية تقوم على الإنسان الذي يعد الوسيلة والغاية لكل برامجها.

ج-الاعتماد على الموارد المحلية:

ترتكز برامج التنمية الاجتماعية على استثمار الموارد المحلية المتاحة في المجتمع سواء موارد مادية أو بشرية، وهذا يقلل من تكلفة البرامج (أي يجب أن تتلاءم البرامج والخطط التنموية حسب طبيعة المجتمع المحلي، وما يتوفر فيه من موارد مادية، طبيعية أو بشرية ... [1]

د- التوازن بين برامج التنمية:

وهذا المبدأ يهتم بجوانب التنمية وفقا لحاجة المجتمع، فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها، فالمجتمعات الفقيرة تحتل القضايا الاقتصادية فيها وزنا أكبر بالنسبة للقضايا الأخرى، مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى، والتوازن بين الخدمات لا يعني توزيع الاهتمام بها بنفس القدر، بحيث تقسم موارد المجتمع

[1]- أبو الحسن عبد الموجود ابراهيم أبو زيد: **التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان**، مرجع سابق، ص: 84-85

على جميع القطاعات الخدمية أو السلعية بالمساواة، في حين أن المجتمع يحتاج إلى بعض منها بدرجة أكبر، وإنما التوازن بين درجات إشباع الاحتياجات في المجتمع.[1]

هـ-التنسيق بين الأجهزة:

يهدف إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها، بما يمنح ازدواج الخدمة أو تضاربها وتداخلها، مما يهدر الجهود ويزيد من تكاليف الخدمات ويعمل على تشتيت ولاءات المواطنين في المجتمع الواحد، مما يقلل الحماس للعمل الجماعي ويبدد الطاقات، وبالتالي يكون له أثر على فشل جهود التنمية.

و- الشمول لجوانب التنمية:

يعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فلا يمكن مثلا الاهتمام بقضية التعليم دون الاهتمام بالقضايا الأخرى، كالصحة أو الزارعة أو المشاريع الإنتاجية الأخرى، أي الاهتمام بجميع جوانب الحياة في المجتمع بصورة متكاملة بين الحاجات والرغبات.

ز- إشراك المواطنين (مشاركة الأفراد):

يعد إشراك المواطنين في جهود التنمية قضية محورية يتوقف عليها نجاح أو فشل عمليات تنمية المجتمعات المحلية، وتعني مشاركة كل المجتمع المحلي سواء أكان من الموظفين الرسميين العاملين في المجتمع، أو من قادة المجتمع الشعبي أو من المواطنين العاديين في رسم الخطط وتنفيذها وفي تقويمها أيضا، لأن المشاركة تؤدي إلى أن تصبح الخدمة أكثر واقعية، وأقرب إلى حاجات الناس، وأكثر تمشيا مع الثقافة المحلية، فضلا إلى أن اشتراك المواطنين في جهود

[1]- أبو الحسن عبد الموجود ابراهيم أبو زيد، نفس المرجع، ص: 84-85.

التنمية يؤدي إلى مساندة الأهالي لهذه العمليات والاهتمام بها ومؤازرتها، مما يجعلها أكثر ثباتا وأعم فائدة.

ح- التقبل والتوجيه:

يعني به تقبل أخصائي تنمية المجتمع المحلي، الذي يعمل فيه وفقا لظروفه وخبراته وإمكاناته المحدودة، وثقافته والقيم والمعايير الموجودة بالمجتمع، كما أنه يجب أن يراعي الظروف الفردية بين أفراده وقياداته، والفروق الفردية بين المجتمعات المحلية المختلفة، ويجب هنا أن نوضح أن هذا التقليل لا يعني تسليم أخصائي التنمية بكل القيم والمعايير التي قد تعوق تقدم المجتمع وتنميته، ويقاوم محاولات التغير الاجتماعي ويقف حجر عثرة في عمليات الإصلاح المعتمدة على المساعدة الذاتية، ولهذا فإن المواقف في هذه الحالة لا يظهر أخصائي التنمية أي استياء أو نقد للمواطنين حتى يمكنه كسب ثقتهم في ايقاظ الرغبة في المواطنين بعد ذلك التغيير، أي تغيير اتجاهاتهم وقيمهم نحو التغيرات المراد احداثها، بمعنى آخر فإن توثيق العلاقة بالمواطنين يجعلهم يتقبلون توجيهات أخصائي التنمية.[1]

ط- الاستعانة بالخبراء:

تتطلب عملية التنمية إحداث تغير في كافية جوانب الحياة، مما يستوجب تكاثف كافة جهود المسؤولين في القطاعات المختلفة، وهذا يستلزم ضرورة رجوع إلى أخصائي تنمية المجتمع إلى المختصين في كافة الجوانب كلما احتاج الأمر إلى ذلك، مثلا الاستعانة بالتربويين في المشروعات التربوية، والأطباء عند دراسة المشروعات الصحية وكذا في الاقتصاد والثقافة...

ي- التقويم:

[1]- محمد عبد الفتاح محمد عبد الله: **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص: 45-46.

يجب أن يتولى أخصائي تنمية المجتمع عمليات التقويم بصفة مستمرة، وذلك للتأكد من مدى نجاح العمل الذي يقوم به، وعليه أن يحدد أهداف عملياته بالتفصيل، ويجب أن يشمل التقويم على الناحيتين:

* مدى التغير الذي طرأ على المواطنين نتيجة لاشتراكهم في عمليات تنمية المجتمع.[1]
* مدى التفسير الذي طرأ على المجتمع المحلي نتيجة لنفس العملية من مواقف ومشروعات وخدمات.

كما أن ارتباط تنمية المجتمع المحلي بالتنمية القومية للوطن، تعتبر من أهم ركائز ومبادئ التنمية المحلية، وذلك بإحداث تنسيق وتكامل بين أهداف وبرامج التنمية المحلية وتوجيهات التنمية القومية. [2]

الاعتماد على نظام حوافز قائم على أساس الربط بين الجهود والمكافأة، إضافة إلى التأكيد على انتماء الفرد لمجتمعه من خلال مبدأ المشاركة، كذلك العدالة في توزيع ثمرات التنمية وعدم قصرها على فئة دون فئة أخرى.

[1]– أبو الحسن عبد الموجود ابراهيم أبو زيد: **التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان**، المرجع السابق، ص: 85–86.

[2]– سميحة طرى: **دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية**، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2016، ص: 43.

ثالثا: شروط وأبعاد التنمية المحلية ومجالاتها:

2-3-1. شروط ومتطلبات التنمية المحلية:

كما أن للتنمية المحلية شروط ومتطلبات هي:

أ. الشروط البيئية:

البيئة ليست فقط كل ما هو طبيعي حولنا، فهناك البيئة المادية وهي نتاج جهد بشري ويتحكم في جزء كبير منها التقدم الاقتصادي واكتشاف الموارد الجديدة وتطور البيئة الأساسية والبيئة عامل مساعد أو معيق لنجاح السياسات الاجتماعية، وتتسع البيئة لتشمل البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتأثيرها لا يختفي ولا يقل ولكن على خلاف ذلك فالبيئة يزداد حجمها واتساعها وثرائها وتعقيداتها.

ب. الشروط الاجتماعية:

تشير إلى قدرة الأفراد على تحديث البناء الاجتماعي التقليدي وتطوره، ثم قدرة الأفراد على التكيف مع المؤسسات الاجتماعية الحديثة، ويتحقق ذلك عن طريق القوى الذهنية من حيث تصميمها على تطوير المؤسسات الاجتماعية والتصدي لمواجهة معوقات تحديثها.

ج. الشروط المؤسسية: [1]

يقصد بها خلق وتطوير مؤسسات اجتماعية جديدة خلاف مؤسسة الأسرة، بحيث يتمكن الأفراد من الخروج من عزلتهم والاتصال بجماعات أخرى وأفراد آخرين عبر هذه المؤسسات، كما قد يجدون في المؤسسات الاجتماعية الجديدة مصدرا لرزق والحماية، كالمجالس المحلية والجمعيات الأهلية ودور القضاء، حيث تسمح هذه المؤسسات للأفراد فرصة للاندماج والمشاركة في مجتمعهم.

2-3-2. أبعاد التنمية المحلية:

[1]- أبو الحسن عبد الموجود ابراهيم أبو زيد: **التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان**، المرجع السابق، ص: 77.

للتنمية المحلية أبعاد عديدة منها:

أ. البعد الاقتصادي:

يعني استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي خلال فترة زمنية ممكنة، من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل الطعام والمسكن والنقل والصحة والتعليم.

فالبعد الاقتصادي يتضمن النمو الاقتصادي المستدام وكفاءة رأس المال، ويهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع وتحقيق العدالة الاقتصادية. [1]

حيث نجد كل إقليم من أقاليم الدولة يتميز بنشاط معين من النشاطات الاقتصادية، كالفلاحة والزراعة والصناعة، فالطبيعة البيئية كالمناخ والتربة لها دور في تحديد نشاط كل إقليم، كما تساهم بدورها حسب نشاطها في توفير المنتوجات الاقتصادية أي تلبية طلبات السوق الاقتصادية، وتوفير فرص العمل وتحقيق فائض في القيمة والدخل الوطني وأيضا التوزيع العادل لثروات أفراد المجتمع، وفتح فرص الاستثمار وتسهيل عملياته يسمح باستقطاب رجال الأعمال والمال، كبناء المستشفيات والمصانع وتعبيد الطرقات وتحسين الأماكن العامة، أي تنمية الأقاليم وتحقيق التنمية الشاملة.

ب. البعد الاجتماعي:

يركز البعد الاجتماعي للتنمية على الإنسان الذي هو جوهر التنمية وهدفها النهائي، من خلال الاهتمام بالجوانب الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، مع ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية، وبالتالي توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كافة طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة

---

[1]– هاشم مزروك علي الشمري وآخرون: **الاقتصاد – مسار جديد في التنمية المستدامة**، دار الأيتام، طبعة أولى، عمان، 2016، ص: 52–53.

القيمة المضافة، فتسخير التنمية المحلية لخدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع صالح يتصف بالنبل وينبذ الجريمة، أيضا الاهتمام بالتعليم والصحة، الأمن والإسكان له تأثير مباشر على شرائح المجتمع إجابا أو سلبا. [1]

كما أن للعدالة الاجتماعية والتي تتضمن العدالة بين الناس والأخذ بيد الفئات المستضعفة، والعدالة بين الأجيال حتى يقال إن ما بين أيدينا من ثروات طبيعية، هو ملك الأبناء والأحفاد وينبغي أن نصونه ليرثوه سليما خصب الغطاء. [2]

ج. البعد التكنولوجي:

يمثل البعد التكنولوجي كل الأساليب الفنية والخبرات والمهارات الجديدة، والتي تسعى كل دولة لامتلاكها، فوجود منهج متكامل لمعرفة الأساليب العلمية والتكنولوجية القائمة وتجديده في جميع المراحل وفي كل المقاييس، فدور العلم والتكنولوجيا أمر بالغ الأهمية وتكنولوجيا المعرفة مناسبة، وتقوم بدور محوري لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهها اليوم عملية التنمية المستدامة، فالتقدم التكنولوجي يلعب دورا مثمرا للغاية في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، إذ يساعد في خلق فرص العمل، ويسهل زيادة الإنتاج الزراعي ويوفر تحسين نظم الرعاية الصحية والتعليم، ويساعد في إضافة قيمة أكبر على السلع والخدمات بأسعار أقل للمستهلكين.

---

[1]– أحمد غريبي: **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد الرابع، أكتوبر 2010، ص: 7–8.

[2]– طراف عامر وحياة حسين: **المسؤولية الدولية والمدنية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة**، مجد المؤسسة الجامعية، طبعة أولى، بيروت، 2012، ص: 109.

فالاستثمار في العلوم والتكنولوجيا يمكن أن يدفع أرباحا كبيرة، بفضل التفاعل المتزايد بين اقتصاديات العالم، والابتكار والتكنولوجيا لا تقتصر على النظم الإنتاجية الاقتصادية بل يشمل حتى الابتكار الاجتماعي.

فمصطلح نظام الابتكار الوطنية يمكن تعريفها بأنها شبكة من المؤسسات في القطاعين العام والخاص لبدء الأنشطة والإجراءات، وتعديل ونشر التكنولوجيا الجديدة.

أما إدارة النظم الوطنية، فهي شبكة الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات والقدرة على رصد وتقييم المعلومات ذات الصلة، وهي آليات لربط المؤسسات الأكاديمية مع المجتمع وخدماته، وآليات لتعزيز وتسيير العلمية التكنولوجية ونشر ونقل التكنولوجيا، مثل المقاييس والقواعد والمعايير وخدمات المعلومات والاستثمارات التكنولوجية.

فبلدان العالم الثالث تعاني نقصا كبيرا من حيث التكنولوجيا وتعتمد على استيرادها من دول العالم المتقدمة، وذلك لعدم الاهتمام وإعطاء أهمية كبيرة للتكنولوجيا وعدم الوعي بدورها الفعال في حياة البشرية، وأيضا الاهتمام بتدعيم الابتكارات والابداع الإنساني والاستثمار في التكنولوجيا.

فالابتكار التكنولوجي يتطلب التركيز على السياسة، والتأكد من أن الجميع يعمل على تقديم استمرار بيئة استراتيجية موجهة نحو المستقبل، إن تكييف التكنولوجيا المتاحة بما في ذلك تعزيز تبادل الأفكار والمعلومات، باستخدام الاتصالات والتكنولوجيا المتطورة لها أهمية خاصة في الاستثمار في النقل وتوليد المعرفة على جميع مستويات أنظمة التعليم والتدريب، لبناء رأس المال البشري واكتساب المهارات تعد هي الأساس الضروري للتنمية، وقاعدة لا يمكن الاستغناء عنها للتكنولوجيا وتسهم بصورة فعالة في التحول إلى منهج الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة. [1]

[1]– هاشم مزروك علي الشمري وآخرون: **الاقتصاد – مسار جديد في التنمية المستدامة**، المرجع السابق، ص: 78–80، 84–92.

كذلك يتطلب إعداد استراتيجية واقعية لزيادة جهود البحث والتطوير والتكنولوجيا لتعزيز واستكمال التنمية الاقتصادية، كاعتماد التكنولوجيا النظيفة أو المتجددة التي تشكل جانبا هاما من عملية التنمية المستدامة. كانتشار الطاقة المتجددة والحيوية والطاقات البديلة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

د. البعد الثقافي:

للبعد الثقافي دور هام في التنمية، تمثل الثقافة حسب مالك بن نبي "مجموعة الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته، وتصبح لا شعوريا العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه"، أي المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته.

فهي المحيط الذي يعكس حضارة معينة، والذي يتحرك في نطاقه الإنسان المتحضر[1] فالثقافة من عادات وتقاليد وأعراف تتميز وتختلف من مجتمع لآخر ومن إقليم إلى إقليم آخر، وهذا ما يعكس خصوصية ثقافة وتنمية كل إقليم، وعليه فالتنوع الثقافي في المجتمع الواحد يساهم في التنمية المحلية والوطنية.

ويرى عابد الجابري أنه أصبح للثقافة الآن الدور البارز في التحركات الاجتماعية والسياسية في تنظيم أقطار العالم، بل باتت تقدم نفسها في بعض الأقطار كفاعل وحيد لحركة المجتمع، مما يؤكد على حدوث ترتيب في العلاقة بين الأقطار لما هو اجتماعي وسياسي وثقافي، ففي الماضي، وحتى منتصف القرن العشرين كان البعد الاجتماعي لحركات الشعوب تحت

[1]– مالك بن نبي ترجمة: عبد الصبور شاهين، **مشكلة الثقافة، دار الفكر، الطبعة الحادية والعشرون (21)**، سوريا 2019، ص: 74.

الشعارات الأيديولوجية، كالاشتراكية والصراع الطبقي، وغيرها من الشعارات وانهيار القوى الداعمة لها، هو أحدث انقلاب في الترتيب من حيث الأهمية بين هذه الأبعاد لصالح البعد الثقافي.[1]

ويظهر دور الثقافة من خلال:

* إن إدراك الثقافة كهوية جماعية يسهل الوعي بالقيم والهويات الثقافية، وإدماجها في مراحل التصميم والتنفيذ والتقييم للمشاريع التنموية.
* تعكس التفاعل والتداخل بين المتغيرات المرئية الصلبة المادية (الأشياء الملموسة) وغير المرئية أو غير المادية (القيم والمعتقدات) وكلها تؤثر في المجتمع.
* كما أن دمقراطية الثقافة هي أفضل استثمار يمكن أن يقوم به مجتمع ما، وتقوية الهوية والاعتزاز بالذات، الجماعة والتماسك والتجانس الاجتماعي.
* توفر الإطار اللازم للفعل الجماعي والتعاون الاجتماعي الرشيد، كما أنها تشرح كيف للمؤسسات التي تبدو متشابهة في هيكلها الرسمي يمكنها العمل بشكل مختلف.
* كما أن تحافظ على صورة إيجابية أو سلبية عن الذات، وقد تسهل أو تصعب من التغيير وبالتالي يمكن الحصول على دائرة مفرغة إيجابية يقود الأداء الجيد فيها إلى تقييم إيجابي للذات، أو دائرة مفرغة سلبية تقلل من الذات، وبالتالي فشل التعاون الاجتماعي، كما يمكن للثقافة أن تكون متغيرا مستقلا مفسرا للأداء.
* إن ارتباط الثقافة بالتنمية ليس فقط كوسيلة بل كهدف أيضا، حيث تدور الثقافة حول الحياة التي نقدرها، ووفق منظور التنمية البشرية فإن التنمية هي "الفرصة لاختيار طريقة كاملة، مرضية، قيمة وقيمية للحياة سويا، ولتحقيق ازدهار الوجود الإنساني ككل على كافة

[1]– محمد سكران: **التربية والثقافة فيما بعد الحداثة**، دار النشر، مكتبة الأنجلو مصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006، ص: 119.

أشكاله". وهكذا أدمج تقرير اليونيسكو الثقافة في مفهوم التنمية البشرية ووسعها وأثراها، حيث تشكل هنا السياق والقاعدة الاجتماعية للتنمية، وهي في نفس الوقت هدف التنمية".

وبذلك خرج مفهوم الثقافة والتنمية من الاقترابات الأكثر تقليدية، فالثقافة تم تعريفها كوسيلة للحياة وفق قيم وسنن أكثر منها إنجازات مادية للإبداع الفكري والفني. بينما تم تعريف التنمية كتوسيع للخيارات وليست للنمو في الإنتاج المادي، فأصبح ينظر إلى الثقافة كهدف للتنمية وقاعدته الاجتماعية وليس كمسهل أو معيق للنمو الاقتصادي. [1]

هـ. البعد البيئي: (الإيكولوجي)

يركز هذا البعد على كل من: السكان، والتكنولوجيا، حيث تحتل قضية الحفاظ على البيئة والحيلولة دون تدهورها محل الصدارة في سلم الاهتمامات القومية، حيث أن استنزاف البيئة وإهدارها يؤدي إلى الاخلال بتوازنها ومن ثم يؤثر تأثيرا سلبيا على التنمية، فتحقيق الدول النامية لتنمية غير ملائمة يرجع إلى أساليب المنافسة غير العادلة داخل المجتمعات المتقدمة وتأثيرها السلبي على الدول النامية، وهذا يتطلب من الدول النامية إلى تبني استراتيجية تنموية تهدف إلى إحداث تغيير نحو الأفضل، مع إشراك الأفراد في تحقيق التنمية.[2]

فالتطور التكنولوجي ساهم في تحقيق الرفاهية، لكن كان له أثر سلبي على البيئة، فالاستهلاك والطلب الواسع والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة، واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة والتصحر كلها تعكس تدهور نظام البيئة.

و. البعد السياسي:

---

[1]– رفعت العوضي وآخرون: **الأمة وأزمة الثقافة والتنمية**، دار السلام، المجلد الأول، الطبعة الأولى، القاهرة، 2007، ص: 120–123.

[2]– منى جميل سلام، مصطفى محمد علي: **التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2015، ص: 169.

يتضمن البعد السياسي للتبعية الاستعمارية المباشرة، وإن الاستعانة بالمصادر الأجنبية يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية، بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية.

ز. البعد الدولي:

إن فكرة التنمية والتعاون قادت إلى ظهور الهيئات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، منظمة الغات GATT أي الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية، وكذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، وتهدف هذه المنظمات جميعا إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤا.

ح. البعد الحضاري:

تعتبر التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية، فهي ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية، بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية، كما يمكن التمييز بين مستويين من التنمية وهما التنمية الوطنية والتنمية المحلية:

1- المستوى الوطني:

تعتبر عملية يتم فيها تشغيل جميع القطاعات واستغلال كل الموارد والإمكانيات المتاحة، وهي تقتضي وجود تخصص وتناسق بين الوحدات الإنتاجية، ووجود شبكة انتاجية واسعة تشمل كل القطاعات والأقاليم عبر الوطن.

2- المستوى المحلي:

هي اسهامات تقوم عن طريق المهنيين والمواطنين لزيادة التضامن من داخل المجتمع وتحريك المواطنين، نحو تحقيق المساعدة الذاتية وتشجيع القيادات المحلية. [1]

2-3-3. مجالات التنمية المحلية:

مجالات التنمية المحلية متعددة، نذكر منها:

أ. المجال الاقتصادي (التنمية الاقتصادية):

هي عملية نقل الاقتصاد القومي من حالة التخلف إلى حالة التقدم، أو بمعنى أدق هي عملية الانتقال من الوضع الاجتماعي المتخلف إلى الوضع الاجتماعي المتقدم، وهذا الانتقال يقتضي تغييرا جذريا وجوهريا في أساليب الإنتاج المستخدمة (قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج التي تتلاءم مع مرحلة تطور قوى الإنتاج)، وفي البنيان الثقافي المتلائم مع هذه الأساليب الإنتاجية. [2]

بحكم أن الثقافة ترتبط بالاقتصاد (الثقافة الاقتصادية)، لأن جميع الأنشطة الاقتصادية لها بعد ثقافي وهي جزء لا يتجزأ من الثقافة تماما مثلما هي جزء لا يتجزأ من الهيكل الاجتماعي[3] كثقافة الاستهلاك لدى المواطنين، والادخار الاقتصادي وترشيد وتوفير النفقات المالية.

كما تمثل التنمية الاقتصادية عملية تؤدي إلى تفويض البناءات الأساسية للمجتمع، وابدالها ببناءات جديدة تسمح بإطلاق التقدم وتوجيهه لخدمة الرقي الإنساني.[4]

---

[1]- سميحة طرى: **دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية**، مرجع سابق، ص: 30-31.

[2]- عمرو محي الدين، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية، بيروت، دون سنة، ص: 208.

[3]- Richard Swed berg : **Principals + of economic + sociology**, Princeton university press, New Jersey USA, 2003, P: 241.

[4]- الطيب داودي: **الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص: 08.

وتهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع الكفاية الإنتاجية، ومستوى المعيشة لأكبر عدد ممكن من أبناء المجتمع مع التركيز، بصفة خاصة على أولئك الذين يقعون في أدنى درجات السلم الاجتماعي أو أكثر الفئات حرمانا من النواحي الاجتماعية والاقتصادية. [1]

ب. المجال الاجتماعي – التنمية الاجتماعية:

هي عملية تغيير مقصودة وموجهة نحو إشباع حاجات الإنسان، وتعتمد على مبدأ أساسي فيقوم على إمكانية توجيه هذا التغيير والتحكم في مضمونه واتجاهاته وبسرعته، وذلك في كل عناصر المجتمع الفكرية الاجتماعية والعلمية والعاطفية ونظم المجتمع وبيئته، وتتطلب التنمية الاجتماعية تدعيم العلاقات الاجتماعية بين فئات المجتمع وتذويب الفوارق بينها وادماجها في المجتمع العام، وتستهدف سياسة التنمية الاجتماعية زيادة الاستعداد وزيادة قدرات أكبر عدد من أفراد المجتمع على الاسهام في عملية التنمية الاقتصادية والاستفادة من ثمراتها، كما تستهدف جعل أبناء المجتمع أكثر ايجابية في المشاركة في الحياة العامة، كاتخاذ القرارات والممارسة العملية.[2]

وتهدف التنمية الاجتماعية أيضا إلى:

* تحسين أوضاع المعيشة بالنسبة لكل الناس في مجتمع ما وتخفيف حدة الفقر والجهل والمرض.
* زيادة الناتج القومي ومن زيادة في الدخل الفردي وبالتالي ارتفاع معدل النمو.[3]

---

[1]– محمد محمود الجوهري: **علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص: 149.

[2]– يسرى دعبس: **البيئة والتنمية المستدامة، قضايا وتحديات وحلول**، المرجع السابق، ص: 503.

[3]– فاروق أحمد مصطفى: **التنمية المستدامة والسياحة**، دراسة أنثروبولوجية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2015، ص: 65.

* تحقيق المنفعة للشرائح الاجتماعية ذات الدخل الضعيف خاصة في القرة والأرياف المتضررة، وهذا يضمن انتعاش اقتصادي واجتماعي في المواقع الجديدة وتوفير مناصب عمل وتخفيف من أعباء البطالة أي تحقيق العدالة الاجتماعية، الذي يضمن توزيع ثمار التنمية مكانيا واجتماعيا في إطار سياسة التنمية الوطنية. [1]

ج. المجال السياسي: التنمية السياسية:

هي عملية بناء الأمة الدولة من خلال بناء المؤسسات والتنظيمات السياسية، إضافة إلى عمليات تنمية الإدارة والقانون والذي ينعكس ايجابا على مبادئ المواطنة وقضايا الاندماج الوطني [2] وإرساء الديمقراطية وحرية المشاركة في صنع القرار السياسي، عن طريق مجموعة من الوسائل كالأحزاب السياسية والجمعيات، النقابات، والتي تهدف إلى الاستجابة لمطالب المجتمع.

د. المجال الاداري: التنمية الإدارية:

هي عملية تهدف إلى رفع كفاءة وفعالية الجهاز الإداري، عن طريق ادخال التحسينات الضرورية في سلوك العاملين، أو في التنظيم الإداري أو في الوسائل والهداف الإدارية، وفي كل المجالات.[3]

---

[1]– كامل كاظم بشير الكناني: **الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، 2008، ص: 89، 90.

[2]– رعد عبد الجليل علي: **التنمية السياسية مدخل للتغيير**، الجامعة المفتوحة للنشر، طبعة أولى، ليبيا، 2002، ص: 26.

[3]– سميحة طرى: **دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية**، نفس المرجع، ص: 29.

هـ. المجال الثقافي: التنمية الثقافية:

تمثل التنمية الثقافية وسائل الحياة المختلفة، التي توصل إليها الإنسان عبر التاريخ السافر منها والمتضمن الجانب العقلي واللا عقلي، التي توجد في وقت معين، والتي تكون وسائل إرشاد وتوجيه سلوك الأفراد في المجتمع، فعلماء التربية عندما يقولون إن لكل مجتمع معاصر ثقافته الخاصة فإنما يقصدون بذلك ما وصل إليه هذا المجتمع من أفكار ومعتقدات وعادات وتقاليد، واتجاهات وقيم وأساليب التفكير، والعمل وأنماط السلوك المختلفة التي تميز كل مجتمع عن الآخر، فهناك الثقافة السوفيتية والثقافة الأمريكية، وأيضا الثقافة العربية الإسلامية. [1]

وتمثل أسلوب حياة، وتشتمل على ثلاثة أبعاد هي:

1. البعد المعياري (معايير السلوك).
2. البعد المعرفي (المعرفة والمعتقدات).
3. البعد المادي (الأشياء الملموسة).

حيث يرتبط البعد المعياري للثقافة، الذي يتكون من معايير السلوك المناسب لجماعة أو مجتمع ارتباطا وثيقا بالأدوار الوظيفية، مع التركيز على التكامل الاجتماعي والاستقرار والتوافق، فالقواعد والعقوبات والقيم تمثل أهم جوانب البعد المعياري. [2]

كما نجد منظمة اليونسكو تعمل جاهدة على إحياء التنوع الثقافي داخل المجتمعات، وقد ورد في أدبياتها وخططها الرامية للنهوض بالثقافات العرقية داخل المجتمعات الكبيرة والعمل على بث الروح فيها، من خلال مساعدتها على استدراك الماضي والعمل على جعل هذه الثقافات أحد أهم مصادر الثقافة الوطنية داخل الدولة الأم، وهذا ما جاء في التقرير النهائي للمؤتمر الدولي الذي

---

[1]– رفعت العوضي وآخرون: **الأمة وأزمة الثقافة والتنمية**، المرجع السابق، ص: 54.

[2]- Jon M. Shepard, **Advantage Sociology,** Virginia Polytechnic Institute and State University Eleventh Edition, 2013, P: 59.

عقد في استكهولم 1998، الذي يرى أن الإبداع الثقافي هو مصدر التقدم البشري، أما التنوع الثقافي الذي هو من كنوز الإنسانية فهو أحد العوامل اللازمة للتنمية.

لكن العمل على إحياء الثقافات المندثرة ذات الخصوصية الضيقة، يمكن أن تؤثر على الثقافة القومية والوطنية المطلقة، لأنها تعمل فسيفسائية اللوحة الثقافية من خلال تجزئتها أكثر فأكثر بدلا من أن تظل لوحة واحدة متماسكة [1] أي حدوث استدام بين الثقافات المختلفة والموجودة في المجتمع (أتراك، أكراد، أمازيغ، عرب، هنود الحمر، أمريكا وكندا).

لكن صراع الثقافات يمكن أن يحدث شرخا في المجتمع، ويؤدي به إلى التراجع في التنمية ويؤثر في حد ذاته في هذه الثقافات، فالواجب من هذا أن يكون تكامل بين الثقافات واستغلال هذا التنوع الثقافي من خلال الاستثمار في مكتسباته الثقافية والتراثية، والعمل على توحيد وتجديد الأفكار والقيم والمعتقدات كقيم التضامن التعاون والتسامح والمصالحة الوطنية، وفكرة تقبل الآخر لأننا رغم اختلافنا في بعض الأمور، إلا أننا نشترك في الإنسانية التي تعبر عن مبدأ الاحترام المتبادل بين الجميع، ويمكن توظيف هذا في بناء المجتمع وتنميته ككل.

و. التنمية البشرية:

يصطلح عليها أيضا بالتنمية الإنسانية وتعرف حسب تقارير الأمم المتحدة، أنها عملية تهدف إلى زيادة الخيارات أمام الناس والتي تتمثل هذه الخيارات في:

* العيش والتمتع بحياة طويلة وصحية.
* الحصول على المعارف والموارد الزمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، إضافة إلى خيارات الحرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتوفير فرص الإبداع واحترام حقوق الإنسان واستمتاع الشخص بالاحترام الذاتي.

[1]– حسن عبد الله العابد: **أثر العولمة في الثقافة العربية**، المرجع السابق، ص: 80، 81.

فالتنمية البشرية تعني تنمية الناس من أجل الناس وبواسطة الناس، وتنمية الناس معناه الاستثمار في قدرات البشر سواء التعليم أو الصحة أو المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتوج خلاق. ومن أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي حققوه توزيعا واسع النطاق وعادلا، والتنمية بواسطة الناس أي إعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها. [1]

فالتنمية البشرية المخططة يمكن أن تحرر الناس من الجوع أو الحاجة، ومن الحرمان المادي والمعنوي بتوسيع قدراتهم وخياراتهم في سياق اجتماعي، يتصف بالإنصاف والتوزيع العادل بين الأجيال الحالية دونما التفريط في حقوق الأجيال المستقبلية، وبالتالي يتحقق نوع جديد من الأمن البشري ضد أشكال التهديد والقهر والحرمان ومخاطر التقلبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبذلك تصبح التنمية البشرية هدفا و وسيلة في آن معا، فهي تعمل على الارتقاء بنوعية حياة الناس وتحسين خصائصها، وعلى بناء البشر وفق جهود الاستثمار الاجتماعي والانساني لإعادة بناء الإنسان من منظور متكامل. [2]

ز. التنمية المستدامة:

هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات، وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. [3]

فالتنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تديم استمراريتها الناس أو السكان، أما التنمية المستديمة فهي التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي غير متكلف. [4]

---

[1]– حلبي علي عبد الرزاق: **علم الاجتماع التنمية – التنمية المستدامة – المقومات والمؤشرات**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2016، ص: 22، 23.

[2]– محمد عبد البديع: **الاقتصاد البيئي والتنمية**، دار الأمين، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006، ص: 34–35.

[3]– سميحة طرى: **دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية**، المرجع السابق، ص: 28.

[4]– عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبوزنط: **التنمية المستديمة – فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، المرجع السابق، ص: 23.

ويصطلح عليها أيضا بالتنمية المتواصلة أو المستمرة، فهي عملية توظيف وإدارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي، على نحو يضمن استمرار إشباع الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. [1]

وحتى تتحقق التنمية المستدامة وتكون تنمية شاملة يجب أن تتضمن العناصر الثلاث:

1- العنصر الاقتصادي:

يستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر، من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النمو الأمثل وبكفاءة.

2- العنصر الاجتماعي:

يشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وإلى النهوض برفاه الناس، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان. كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية، والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار.

3- العنصر البيئي:

يتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية، وعلى النظم الايكولوجية والنهوض بها. [2]

إضافة لهذه العناصر نجد العناصر الثقافية والتكنولوجية والسياسية، التي لها أيضا دور في تشكيل وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

---

[1]- أحمد أبو اليزيد الرسول: **التنمية المتواصلة والأبعاد والمنهج**، مكتبة بستان المعرفة، 2007، ص: 87.

[2]- خبابة عبد الله: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص: 117-118.

ح. التنمية الوطنية:

تتحقق التنمية الوطنية من ثنايا إقامة التوازن العادل بين الأقاليم والعاصمة بمجموع أقاليمها في وقت واحد أو أوقات متقاربة، وأيضا ترتبط بتنمية قدرات المجتمع على تحقيق التكامل والتوجيه الذاتي لشؤونه، بحيث يقوم أسلوب على تعبئة النشاط التعاوني باعتبار أن التعاون هو تجميع للجهود المشتركة للمواطنين، سواء تعلق ذلك بالحصول على السلك أو الخدمات أو تسويق انتاجهم من السلع والخدمات أيضا: وأن المساعدات الذاتي للمواطنين يصحبها مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية أو الأهلية، مما يزيد من عمق الانتماء الوطني.

فالتنمية الوطنية تعني تحقيق تنمية شاملة في جميع المجالات وفي كل أقاليم الدولة، "تحقيق التوازن الجهوي مع ترسيخ مبدأ المشاركة الشعبية وتشجيع المواطنين على ذلك، لأن تنمية المجتمع بواسطة مواطنيه المحليين يعود بالفائدة والنفع لهم بالدرجة الأولى. [1]

رابعا: نماذج ومراحل التنمية المحلية ومستوياتها:

2-4-1. نماذج التنمية المحلية:

يصنف المهتمون بقضايا التنمية نماذج التنمية في أربع نماذج رئيسية هي:

أ- نموذج العمل الميداني:

الذي يعتمد على فرق التنمية المحلية المتنقلة، حيث تضم كل فرقة مجموعة من التخصصات إلى جانب أخصائي التنمية المحلية الذين يستطيعون مواجهة أهدافها المتعددة،

[1]- محمد نصر مهنا: "**التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي ودورهما في تحقيق التنمية الوطنية**"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص: 110.

إلى جانب تدريبهم للموظفين لتمكينهم من أداء خدمات محددة والغاية النهائية من هذا النموذج هي إنشاء المؤسسات الوظيفية للتنمية. [1]

ب-النموذج التكاملي:

يتمثل هذا النموذج في مجموعة البرامج التي تنطبق على المستوى القومي، والتي تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تشمل كافة المناطق الجغرافية في الدولة (حضر، ريف، صحراوية). فالنموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الانمائي على المستويين القطاعي والجغرافي، والتي تحقق أيضا التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية المخططة والجهود الشعبية المستشارة، ويقوم هذا النموذج على أساس استحداث وحدات إدارية وتنظيمية جديدة، بغرض توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية والتي يشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة الوظيفية القائمة على المستويات الإدارية مثل وزارة التخطيط كدولة مصر، حيث يشترط لنجاح هذا النموذج توافر شكل من أشكال الاتصال خلال قنوات ثابتة ومستمرة بين الهيئة العليا المركزية والهيئات النوعية الوظيفية من خلال لجان دائمة أو مشتركة.

كما يتطلب هذا النموذج توافر شكل من أشكال التسلسل في المستويات الإدارية والتنظيمية عن إدارة التنمية، مع توفر قدر من لا مركزية اتخاذ القرارات والتنفيذ في إطار الخطة العامة للدولة. [2]

---

[1]- منى جميل سلام، مصطفى محمد علي: **التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث**، الاسكندرية، 2015، ص 58.

[2]- أحمد مصطفى خاطر: **تنمية المجتمعات المحلية، الاتجاهات المعاصرة**، دار المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2005، ص: 54، 55.

ج- النموذج التكيفي:

يتفق هذا النموذج في التنمية مع النموذج السابق، في أن البرامج تنبثق عن المستوى المركزي، ولكنها تختلف عنه في اقتصار نقاط التركيز على عمليات تنظيم المجتمع واستثارة الجهود الذاتية والاعتماد على التنظيمات الشعبية، بعبارة أخرى يعتمد هذا النموذج على برامج وعمليات الخدمة الاجتماعية في أحد فروعها الأساسية الثلاثة وهو تنظيم المجتمع [1]، حيث يطلق على هذا النموذج (تكييفي) لأنه لا يتطلب استحداث تغييرات في التنظيم الإداري القائم، لأن برامجه يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية وتقتصر برامج هذا النوع في التركيز على العمليات تنظم المجتمعات، واستشارة الجهود الذاتية والاعتماد على التنظيمات الشعبية.

د- نموذج المشروع:

يطبق هذا النموذج في منطقة جغرافية معينة تتوافر فيها ظروف خاصة، ومن هنا جاء الاختلاف بينه وبين النموذجين السابقين ومن أمثلة هذا النموذج مشروع الجزيرة بالسودان، مديرية التحرير ومنطقة أبيس بجمهورية مصر، ومشروعات توطين البدو في المملكة العربية السعودية.

حيث نجد هذا النموذج يتفق مع النموذج التكاملي في أنه نموذج متعدد الأغراض ولكن يطبق في منطقة جغرافية بعينها، في حين أن النموذج التكاملي يطبق على مستوى المجتمع ككل. ويرى بعض المهتمين بقضايا التنمية أن هذا النموذج يمكن أن يكون بمثابة نموذجا تجريبيا أو استطلاعيا، يطبق على المستوى القومي إذا ما ثبت نجاحه وفعاليته في المناطق التجريبية. [2]

2-4-2. مراحل التنمية المحلية:

[1]- أبو الحسن عبد الموجود ابراهيم أبو زيد: **التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان**، المرجع السابق، ص: 72.

[2]- أحمد مصطفى خاطر: **تنمية المجتمعات المحلية، الاتجاهات المعاصرة**، المرجع السابق، ص: 55-56.

المراحل التي تعتمدها التنمية المحلية هي نفسها مراحل كل تنمية ذات طابع اجتماعي وقبل عرض مراحل التنمية، نقوم بعرضها من طرف بعض الباحثين:

أ- **نموذج العمل الانمائي عند رونالد لبيت:**

قدم "لبيت وزملائه" واطسون وستلى: نموذجا للعمل الانمائي على المستوى المحلي في دراسة عن ديناميات التغيير المخطط تمثل خطواته في:

1- استشارة أهالي المجتمع المحلي:

يكون باستشارة وعي الأهالي بالمشكلات والحاجات الموجودة بالمجتمع المحلي، والتي تتطلب ضرورة مواجهتها بمعاونة ومساعدة أخصائي تنمية المجتمع.

2- انشاء علاقات التغيير:

وتعني الوصول إلى علاقات الثقة بين كل من أخصائي التنمية، وأهالي وقيادات المجتمع المحلي وبينهم وبين المسؤولين التنفيذيين بالمجتمع المحلي.

3- إحداث التغيير:

وهي مرحلة التحرك لإحداث التغيير من خلال الخطوات التالية:

* شرح وتشخيص مشكلات المجتمع المحلي، من خلال العمل المشترك بين اخصائي التنمية وأهالي وقيادات المجتمع المحلي.
* تجديد ووضع خطة مواجهة مشكلات المجتمع المحلي.
* ترجمة الخطة إلى إجراءات تنفيذية قادرة على تحقيق أهداف الخطة. [1]

4- تعميم وتثبيت التغيير:

[1]- محمد عبد الفتاح محمد عبد الله: **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية**، المرجع السابق، ص: 51.

تهتم هذه المرحلة بالتأكد من تمثل أهالي المجتمع المحلي للتجديدات المخططة ولأسلوب العمل الانمائي، ومن قدرتهم على الاستمرار في استخدام هذا الأسلوب، والاستفادة من عمليات التدريب في مجالات الممارسة ونقلها لمجالات عمل أخرى تحتاج إلى استخدام نفس العمليات.[1]

5- إنهاء علاقات التغيير:

يؤكد "لبيت" وزملائه على ضرورة عدم تحول القيادات المهنية إلى عناصر دائمة ومستقرة في الموقف الانمائي، حيث أن دورهم يتمثل في توصيل قيادات المجتمع إلى مسؤولية أخصائي التنمية، والوصول بالأهالي المجتمع إلى درجة الاعتماد على الذات، والتي تعرف بالوصول إلى مرحلة النضج والقدرة على مواجهة مشكلاتهم بأنفسهم في مرحلة لاحقة. [2]

ب-العمل الانمائي من وجهة نظر كارل تايلور:

قدر تايلور نموذجا لخطوات أو مراحل العمل الانمائي على مستوى المجتمعات المحلية في إحدى مقالاته، عن تنمية المجتمع البرامج والمنهج وتمثلت هذه الخطوات في:

1- المناقشة المنهجية للحاجات العامة:

يقصد تايلور "بالمناقشة المنهجية" ليس التركيز على الأحاديث العامة أو الشكاوى، ولكن التركيز يكون في هذه المرحلة على اكتشاف المشكلات وتحديدها بدقة، وتشخيص أسبابها الموضوعية وهو لا يأمل أن تتم هذه المرحلة من خلال المجالس المجتمعية أو التوجيه الإداري من قبل الجهات العليا، كما في بعض الدول النامية ولكنها تتم من خلال مجلس يتكون من ممثلي أسر وعائلات المجتمع المحلي.

2- التخطيط المنهجي لتنفيذ برامج المساعدات الذاتية:

---

[1]- أبو الحسن عبد الموجود ابراهيم أبو زيد: **التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان**، المرجع السابق، ص: 107.

[2]- محمد عبد الفتاح محمد عبد الله: **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية**، المرجع السابق، ص: 52.

وهي مرحلة تعقب إدراك أعضاء المجتمع لحاجاتهم ومشكلاتهم ومعرفة أسبابها، ويتم فيها رسم خطة محلية لمواجهتها.

ومما لا شك فيه أن عملية إجراء تخطيط محلي، يبرز وينمي أعضاء وطاقات المجتمع المحلي وإمكانياتهم، وبالتالي يحولهم إلى عناصر ايجابية في الموقف الانمائي، وقد أثبتت هذه الخطط نجاحا كبيرا في تنفيذ العديد من المشروعات المجتمعية، كبناء المدارس والمستشفيات وزيادة الإنتاج الزراعي.

إن القيام بمثل هذه المشروعات يولد الشعور بالمسؤولية الجماعية والثقة بالنفس وعنصر المبادأة لدى أعضاء المجتمع المحلي. [1]

3- تعبئة وتوجيه الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية:

يرى "تايلور" أن هذه الخطوة لا تتم نتيجة للإعلام والدعاية والتثقيف ولكنها تكون نتيجة لنجاح المشروعات الأولى للجهود الذاتية في المجتمع المحلي، مما يولد الايمان والاقتناع من جانب أهالي المجتمع بقدرة العمل المحلي والجهود الذاتية على مواجهة مشكلاتهم واشباع حاجاتهم، فيدفع برغبة باقي جماعات المجتمع للمشاركة الايجابية في القيام بمشروعات إنمائية أخرى تحقيقا، للمزيد من النجاح لمواجهة المشكلات القائمة.

4- تنمية الشعور بالإنجاز والانتماء:

تعتبر هذه الخطوة نتيجة لنجاح الخطوات السابقة، حيث أن النجاح يولد الشعور بالفخر الجماعي والانجاز، والذي يستثير الشعور بالولاء والانتماء والتماسك بين أهالي المجتمع المحلي، لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والمحلية.

ج- نموذج العمل الانمائي عند "وليام بيدل":

[1]- محمد عبد الفتاح محمد عبد الله: نفس المرجع، ص: 47-48.

يختلف هذا النموذج عن النماذج السابقة لأنه ينظر إلى مراحل العمل المحلي من زاوية مسؤولي التغيير، ويتجلى هذا من طبيعة المرحلة الأولى التي يستهل بها النموذج وإن كان ينفق مع النماذج السابقة في جوهر المراحل الانمائية، وفيما يلي نوجز مراحل هذا النموذج:

1- المرحلة الاستكشافية:

ويقصد "بيدل" بهذه المرحلة قيام ما يطلق عليه "المشجع" أخصائي التنمية بمحاولة اكتساب ثقة الأهالي وقيادات المجتمع، واقناعهم بمهمته والتعبير لهم عن ايمانه بقدراتهم، وأهمية ومشروعية حاجياتهم وضرورة مواجهة مشكلاتهم، ويسير "بيدل" إلى أنه على هذا المشجع أن يدير الحوار مع أهالي وقيادات المجتمع، ويحاول القيام بإجراءات بعض الدراسات المحلية التي يمكن له من خلالها الحصول على المعلومات اللازمة لعمله كمنمي محلي.

2- المرحلة النقاشية:

وتكون وظيفة أو مهمة المشجع في هذه المرحلة توجيه مناقشة الأهالي لمشكلاتهم المحلية، بحيث تصل في النهاية إلى اتخاذ القرار الجماعي الذي يتضمن الاتفاق على تنفيذ بعض الإجراءات الواضحة والقابلة للتنفيذ، وخلال المناقشة يجب على المشجع ان يتيح الفرصة كاملة أمام قيادات المجتمع المحلي للتعبير الحر عن أفكارهم ومخاوفهم، واستعراض مختلف الحلول البديلة.

3- المرحلة التنظيمية:

تكون وظيفة المشجع العمل على تكوين أو تشكيل أداة اجتماعية يمكن من خلالها ممارسة كافة العمليات النقاشية والتخطيطية، وعادة ما تبدأ هذه الأداة بجماعات نقاشية غير رسمية، ثم تتطور وتتخذ شكل لجنة أو مجلس ينقسم إلى لجان وشعب تخصصية. [1]

4- مرحلة النشاط:

يتولى أخصائي التنمية مساعدة أعضاء المجتمع على تنفيذ القرارات الجماعية، التي تم التوصل إليها والتي تخدم الصالح العام.

5- مرحلة التقييم:

في هذه المرحلة يسهم أخصائي التنمية في زيادة قدرة قيادات المجتمع المحلي، من خلال كافة العمليات التربوية على معرفة الجوانب الإيجابية والسلبية لأنشطتهم وقراراتهم، وتدريبهم على ممارسة أساليب النقد الذاتي الموضوعي.

6- مرحلة الاستمرار:

تمثل وظيفة أخصائي التنمية في هذه المرحلة في جعل العملية الإنمائية عملية تلقائية ومستمرة داخل المجتمع المحلي، بعد خروجه من الموقف الإنمائي.

ويرى الباحث إلى أن هذا النموذج في التنمية يؤكد على دينامية عملية التنمية والتي يتولى زمام العمل فيها "المشجع اخصائي التنمية"، وهي تختلف وفقا لطبيعة المجتمعات المحلية، وباختلاف خصائص الأهالي أنفسهم. [2]

---

[1]- كانوني سفيان: **دور المجالس المنتخبة في تحقيق التنمية المحلية**، رسالة الماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة البليدة 2، البليدة، سنة، 2015، ص: 165.

[2]- محمد عبد الفتاح محمد عبد الله: **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية**، المرجع السابق، ص: 50.

ويرى عبد المنعم شوقي لمراحل التنمية يتم على النحو التالي:

1- المرحلة التمهيدية:

يتم التعرف على المجتمع في هذه المرحلة والمناقشة للمنظمة مع المواطنين واكتساب ثقة المواطنين، من خلال تكوين جهاز التنمية والتأكد من كفاءة الجهاز.

2- المرحلة التخطيطية:

يتم دراسة المجتمع المحلي دراسة علمية، مع وضع خطة للمشروعات المناسبة.

3- المرحلة التنفيذية:

تكون بإيقاظ الرغبة في التغيير لدى المواطنين، أي إحداث تغيير وتثبيته مع ضمان استمراريته.

4- المرحلة التقويمية:

في هذه المرحلة يتم وضع خطة التقزيم، مع تحديد وسائل التقويم أي وضع آليات التقويم.[1] وعموما يمكن ايجاز مراحل التنمية المحلية من خلال:

أ- مرحلة تحديد الأهداف:

يتم في هذه المرحلة تحديد الأهداف وتسطيرها، والذي يكون بترجمة الأهداف الاستراتيجية للتنمية المحلية إلى أهداف تفصيلية وتوضيحية، مع دراسة وتحليل المقومات الأساسية في المجتمع منها الاجتماعية أو الاقتصادية، وهذا باستخدام الأساليب العلمية لجمع البيانات والمعلومات عن واقع المجتمع، وبالتالي تحديد احتياجات المجتمع وإمكانياته وأهدافه.

---

[1]- أبو الحسن عبد الموجود ابراهيم أبو زيد: **التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان**، المرجع السابق، ص: 110-111.

ب- مرحلة تحديد الخطة:

يكون بوضع إطار للخطة في ضوء الأهداف المحددة، مع التركيز على وضع مشروعات مبدئية يتم اقتراحها للوصول إلى الخطة النهائية.

ج- مرحلة وضع الخطة:

يتم وضع الخطة النهائية التي تحدد الأهداف والإمكانيات، الفترة الزمنية، مع مراعاة أولويات الأهداف المراد تحقيقها من خطط التنمية.

د- مرحلة تنفيذ الخطة:

يتم ترجمة الخطط إلى إجراءات تنفيذية عبر مراحل زمنية محددة للوصول إلى الأهداف المرجوة. مع التأكيد على أهمية المشاركة في هذه المرحلة، ولضمان نجاح تنفيذ برامج التنمية لابد من مراعاة ما يلي:

* وضوح الأهداف الخاصة ببرامج التنمية على جميع المستويات اللازمة لها.
* قدرة أجهزة التنفيذ، وتوفير الإمكانيات اللازمة لها.
* التغلب على المشكلات التي تواجه عمليات التنفيذ، وصولا لنجاح الأهداف المنشودة.
* تدعيم المشاركة لأهميتها في هذه المرحلة.
* الاهتمام بالتعاون والتنسيق بين الأجهزة التخطيطية والتنفيذية، وأيضا بين الجهود الحكومية والجهود الأهلية. [1]

[1]- أبو الحسن عبد الموجود ابراهيم أبو زيد: نفس المرجع، ص: 110-111.

هـ-مرحلة المتابعة:

تعتبر إحدى الخطوات الهامة التي تتضمنها عملية التخطيط للتنمية، والتي تركز على سلامة إجراءات التنفيذ، ومواجهة معوقات التنفيذ، مع التأكد أيضا من تحقيق الأهداف المرجوة عبر المراحل الزمنية لتنفيذ برامج التنمية المحلية، لذا يجب أن تسير هذه المرحلة جنبا إلى جنب مع مرحلة التنفيذ.

و- مرحلة التقويم:

تهدف هذه المرحلة إلى التعرف على مدى ما حققته برامج التنمية، من خلال تحديد إيجابيات هذه البرامج وسلبياتها، وهذا من أجل تدعيم الإيجابيات ومواجهة السلبيات في الخطط المستقبلية، والذي يكون باستخدام أساليب البحث العلمي، وبحوث التقويم.

2-4-3. مستويات التنمية المحلية: تتم عبر ثلاث مستويات هي:

أ- المستوى القومي:

اهتم خبراء التنمية بالمستوى الأول، الذي يطلق عليه "المستوى القومي" ويقصد به اتخاذ الدولة بالكامل اتجاها لتحقيق التنمية الشاكلة، في كافة القطاعات والأنشطة الإنتاجية والخدماتية (كالزراعة والصحة والتعليم ...)، ومراعاة التوازن والتنسيق فيها.

ب-المستوى الإقليمي:

أي التنمية الإقليمية والتي تتخذ من إقليم محدد حيزا، ووحدة للتنمية سواء كان وحدة سياسية أو جغرافية أو ثقافية أو إدارية. [1]

[1]- أبو الحسن عبد الموجود ابراهيم أبو زيد: نفس المرجع، ص: 110-111.

ج- المستوى المحلي:

أما المستوى الثالث فهو التنمية المحلية، أو ما اصطلح على تسميتها بتنمية المجتمع المحلي ويقصد بها المشروعات التي، من خلالها يمكن تنسيق وتوحيد سكان المحليات (قرى أو مدن أو إحياء بالمدن الكبرى) مع السلطات الحكومية، بهدف تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لتلك المجتمعات المحلية والاسهام في تنميتها.[1]

خامسا: استراتيجيات، عراقيل وعلاقة المنظمات الدولية بالتنمية:

2-5-1. استراتيجيات التنمية المحلية:

قبل عرض استراتيجيات التنمية نقدم مفهوم للاستراتيجية، فهي تتضمن مجموعة من المسلمات الأساسية التي توضح وجهة النظر العامة التي يمثلها، وكذا تفاصيل العمل بها والتي تعرف بالتكنيكات، والتكنيك هو الأسلوب المتبع لوضع الاستراتيجية موضع التنفيذ، أما استراتيجية التنمية فيه عديدة ومتنوعة حسب طبيعة وبيئة كل مجتمع وثقافة كل بلد، ونذكر منها:

أ- استراتيجية المحافظة على الوضع القائم:

تقوم على أساس أن النظام الحالي لتقديم الخدمات، هو أفضل ما يمكن القيام به في حدود الواقع، كما يدركه متخذي القرارات والذين يمثلون صفوة المجتمع في الغالب، ولذلك فإن الجهد الأساسي ينصب في هذه الاستراتيجية على زيادة كفاءة البرامج القائمة وتوسيع نطاقها. [2]

---

[1]- أبو الحسن عبد الموجود ابراهيم أبو زيد: نفس مرجع، ص: 73-74.

[2]- محمد عبد الفتاح محمد عبد الله: **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية**، المرجع السابق، ص: 54-56.

ب-استراتيجية إعادة صياغة المعايير التربوية:

تقوم هذه الاستراتيجيات على أساس الفروض التي تدور حول الدافعية عند الإنسان، وهي تؤكد على أن أهم ما يحرك الإنسان في سلوكه وممارسته، هو جهاز القيم ومجموعة المعاني والتصورات التي يكتسبها الفرد من ثقافته من خلال مختلف عمليات التنشئة الاجتماعية، ولذا يكون محاولات التغيير لا تتم وفقا لتزويد الجماهير بالمعلومات والتبريرات العقلية فحسب، ولكنها يجب أن تعتمد أساسا على مجموعة من البرامج القادرة، على تغيير القيم وعلى الارتباط بمعايير جديدة للسلوك، وتغيير الأدوار والمراكز والعلاقات الاجتماعية التقليدية.

فإعادة الصياغة التربوية للأفراد تعني عملية تغير في المعايير والمعارف والتصورات، وهي تعتمد وفقا لأنصار مدرسة ديناميات الجماعة "كير تليفين" "وبافيلاس" على مشاركة الإنسان والجماعة حتى تكون ناجحة، ومن أساليب تحقيق ذلك المناقشة الجماعية (حلقات المناقشة الجماعية) والتي يمكن من خلال الوصول على اتخاذ القرارات الجماعية، والتي تعد وسيلة أساسية في إعادة صياغة البناء القيمي والمعياري القائم.

وبالتالي تهدف هذه الاستراتيجية إلى تنمية قدرة أهالي المجتمع المحلي على حل مشكلاتهم.

ج-استراتيجية العملية الرشيدة:

تقوم هذه الاستراتيجيات على أساس بعض المسلمات التي نرى أن أهم ما يسير الناس في حياتهم اليومية مصالحهم الذاتية، ولذا تقوم خطط التغيير المخطط على أساس عمليات تبصر الناس بالمفاهيم والأفكار والممارسات القادرة على تحقيق مصالحهم الذاتية، باستخدام الأسلوب العقلي في الاقناع والشرح.

حيث يرى كل من "تشن" و "ين" إلى أن هذه الاستراتيجيات تعتمد على نشر التعليم العام، وإجراء البحوث العلمية المتعلقة بحل مشاكل الناس في حياتهم اليومية ونشر نتائجها على الناس، ومن أنصار هذا الاتجاه كل من "روس" الذي يؤكد على أن أحد المبادئ الأساسية لتنظيم المجتمع يتعلق بحق المجتمع المحلي في تقرير مصير نفسه، وعدم فرض الحلول الجاهزة على أبناء المجتمع، وإنما يتم عرض أساليب الحل دون فرض.

كما يؤكد "سلوكم" أن أبناء المجتمعات المحلية يرغبون في التعبير ومستعدون لنقله لتحسين أحوالهم، إذا ما أتيحت لهم فرص معرفة السبل إليه.

كما تؤكد الاستراتيجيات على تحفيز الجماهير على تولي زمام المبادأة والسيطرة على شؤون مجتمعهم والخطيط لتغيير من خلال اللجان والمجالس المحلية، وأيضا على مشاركة الأهالي في اتخاذ قرارات التغيير داخل التنظيمات المختلفة.

د- استراتيجية القوة:

تقوم هذه الاستراتيجيات على استخدام الضغط شواء في شكله السياسي أو الإداري أو الاقتصادي، وذلك بإصدار القوانين والتشريعات الملزمة في مجالات التغيير المخطط مثل المجالات التربوية أو الصحية أو العمرانية أو الزراعية. حيث يقصد باستخدام القوة استخدام السلطة المشروعة القادرة على إصدار التشريعات والقوانين الملزمة، والتي من شأنها القيام بإجراء جزاءات سياسية واقتصادية في استحداث التجديدات المتضمنة في برامج التغيير المخطط. [1]

إضافة لهذه الاستراتيجيات بعد استراتيجيات ظهرت على صعيد الفكر النقدي بديلة للتنمية، مغايرة في مضمونها عن الخطاب التنموي التقليدي الغربي، نشير إلى أهمها فيما يلي:

[1]- محمد عبد الفتاح محمد عبد الله: نفس المرجع، ص: 54-56.

1- استراتيجية البدء بالتنمية عبر التصنيع:

جرى تطبيق هذه الاستراتيجية في عدد من بلدان العالم الثالث في أمريكا اللاتينية والهند ومصر وساندها المفكرين من مدرسة "إكلا" وبعض الخبراء من ذوي الأصول الفكرية الماركسية، وتبنى هؤلاء مقولة أن التنمية تتطلب إجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد القومي يقوم على تدخل الدولة لإقامة إدارة واعية للتنمية، وتهيئة مقدمات اقتصادية واجتماعية تستند إلى "جوهر التصنيع"، من خلال تعبئة الموارد القومية لتطوير الهيكل الاقتصادي بين فروع الإنتاج وبناء القاعدة المادية والتقنية، ومن ثم إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية وتنمية الاقتصاد القومي بتطوير الصناعة والزراعة والرعي والصيد والاستخراج، وقيام القطاع العام، واستخدام التخطيط الموجه في ظل اشتراكية تحقق أهداف التنمية للوفاء بحاجات الإنسان، واعتبر بعض المفكرين الذين تبنوا هذه الاستراتيجية أنها قادرة على اختراق حائط التخلف المسدود، وإحداث ثغرة يمكن من خلالها تعديل نمط التبادل التجاري المسيطر الذي يعمل لصالح بلدان المركز، ويمكن أن يعيد للبلدان النامية بناء مصالحها.

2- استراتيجية التنمية وفق نموذج الاصلاحات البنيوية: [1]

روج بعض المفكرين أمثال "راؤول برينش"، "هانز سنجز" "جونار ميردال"، "بول استريتن"، "هولي تشينري" لاستراتيجية الاصلاحات البنيوية، وتستند إلى مبدأ تحول النظام الاجتماعي نحو سياسات توزيع عادلة كي تصل المنافع المنتجة للشرائح الفقيرة، والعمل على إحلال الديمقراطية من خلال تغييرات بنائية تتم من داخل النظام، وإعلاء شأن الإصلاح والتغيير في بنية المجتمع

[1]- محروس محمود خليفة: **التنمية البشرية وقضاياها النظري والمنهجية: تحليل نقدي**، المكتب الجامعي الحديث، 2003، الإسكندرية، ص: 17-19.

ومؤسساته بدون إغفال لدور العوامل الخارجية في تفاعلها مع العوامل الداخلية، واستخدام وسائل الإصلاح الرأسمالي لتحقيق التنمية.

3- استراتيجية الاعتماد على النفس:

تعتبر امتدادا طبيعيا لأفكار البنيويين من مفكري "أكلا" ومن بين من روج لها "سنكل" الذي نادى بإمكانية تحقيق تنمية مستقلة، بشرط التعجيل بإجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية تستند إلى الوعي الوطني والمشاركة السياسية الفعالة بين الشرائح والطبقة الاجتماعية والطبقة الوسطى على وجه التحديد. إلا أن هذه الاستراتيجية التي ارتبطت تاريخيا بالنموذج الاشتراكي، تعرضت لانتكاسات خطيرة نتيجة عجز التطبيق عن تحقيق المشاركة السياسية للجماهير، وهدر حقوق الإنسان، وضعف المجتمع المدني، والانحراف في مسألة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج والعجز التقني والاقتصادي مما أفضى إلى تدهور نوعية الحياة في البلدان المسماة بالاشتراكية، وألقى بظلال كثيفة حول جدوى استراتيجية الاعتماد على النفس في ظل التوجه الاشتراكي. [1]

ويمكن أن نلخص استراتيجيات التنمية على شكل نقاط:

* استراتيجية إشباع حاجات الرعاية الاجتماعية، حيث إنه لا يمكن أن تحقق التنمية المحلية أهدافها في أي مجتمع بدون الاهتمام بإشباع حاجات المواطنين لاحتياجاتهم.

والشعور بالرضا من خلال إشباع هذه الحاجيات.

* استراتيجية التخفيف من الفقر، وذلك على اعتبار أن الفقر أصبح مشكلة أساسية تعاني منها العديد منن المجتمعات على اختلاف أنواعها، لذا كان لزاما أن تستند التنمية المحلية إلى رفع المستوى المعيشي وتحسين نوعية حياة البشر، والذي يمثل من أهم أهدافها أي إحداث طرق واستراتيجيات التخفيف من الفقر.

---

[1]- محروس محمود خليفة: نفس المرجع، ص: 17-19.

* استراتيجية خدمات التنمية المحلية حيث أهمية الاهتمام بالخدمات المقدمة للمواطنين سواء، من حيث الشكل أو المضمون مع مراعاة سكان المجتمع المحلي من ناحية الصحة والتعليم.
* الاهتمام والعمل على تنمية المورد البشري ودفعه وتحفيزه للعمل التنموي.
* الاهتمام بقطاع الزراعة وتطويره بأحدث التجهيزات واتباع المخططات الزراعية الناجعة، وكذا تشجيع الفلاح على خدمة الأرض.
* استراتيجية التصنيع، لأنه يمثل حجر الزاوية في التنمية ويعتبر شرط ضروري لأن الصناعة تساهم في تدعيم الاستقلال الاقتصادي، المساهمة في التشغيل وتوفير احتياجات الأفراد والمجتمع من السلع الاستهلاكية.
* استراتيجية التنمية الاجتماعية والتربوية أي تلقي الفرد القيم الروحية والدينية وتزويدها بالمعارف والمعلومات والمهارات، وبالتالي يصبح مواطنا سليما وصالحا مفيدا لمجتمعه ويساهم في التنمية المستدامة.

2-5-2. عراقيل ومعوقات التنمية المحلية:

للتنمية معوقات متعددة ومتنوعة نذكر منها:

أ. المعوقات السياسية والفكرية:

يعتبر العامل السياسي عاملا قويا في عملية التنمية، لأن عدم توافر الاستقرار السياسي كما هو موجود في معظم الدول النامية، وفي بعض الدول العربية يشكل عائقا أمام عملية التنمية (حروب أهلية، نزاعات، انقلابات عسكرية)، فالأمر يتطلب اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية التي تؤدي لإحداث تغييرات عميقة، استقرار سياسيا في الدولة لكي تستطيع أن تعمل بجد لتغير المجتمع نحو الأفضل والخرج من المشاكل تدريجيا.

ونظرا لأن المشاكل لا يمكن حلها في وقت قصير، وإنما تحتاج لمدة كافية ولما كانت التنمية الحقيقية تؤدي بالضرورة إلى إحداث تغير شامل في المجتمع بشرط ألا تستأثر فئة بثمار التنمية وحدها، دون بقية فئات المجتمع التي شاركت معها في صنعها.

ولذلك فإنه يتطلب توفير بيئة سياسية مهيأة قادرة لإدارة المجتمع وإدارة التنمية، من أجل أن يقلل من ردود الأفعال الاجتماعية والسياسية ويختلق إطارا ديمقراطيا ملائما. [1]

ب. **المعوقات الاقتصادية:** وتظهر من خلال:

1. الحصول على معونات مشروطة:

إن مشكلة التنمية في البلدان النامية لها أبعاد مرتبطة تاريخيا بعلاقات القوة الدولية التاريخية، وقضية المعونة الدولية على سبيل المثال كأحد هذه العوامل المساعدة، فالملاحظ أن الدول الكبرى تنظر إلى اعتبار مساعدات التنمية وسيلة من وسائل السياسة الخارجية قبل النظر إليها كواجب إنساني وأخلاقي وهي تخفي ورائها دافعا إيديولوجيا، ويحددها هذا الدافع اتجاه هذه المساعدات وحجمها ومدتها في أغلب الأحوال، بالإضافة إلى أنها تستخدم كسلاح للتجارة الخارجية والمعوقات الاقتصادية كأسلحة لتوجيه المواقف الدولية لدول العالم الثالث الممنوحة، حيث تتسب هذه المعونات بإحداث مجموعة من المشاكل لهذه الدول منها عجز ميزان مدفوعاتها، إضافة إلى ارتباط هذه المعوقات بشروط معينة كإقصار استخدامها على شراء بضائع من الدول المتاحة لها، وبالتالي تبقى دول العالم الثالث تعاني من المديونية والتبعية للخارج، واقتصادها مرتبط باقتصاد الدول المتقدمة، أي هي عبارة عن سوق استهلاكية كبيرة لمنتوجات الدول المتقدمة.

2. نقص رؤوس الأموال:

[1]– حربي محمد عريقات: مقدمة في **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، المرجع السابق، ص: 59.

تعد من المشكلات التي تواجه البلدان النامية، وترجع مشكلة نقص رؤوس الأموال إلى أسباب متعددة أهمها:

نقص المدخرات، ووجود أساليب غير انتاجية تمارسها الطبقات الثرية، والتي تهرب أموالها في الغالب للخارج أو صرفها في مجالات لأندر عائد إنتاجي، وتركيزها على الاستثمار الاستهلاكي بدلا من الاستثمار الإنتاجي، وأيضا مشكلة نقص المنظمين والخبراء الفنيين والاداريين.

3. عدم تنوع الصادرات:

تعتمد الدول النامية في اقتصادياتها على منتج واحد يمثل النسبة الغالبة من صادراتها كالدول التي تعتمد على تصدير البترول والغاز فقط مثل الجزائر، ليبيا والكويت ... ويتسبب عدم تنوع الصادرات خضوع اقتصاديات هذه الدول إلى تقلبات الاقتصاد العالمي والأسواق العالمية، التي تؤدي في أغلب الأحوال إلى تضرر اقتصاد هذه الدول كما ان أسعار الموارد الأولية تميل إلى الانخفاض أو الارتفاع البسيط، بينما تصل أسعار السلع المصنوعة التي تستوردها الدول النامية إلى الارتفاع بدرجة كبيرة، وبذلك تصبح هذه الدول معتمدة على الخارج في الحصول على تلك السلع، مما يبقيها في حالة تخلف اقتصادي، ومصدر لتصدير المواد الأولية بجانب كونها سوق لتصريف منتجات الدول المتقدمة.

كما ان هناك عوامل أساسية وحاسمة يؤدي عدم الاهتمام بها إلى وجود معوقات متعددة تؤثر على كفاءة القطاع الزراعي والانتاج الفلاحي في الدول منها:

- نقص الاهتمام بالبحوث العلمية الخاصة بالفلاحة والزراعة وتخصيص ميزانية لها. [1]
- عدم توفير تقنيات حديثة للسقي والحرث.

[1]– محمد عبد الفتاح محمد عبد الله: **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية**، المرجع السابق، ص: 119-121.

- عدم الاهتمام بصيانة وحماية الأراضي الفلاحية من مخاطر التصحر وانجراف التربة والتلوث.
- عدم وعي وإدراك الحكومات لدور وأهمية القطاع الفلاحي والزراعي، واعتباره قطاع ثانوي يأتي بعد الصناعة أو السياحة.
- عدم تشجيع الفلاحين وتقديم لهم الدعم اللازم من طرف الدولة.

ج. معوقات اجتماعية:

هي التي تتصل بالبناء الاجتماعي القائم، خاصة ما يتصل منها بالتركيب الأسري والعلاقات السائدة بين أفراد المجتمع ووجود الطبقات المتمايزة والتفكك الأسري، وشكل مضمون العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والأسس، التي تحكم التعامل والدوار والمكانة الاجتماعية. [1]

كما أن انتشار الأمية وارتفاع نسبتها في كثير بلدان العالم الثالث، لها أثر كبير على التنمية والقيم والعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع، أيضا تؤثر على تعطيل عجلة التقدم وتطور المجتمعات، كما أن افتقار القيادات المحلية لمهارات التسيير وفن التواصل وطرق الاتصال مع المواطنين، وهذا يجعل المواطنين ينظرون إلى هذه القيادات نظرة سلبية، وأيضا إلى مجتمعهم ويفقدهم الرغبة في المشاركة في حركة التنمية، وبالتالي هذا يعطل ويؤثر على أهداف التنمية الشاملة.

[1]– أبو الحسن عبد الموجود ابراهيم أبو زيد: **التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان**، المرجع السابق، ص: 129.

د. معوقات ديمغرافية:

تؤثر المعوقات الديمغرافية في التنمية من خلال:

- عدم التوازن بين حجم السكان وبين الموارد والامكانات المتاحة.
- سوء توزيع السكان على الامتداد الجغرافي للمجتمع سواء في الريف أو الحضر، وأيضا عدم ملائمة توزيع السكان لمتطلبات التنمية.
- اختلال التركيبات السكانية المختلفة عن المسار الطبيعي، والذي قد يترتب عليه سوء توزيع السكان على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتركيز أغلبهم في الأنشطة الأولية والخدمات وزيادة نسبة الاعالة لصغار السن والشيوخ. كما أن ارتفاع نسبة الأمية بين أفراد المجتمع، وتدهور الوضع الصحي وارتفاع الأمراض المزمنة بكثرة كمرض السكري والضغط والقلب، وانتشار الأوبئة كالملاريا.
- انخفاض مستوى المعيشة وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي.

هـ. معوقات تخطيطية:

تتعدد المعوقات المتصلة بالتخطيط الذي يعتمد على المنهج العلمي في معالجة شؤون الحياة والمجتمعات، فضلا عن أنه يوجه حركة التغيير سواء المادية أو المعنوية. وبما أن التخطيط يرتبط بترجمة السياسة الاجتماعية وأهدافها على مستوى التنفيذ في إطار تنظيمي شامل، فإن التنمية تتعرض لجملة من التحديات:

- عدم وجود إطار ذهني أو فكري للمخططين والمتقدمين لخطط وبرامج التنمية.
- إغفال نسق القيم والسلوك والعرف والنظم السائدة في المجتمع تماما عن الواقع الثقافي للمجتمعات المنقول إليها تلك النماذج، دون تطويعها لكي تلائم واقع هذه المجتمعات (المجتمعات العربية).

وهناك معوقات تتعلق بالتخطيط في حد ذاته وهي:

- نقص المعلومات حول المشروع المبرمج كطبيعة المجتمع والبيئة والتكاليف.
- صعوبة تحديد الأولويات بأساليب عملية وموضعية.
- أساليب وطرق القياس ومشكلات تحديد الاحتمالات.
- عدم اتساع طرق وأساليب مناسبة للعمل، مع تشتت الأهداف وعدم وضوحها. [1]

* **نقص وتضارب المعلومات:**

تعاني الكثير من الدول النامية من نقص المعلومات اللازمة لصنع القرار المتعلق بالسياسات الاقتصادية والتنموية، وكذلك من تضارب هذه المعلومات، فالحجم الحقيقي للكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والآثار الناجمة عنها إما غير معروف، أو تتضارب المؤشرات بشأنه. وكذلك هناك تعارض بين المؤشرات الاحصائية التي تصدرها جهات متعددة حول الظواهر نفسها. [2]

كما أن هناك معوقات أخرى منها:

- تعقد الإجراءات الإدارية وتفشي الروتين.
- سيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية وانجازاته.
- صعوبة تقييم التكاليف للخدمات والموارد.
- صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة من ناحية، وبينها وبين الأجهزة التقليدية القائمة من ناحية أخرى.
- التطبيق غير الذكي للنماذج التنموية التي نجحت في مجتمعات أخرى.

---

[1]– أبو الحسن عبد الموجود ابراهيم أبو زيد، نفس المرجع، ص: 130–131.

[2]– أحمد صقر عاشور وآخرون: **إدارة سياسات التنمية (أوراق واقع ندوة إدارة سياسات التنمية)**، المنظمة العربية، ندوات ومؤتمرات للتنمية الإدارية، القاهرة، 1999، ص: 56.

- عدم تكامل خطط وبرامج تنمية المجتمع في مختلف القطاعات، وذلك لعدم وجود مفهوم شامل يوجه التنمية كلها.
- العجز في الكفاءات الإدارية المؤهلة والمدربة والقادرة على تحمل المسؤوليات التنموية.
- تأخر تنفيذ خطط وبرامج التنمية، وما يترتب على ذلك من تعقيدات متعددة. [1]

و. معوقات ثقافية:

يمكن أن نعرض أهم العوامل الثقافية التي تعوق التنمية كالآتي:

1. التقاليد السائدة في المجتمع:

تتضح قوة التقاليد والتمسك بالتقدم، خاصة في المجتمعات التقليدية الريفية عنها في المجتمعات الحضرية والصناعية، حيث يتمسك الناس بالقديم وبكل ما تركه الأجداد والآباء ويعتزون به. ولذلك يكون الاتجاه نحو التغيير والتعديل اتجاها سلبيا.

2. المعتقدات السائدة:

يوجد في كثير من المجتمعات التقليدية التي تنفذ فيها مشروعات التنمية الزراعية مقاومة من السكان لزراعة المحاصيل الجديدة والتمسك بزراعة المحاصيل التقليدية، كاعتقاد بعض الفلاحين أن الأسمدة والمبيدات الكيمياوية تؤثر على الزراعة، كما أن للقيم الاجتماعية والثقافية والدينية التي تسود المجتمع تعيق نجاح مشروعات وبرامج التنمية، كرفض المواطنين لزراعة محاصيل غذائية لأنها مألوفة لديهم أو لارتباطهم ببعض القيم الدينية، فعلى الرغم من معرفتهم التامة بأنها ستعود عليهم بالخير إلا أنها قد لا تتلاءم مع أفكارهم الدينية.

---

[1]– محمد عبد الفتاح محمد عبد الله: **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية**، المرجع السابق، ص: 118، 119.

كمعارضة الهندوس عن تربية الأبقار تربية اقتصادية، حيث لا يتم استخدام لحومها وألبانها استخداما أمثل (تقديس البقرة وعبادتها).

ز. معوقات نفسية:

يتوقف إدراك الجديد وكيفية ظهوره وانتشاره على الثقافة السائدة، إذ يختلف أفراد المجتمع في إدراكهم للجديد باختلاف الثقافات.

ففي كثير من المجتمعات النامية يتمسك الناس بالقديم وبكل ما هو سائد.

كما تتميز مجتمعات أخرى بالنزعة إلى مقاومة التغيير، كتصدي سكان المجتمعات الصحراوية، لكل ما هو جديد فقبائل الرعاة تكون أشد القبائل مقاومة للتغيير والتجديد ويتوقف، ذلك على درجة تكيف الثقافة مع البيئة ودرجة التكامل الثقافي.

وتتضح مشكلة إدراك الجديد في بعض البرامج والمشروعات المتعلقة بالتنمية الصحية، حيث يجد فريق العمل في هذا المجال صعوبات كثيرة ومقاومة من أفراد المجتمع اتجاه الوحدات الصحية أو المستشفيات أو وسائل العلاج الطبية الحديثة، لوجود معتقدات راسخة في تفكيرهم من الماضي.

كما أن المشروعات والبرامج التي تعدها وتنفذها أجهزة الحكومة، في المناطق الحضرية أو الريفية أو الصحراوية، لا تلقى دعما وعدم ثقة من طرف المواطنين لاعتقادهم أن الحكومات لا تسعى إلى تحقيق الخير لهم، حيث ساد الاعتقاد لفترة طويلة من الزمن الحكومة هدفها تحصيل الضرائب وجمع الشباب للتجنيد الاجباري.

كما نجد أيضا في المناطق الحضرية هناك رفض للهيئات الحكومية، ويتضح ذلك حين تقوم أجهزة الاحصاء بتعداد السكان والبحوث المتعلقة بميزانية الأسرة.

ح. معوقات تكنولوجية:

إن التقدم التكنولوجي ركيزة أساسية للتنمية الشاملة، غير أن كل الدلائل تشير إلى هبوط مستوى التكنولوجيا في الدول النامية، وأن هناك فرق كبير بين الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة نتيجة لما حققته من تقدم علمي كبير خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وهذا التقدم الفني الكبير أدى إلى زيادة الإنتاجية في دول أوروبا وأمريكا.

لذلك يتعين على الدول النامية بذل جهود مضاعفة لارتفاع مستواها في ميادين الإنتاج.

فمثلا حسب رأي الخبراء أنه من الممكن زيادة الإنتاجية، في الزراعة بإدخال التحسينات الفنية البسيطة قليلة التكاليف، كاستخدام المخصبات، والمبيدات واختيار أنسب البذور والسلالات وأنسب الدورات[1] الزراعية.

فالتأخر التكنولوجي والفني لدول العالم النامية يعود لعدة أسباب منها:

- عدم اهتمام بعض الدول والحكومات بالجانب التكنولوجي كتشجيع الإبداع والابتكار.
- عدم توفر رؤوس الأموال الكافية لاستثمارها في التكنولوجيا، وإن وجدت تستغل في غير محلها.
- عدم استغلال الطاقات البشرية من الخارج.
- عدم وعي المجتمعات بأهمية التطور التكنولوجي ومقاومتهم لكل أشكال التغيير.
- خضوع دول النامية لحتمية التبعية التكنولوجية المتقدمة.
- عدم وجود سياسة واضحة من طرف حكومات الدول النامية، من أجل العمل على رفع المستوى التكنولوجي، كتشجيع الأفراد على البحث العلمي التكنولوجي، وتوفير الدعم المالي والعمل على تنمية القدرات البشرية، كإنشاء معاهد متخصصة للبحث العلمي تعمل على

[1]– أحمد مصطفى خاطر: **تنمية المجتمعات المحلية، الاتجاهات المعاصرة**، المرجع السابق، ص: 174–180.

تـدريب وتكـوين هـؤلاء أو إفـادتهم إلـى الخـارج لاكتسـاب مهـارات وخبـرات فـي المعاهـد الأجنبية، وإفادة مجتمعهم بها.

إضـافة لهـذا هنـاك مقومـات تتعلـق أيضـا بالعوامـل البيئيـة والطبيعيـة والمناخيـة. فالبيئـة الطبيعيـة تتـدخل فـي تشـكيل الـنظم الاجتماعيـة، وهـذا راجـع لوجـود علاقـة بـين الـنظم الاجتماعيـة والظـروف البيئـة، فـالظروف البيئيـة والمناخيـة تـؤثر علـى نوعيـة المزروعـات فـي منطقـة مـا، مـثلا أشـجار النخيـل (التمـور) تـزرع فـي البيئـة الصـحراوية والمـوز فـي أمريكـا اللاتينيـة، وأيضـا مظـاهر الجفاف والتصحر وانجراف التربة التي نجد الكثير من الدول تعاني منها خاصة الدولة الافريقية من بينها الجزائر.

2-5-3. المنظمات الدولية والتنمية:

اهتمت المنظمات الدولية الإقليمية والتكتلات الاقتصادية بموضوع التنمية من خلال:

* **التنمية في ميثاق الأمم المتحدة:**

التنمية هي إحدى أهم الأهداف التي أعلنتها الأمم المتحدة عند إنشائها، وقد نص ميثاق الأمم المتحدة على ذلك، سواء بطريقة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، وأيضا نصت على ضرورة التعاون الدولي في كافة المجالات، حيث يمثل التعاون الدولي أحد ركائز التنمية، وهذا ما جاء في الفقرة الثالثة من المادة الأولى في مقاصد الأمم المتحدة:

"تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصيغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية..." [1]

[1]- صفاء الدين محمد عبد الحكيم الصافي: **حق الإنسان في التنمية الاقتصادية وحمايتها دوليا منشورات الحلبي الحقوقية**، طبعة أولى، بيروت، 2005، ص 157-159.

كما تسعى أيضا:

- تحقيق مستوى أعلى للمعيشة، وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاجتماعي.
- تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها، وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم. [1]

كما تعمل أيضا على:

- محاربة الفقر والمجاعة والبطالة والأمية.
- تشجيع البحوث العلمية والمبدعين في شتى مجالات الحياة.
- تنمية والاهتمام بقضايا المرأة والطفل. كتوفير الرعاية الصحية، التعليم ...

كما نجد أيضا منظمات دولية وتكتلات اقتصادية تقدم تمويلات لمشروعات التنمية منها:

أ. البنك الدولي للتعمير والتنمية:

يقدم هذا البنك القروض بأسعار فائدة محدودة إلى حكومات الدول النامية لتنمية المشروعات الاقتصادية والاجتماعية، وقد أنشأ عام 1960، وتتكون موارد البنك من حصص الدول الأعضاء المساهمة فيه.

ب. مؤسسة التمويل الدولية:

أنشأت هذه المؤسسة عام 56، بهدف تشجيع الاستثمار الخاص في البلاد المتخلفة اقتصاديا عن طريق توفير التمويل اللازم لمشروعات، حيث تقدم القروض للمشروعات الخاصة دون الحاجة إلى ضمان الحكومة، حيث قدمت قروضا لدول افريقيا، وأيضا موارد تتكون من حصص الدول الأعضاء فيها.

---

[1]– صفاء الدين محمد عبد الحكيم الصافي: نفس المرجع، ص 157–159.

ج. مؤسسة التنمية الدولية:

تعتبر قروض هذه المؤسسة مرنة من حيث سعر الفائدة، ومن حيث الضمان ومن حيث القروض وشروط السداد فالقروض بفائدة بسيطة جدا، وقد تكون بدون فائدة وقد يشترط الضمان الحكومي أو لا يشرط، وقد تصل مدة القرض إلى 50 سنة، والسداد بالعملة الأجنبية أو الوطنية ومؤسسة التنمية الدولية تمنح قروضا للهيئات العامة والخاصة. ولا يشترط أن يكون المشروع منتجا أو مدرا للربح بشكل مباشر، كما في البنك الدولي وأيضا تتكون مواردها من حصص الأعضاء.

إضافة لهذه المؤسسات والمنظمات الدولية هناك أيضا صندوق التنمية الخاص، حيث يعمل على منح الموارد والأبحاث التطبيقية والتدريب المهني والمشروعات النموذجية، ولا يعتبر مؤسسة إقراض أو استثمار، وكذلك البرنامج الموسع للمعونة الفنية للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة لإعانة الأطفال[1] المتضررين من الحروب والنزاعات والفقر والجوع، وكذا من أجل توفير لهم حياة أفضل وضمان العيش الكريم لهم.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل التنمية ونظرياتها والعراقيل، التي تواجه عمليات التنمية فالتنمية عرفت منذ تاريخ البشرية، لكن ليس بمفهومها الحالي، ومع التطور الفكري البشري، ومساهمته في التطور الصناعي، وحاجة المجتمعات إلى التطور والتغيير هذا زاد في اهتمام العلماء والباحثين بدراسة المجتمعات وتنميتها.

[1]– أبو الحسن عبد الموجود ابراهيم أبو زيد: **التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان**، المرجع السابق، ص: 166-167.

وهذا ما أدى إلى ظهور نظريات كنظرية التطور الخطي (المراحل الخطية) ونظرية التبعية الدولية، إضافة إلى نظرية النمو المتوازن ونظرية النمو غير المتوازن ... التي قدمت تحليل وتفسيرا لطبيعة المجتمعات من حيث درجة النمو والتطور والتخلف.

كما أننا نجد التنمية تتعدد في أنماطها وأشكالها ولها، عدة مجالات كالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية ... والاهتمام بهذه المجالات دون اهمال مجال آخر يساهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، كما أننا نجد أيضا ارتباط وثيق بين التنمية المحلية والمجتمع المحلي، فالمجتمع المحلي بمختلف مكوناته وخصائصه الاجتماعية والثقافية يساهم بطريقة ما بالتنمية أو عرقلة عملياتها، فالوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة يعتمد على ضبط البرامج والمخططات التنموية وتكييفها مع واقع وخصائص المجتمع المحلي. مع الالتزام بالتنسيق بين مختلف الجهات والقطاعات المعنية بعمليات التنمية، أي إشراك المواطن في التنمية المحلية كونه فردا وعضوا من هذا المجتمع المعني بالتنمية.

الفصل الثالث:

تنمية المجتمع المحلي وواقع التنمية بالجزائر

تمهيد:

يمثل المجتمع الجماعة التي تغير دائما خصائصها الاجتماعية بإنتاج وسائل التغيير، مع علمها بالهدف الذي تسعى إليه من وراء هذا التغيير، فالمجتمع أيضا ليس مجرد مجموعة من الأفراد بل هو تنظيم معيشي ذو طابع إنساني يتم طبقا لنظام معين، وهذا النظام في خطوطه العريضة يقوم بناء على ما تقدم عناصر ثلاثة:

1. حركة يتسم بها المجموع الإنساني.
2. انتاج لأسباب هذه الحركة.
3. تحديد لاتجاهها.

فهذه العوامل الثلاثة التي يدين لها مجموع إنساني معين بخصائصه الاجتماعية، التي تحيله مجتمعا.[1]

كما يعرفه علماء الاجتماع: هو أكبر جماعة يمكن أن ينتمي إليها الأفراد، له القدرة على التكيف بذاته ويكون متكيفا، بحيث يمكن من القدرة في الاستمرار وعموما يحتمل المجتمع مجموعة من الأفراد التي لها ثقافة واحدة (الأفكار، اللغة، المعتقدات والعادات والآراء)، يعيشون في منطقة جغرافية محددة وتربطهم علاقات اجتماعية ينتج عنها تفاعل إنساني، حيث يكون لكل فرد من أفراده دور أو وظيفة معينة تساهم في تحقيق البناء الاجتماعي الشامل.

وتختلف أنواع المجتمعات باختلاف النفسيات السياسية والاقتصادية والحضارية، فالتطور التاريخي للمجتمع عرف عدة مراحل أو أشكال مختلفة من المجتمعات منذ العصور الأولى لوجود

---

[1]– مالك بن نبي، ترجمة: عبد الصبور شاهين: **ميلاد مجتمع شبكة العلاقات الاجتماعية**، دار الفكر، الجزء الأول، الطبعة الثانية عشر، دمشق، 2018، ص: 17–18.

الإنسان على سطح الأرض، بدءا بمجتمع الصيد والالتقاط (الثمار، وصيد الحيوانات) والمجتمع الرعوي والزراعي، ووصولا إلى مجتمع الصناعة ومجتمع التكنولوجيا والمعلومات.

وفي ظل تعدد وتنوع المجتمعات وتطورها، ظهر مصطلح أو مفهوم المجتمع المحلي والذي سنتعرف عليه وعلى عناصره وأنواعه. وكذلك نتعرف على واقع التنمية بالجزائر.

أولا: تنمية المجتمع المحلي:

3-3-1. خصائص المجتمع المحلي:

أ- التمايز:

أي توجد صفة مميزة لكل مجتمع عن المجتمع الآخر، كتميز مجتمع بحِرَف ومهن معينة كصناعة الفخار والنقش على النحاس، وأيضا تميزه بمعتقدات وقيم وعادات (طقوس الزواج).

ب-التضامن:

ويضم في طياته ما يتمتع به المجتمع تساهم في بناء التضامن الاجتماعي بينهم.

ج- التأثير:

ويكون داخلي أو خارجي، أي كلما كان هناك تمايزا شديدا في المجتمعات، يؤدي ذلك إلى ظهور التأثير.[1]

* **المجتمع المحلي وتنمية المجتمع المحلي:**

تمثل تنمية المجتمع المحلي من الأهداف الأساسية التي تسعى وتهدف إليها التنمية بصفة عامة، فالمجتمع المحلي هو جزء من المجتمع الوطني أو القومي يضم مجموعة من الأفراد في منطقة جغرافية معينة ينشأ بينهم تبادل اقتصادي، أو تضامن اجتماعي أو تنظيم سياسي وتجمع

[1]- منى جميل سلام، مصطفى محمد علي: التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2009، ص 21.

بينهم خصائص مشتركة تميزهم عن غيرهم من أفراد المجموعات الأخرى، وتوافق في المصالح والغايات الأساسية، أما تنمية المجتمع المحلي فهي عملية فعل اجتماعي مقصود تقوم بها جماعات من الناس في المجتمع المحلي، بقصد إحداث تغييرات في أحوالهم الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، والبيئية ... [1]

3-3-2. عناصر تكوين المجتمع المحلي:

أ- البيئة الطبيعية والجغرافية: (الإقليم أو المكان المحدد):

كل مجتمع يبنى على طبيعة معينة وتؤثر في المجتمع وثقافته ونظام حياته، وبالتالي على الجماعة التكيف معها أو محاولة حماية أنفسهم منها أو التحكم فيها مثل: المناخ، وطبيعة الأرض والتضاريس، والمصادر الطبيعية جبال وتربة قاسية.

ب-الناس أو السكان:

يعني جنس السكان، ديانتهم وأموالهم والتركيبة العمرية (كبار السن، صغار السن)، ونوعية المهن والوظائف والوضعية الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية وأشكال الطبقات الاجتماعية (عليا، وسطى، دنيا، فقراء وأغنياء).

ج-البناء التنظيمي والسياسي:

يعني نظام الحكم السائد في المجتمع، ديمقراطي، جمهوري، ملكي، اشتراكي. [2]

---

[1]- كامل عمرات: "**مسائل وإشكالية تنمية المجتمع المحلي**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس، الجزائر، ديسمبر، 2003.

[2]- أمحمد قاسم: "**أشكال المجتمع – تركيبه وحاجاته**"، مجلة آفاق علمية وتربوية، (موقع Al3loum.com)، 24 فيفري 2011.

د- البيئة الاجتماعية:

المناخ الذي يعيش في ظله أفراد المجتمع وتشمل المؤسسات الاجتماعية المختلفة، والجماعات والتجمعات والهيئات والمشاريع المختلفة.

هـ-العلاقات الاجتماعية والانسانية:

العمليات والتفاعلات الناجمة عن تفاعل الأفراد في البيئتين الطبيعية والاجتماعية.

حيث نجد في المناطق الريفية العلاقات شخصية وقوية مقارنة بالعلاقات في المناطق الحضرية، ويرجع هذا إلى انخفاض الكثافة السكانية في المناطق الريفية، كما تتميز العلاقات في المناطق الريفية بالتعاون في الأزمات، وتبادل المنفعة خاصة في موسم الزراعة وحصد المحصول.

و- المؤسسات والمنظمات الاجتماعية:

يجب أن تتوفر في المجتمع عدد من المؤسسات الاجتماعية، كالأسرة والأنظمة الاقتصادية والتعليمية والدينية والإدارية والحاكمة، ووجود هذه المؤسسات الاجتماعية ضروري لتحقيق أهداف أساسية لقيام المجتمع المحلي، فتوفر الأسرة مقابلة الدوافع الطبيعية والجنسية والنفسية بغرض حفظ النوع والتربية الاجتماعية، وتوفر المؤسسة الاقتصادية التي توفر السلع الأساسية واحتياجات الأفراد منها، كما تهدف المؤسسات التعليمية إلى نقل خبرات الأجيال القديمة إلى الأجيال الحديثة، والادارة الحاكمة تهدف إلى توفير الأمن وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع والمؤسسة الدينية إلى توفير الطمأنينة والمثل العليا، التي تربط بين الأفراد في المجتمع وتوجيههم الوجهة الصحيحة. [1]

[1]- منى جميل سلام، مصطفى محمد علي: **التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية**، المرجع السابق، ص: 18-20.

كما تعتبر المنظمات الاجتماعية أحد مكونات المجتمع المحلي الهامة، حيث أنها الأداة التي يمكن عن طريقها تحقيق مختلف الخدمات، وهي الطريقة العملية التي تتم بواسطتها عمليات التنمية، أي عمليات جمعية، بمعنى اشتراك الناس معا في تحقيق أهداف مشتركة.

لذا لابد أن ينضموا في لجان أو منظمات أو في اللجان والمنظمات معا، ومن الأهمية التعرف على نوع المنظمات الموجودة في المجتمع المحلي وعدد كل منها، والعضوية وصفات وخواص الأعضاء، والقوانين واللوائح والأهداف والميزانية ومصادر التمويل ونشاط المنظمة وبرامجها الحالية، ومدى كفاءة المنظمة في تحقيق أهدافها إلى غير ذلك.

ز- الأهداف والرغبات والآمال المشتركة:

الأهداف والرغبات والآمال المشتركة تكون جزءا هاما في بنيان المجتمع، فالاهتمامات المشتركة تمثل العصاب والشرايين التي تربط أجزاء الجسم الواحد، ولا يعني ذلك أن تكون اهتمامات جميع أفراد المجتمع المحلي متفقة، ولكن ذلك لا يضع وجود اهتمامات غالية تستهدف توفير خدمات مشتركة، وإلا تعذر تحقيق الأهداف والرغبات والآمال المفيدة في المجتمع المحلي.

ح- شبه الاكتفاء الذاتي: [1]

من المعلوم أنه لا يوجد مجتمع قومي أو محلي مكتفيا ذاتيا، فالمجتمع المحلي مهما توفرت به الخدمات المختلفة سيظل معتمدا على مجتمعات المحلية الأخرى والمناطق الحضرية في الحصول على بعض الخدمات والسلع، التي تشبع احتياجات ورغبات سكانه اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا والحصول على الخدمات في المجتمع المحلي عنصر هام من عناصر تكوينه، والمجتمعات المحلية المتقدمة هي التي تستطيع توفير أكبر قدر ممكن من الخدمات لسكانها، وتتابع توفير الجديد من الاحتياجات حتى يمكن إشباع رغباتهم بأكثر قدر ممكن.

[1]- منى جميل سلام، مصطفى محمد علي: نفس المرجع، ص: 18-20.

كما أن وجود قيم مشتركة تميز كل مجتمع عن الآخر، لأن القيم هي التي تحدد طبيعة المجتمع والصلة التي تربط أفراده، كالقيم الدينية وقيم الوطنية والانتماء والتضامن والمحبة، فالقيم تعد من العناصر الأساسية في تكوين وترابط المجتمع المحلي، وأيضا ازدياد الوعي لدى أفراد المجتمع بأهمية المحافظة والمساهمة في بناء المجتمع والدفاع عنه، والعمل والمشاركة في العملية التنموية في جميع المجالات.

3-3-3. أنواع المجتمع المحلي:

يتكون المجتمع المحلي من مجتمعين: مجتمع محلي ريفي، ومجتمع محلي حضري.

أ- المجتمع المحلي الريفي:

يرتبط اسم الريف بمهنة الفلاحة، والفلاحة كما يصفها ابن خلدون هي "صناعة ثمرتها اتخاذ الأقوات والحبوب في القيام على أثار الأرض لها وزرعها وعلاج نباتها والتعهد بالشقي والتنمية إلى بلوغ غايته، ثم حصاد سنبله واستخراج حبه من غلافه، وأحكام الأعمال لذلك، وتحصيل أسبابه ودواعيه"، كما يؤكد ابن خلدون على أهمية مهنة الفلاحين بوصفها مكملة لحياة الإنسان، و وجودها بمفردها دون بقية المهن كفيل بالإبقاء على حياة الإنسان. ولكن مهنة الفلاحين دائما وأبدا وعلى مر العصور كانت ترتبط بالمستضعفين، ولا يستحل هذه المهن أهل الحضر أو المترفين. [1]

كما يمكن تعريف المجتمع المحلي الريفي:

مجتمع بسيط، يعمل سكانه في الزراعة أو الرعي عددهم قليل، لا يوجد مؤسسات كبيرة، تعليم ابتدائي في التجمع السكني يوجد لديهم مجلس قروي يقوم بتنظيم حياتهم، ويقدم لهم بعض

[1]- أحمد مصطفى خاطر: **تنمية المجتمعات المحلية، الاتجاه المعاصر**، دار المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص: 69-70.

الخدمات أو وجود بعض المؤسسات والدوائر الحكومية التي تقوم بتنظيم شؤون المواطنين المختلفة، ولكن ليست متواجدة بكثير في مثل هذه المجتمعات.

وعموما يمكن القول أن المجتمع المحلي الريفي: هو كيان اجتماعي مترابط يتميز بقلة سكانه، يعتمدون بالدرجة الأولى على زراعة الأرض والرعي وتربية الحيوانات (المواشي، الأبقار، النحل ...)، وتسود فيه علاقات التعاون المتبادل بين أفراده.

1. خصائص المجتمع المحلي الريفي:

أ. حجم السكان أو المجتمع:

أدى الاقتصاد الزراعي وما يرتبط من عمليات إلى ايجاد مجتمعات ريفية صغيرة الحجم نظرا لظروف الزراعة الخاصة، ويرتبط بهذا كذلك انخفاض الكثافة السكانية، ولذلك كان عامل حجم المجتمع أو عدد السكان يلي عامل المهنة في التمييز بين المجتمعات الريفية الحضرية، فالمجتمعات الريفية ترادف المجتمعات صغيرة الحجم قليلة العدد.

ب. كثافة السكان:

تنخفض الكثافة السكانية انخفاضا كبيرا في المجتمع الريفي عنها في المجتمع الحضري، ويعتبر هذا العامل أهم عوامل التميز بين الريف والحضر، وتؤدي إليه بالدرجة الأولى متطلبات العمل الزراعي وظروفه الخاصة.

ج. البيئة:

فالبيئة الطبيعية أكثر وأشد وضوحا في الريف عنها في المدن، أي مباشر مع الطبيعة وهذا يكسبه بعض المميزات كالشمس والهواء النقي، فإنه في نفس الوقت تقوم البيئة الاجتماعية بالتحكم في هذه البيئة الطبيعية (كالتكييف والتدفئة).

د. التقسيم الطبقي الاجتماعي (الفوارق الاجتماعية):

تقل عدد الطبقات الاجتماعية في المجتمع الريفي عنها بالمجتمع الخالي من الطبقات، كما تضيق المسابقة بين قمة الهرم الطبقي وقاعدته في المجتمع الريفي، على خلاف الوضع في المجتمع الحضري.

تميل الطبقات الريفية إلى أن تكون متوسطة، ولا تتركز عند قمة الهرم الطبقي أو قاعدته على نحو ما يمكن أن يحدث في الحضر، وعلى الرغم من التفاوت الكبير بين المكانات الاجتماعية لسكان الريف، فإن مجتمع الريفي قل أن تجد فيه أمثلة للثراء الفاحش أو الفقر المدقع يمكن أن نجدها إلى جنب وبشيء من الكثرة في المجتمعات الحضرية.

فالطبقة الاجتماعية الجامدة قليلة الوجود في المجتمع الريفي والحضري على سواء، وإن كانت الحركة الاجتماعية بين الطبقات المختلفة أقل حدوثا في المجتمع الريفي، بسبب معرفة جمهور أبناء المجتمع لأصل الفرد فيه مما يؤدي إلى تثبيت وضعه أو مكانته بعض الشيء، وهو يخالف ما نجده في المجتمع الريفي ذي البناء الطبقي المرن. [1]

[1]– أحمد مصطفى خاطر: **تنمية المجتمعات المحلية، الاتجاهات المعاصرة**، المرجع السابق، ص: 72–74.

هـ. المهن أو المهنة:

المهنة السائدة في المجتمعات الريفية هي مهنة الزراعة التي تشمل الإنتاج النباتي والانتاج الحيواني وتربية النحل، ومازال التنظيم الزراعي يرتكز على الأسرة الريفية في كثير من أجزاء العالم، لأن الزراعة مهنة عائلية يشترك فيها جميع أفراد العائلة، وهذا الاشتراك في العمل يزيد من ترابط وتمساك أفراد الأسرة الريفية.

كما نجد البطالة تتواجد بكثرة في هذا المجتمع، نظرا لاعتماد سكانه على ممارسة نشاط وحيد فقط (الزراعة والفلاحة)، إضافة إلى تكافل وتعاون أفراد المجتمع الريفي فيما بينهم على زراعة الأرض وجني المحصول، لذا يجد الفرد نفسه بدون عمل تقريبا طول الموسم.

و. العادات والتقاليد:

تعتبر العادات الشعبية والعرف هي القوانين السلوكية السائدة في الريف، والتي يعمل بمقتضاها أهله، فالريفيون يعيشون في حياتهم الخاصة متأثرين بصفة خاصة بالقواعد السلوكية غير الرسمية فيتعلقون بعاداتهم وتقاليدهم ويحافظون عليها بشدة، ولكل من يخالف التقاليد الشعبية عقوبة تختلف حسب اختلاف قوة التقاليد، أو العادة المتبعة ومدى المخالفة التي حدثت بين الفرد بينما الأمر عكس ذلك في المدينة، حيث تحل عناصر الحضارة الحديثة القوانين الرسمية محل العرف والتقاليد الشعبية، وعادة لا يصحب مخالفة العادات الشعبية شعور حاد وقوي من باقي أعضاء المجتمع بالنسبة للشخص المخالف، وبالتالي لا تفرض عليه عقوبات أو يمارس قبله ضغط اجتماعي يذكر.

ز. الدين:

ان المجتمع الريفي أكثر تدينا من المجتمع الحضري، حيث إن طبيعة عمل سكان الريف في الزراعة تجعلهم أكثر قربا من الشعور بقوة الله سبحانه وتعالى، لأن نمو النبات وما يصحبه من تأثر بالظواهر الطبيعية التي لا يستطيع الإنسان التحكم فيها تذكر المزارع دائما بقدرة الخالق، فكمية الإنتاج الزراعي تتأثر فيها طبيعة كالمطر والصقيع والرياح والآفات، وهذه خارجة عن إرادة المزارع الذي يشعر بحاجته بسبب ذلك إلى مساعدة الله في عمله، بينما المنتج في نواحي النشاط الاقتصادي والصناعي يتحكم في كمية الإنتاج إلى درجة كبيرة، عن طريق التحكم في كمية عوامل الإنتاج المستعملة وبالإضافة إلى ذلك، فإن مظاهر الحضارة المادية تشغل معظم سكانها عن التدين في أغلب الأحوال.

ح. التعاون المتبادل:

يعتمد التنظيم الزراعي في معظم أنحاء العالم على الأسرة الريفية، لذلك نجد أن الحياة العائلية سائدة في المجتمع الريفي، وتتميز العلاقات الاجتماعية في الريف بأنها قوية بين الأفراد لأنها تقوم على أساس صلات القرابة والنسب أو الصداقة والمعرفة الوثيقة، وهم يعاونون بعضهم البعض في مختلف المناسبات الزراعية والاجتماعية التي تتطلب زيادة في الأيدي العاملة، أما العلاقات الاجتماعية في المدينة، فهي العكس أضعف منها في الريف لأن المنفعة الشخصية وتحقيق الأهداف هو أساس قيام العلاقة بين الأفراد في أغلب الأحوال، وبذلك كانت المساعدات المتبادلة أقل بين الأفراد ولا تتعدى حدود الأقارب والجيران والأصدقاء.

ط. التغير الاجتماعي:

يعتبر التغير الاجتماعي في المناطق الريفية بطيئا نسبيا إذا ما قورن بالتغير الاجتماعي في الحضر، لأن أهل الريف يحافظون بطبيعتهم ولا يقبلون الجديد من أساليب الحياة بسهولة،

حيث لا يتمسك الأفراد الحضريون بعناصر الثقافة القديمة السائدة بينهم بل يقدمون بسهولة على أكبر على إتباع العناصر الجديدة، بينما في المدينة يكون التغيير الاجتماعي سريع نسبيا، وذلك دليل على اندماج وتكيف العناصر الثقافية، التي تنتشر من الثقافات الأجنبية بسهولة أكبر في المناطق الحضرية عن المناطق الريفية.[1]

2. أشكال المجتمع المحلي الريفي:

هناك إختلاف في تحديد أنواع وأشكال المجتمع المحلي الريفي نظرا، لتشابه هذه المجتمعات وتشاركها في بعض الخصائص، ويمكن أن نذكر بعض الأشكال:

أ- المزرعة المفردة:

تبنى من طرف مزارع أو فلاح على أرض مزروعة ويكون حولها عادة منشآت اخرى يحتاج إليها وعدد قليل من بيوت العمال المساعدين، وينتشر هذا النوع في الريف المصري ويسمى العزب أو الضيعات، وأيضا توجد في الكثير من الدول كمزارع المعمرين الفرنسيين التي كانت موجودة بالجزائر.

ب-القرية عبر الطريق:

يبني المزارعون في هذه الحالة منازلهم ومنشآتهم على أرضهم في المكان الذي تلتقي فيه مع أملاك غيرهم من الجيران، فيتكون بذلك مجموعة من المساكن والمباني الخاصة بعدة أملاك تكون في مجموعها مجتمع محلي، أو ناحية تحتوي على مرفق من مرافق الخدمات العامة.

---

[1]- منى جميل سلام، مصطفى محمد علي: **التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية**، المرجع السابق، ص: 188، 189، 190، 191، 192.

ج- القرية الخطية:

يعتبر هذا الشكل من أقدم أشكال القرى الريفية، حيث يبني أهل القرية منازلهم على طول الطريق العام للمواصلات، وبذلك تأخذ القرية شكلا خطيا على طول جانبيه.

د- القرية:

هو الشكل السائد تقريبا في معظم أنحاء العالم، حيث يعيش الناس في منازلهم المجاورة في تربيتهم التي بنوها في مكان متوسط من حقولهم، حيث نجد هذه القرى في الغالب بنيت قديما وتطورت بدون أي تخطيط أو تنظيم. [1]

إضافة إلى هذه الأشكال نجد أيضا أن المجتمع الرعوي، كمجتمع البدو والرحل الذي يتميز بالترحال والتنقل بحثا عن العشب والماء ومن أجل رعي حيواناتهم.

- **المجتمع القروي الزراعي:**

يعتمد أفراده على الزراعة والرعي، قليل السكان.

- **المجتمع الريفي الحضري:**

مجتمع زراعي توجد فيه صناعات خفيفة تتصل بالمنتجات الزراعية، توجد فيه صناعات خفيفة تتصل بالمنتجات الزراعية، هو أكبر من المجتمع القروي الزراعي من حيث السكان والمساحة.

ب-المجتمع المحلي الحضري:

عرف المجتمع المحلي الحضري عدة مراحل من بها بدءا بالقبائل أو القبيلة، ثم تشكلت قرى وظهرت المدن نتيجة انضمام هذه القرى لبعضها البعض وبالتالي تكونت المدن الكبرى والعواصم...

[1]- نفس المرجع، ص: 183، 184.

فالمجتمع الحضري هو مجتمع يعتمد على ممارسة التجارة والصناعة، وتبادل الحاجيات وتوزيع المنتجات و يتميز بكثافة سكانه، كما يعتبر حلقة وصل بين القرى الفلاحية والزراعية المجاورة والمدن الكبرى الصناعية والاقتصادية.

فالتحضر هو تغير جذري في أنماط التفكير والسلوك وفي القيم الاجتماعية للناس، أي تغير وانتقال من نمط أو أسلوب للحياة الى أسلوب مغاير.

كما أنه حركة الناس من المجتمعات التي تقوم أساسا، أو التي تقوم فقط على النشاط الزراعي إلى مجتمعات أخرى أكبر حجما، يدور محور النشاط فيها حول التجارة والصناعة وغيرها من أوجه النشاط المتصلة بها.

1- خصائص المجتمع المحلي الحضري:

يحدد بعض العلماء سمات المجتمع الحضري في ضوء العناصر التالية:

أ- البيئة الطبيعية :

في المجتمع الحضري البيئة الطبيعية تؤثر على العلاقات الاجتماعية وتقلل منها.

ب-المهن والأعمال:

يمتاز المجتمع الحضري بالتخصص الواضح في الأعمال والمهن وتقسيم الأعمال تقسيم دقيق.

ج-حجم السكان:

المجتمع الحضري بمناطقه الحضارية المختلفة يعاني في زيادة كبيرة في حجم السكان، نظرا لأنه مجتمع مفتوح يتوافد عليه المهاجرين من كافة المناطق.

د- التجانس واللاتجانس:

يعاني المجتمع الحضري من عدم التجانس نظرا لأنه مجتمع مفتوح، وذلك لزيادة السكان والكثافة، بالإضافة إلى الهجرة الريفية وتباين الثقافات الموجودة في المجتمع من ثقافة أهل الحضر وثقافة أهل الريف المهاجرين إليها.

هـ-التدرج الاجتماعي:

الحراك الاجتماعي كبير في المجتمع الحضري، ولهذا نجد ظاهرة الحراك الاجتماعي الرئيسي واضحة بين السكان.

و- الثقافة:

تتركز ثقافة الحظر في التمركز حول الأفكار والمعتقدات المتحررة المتطورة، نظرا لانفتاح المجتمع الحضري على من حوله من المجتمعات الأخرى الأكثر تقدما وتحررا، كما نجد أن جميع أشكال الثقافات والفنون متمركزة في المناطق الحضرية مما يؤثر على ثقافة أهل الحضر.

ز- الأثرة والإيثار:

كلما اتجه المجتمع بأفراده نحو التعقيد بتنفيذ مشروعات إنمائية اجتماعية واقتصادية مختلفة. كما هو الحال في المجتمع الحضري، فإن هذا يؤدي إلى زيادة الأثرة لأن المجتمع في هذه الحالة سوف ينقسم إلى جماعات متنوعة وهيئات ومؤسسات وظيفية متعددة، بحيث تكون العلاقات في هذه الحالة ذات أبعاد مختلفة وولاءات متشبعة، مما يضعف فيها الإيثار ويؤدي بأفراد المجتمع إلى الأثرة (حب الذات، الأنانية).

ح- الضبط الاجتماعي:

الثقافة الحضارية لا تتقبل كل الاتجاهات على علاقتها تخضعها للمناقشة، ولا تتقبل من الاتجاهات إلا ما يقبله العقل، لذا نجد وسائل الضبط في المجتمع الحضري غالبا ما تتمثل في القواعد التي تقضي بها وسائل التربية والأسرة والقانون، وينتج عن هذا أن الفرد في المجتمع الحضري كثيرا ما يصطدم بسلسلة متلاحقة من القواعد الضابطة، نتيجة لتعدد أنسجة المجتمع الحضري وأجهزته ومؤسساته ومنظماته الاجتماعية.[1]

3-3-4. علاقة تنظيم المجتمع بتنمية المجتمع المحلي:

إن علاقة تنظيم المجتمع بتنمية المجتمع علاقة وثيقة جدا، من منطلق الاهتمام المشترك بينهما هو العمل مع الإنسان من خلال دعم المساعدة، حيث نجد ان تنمية المجتمع هي: "إحدى العمليات التي تدعم القدرة الذاتية للمجتمع، وتحقيق الأهداف المحلية والقومية بالطرق المنهجية التي يستخدمها أخصائيون مدربون تكفل مشاركة القطاع الأهلي بموارده البشرية والمادية في تخطيط برامج التنمية وتنفيذها استجابة للاحتياجات المحلية من ناحية، ومساهمة في تحقيق الأهداف القومية من ناحية أخرى، بينما تتعدد الآراء حول العلاقة الشمولية بين كل من تنظيم المجتمع و تنميته من حيث:

يرى البعض التشابه من منطلق أن كلاهما يقوم على أساس فلسفي واحد مؤداه العمل على مساعدة الناس على الحياة بطريقة أفضل والايمان بحق تقرير المصير والمساعدة الذاتية، بينما تتحدد نقطة بالنسبة للاختلاف من حيث أن التنمية لها نظرة شمولية لجميع جوانب الحياة، أما تنظيم المجتمع ما هو إلا مواءمة بين الحاجات والموارد، أو أن تنظيم المجتمع يقوم على جهود.

---

[1]- منى جميل سلام، مصطفى محمد علي: **التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية**، المرجع السابق، ص: 225-227.

أما التنمية فهي حشد للجهود الحكومية الموجهة أو أن تنظيم المجتمع يمارس في المجتمع الصناعي، بينما تنمية المجتمع في المجتمع الجغرافي.

أ- كما يحدد Run-ham أوجه الاختلاف كالآتي:[1]

- تتعامل التنمية المجتمع والحاجات الأساسية، وخاصة التي لها مردود اقتصادي أكثر من تنظيم المجتمع التي تهتم أولا بالجوانب الاجتماعية.
- تهتم التنمية بإحداث التغيير مباشرة، أما تنظيم المجتمع فيهتم بذلك عن طريق إحداث التغيير من خلال المنظمات الاجتماعية.
- تمارس تنمية المجتمع على مستوى المجتمع المحلي، بينما تنظيم المجتمع يمارس على عدة مستويات من بينها المحلي.
- تتم ممارسة تنمية المجتمع بأسلوب ديمقراطي، بينما تنظيم المجتمع يلتزم بذلك إلى حد ما.
- تشارك كافة التخصصات في برامج تنمية المجتمع، أما طريقة تنظيم المجتمع فهي تمارس من خلال مهنة الخدمة الاجتماعية.
- برامج تنمية المجتمع نابعة من المجتمع نفسه، بينما برامج تنظيم المجتمع غالبا ما تكون حكومية.
- تتحقق أهداف برامج تنمية المجتمع من خلال استخدام استراتيجية الوفاق، بينما تنظيم المجتمع تستخدم كل من استراتيجية الوفاق والصراع.
- تعتمد برامج تنمية المجتمع على المشاركة بمعدل يفوق كثيرا اعتماد طريقة تنظيم المجتمع.

ب- يمكن الرد على أوجه الاختلاف من تحديد أوجه التشابه:

[1]- أحمد مصطفى خاطر: **تنمية المجتمعات المحلية، الاتجاهات المعاصرة**، المرجع السابق، ص: 240-244.

- إذا كانت طريقة تنظيم المجتمع تهتم بالجوانب الاجتماعية لإحداث التغيير، فإن هذا لا يمكن أن يتم من فراغ ولكن، من خلال دعم المشاركة في إطار مشروعات ذات عائد اقتصادي ملموس.
- إن القول بأن تنمية المجتمع تحدث التغيير بطريقة مباشرة، وأن تنظيم المجتمع يحدث التغيير من خلال تنظيمات اجتماعية، قول ينقصه الدقة العلمية من حيث أن مفهوم التغيير لا يفي إلا أحد الأمر الثلاثة:

1- تغيير الأهمية النسبية للأنساق الاجتماعية في المجتمع.

2- خلق أنساق اجتماعية جديدة.

3- تغيير في عناصر الأنساق الاجتماعية، وعلاقتها ببعضها، كما يمكن إضافة عناصر جديدة إليها.

- إن تحديد مستوى الممارسة لكل من التنمية والتنظيم أمر يحتاج إلى الاهتمام بأمر معين، ألا وهو العلاقة بين المستوى المحلي والقومي في التنمية وأن مجهودات المحليات يجب أن تكون على اتساق مع الإطار القومي، وفي نفس الوقت البرامج القومية تأخذ في اعتبارها احتياجات المحليات.
- لا نستطيع أن نذكر أن كافة التخصصات لابد وأن تشارك برامج تنمية المجتمع، ولكن لابد من وجود مهنة تتحدد مسؤوليتها في ضوء سد الثغرات بين التخصصات المختلفة، وتكاد تنطبق مواصفات المهنة التي تقوم بهذه المسؤولية على الخدمة الاجتماعية.
- طريق تنظيم المجتمع إحدى طرق الخدمة الاجتماعية، التي تستهدف إحداث التغيير بوصفها الاستراتيجية المهنية أو الأسلوب العلمي، الذي تستخدمه مهنة الخدمة الاجتماعية للعمل مع المجتمع لإحداث التغير الاجتماعي المقصود.

- إن طريقة تنظيم المجتمع كإحدى طرق الخدمة الاجتماعية تعمل وتمارس مسؤولياتها من خلال المعطيات الفلسفية لهذه المهنة، والتي تؤمن بقيمة الإنسان وحقه في تقرير مصيره وأن يعيش حياته بالطريقة التي يراها مناسبة، ،وهذا أصدق تعبير عن الممارسة الحقيقية للديمقراطية.
- الاستراتيجيات والتكتيكات هي بمثابة أساليب عامة وتطبيعية لتحقيق الأهداف واختلاف الأساليب لا يعني اختلاف المضمون أو الأهداف العامة، وتأخذ طريقة تنظيم المجتمع استراتيجية الوفاق في أغلب الأحيان، بينما في الأهداف التي يلعب فيها الوقت دورا حاسما، أو للتغلب على بعض المعوقات المرتبطة بالمصالح الشخصية، فنجد أن طريقة تنظيم المجتمع تأخذ باستراتيجية الضغط.
- المشاركة هي حجر الزاوية في ممارسة طريقة تنظيم المجتمع، وبدونها لا تتحقق المساعدة وفقا لفلسفة الخدمة الاجتماعية، والتي تقوم على مبدأ عام ألا وهو مساعدة المجتمع على أن تتحقق أهدافه.

وعموما هناك من يرى أن المصطلحين[1] (تنظيم المجتمع وتنمية المجتمع) مترادفان ويستخدمهما ليفي كل منهما الآخر، غير أن البعض يرى أن مصطلح تنمية المجتمع أوسع وأشمل من مصطلح تنظيم المجتمع لأنه يهتم ويعالج كل جوانب الحياة البشرية والمادية والبيئية...

ثانيا: التغير الاجتماعي والمجتمع المحلي:

قبل أن نتطرق إلى علاقة التغير بالمجتمع المحلي والتنمية نقوم بتحديد مفهوم التغير الاجتماعي.

[1]– أحمد مصطفى خاطر: نفس المرجع، ص: 240–244.

3-2-1. مفهوم التغير الاجتماعي:

إن التغير الاجتماعي يشمل أنواع التغير التي تحدث تأثيرا في النظام الاجتماعي، بمعنى أنها تؤثر في بناء المجتمع ووظائفه لذلك التغير الاجتماعي هو جزء من عملية أكبر تدخل ضمن عمليات التطور الاجتماعي، فالتغير صفة من صفات المجتمع الإنساني، والتي هي نتاج عوامل متداخلة فيما بينها اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية.

وظهر مفهوم التغير الاجتماعي في أوائل العشرينات من القرن العشرين، بوصف التبديلات التي تحدث في المجتمع، ولقد عرفه كينجسلي ديفيز **Kingsley Dovis** "التغير هو التحول الذي يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في تركيبه وبنائه أو في وظائفه، ويرى محمد السويدي بأن التغير الاجتماعي هو جزء من التغير الثقافي الذي هو جزء من التغير الثقافي الذي هو أوسع نطاق، مادام يتناول جميع التغيرات التي تحدث في أي فرع من فروع الثقافة.[1]

فالتغير حقيقة وجوبية، فضلا عن أنه ظاهرة عامة وخاصية أساسية تتميز بها نشاطات ووقائع الحياة الاجتماعية بل أنه ضرورة حياتية للمجتمعات البشرية، فهو سبيل بقاءها ونموها، فالتغير يمكنها من التكيف مع الوقائع ويتحقق التوازن والاستقرار في أبنيتها وأنشطتها، وعن طريق التغيير تواجه الجماعات متطلبات أفرادها وحاجاتهم المتجددة.

إن التغير حقيقة تاريخية تتناول كل مقومات الحياة الاجتماعية، وتصيب النظم والعلاقات الإنسانية، التي تتفاعل وتترابط وتتكامل فيما بينها في كل صورة من صور التغير، فقد يبدو المجتمع مستقرا ساكنا سائرا في إنجاز وظائفه في هدوء طوال أجيال متعاقبة، ولكنه حين يصل إلى

[1]– محمد بلخير: **التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية**، المرجع السابق، ص: 20.

درجة من التجمع الحضري يبدأ في التغير النوعي، يسبب وجود قوى تعمل في أعماقه لتجديد الأنساق أو لتأسيس نظم جديدة.

وقد يواجه التغير عوائق منها:

1. عزلة المجتمع، حسب موقع تواجده أو عزلة قهرية نتيجة للاستعمار.
2. عدم تجانس التركيب العضوي والطبقي للسكان (انقسام وتضارب المصالح والصراع).
3. الرغبة في المحافظة على القديم عند بعض المجتمعات.
4. انعدام الروح الابتكارية والتجديد لدى أفراد المجتمع. [1]

3-2-2. نظريات التغير الاجتماعي:

لقد حاولت عدة نظريات تفسير ظاهرة التغيير لذلك تنوعت الآراء والأفكار في تحديد مفهوم التغيير وعوامله وأشكاله، ومن هذه النظريات نجد:

أ- **نظرية هيربت سبنسر (التباين، التكامل، الانحلال والفناء):**

يحدد سبنسر التغير حتمية ويؤكد على ذلك من خلال استقراء التاريخ، وفكرة التشابه، أو التطابق بين المجتمع والكائن الحي، وأن المجتمعات تنطلق من التجانس المطلق وغير المستقر إلى تجانس محدد ومستقر، ويوضح ذلك من خلال بعض المفاهيم:

[1]- أحمد مصطفى خاطر: **تنمية المجتمعات المحلية، الاتجاهات المعاصرة**، المرجع السابق، ص: 189-197.

1- التباين:

يقصد بذلك الانتقال التدريجي من التجانس إلى اللاتجانس، حيث تميل الحياة إلى التخصص.

2- التكامل:

بمعنى أن الانتقال لا يعني العزلة، أو الاكتفاء الذاتي للوحدات البنائية، ولكن معناه التماسك والاعتماد المتبادل في الوظائف.

3- الانحلال والفناء:

وذلك من منطلق التشابه بين المجتمع والكائن الحي، من حيث النشوء والارتقاء ثم الفناء (الزوال).

ب-نظرية التوازن والتعادل: وليام أوجبرن:

تقوم نظريته على أساس التوازن بين الجوانب المادية والمعنوية في المركب الحضاري أو الثقافي، ويرى أن التغير الاجتماعي ينطلق من خلال الاختراعات والاكتشافات العلمية على حين أن الاستخدامات التكنولوجية تنمو بسرعة كبيرة، في حين تواكبها مظاهر مختلفة من الأنساق الاجتماعية ومن الأنماط ومن القيم اللامادية ويفصل بينها ما أسماه بالهوة الثقافية.

* **سوربوكني:**

وهو على النقيض تماما من أوجبرن من حيث أنه يرى أن الجوانب اللامادية هي التي تسبق الجوانب المادية في المركب الحضاري في المجتمع، وذلك أن الجوانب الايديولوجية والروحية أكثر انتشارا من الجوانب المادية، وأن المعطيات اللامادية هي التي تسبق الجوانب المادية وتمهد لها وتؤدي إلى قبولها أو رفضها. [1]

[1]- نفس المرجع، ص: 189-197.

* **ولبرت مور:**

يحاول تفسير التغير الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة على الوجه التالي:

- يحدث التغير بشكل متتابع وبصورة مستمرة.
- تنتشر التغيرات الاجتماعية لتحقق الشمولية على كافة المستويات، والأبعاد المكانية الزمانية.
- تمتد شبكة المستحدثات التكنولوجية في تأثيرها، بحيث ينشأ عنها كيانات مستقلة.
- إن مدى التغير يتوقف على مدى الخبرات المكتسبة والمظاهر الوظيفية والأدائية أو الاجرائية للمجتمعات، كما أن معدلات التغيرات الحديثة تفوق معدلات التغير بالنسبة للمجتمعات التقليدية.

وتختلف الآراء إلى أن التغير الاجتماعي هو نتاج طبيعي للمعطيات التي تسبقه، ويؤدي في نفس الوقت إلى نماذج لاحقة تكون نواة لتغيرات جديدة.

ج- نظرية ابن خلدون:

قانون الأطوار الثلاثة (طور النشأة والتكوين، طور النضج والاكتمال، طور الهرم والشيخوخة). حيث يقوم على أنقاضه مجتمع آخر يسير في المراحل نفسها التي سار فيها المجتمع السابق. [1]

ودرس ابن خلدون خصائص كل مرحلة من هذه المراحل، فدرس ظاهرة العصبية بوصفها دعامة للمجتمع القبلي، والديناميكية والدعوة الدينية، ودرس أيضا المجتمع في طور النضج من حيث التنظيم الاجتماعي والسياسي، وانفراد السلطة بالمجد والركون إلى الانتفاع بثمرات الحضارة، وكذلك المنافذ التي يتطرق منها الفساد في المجتمع وضغط بصفة خاصة على القيم الروحية

[1]- نفس المرجع، ص: 189-197.

والحالة الاقتصادية، وخلص إلى أن الهرم إذا نزل بدولة فإنه لا يرتفع، أي أن الإصلاح الاجتماعي لا يجدي فتيلا. [1]

كما ربط أيضا ابن خلدون الصراع على السلطة أو الملك بالمصالح على غرار هرندورف، وقد عبر عن ذلك بلفظ الملذات والشهوات واعتبر أن الملك منصب شريف ملذوذ يشتمل على جميع الخيرات الدنيوية والشهوات البدنية والملاذ النفسية، لذا يحدث التنافس حوله وقل ما يسلمه أحد لصاحبه إلا إذا غلب عليه فتقع المنازعة، والتي تنتهي إلى المغالبة التي لا تتم إلا بالعصب ومن ذلك يبرز الصراع بين العصب من أجل تحقيق المصالح المتمثلة في الملذات والشهوات المختلفة، ومن أجلها يحدث التلاحم والتعاون داخل العصب الواحدة ضد العصب الأخرى.

فالفعل في العصب الخلدونية يتراوح بين الصراع والتعاون في بعض جوانبه من خلال اعتبار التنظيم نسقا مفتوحا ومغلقا في الوقت ذاته، فيكون الصراع بين العصب المختلفة من أجل الوصول إلى السلطة بينما تكون الغلبة للعصبية الأقوى، أما القوة فتتمثل في كثرة العدد وقوة التلاحم داخل العصب الواحدة وقوة التضامن والتعاون، وبذلك فالصراع يكون بين العصب والتعاون يكون داخل العصب الواحدة حتى تصل العصب إلى السلطة، فإذا وصلت إليها استمر تعاونها من أجل تثبيت أركان الملك وأجهزة الدولة بما فيها الجهاز الإداري، وتظهر بوادر الصراع داخل العصب الواحدة في أثناء ممارستها السلطة، وبالضبط في الجيل الثاني من مرحلة الحكم إذ بعد الانغماس في الترف بدأ العصب في الضعف ويظهر سوء التفاهم بيّن أبناء العصب الواحدة، ثم

[1]– نفس المرجع، ص: 190–193، 199–200.

يبدأ الحاكم في الاستعانة بأشخاص من خارج عصبته وهو مؤشر على بداية ضعف الدولة وانهيارها فيما بعد. [1]

وبحكم البلدية (تنظيم) نسق مفتوح فإنه يؤثر ويتأثر بالبيئة الخارجية والاجتماعية المحيطة به، وهذا نظرا لما تحمله من نظم اجتماعية واقتصادية وثقافية ومختلف أنماط العلاقات والأهداف المختلفة، فإن الصراع على السلطة أو المصالح يؤدي ظهور عصب مختلفة في إطار التنظيم الرسمي أو خارج التنظيم الرسمي (غير الرسمي)، بحيث تتشكل عصب متحالفة أو متعاونة مثل تجديد أعضاء المجلس الشعبي البلدي يكون هناك تحالف وتعاون، عصب النخبة والتي تمثل المجتمع المدني جمعيات ونوادي ثقافية ورياضية شخصيات معروفة وأعيان وشيوخ المنطقة والتي يكون لها دور في توجيه التنمية المحلية نحو المسار الصحيح أو العكس صحيح، إضافة لهذه العصب نجد عصب متصارعة ويظهر ذلك من خلال الصراعات والنزاعات التي تحدث بيّن رئيس المجلس الشعبي البلدي ونوابه أو بينه وبين رئيس الدائرة، أو الوالي شخصيا بخصوص تعطل بعض المشاريع وعدم إنجازها في وقتها المطلوب، أو عدم الموافقة على تنفيذ أحد المشاريع أو القرارات كقائمة السكن مثلا أو بسبب مصالح شخصيّة، وهنا إذا زادت الصراعات بين هذه الجهات تتدخل العصب المركزية للفصل في هذا النزاع، كما أننا نجد عصب أخرى تكتفي بالتحفظ والترقب من بعيد ...

[1]– قاسمي ناصر: **الصراع التنظيمي وفعالية التسيير الإداري**، دراسة حالة الجماعات المحلية بولاية الجزائر، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع الجزائر، 2005/2004، ص 350.

د- نظرية تالكوت بارسونز: (الفعل الاجتماعي والأنساق الاجتماعية)

إن رؤية بارسونز للتغير تتوقف عند مستوى التغيرات الفرعية لبعض الوحدات الفرعية في النسق الاجتماعي وداخل نطاق توازن واستقرار، ثم تحولت هذه النظرة أو الرؤية إلى التركيز على التباين داخل النسق.

ففي عام 1960 كتب بارسونز مقالا بعنوان "بعض الاعتبارات حول نظرية التغير، قدم فيه فكرة التباين الاجتماعي بطريقة أكثر تركيزا.

فالتغير الاجتماعي يظهر من خلال التباين البنائي الوظيفي عندما تتطور أجهزة جديدة وأبنية جديدة لأداء بعض الوظائف، ويفشل نسق معين من أداء وظيفته بنجاح فإن النسق المستقبل لهذه الوظيفة يمارس عليها ضغطا محاولا أن يغيره بالطريقة التي تروقه.

ومن خلال هذه العملية تتخلى بعض الأنساق عن وظائفها الأنساق الأخرى، وتظهر أنساق جديدة تؤدي وظائف جديدة أو تؤدي نفس الوظائف القديمة، وهكذا يمر النسق بعملية تباين بنائي وظيفي.

ولا تخرجنا نظرية التباين عن نظرية التوازن فالتباين، لا يحدث أي خلل يبعد النسق عن حالة التوازن أو يدفع بعض الأجزاء داخل إلى إحباط توقعات الأجزاء الأخرى.

فالتغير هذا يتم بطريقة منظمة لا تؤثر على التوزيع الأساسي، للامتيازات داخل النسق ولا تهدد مركز القوة القائمة فيه. [1]

اقترح بارسونز ثلاثة نماذج أساسية للتغير، يمكن إجمالها كما يلي:

---

[1]- أحمد زايد: **علم الاجتماع، النظريات الكلاسيكية والنقدية**، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1984، ص: 134-135.

1- نموذج التغير التدريجي المنظم:

بما أن التغير يجري دائما بصورة منظمة، فإن النسق الاجتماعي يكشف عن ذاته دائما كنسق حيث أن تنظيم التغيرات يستند إلى التقدم المستمر للعلم وتطبيقاته، وهكذا فإن عملية التغير تأتي من خارج النسق، وكذا كانت التكنولوجيا ترتبط بمستوى ثقافي وقيمي محدد، فظهور هذه العوامل يثير بلا شك ضغوطا وتوترات في النسق القيمي، مما يثير فيه المقاومة وتكمن أسباب المقاومة في الفجوة بين الخبراء والمختصين والباحثين وجهل العامة، الأمر الذي يتطلب هجر الوسائل التقليدية التي ترتبط بها مصالح إحدى الجماعات داخل النسق، واستبدالها بالوسائل الحديثة ونشرها أدائيا ورمزيا حتى في البناءات التكيفية، كالنسق القرابي مثلا، وهكذا فإن هذا التغير يكون عادة بفعل عوامل خارجية مرتبطة بالنسق الثقافي، ومن ثم تؤثر في النسق الاجتماعي، وعملية التغير هذه يعبر عنها بارسونز "بالتوازن الدينامي" حيث تتم عملية إحلال الجديد محل القديم ومعالجة الاخلال الناتج عن الهوة بينهما، وبذلك يتخلى النسق عن توازنه القديم في اتجاه تحقيق مستوى جديد من التوازن.[1]

2- نموذج التغير الثوري بفعل الصفوة الملهمة:

مصدر هذا التغير هو نسق الشخصية، فربما لا يمكن لعملية التوازن الدينامي تحقيق التلاؤم أو التكيف، ويترتب عن ذلك أمرين:

أ- أن تتجمع التوترات في مواقع معينة من النسق يستحيل عندها التكيف، وهنا يظهر الحد الأقصى من المقاومة للمصالح الراسخة، فيتوقف التغير.

---

[1]- عبد الكريم الحوراني: **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفة والصراع**، دار مجدلاوي، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص: 245، 246، 247.

ب-أن يتكيف التوتر في المراتب القيادية للنسق الاجتماعي، وهو التكيف الذي يقود إلى حركة ثورية ذات راديكالي مقتربة من حيث بنائها الدفاعي عن الأوضاع القائمة في النسق، ورغم التهديد الدائم بقيام حركة ثورية في مختلف الأنساق إلا أنها من الصعب أن تحدث في مجتمع يشهد درجة عالية من التصنيع مثل الولايات المتحدة التي تمثل أرقى المجتمعات الصناعية حسب رأي أو تعبير "بارسونز"، لكن الزمن والوقت أظهر عكس ذلك فقد ظهرت ثورات ومظاهرات مناهضة للتمييز العنصري(مارتن لوثر كينج) السود والبيض. وأيضا في العالم ظهرت حركات التحرر مناهضة لحتمية الاستعمار وانقلابات وتمردات.

3- نموذج التغير العضوي بفعل عوامل ذاتية:

هذا النموذج مستقى من المماثلة العضوية، حيث يتم التغير بناء على التباين المنظم، ويتم على أساس التوافق مع القيم الأساسية للنسق، حيث يمثل التباين خلق وحدة جديدة تقوم بأداء الوظائف والمهام التي كانت تقوم بها وحدة قديمة، وعلى هذا النحو يتضمن نمو الوحدة الجديدة قدرا من الافتقاد الذي تعانيه الوحدة القديمة أو تمهد لإلغائها.

ولكن رغم جميع محاولات بارسونز لتقديم مقولات نظرية حول التغير الاجتماعي، إلا أن الرأي الشائع بين المقيمين لطروحاته لا يعتبر التغير الاجتماعي مشكلة بالنسبة له، فقد أشار "جولديز" إلى أن النسق البارسوني هو آلة ذات حركة ثابتة مستمرة، وأوضح لوكوود بأن نظرية بارسونز لا تتضمن عمليات مرتبطة بالتغير الاجتماعي، وأكد دارندورف بأنه لا يرى أي مؤشر يوضح بأن بارسونز يعتبر التغير قضية حقيقية بالنسبة لعلم الاجتماع. [1]

كما أن بارسونز عالج قضيتي التغير والصراع بطريقة تنم عن سعيه المستميت، نحو تحقيق التكامل والنظام في النسق ومن رؤيته الميتافيزيقية للعالم على أنه "كل" يضم أجزاء متفاعلة.

[1]- عبد الكريم الحوراني: نفس المرجع، ص: 245-247.

فقد ركز اهتمامه بعوامل تحقيق التوازن والاستقرار والاستمرار داخل النسق، وتخطى دراسة التغير والصراع واعتبرهما مجرد ظاهرتين ثانويتين يستطيع توازن النسق أن يسيطر عليهما باستمرار. [1]

3-2-3. التغير الاجتماعي والتغير البنائي:

يقصد بالتغير البنائي ذلك التغير الذي يحدث في بناء المجتمع أو في حجمه وتركيب أجزائه وشكل تنظيمه الاجتماعي، وحينما يحدث هذا التغير في المجتمع يبدأ أفراده في ممارسة أدوار اجتماعية مختلفة عن التي كانوا يقومون بها خلال الفترات السابقة، فالتغير الاجتماعي بالضرورة يقود إلى تغير في البناء الاجتماعي.

ومن مظاهر التغير البنائي ما يلي:

أ- تغير القيم الاجتماعية:

من أكثر التغيرات البنائية التغير القيمي والذي يؤثر في مضمون الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي، كالانتقال من النمط الاقطاعي للمجتمع إلى النمط التجاري الصناعي، ويستغرق هذا النوع من التغير أجيالا بأكملها.

[1]- أحمد زايد: **علم الاجتماع، النظريات الكلاسيكية والنقدية**، المرجع السابق، ص: 131، 132.

ب- تغير النظام:

هذا التغير يشمل الأبنية المحددة من الشكل المظهري والمضمون، ثم الدول ومن مظاهره نجد مثلا نظام تعدد الزوجات إلى نظام وحدانية الزوج والزوجة، أو التغير من الملكية المطلقة إلى الديمقراطية.

ج- التغيير في مراكز الأشخاص:

يحدث هذا التغير بأشخاص يقومون بأدوار في النسق الاجتماعي، ويدوم مدة أطول حيث الأفراد مع مرور الزمن يحاولون على المعاش (التقاعد) أو يموتون، وبحكم مراكزهم يستطيعون التأثير على الأحداث الحاصلة مما يجعلهم يتسببون في إحداث تغيير بنائي. [1]

ثالثا: التغير الثقافي والمجتمع المحلي:

3-3-1. مفهوم التغير الثقافي:

يعبر مصطلح التغير الثقافي عن كل تغير يطرأ على الظروف أو العناصر الثقافية طالما كان هذا التغير يؤثر على بناء المجتمع أو على أدائه الطبقي، وهذا التحديد هو الذي يميز التغير الثقافي عن التغيرات السطحية أو المحدودة ذات الطبيعة أو الشخصية التي تؤدي إلى إحداث تغيرات بنائية، وهي تغيرات كثيرة متجددة لا تكاد تقع تحت حصر.

وينصب التغير الثقافي على ظواهر تتسم بالترابط فيما بينها والتأثير المتبادل.

3-3-2. مظاهر التغير الثقافي في المجتمع المحلي:

* القيم والميول الفكرية والتصورات الدينية، وأساليب التربية والتعليم ومؤسساتها القائمة في المجتمع.

---

[1]- محمد بلخير: **التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية**، المرجع السابق، ص: 22.

* أساليب السلوك الفني التكنولوجي والاقتصادية، والكفاية الإنتاجية، أساليبها ومستواها.
* أشكال التغير في الفنون التشكيلية، والموسيقى والأدب والرقص.
* مدى العلاقات الاجتماعية وكثافتها والكيانات المترتبة عليها، وأعداد السكان وكثافتهم وتوزيعهم.
* طبيعة العلاقات بين التجمعات الريفية والحضرية ودرجة تقسيم العمل وأشكاله وأسسه والبناء المهني في المجتمع، والأهمية النسبية لكل قطاع من القطاع الاقتصادية.
* النظام الاجتماعي العام، خاصة البناء الطبقي القائم ودور الجماعات الموجودة كالأسرة، والمجتمع المحلي والدولة.

فكل تلك المظاهر المؤثرة عبارة عن طاقات فكرية وروحية جبارة، يتطلب تحقيقها سلوكا اجتماعيا واسع النطاق بعيد المدى، يكون هو نفسه حركة نمو التغيير، فاحتمالات التغير الثقافي والاجتماعي موجودة لا تنقطع ولا تتوقف في شتى أشكال ومراحل التنظيم الاجتماعي، وأن التغير يمثل طبيعة كامنة في ذات الإنسان، وجزء لا يتجزأ من تركيبه النفسي وأحد المقتضيات الأساسية لوجوده الاجتماعي وأدائه لواجبات حياته اليومية، ونجده يحدث في مختلف مراحل التطور الثقافي وشتى الدوائر الثقافية بصورة متباينة أشد التباين، كما يتم بسرعة متفاوتة كل التفاوت، ويمتد على فترات قد تطول أو تقصر من مكان لآخر، وقد يرجع التغير الثقافي إلى بعض الظروف الطبيعية أو الأفعال الإنسانية وقد تؤدي تلك الظروف والأفعال إلى إحداث تلك التغيرات، ولكن من الممكن أن تشعل شرارة التغيير. وتتكفل ظروف وعوامل أخرى بإكمال مشوار التغيير، ويمكن أن يكون التغير تلقائيا أو عارضا أو مخططا ومقصورا، وربما يتم على مدى طويل، أو يتم في فترة زمنية وجيزة.

ويعني هذا أن مفهوم التغير في ذاته مفهوم محايد، لأن التغيرات التي تنم في الثقافة يمكن أن تتخذ اتجاها إيجابيا، كما قد تنموا سلبيا، وقد تقود إلى النمو والازدهار، كما قد تدفع نحو الذبول والانهيار أو على الأقل التقلص.[1]

إضافة لهذا الابتكار نجد الابتكار التكنولوجي والانتشار والعولمة، تعتبر مظاهر من مظاهر التغير الثقافي.

أ- الابتكار:

ويتمثل الابتكار في موضوع أو فكرة يتم اكتشافها أو اختراعها.

1- الاكتشافات:

هي الأشياء غير المعروفة سابقا أو معروفة لكن لجوانب موجودة في الواقع، وفي عام 1610 عندما نظر جاليليو من خلال التلسكوب واكتشف زحل، كان الكوكب موجودا بالفعل ولكن حتى ذلك الحين لم يكن أحد يعرف ذلك عندما صادف كرستوفر كولومبو أمريكا، كانت الأرض بالطبع معروفة جيدا لسكانها، ومع ذلك كان اكتشاف كولومبوس معرفة جديدة للأوروبيين، وفتح الطريق أمام الثغرات في الثقافة الأوروبية، وكذلك ثقافة الأراضي المكتشفة على سبيل المثال، أدت الأطعمة الجديدة مثل البطاطس والطماطم إلى تغيير النظام الغذائي الأوروبي، وأيضا صعود الإنسان إلى القمر واكتشاف أعمق الأماكن في البحر.

2- الاختراعات:

تنتج الاختراعات عندما يتم تكوين شيء جديد من الأشياء أو المفاهيم الموجودة أو عندما يتم تجميع الأشياء بطريقة جديدة تماما، في أواخر 1800 وأوائل 1900، اخترعت الأجهزة الكهربائية بوتيرة متصلة كانت السيارات والطائرات والمكانس الكهربائية والمصابيح وأجهزة الراديو

[1]- محمد محمود الجوهري: "**علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث**"، المرجع السابق، ص: 104، 105.

والهواتف وأجهزة التلفاز كلها اختراعات جديدة، وقد تشكل الاختراعات ثقافة عندما يستخدمها الناس بدلا من الطرق القديمة للقيام بالأنشطة أو كطريقة للقيام بأنواع جديدة من الأنشطة.[1]

إن تبني تلك الاختراعات يعكس القيم الثقافية، واستخدامها قد يتطلب مبادئ جديدة لحالات جديدة.

بفضل الاختراعات وصل الإنسان إلى الفضاء باختراع المركبات الفضائية، فاكتشف الفضاء الخارجي وكل ما يوجد فيه (المجرات، القمر، النجوم، ظاهريتي الليل والنهار ...)، واكتشاف أعماق البحار بالغواصات البحرية.

لكن عندما تزيد وتيرة الابتكار، يمكن أن تؤدي إلى حدوث فجوة بين الأجيال في بعض الأحيان، إن الأدوات التكنولوجية التي يلتقطها أحد الأجيال بسرعة تنبذ من قبل جيل مشكك أقدم. لا تنسب الأشياء والأفكار الخاصة بالثقافة بفجوات بين الأجيال فحسب، بل وفجوات ثقافية أيضا، فالثقافة المادية تميل إلى الانتشار بسرعة أكبر من الثقافة غير المادية، يمكن ان تنتشر التكنولوجيا عبر المجتمع في غضون أشهر، ولكن يمكن أن يستغرق الأمر أجيالا حتى تتغير أفكار ومعتقدات المجتمع.

ب-الانتشار والعولمة:

لقد سمح تكامل الأسواق العالمية والتقدم التكنولوجي في العقود الأخيرة بتبادل أكثر بين الثقافات من خلال عملية العولمة والانتشار، في بداية الثمانينات بدأت الحكومات الغربية بتحرير الخدمات الاجتماعية مع منح حريات أكبر للشركات الخاصة، ونتيجة لذلك أصبحت الشركات متعددة الجنسيات في الثمانينيات تهيمن على الأسواق العالمية، وكانت حالة جديدة في ذلك الوقت.

[1]- علي أسعد بركات: **علم الاجتماع**، جامعة الشام، بدون طبعة، سورية، 2019، ص: 103-104.

ونشير إلى هذا التكامل لأسواق التجارة والتمويل الدولية بالعولمة، وقد أدت زيادة الاتصالات والسفر الجوي إلى فتح المزيد من الأبواب أمام العلاقات التجارية الدولية، الأمر الذي سهل التدفق ليس فقط للسلع ولكن أيضا للمعلومات والأشخاص أيضا.

كان الانتشار جنبا إلى جنب مع عملية العولمة أو نشر الثقافة المادية وغير المادية، فالعولمة تشير إلى تكامل الأسواق، بينما يرتبط بعملية مماثلة في دمج أو تكامل الثقافات الدولية، لقد ساهم التلفاز والأنترنت ووسائل التواصل الاجتماعية نقل أنماط الحياة والقيم بين جميع أنحاء العالم، عندما يحدث هذا النوع من الانتشار، يتم إدخال الأشياء المادية والأفكار من ثقافة إلى أخرى. [1]

كما أن لوسائل الإعلام والاتصال التي تمثل أيضا من أهم المظاهر الأساسية للتغير الثقافي، بما فيها وسائل السمعي البصري والمكتوبة، كالتلفزيون والراديو والهاتف والانترنت ووسائل التواصل الاجتماعية، والصحافة المكتوبة والمرئية دور في تنمية ثقافة المجتمع المحلي وابرازها أو ادخال ثقافة أخرى من خلال الانتشار الثقافي أو الاتصال الثقافي (التثقيف)، أي يتلقى الفرد تنشئة ثقافية يكتسبها من ثقافة مجتمعه وعن طريق اتصال العديد من الثقافات ببعضها، وتظهر أهمية الإعلام من خلال البرامج التي تبثها.

* تعمل الاذاعة المحلية على توجيه وارشاد الفلاحين بخصوص الطرق والوسائل الحديثة للزراعة ونوعية البذور والأسمدة، والأوبئة والأمراض التي قد تتعرض لها المحاصيل الزراعية أو الحيوانات (المواشي والأبقار ...)، كإنفلونزا الطيور والحمى القلاعية ....
* تنوير الأفكار والرأي العام للمجتمع المحلي بخصوص التنمية، فبفضل الإعلام والتواصل أصبح بإمكان أي مواطن من أن يعبر عن انشغالاته أو سماع صوته لكل المسؤولين

[1]- علي أسعد بركات: **علم الاجتماع**، نفس المرجع، ص: 103-104.

بالدولة من أجل تحقيق له حصيلة من المطالب، كالسكن والعمل وتهيئة الطرقات، شبكة الغاز وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية له، إضافة إلى توفير وسائل النقل ومؤسسات التعليم وحتى الانترنت فالإعلام بالدرجة الأولى يسهم أو أسهم في فك العزلة عن الكثير من المجتمعات وأخرجها من مجالها المغلق إلى مجال مفتوح على جميع المجتمعات الأخرى أو العالم ككل، فأصبح كل مجتمع يقارن نفسه بمجتمع آخر من خلال التقدم والتطور الحاصل في بعض المجتمعات (العالم المتقدم والعالم المتخلف النامي).

* كما يعمل الإعلام على توعية المواطنين بأهمية المشاركة في تنمية مجتمعهم، وبعث فيهم روح المواطنة والشعور بالمسؤولية والانتماء لهذا المجتمع أو الوطن وأنهم جزء من هذا المجتمع، وبالتالي تكون مساهمتهم ايجابية من خلال المحافظة على المال العام، نظافة المحيط، الأماكن والمرافق العامة، والاجتهاد والتحصيل العلمي الجيد لإفادة المجتمع.

وعموما فإن الأثر الاجتماعي والايجابي الذي يمثل أساس الإعلام الحر هو أن يحرر الإنسان لا أن يستغله أي يحرره من الجهل، ومن الاستغلال وهذا ما أكدت عليه لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عندما أسمت الإعلام أحد الحقوق الأساسية. [1]

كما يمثل السلطة الرابعة في الدولة وقادر على قلب الموازين إما بالردع أو التخفيف من حالات التوتر في المجتمع (العنف، الجرائم الاجتماعية ...)، أو زيادة التوتر والصراع في المجتمع (الإعلام المضاد).

فالإعلام الحقيقي المحترف هو الذي يخدم المجتمع والأمة بصفة عامة، بكل صدق ومهنية.

---

[1]– ولبورشرام: ترجمة: محمد فتحي، يحي أبو بكر، **أجهزة الاعلام والتنمية الوطنية، دور الإعلام في البلدان النامية**، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970، ص: 56.

3-3-3. الثقافة والمجتمع:

على الرغم من أن الثقافة والمجتمع مترابطان بإحكام، ولا يمكن أن يعيش بدون بعضهما البعض، إلا أنهما غير متطابقين، فالمجتمع عبارة عن مجموعة من الأشخاص الذين يعيشون في أرض محددة وتربطهم ثقافة مشتركة.

فالثقافة هي طريقة الحياة الكاملة لهذا المجتمع، وهي أساس السلوك الاجتماعي للإنسان، إن ما يفعله الناس وما لا يفعلوه، وما يحبونه وما لا يعجبهم، وما يؤمنون به ولا يؤمنون به، وما يقدرونه ويخصموه، كلها أمور تستند إلى الثقافة، فالثقافة توفر المخططات التي يستخدمها الأشخاص في المجتمع لتوجيه علاقاتهم مع الآخرين. [1]

إن استخدامنا لمصطلحات ثقافة السهول أو ثقافة الساحل الشمالي للمحيط الهادي أو ثقافة مناطق الغابات الشرقية، تدل كلمة ثقافة على أساليب السلوك الشاسعة بين عدد من المجتمعات وليس في مجتمع واحد فقط (المجتمعات العربية والإسلامية، وقد تكون قامت بين المجتمعات التي تشترك في بعض جوانب الثقافة على هذا النحو درجة ما من الاتصال بعضها ببعض، على الرغم من أن هذا الاتصال قد لا يكون بنفس الشدة التي يتم بها بين مجتمع واحد ويؤدي تعدد الاتصالات بين المجتمعات إلى انتشار بعض جوانب الثقافة فيما وراء حدود المجتمع الواحد، بحيث تصبح مشتركة بين عدة مجتمعات. [2] كاشتراك مجتمعات المغرب العربي في بعض الأكلات والأطباق التقليدية كالكسكس.

---

[1]- Jon M. Shepard, **Advantage Sociology,** Virginia Polytechnic Institute and State University Eleventh Edition, 2013, P: 59.

[2]– محمد محمود الجوهري: **علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص: 85.

كما أن التأثير يحدث من داخل المجتمع ذاته بوصفه أثرا ناتجا عن نمو وعن حياته، كما يحدث من خارجه بفعل تبادل المؤثرات بين الثقافات المختلفة، أي بفعل الامتصاص والامتداد الثقافي.

أما "وليام أوجبرت" فإنه يفرق في الثقافة بين مجالين يطلق عليها: الثقافة المادية، وعلى الآخر الثقافة المتكيفة.

فالمجال الأول يضم في رأيه، الجانب المادي من الثقافة أي مجموع الأشياء وأدوات العمل والثمرات التي تخلقها ويضم المجال الثاني الجانب الاجتماعي، كالعقائد والتقاليد والعادات والأفكار واللغة والتعليم، وهذا الجانب الاجتماعي هو الذي ينعكس في سلوك الأفراد.

فتغير الثقافة في رأيه ضروري ولكن من أي يبدأ؟ يرى "أوجبرت" أنه يبدأ في مجال الأشياء والأدوات ثم يمتد تأثيره كما يعدل الجانب الاجتماعي.

فالقوة المغيرة عنده كامنة في الأشياء، لأنها تقبل بأسرع مما تتقبله الأفكار.

وليس ممكنا أن تتلخص الأفكار من تأثير هذه التغيرات، وإلا حدث اختلال ثقافي واضطراب اجتماعي قد ينشأ عنه كثير من المنازعات الاجتماعية. [1]

فالثقافة هي طريق المعرفة، حيث تقوم بدورها في تكييف السلوك الإنساني، حيث تجعل الناس يعرفون أنفسهم ويحيطون بتجارب غيرهم، وعن طريق الثقافة يعني الإنسان حريته ويفهم واقعه وواقع عمره وحين نتحدث عن الإنسان كفرد من المجتمع، إنما نتحدث في الوقت ذاته عن مجتمع له ثقافة ثم صنعها بمختلف جوانبها العمرانية والانتاجية والمؤسسية والمعرفية، من خلال أجيال من البشر فالإنسان كائن ثقافي يتعامل من المهد إلى اللحد مع رصيد ورأسمال ثقافي، يضطرب فيه ويتفاعل معه وفي كل الحوال، فإن "الثقافة تهدف إلى الاسهام الفعال فيما يترسخ في

[1]– مالك بن نبي، ترجمة: عبد الصبور شاهين: **مشكلة الثقافة**، المرجع السابق، ص: 31–32.

العقل من أساليب التفكير والادراك والوعي، وفيما يضطرب به الوجدان من مشاعر وعواطف، وفيما تحفز عليه من توجيهات وسلوك، ومن تنظيم العلاقات الاجتماعية وأساليب التواصل والمسؤولية الاجتماعية، ويتم التعبير عن ذلك كله بصورة مختلفة من خلال الفكر والرؤية والرأي والكلمة والتنظيم واللون والحركة والرمز والتشكيل والاستكشاف والفعل والحوار في مختلف مجالات الحياة، وإذا كانت الثقافة تؤدي إلى ايضاح هوية متفاعلة مع دوائر الاحتكاك، كونها الناتج المادي والمعنوي المتراكم من تفاعل وتواصل من خلال علاقات عبر مراحل زمنية متعددة، فإنه يتعين أن تهذب الثقافة عن كان علق بها بعض الأوهام والغيبيات، التي تمنعها من مسايرة التطور في عالمنا المعاصر وأن تتقبل القيم وأنماط السلوك وأساليب التفكير المتطورة.

فالعمليات الثقافية لا تتحقق من خلال ضخ المعلومات عن طريق وسائل الاتصال بقدر ما تتحقق عبر تناول ذكي، يربط بين علاقات كل مكون ثقافي وتوفير الفرص للمجتمع لأداء الفعل الاجتماعي. [1]

3-3-4. القيم وتنمية المجتمع:

تمثل القيم جانبا رئيسيا عن ثقافة أي مجتمع فتشير إلى جميع الموضوعات، من خلال تجربة الإنسان الطويلة وهي بذلك في منزلة الطبقة الاجتماعية والأمثال، كأساس للقيادة والقوة داخل المجتمع كما أنها تشكل السلوك السائد للثقافة، فهي التي تحدد ما يفعله أعضاء المجتمع واختياراتهم لما يقولونه ويفعلونه، وأساس الاختيار هنا التمييز بين ما هو مرغوب وغير مرعوب وذلك يشير إلى البدائل المختلفة، ومن ثم يعتبر الاجتماع والاتفاق على قيمة معينة أساس تحقيق التكامل الثقافي في المجتمع وتقوم القيمة بوظيفة ربط أجزاء الثقافة بعضها بالآخر، وتبدو عناصرها

[1]- محمد حسن دخيل: **إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة (دراسة مقارنة)**، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، 2008، ص: 340، 341.

المتعددة والنظم على أنها متناسقة وتعطي النظم أساسا عقليا يستقر في ذهن أعضاء المجتمع، ولا تتساوى القيم كلها من ناحية الأهمية، فهي تترتب في مقياس أي أن بعض القيم سائدة وبعض القيم الأخرى ثانوية والقيم الأساسية تحدد الأهداف الرئيسية للمجتمع أو الجماعة، أو على الأقل تبررها وتعطي لها المعنى.

فالقيمة تمثل حسب فولسوم "نمط وجانب من السلوك الإنساني أو مجتمع أو بين العلاقات المتبادلة القائمة بين شخص أو أكثر، وهي شيء يحاول الناس حمايته والاستفادة منه ويشعرون بالسعادة عندما يحصلون عليه".

والقيم بمختلف تعددها وتنوعها منها قيم اجتماعية وثقافية ودينية واقتصادية وسياسية ... لها دور وأهمية بالغة في تنمية المجتمع المحلي:

- تزود القيم أعضاء المجتمع بمعاني الحياة والهدف الذي يجمعهم من أجل البقاء، ويبدو هذا في أن نسق القيم يجعل الأفراد يفكرون في أعمالهم على أنها محاولات للوصول إلى أهداف، هي غايات في حد ذاتها بدلا من النظر إلى هذه الأعمال على أنها محاولات لإشباع الرغبات والدوافع، ومن هنا يكون استقصاء ما في هذه الدوافع من فائدة تستحق العناء، ولذلك تكون القيم العليا في أي جماعة هي الهدف الذي يسعى جميع الأعضاء للوصول إليه إلى جانب أنها تعطي مبررا هاما للوجود. [1]
- إشباع الحاجات الإنسانية للبشر وهي الحاجات التي لا يحددها التفاعل العقلي للناس، ولكن تحددها مصالحهم الطبقية في الإطار، يعتمد نجاح الكفاح الطبقي على المدى الذي تكون فيه القيم الاجتماعية التي تكافح من أجلها طبقة معينة بعيدا عن الحاجات الموضوعية للتاريخ، وقد تظهر القيم في الشكل الذي توجد فيه فعلا أو كمثل اجتماعية.

[1]–محمد حسن دخيل: نفس المرجع، ص: 340، 341.

- كما تحدد القيمة وتنظم سلوك كل أعضاء المجتمع أو نشاطاتهم الاجتماعية، حتى تصطدم المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للنمو بهذه القيم، وتؤدي حتما إلى ظهور نظام جديد من القيم يعكس المصالح الأساسية للطبقة المتقدمة المنتصرة.
- كما تعكس القيم طبيعة الوجود الاجتماعي للأفراد والمجموعات والطبقات في مرحلة تاريخية محددة، وداخل تكوين اقتصادي اجتماعي معين، وكذلك هي نتاج لهذا الوجود.[1]
- إن كل علاقة هي في جوهرها قيمة ثقافية يمثلها القانون الخلقي والدستور الجمالي الخاص بالمجتمع، فمن الطبيعي إذن ان نعد القيمة الخلقية عنصرا جوهريا في النشاط المشترك، الذي يتم بفضل وجود شبكة العلاقات الاجتماعية.

فتنظيم المجتمع يجري طبقا لمقاييس وقواعد، وهي في حقيقتها قيم خلقية لم ينتجها (المجتمع)، لكنها تنظم نشاطه في سبيل غايته.

وكلما حدث إخلال بالقانون الخلقي في مجتمع معين، حدث تمزق في شبكة العلاقات التي تتيح له أن يضع تاريخه. [2]

لذلك فالقيم تمثل الإطار المرجعي لضبط السلوك الاجتماعي في المجتمع، ويظهر ذلك من خلال السلوك الايجابي لأفراد المجتمع، كالصدق والأمانة في العمل أي تطوير العمل واتقانه (قيمة خلقية ودينية)، والتضامن والتكامل الاجتماعي (قيمة اجتماعية)، والمحافظة على نظافة المحيط

---

[1]– أبو الحسن عبد الموجود ابراهيم أبو زيد: **التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان**، المرجع السابق، ص: 87–97.

[2]– مالك بن نبي، ترجمة: عبد الصبور شاهين: **ميلاد مجتمع شبكة العلاقات الاجتماعية**، المرجع السابق، ص: 48–52.

وإحياء وتنمية الموروث الثقافي للعادات والتقاليد (قيمة ثقافية)، والتحلي بثقافة الاستهلاك والادخار (قيمة اقتصادية وثقافية).

إن القيمة الأساسية تكمن في الإنسان أو العنصر البشري، لذا يجب الاهتمام بتنمية المورد البشري من خلال العمل على تطوير مهاراته وقدراته وإشراكه في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فاحتواء المجتمع لأفراده بمختلف أطباقهم واتجاهاتهم (قيم، معتقدات وأفكار...)، تنمي فيهم الترابط الاجتماعي والشعور بالانتماء والمسؤولية اتجاه هذا المجتمع، أي توحيد أهداف الأفكار ورغباتهم لتحقيق التنمية الشاملة، لأن هناك قيم يتميز بها بعض أفراد المجتمع كحب المال، السلطة، التملك القوة، التمييز العنصري، كلها قيم موجودة في التركيبة البشرية للإنسان قد تنعكس سلبا على البناء الاجتماعي والحضاري للمجتمع، فالاحتواء يعمل على كبح هذه القيم وانحصارها في قيم المجتمع الواحد.

3-3-5. التحضر والمجتمع المحلي:

تعتبر عملية التحضر من أهم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، التي تزال تحدث تغيرات متميزة في مكونات النظرية السوسيولوجية المعاصرة، ولاسيما أن عملية التحضير لا يمكن تفسيرها بصورة مجردة أو بعيدة عن الواقع، بقدر مالها من موجهات نظرية وايديولوجية متطورة والتي حدثت كثيرا من ايديولوجياتها الاشتراكية نحو الرأسمالية، والعمل على تبني سياسات التحضر والتحديث سواء في إنشاء المدن والمؤسسات أو التخطيط العمراني أو البيئي (الايكولوجي) بصورة عامة. (1)

فمنذ أن ظهر علم الاجتماع حتى الوقت الحاضر، وهو يدرس طبيعة تحول المجتمعات الريفية إلى مجتمعات حضرية تعيش في المدن وتعمل في المصانع الجديدة أو المؤسسات والشركات التي تخدم قطاعات كبيرة من السكان، كما اهتم العديد من العلماء بدراسة التغيرات التي تصاحب عمليات التحضير مثل ارتفاع الأجور والدخول الجديدة، والأسعار، والانتاج ووجود فرص العمل والتوظيف، وعمليات التكيف عموما مع الحياة الحضرية الجديدة.

وفي نفس الوقت لا تزال مشكلات التحفيز وما يصاحبها من عمليات بيئية (ايكولوجية) جديدة، مثل التلوث والضوضاء وزيادة السكان وازدحام وانتشار الجريمة والانحراف بمختلف أنواعه وأشكاله، بمثابة مجموعة من القضايا والمشكلات التي لا تزال موضع اهتمام كبير لاهتمامات علماء الاجتماع والمتخصصين في فروعه المختلفة، والتي يطلق عليها عموما بمشكلات التحضر، وجاءت هذه المشكلات بمثابة الإطار النظري السوسيولوجي أو العديد من النظريات الاجتماعية التقليدية، التي ظهرت خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن الماضي (العشرين)، وهذا ما تمثل

(1)- عبد الله محمد عبد الرحمن: النظرية في علم الاجتماع، النظرية الكلاسيكية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص: 26، 27.

على سبيل المثال في تحليلات علماء مدرسة شيكاغوا في علم الاجتماع الحضري، وأفكار نظرية "تيلور" والادارة العلمية كما ظهر ذلك في علم الاجتماع الصناعي على سبيل المثال.[1]

فالتغير الاجتماعي والثقافي يعتبران من أهم القضايا، التي يركز وما زال يركز عليها علماء الاجتماع عند دراستهم كل المجتمعات الصناعية الحديثة، وأيضا مشاكل مجتمعات الدول النامية.

وعموما فالمجتمع باعتباره كيان تاريخي قد تطور عبر حقب ومراحل عديدة، من وحدات وأشكال صغيرة وبسيطة ليصل إلى شكله الحالي، فالمجتمع يمثل بيئة ما والمكونة من عناصرها البشرية والمادية والثقافية والاجتماعية ... والتي في إطارها وبتأثير عناصرها تتم وتحقق عملية التغيير.

رابعا: التنمية في الجزائر ومراحلها:

تعتبر الجزائر كغيرها من البلدان التي أولت اهتماما كبيرا بالتنمية ورغم أنها عانت من ويلات الاستعمار الفرنسي الذي ترك دمارا وفراغا على جميع الأصعدة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية)، إلا أنها حاولت الخروج والتغلب على هذا الأمر باعتماد جملة من الاستراتيجيات كالمخططات والمشاريع التنموية الكبرى وسياسة التصنيع، ومحاولة بذلك تحقيق التوازن الجهوي في التنمية.

حيث سنقوم بعرض المراحل التي قبل الاستقلال وبعد الاستقلال وصولا إلى مرحلة اقتصاد السوق.

3-4-1. مرحلة ما قبل الاستقلال:

[1]-عبد الله محمد عبد الرحمن: نفس المرجع، ص: 26، 27.

بادر المستعمر غداة الاحتلال مباشرة، إلى إصدار جملة من المراسيم والقرارات واتخاذ آليات وإجراءات قهرية ولصوصية لمصادرة الأراضي وحصرها وتحديدها، ونهج سياسة الاغتصاب الإداري، بتوقيع الحجز أو البيع بالمزاد ومنها:

* مرسوم انتزاع الأراضي الفضاء المستخدم من القبائل كمراعي للماشية عام 1846.
* صدور قرار اعتبار الجزائر مقاطعة فرنسية سنة 1846.
* سياسة القروض الربوية لانتزاع ملكية الفلاحين سنة 1850. [1]
* قرار مجلس الشيوخ المتضمن إلغاء التمييز بين الأراضي العرش والملك والمخزن وتثبيت حق الملكية المشاعة أو الجماعية عام 1862.
* مرسوم الحقوق العقارية للحائزين الفرنسيين عام 1884.
* مرسوم خاص بمصادرة الأملاك المنقولة وغير المنقولة للسكان المحليين، الذين يغادرون منازلهم لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر بدون إذن السلطة الفرنسية سنة 1885.

ورغم المشروع في إنتاج المحروقات سنة 1956، منذ اكتشاف شركة تنقيب واستثمار البترول في الصحراء، الغاز الجاف سنة 1954، لم يتمكن المستعمر من محو الآثار والنتائج الاجتماعية لأزمة الرأسمالية منذ سنة 1930، كما فشلت السياسة الاقتصادية الجديدة 1956 التي عمت المجالات الزراعية والصناعية والنفطية لأسباب سياسية، ولم تشهد هذه الحقبة خطة تنموية صناعية إلا في برنامجين فرضتهما الظروف التاريخية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وهما:

أ- **برنامج أكتوبر 1946:**

[1]- محمد بالرابح: **آفات التنمية في الجزائر**، مخبر تطبيقات علوم النفس وعلوم التربية من أجل التنمية في الجزائر، وهران، الجزائر، 2007، ص: 36-41.

تم إنشاء وحدات صناعية امتدادا واحتياطيا للصناعات الفرنسية في الأزمات، وتم التركيز فيها على إنتاج الصناعات الاستهلاكية، كالصابون والكبريت، وتصدير معظم المواد الخام بنسبة 90% إلى فرنسا، حيث ظهرت نسبة 40% من الصناعات الكيمياوية في غرب البلاد، ومنها الأسمدة والمبيدات والغاز المضغوط والسائل وصناعة الزجاج المقعر سنة 1945 – 1946 بوهران، يضم 450 عاملا، وبمعدل إنتاج مبلغ 6600 طن سنويا. [1]

ب- مخطط قسنطينة 1959:

قرر الجنرال ديغول تنفيذ خطة تنموية للحقبة من أكتوبر 1958 إلى غاية 1964، تدعيما لسياسة البقاء وإطالة الوجود الاستعماري، تميزت بالشمول والتكامل عن البرنامج الأول، وخصصت لقطاع التصنيع اعتمادا ضئيلا بما يعادل 16% فقط، وقد انصبّ اهتمام الخطة للامتصاص الجزئي من البطالة الحضرية، بهدف تحقيق الاستقرار الاجتماعي، من دون إعداد أي حل لأزمة التراكم الرأسمالية.

تزامن تنفيذ الخطة تواجد الجيش الفرنسي الذي استفاد منه المضاربون بتزويده بالخدمات المختلفة، مما أدى إلى إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الفرنسي، ترتب عنه تكوين طبقة عريضة من البطالين والكادحين، وخلق اقتصاد بإنتاجين مختلفين، إنتاج خارجي متقدم، وانتاج اجتماعي منخفض جدا، نتيجة التوجه العام للإنتاج الزراعي والصناعي والمنجمي، حيث أمر بإنشاء وحدات صناعية صغيرة ومتوسطة ومركبات صناعية من أجل تأسيس صناعات النفط منذ 1954 خاصة سنة 1956 التي شهدت اكتشاف البترول بحاسي مسعود، فضلا عن استغلال المعادن، ومنها الحديد مع بداية الستينات، وإنشاء أيضا بعض الصناعات الرئيسية مثل الميكانيك

[1]-محمد بالرابح: نفس المرجع، ص: 36-41.

وصناعات الأغذية والمشروبات والاقتصار على الصناعات الخفيفة لسد حاجيات الوطن الأم (فرنسا) كالصناعات الاستراتيجية.

إضافة إلى تحويل كل الأراضي الصالحة للزراعة والفلاحة إلى زراعة الكروم ولإنتاج الخمور، وهذا ما أثر على الجزائريين وأدى إلى انتشار الفقر والبطالة والجهل والأمية. [1]

3-4-2. مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة: (1962-1966):

مع خروج المستعمر الفرنسي وجدت الجزائر نفسها اقتصاد مفكك ومبعثر، يخضع للسيطرة الرأسمالية، لذا سارعت السلطة الجزائرية في مؤتمر طرابلس سنة 1962 إلى تبني النظام الاشتراكي الذي يتلاءم ووضع العديد من الدول المستقلة حديثا، والتي بحاجة إلى جهاز دولة مركزي وموجه للمشاريع والقرارات في إطار توازن ضمن مبادئ وثوابت الثورة التحريرية (بيان أول نوفمبر 1954)، إلى جانب النظام الاشتراكي عمدت الجزائر الأولى من الاستعمار إلى تأسيس نواة الصناعات الثقيلة والمركبات الصناعية، واقتضت اتفاقيات إفيان (1962) سياسة التعاون لمدة سنتين والانسحاب على مراحل وهذا من أجل ألا يعيق الخروج التام للفرنسيين من الجزائر، فيؤدي إلى أزمة توقف هذه المنشآت والهياكل الصناعية وجاء في هاته الاتفاقيات، على ابقاء أعداد ضخمة من الجزائريين للعمل في فرنسا، كما بقيت الجزائر تعتمد بشكل خاص على فرنسا في الحصول على الخبرة الفنية والثقافية وإنشاء المصانع، وضمن الاستراتيجية التنموية عمدت إلى اعتماد برامج سنوية استعجالية كبرنامج سنة 1963 الذي استمد من مخطط قسنطينة ثم برنامج سنة 1964 باستعمار قدره 2,9190 فرنك فرنسي، موزعة على بعض القطاعات منها: 54% لقطاع السلع، و 30,2% لقطاع الزراعة و 18,8% لقطاع الصناعة، كما عمدت الدولة الجزائرية

[1]- محمد بالرابح: نفس المرجع، ص: 36-41.

إلى تأميم الأموال المكتسبة بطريقة شرعية بعد صدور قانون 26 جويلية 1963، وجاء تأميم ثاني مع الأمر الذي صدر في 1964/08/27 يصادر أموال الأشخاص المحكوم عليهم بالإساءة إلى الدولة وتأميمات مست عدد من مختلف المؤسسات.[1]

واعتمدت الجزائر على الصناعة منذ سنة 1965 وربطها ربطا وثيقا بقطاع النفط والغاز، كمصادر للطاقة وشريانين أساسيين لبناء اقتصاد جزائري عصري.

لقد واجهت التنمية في هذه المرحلة عوائق كتزايد المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأيضا هروب الإطارات وأصحاب الأعمال نحو فرنسا رغم الضمانات التي وفرتها معاهدة إيفيان إضافة إلى تهريب الأموال، والتعبئة الاقتصادية لفرنسا، والافتقار إلى اليد العاملة من التقنيين والمهنيين.

3-4-3. مرحلة المخططات التنموية: (1967-1989):

تعتبر سنة 1967م بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، لأنها سنة البدء في التخطيط، واختيار الجزائر العمل بالمخططات لأنها تمكنها من:

1. حصر الامكانيات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في أجال محددة.
2. استخدام الموارد المحضورة والمجندة أفضل استخدام ممكن.
3. تحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها.

وقد باشرت ذلك فعلا بتطبيق مجموعة من المخططات ذات المدى الزمني المندرج والحجم الاستثماري المتزايد كما يلي:

---

[1]- محمد بالخير: التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع والتنظيم والعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، الجزائر، 2005/2004، ص: 60.

أ- المخطط الثلاثي الأول: (1967-1969):

تعد هذه المرحلة أساسية في تاريخ الجزائر الحديثة، حيث تم فيها إرساء القاعد الأساسية للتصنيع، وتأميم الثروات المنجمية في ماي من عام 1966، وإنشاء شركات وطنية لتحقيق سيطرة كاملة على النشاط الاقتصادي، وقد بلغ معدل استثمار 9,142 مليون دينار جزائري.

فالتصنيع كان ضمن سياسة الدولة منذ البداية، كمحاولة للتخلص من الارتباط الوثيق بالأسواق الرأسمالية الدولية، وتقليل التبعية إلى الخارج وخاصة الدولة الفرنسية، غير أن الملاحظ على هذه المرحلة بعض النقائص المسجلة والاخفاقات في المشروع التنموي الوطني، يعزى منها إلى قصر عمر التجربة الجزائرية، ومنها:

* تخلف قطاع الزراعة مقابل تزايد عدد السكان أمام الانتساب للقطاع الصناعي.
* معاناة اليد الصناعية من الضعف الشديد في استغلال الطاقات الإنتاجية.
* مشاكل التسيير والتحكم في أدوات الإنتاج وانخفاض إنتاجية العمل.

ولكن مع ذلك تعتبر هذه المرحلة كخطوة أولى في سبيل تحقيق تنمية استفادت من الثروة الطبيعية، ثم تليها الخطوة الثانية والتي تتمثل في تنظيم الصناعة التحويلية وهي مكملة للصناعات الاستراتيجية المختلفة.[1]

ب- المخطط الرباعي الأول: (1970-1973):

هي خطة طموحة لمواجهة التخلف والبطالة استهدفت استثمار 28 مليار دينار جزائري، حيث أفردت منها نسبة 45% للقطاع الصناعي، خاصة الصناعات الميكانيكية والكهربائية، وتم رصد مبلغ 2500 مليون دينار لتغطية تكاليف إنجاز الانشاءات الميكانيكية، وتضاعف حجم الاستثمارات في هذا المخطط ثلاثة أضعاف المخطط الثلاثي، وجعل من الصناعات الارتكازية

[1]- محمد بالخير: نفس المرجع، ص: 62.

كالمحروقات، مناجم، حديد، كهرباء، محل الصدارة بمعدل 63,75% من مجمل الاستثمارات الصناعية مع منح الأولوية لتمويل القطاعات المنتجة.

وتميزت هذه المرحلة بتأميم قطاع المحروقات باعتباره مصدر التمويل للتنمية، وقد تم نهج سياسة خاصة بتمويل الاستثمارات، تعتمد على الموارد المحلية من البترول وتعبئة الادخار الوطني ثم الاقتراض من الخارج، مع مراعاة التسديد على المدى المتوسط، بحيث ساهمت القروض الخارجية بنسبة 30% والقروض الداخلية 63% والمعنويات 7%، كما ركز أيضا هذا المخطط على تنويع المبادلات التجارية، مع التحكم والرقابة على التوزيع وتجنيد العمال وإشراكهم في الحياة الاقتصادية، وشهدت هذه الحقبة أيضا صدور مرسوم 1971/11/18، المتضمن الثورة الزراعية، وتأميم النقط بنسبة 51%، والغاز الطبيعي بمعدل 100% بتاريخ 1971/02/24، لوضع حد لامتيازات الشركات الأجنبية والسيطرة على استثماراتها، غير أن سوء التسيير ونقص التحكم في الانجاز، أسهما في إضعاف الكفاءة الاستثمارية، بالإضافة إلى عدم اعتماد هذا البرامج على خطة هيكلية تحليلية، فقد كان مجرد أفكار تهدف إلى كسب تأييد الرأي العام.[1]

ج- المخطط الرباعي الثاني: (1974-1977):

جاء المخطط الرباعي الثاني بعد تقييم المعضلات والنقائص السابقة في المخطط السابق، ولقد أوليت عناية خاصة لقطاع الصناعات التحويلية وصب اهتمام ثاني لقطاع السكن والأشغال العمومية، وقد سجلت زيادة في الإنتاج بلغت 11%، وفتح المجال لليد العاملة والتي وصلت إلى 450 ألف موظف جديد ذا تأهيل مقبول ومنهم العمال المغتربين الذين عادو إلى الوطن وتحسين المستوى المعيشي والاهتمام بالفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا، كما اتجه التركيز إلى المنطق

[1]- محمد بالرابح: **آفاق التنمية في الجزائر**، المرجع السابق، ص: 61، 62.

النائية واتباع وسياسة لا مركزية التصنيع واستثمر في قطاع الصناعة ما يربو عن 43,5% واعتبرت سنة 1978 سنة لتحقيق التنمية الصناعية في الجزائر.

وتستخير نظام تربية وتكوين موجها يحمل على عاتقه تلبية الحاجيات الجديدة للاستثمار، وتحسين مستوى معيشة الأفراد والجماعات في مختلف جهات الوطن، وتم اعتماد ما قيمته مئة مليار دينار جزائري حول نصفها لتقويم قطاع المحروقات.

كما زاد الاهتمام بالصناعات الهيدروكربونية، وإعادة تنظيم البنوك، وتنظيم التبادل الخارجي. [1]

كما اقتصرت فترة 1978-1979 على تقييم نتائج المخططات التنموية السابقة، وحصر الانجازات والأهداف المسيطرة، والتعرف على الأخطاء لتفاديها في المستقبل.

د- المخطط الخماسي الأول: (1980-1984):

تميز هذا المخطط بتصحيح الانحرافات ومحاولة تدارك النقص الفادح للمخططات السابقة، وانجاز كل المشاريع مع رفع شعار "من أجل حياة أفضل"، وخصصت للمخطط مبلغ 155 مليار دج للاستثمارات الصناعية بمعدل 38,56% من مجمل الاستثمارات نصفها لتنفيذ المشاريع السابقة، والنصف الآخر للمشاريع الجديدة، مع العمل على رسم سياسة عامة لتفادي المشاكل الموروثة عن المخططات السالفة.

وتم أيضا إنشاء البنك الزراعي للتنمية الريفية BADR بتاريخ 1982/03/16، لتمويل القطاع الزراعي ليساعد على تنفيذ مختلف هياكل الزراعة.

---

[1]- محمد بلخير: **التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية**، مرجع سابق، ص: 20.

يعد المخطط الخماسي الأول، مرحلة انطلاق نحو التخطيط للإنتاج، بدل التخطيط للاستثمارات باستثناء القطاع الصناعي الذي شهد ارتفاعا ملموسا في حصص الاستثمارات الصناعية بمبلغ 154,5 مليار دج، وتم اتخاذ إجراءات للحد من حجم الواردات والتبعية الاقتصادية نحو القطاعات الاجتماعية ومنها السكن، مع تطبيق بعض الاصلاحات الاقتصادية الأساسية كمحاولة لتغيير النموذج التنموي، من خلال تخفيض حصة الصناعة والاهتمام بالقطاع الزراعي، يعد مواجهة ندرة المواد الاستهلاكية، وإن كانت الأزمة الاقتصادية العالمية والركود التضخمي، قد حال دون تحقيق ذلك.

كما بذلت جهود فردية للتحكم التقني والعلمي وضمان دوامه على المدى المتوسط والبعيد، والاهتمام بتأهيل العاملين، ودعم وانتشار تنمية المعارف الفنية والعملية لديهم للمساهمة في تحديث وتوسيع الوحدات بالاعتماد على تكنولوجيا متطورة ولتأسيس متطلبات هذا القطاع الحيوي، ثم إنشاء معاهد ومؤسسات تعليمية، تعمل على ربط التعليم باحتياجات الاقتصاد الوطني مع توفير الثقافة العلمية والتكوين التربوي الأساسي مع توفير الثقافة العلمية والتكوين التربوي الأساسي للعاملين بمختلف الاختصاصات الفنية، كالمعهد الوطني للمحروقات والكيمياء (HC، IN)، والمعهد الوطني للبترول (I.A.P) والمعهد الوطني للمناجم والتعدين (IMA)، والمعهد الوطني للصناعات الخفيفة (INIL) والمعهد الوطني للإنتاجية والتطور الصناعي (INPED) لتكوين المهندسين والفنيين السامين، كما تم تكوين نظام للتأهيل داخل كل مؤسسة بفتح ورشات تعليمية، مع إنشاء مختبر في كل وحدة لإجراء الدراسات والتحاليل والبحث العلمي، لتحسين شروط الإنتاج. [1]

[1]– محمد بالرابح: **آفات التنمية في الجزائر**، مرجع سابق، ص: 64-65.

هـ-المخطط الخماسي الثاني: (1985-1989):

اعتمدت الدولة في هذه المرحلة سياسة الاحتفاظ بوتيرة نمو مدعمة بجهاز إنتاج يضمن مستوى استثمار هام قدر بـ 550 مليار دينار جزائري، وواصلت الدولة سياستها اتجاه تسديد الديون الخارجية، وتشجيع الصادرات والاعتناء بالجانب المادي واستعمال أدوات التنظيم استعمالا جيدا، ولقد شهدت سنة 1986 انهيار تام للاقتصاد حيث لم تزد نسبة النمو سوى 0,6%، أما ما ميز هذه السنة صدور الميثاق الوطني الذي جاء يؤكد على مواصلة عملية التنمية، وأنها عملية تغير شامل، تشمل الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وقد ينظر إلى تحقيق التنمية المستقبلية من أربعة زوايا أساسية وهي:[1]

* ترتكز الزاوية الأولى على بناء قاعدة صناعية متنوعة ومتكاملة ومتوازنة جغرافيا.
* تركز الزاوية الثانية على تقديم نظام جديد الإدارة الاقتصادية، يهدف إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية على أساس مركزية التخطيط واللامركزية الإقليمية، ولا مركزية إدارة المشروعات ومشاركة العمال في الإدارة والثورة الزراعية.
* ركزت الزاوية الثالثة على إحداث زيادة تدريجية في الدخل الفردي، مع محاولة زيادة المدخرات وتقليل الاعتماد على الموارد الخارجية.
* بينما ركزت الزاوية الرابعة على الحدث السريع في التوسيع من التعليم والتدريب، للاستجابة لطلب القوى العاملة المدربة واستثمارها في خلق بيئة اجتماعية وثقافية مناسبة.

كما عرفت سنة 1986 انعقاد ندوة وطنية خصصت لدراسة مستوى الإصلاحات الاقتصادية، وحل المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها بعض المؤسسات وركزت على قائمة النقائص والمشاكل كما يلي:

---

[1]- محمد بالرابح، نفس المرجع، ص: 64-65.

* نقص التحكم في تسيير المؤسسات وتشغيلها وفق طاقة استيعابها الحقيقية.
* ضعف فعالية مؤسسات التجارة الداخلية والتوزيع.
* ضعف الفعالية في عملية البرمجة والتخطيط.
* بروز ظاهرة التبذير في مختلف المجالات.

وشهدت سنة 1986 أيضا انهيار في أسعار المحروقات، أين كانت الموارد النفطية تغطي كل عجز في الاقتصاد الجزائري، وبعد هذا تم مراجعة سياسة الاقتصاد وثقافته بزيادة سلطة الإدارة المركزية وتفتيت أدوات الإنتاج إلى وحدات أقل ووجهت بعض الأعمال إلى وزارات وصية يتعلق منها بالتسويق والاستغلال والتطوير، مما يضمن مركزية أعم للنظام الاقتصادي وتغيير دور التعبير الاشتراكي ووظيفته.

وفي سنة 1987 تم المصادقة من طرف المجلس الشعبي الوطني على مشروعين أساسيين، ويتمثل المشروع الأول في استقلالية الإدارة لشركات القطاع العام، وتمارس هذه الاستقلالية في حدود الأهداف الوطنية للتنمية حسب الخطط القومية، ويمارس القانون حظر على بيع أسهم الشركات العامة، وسمح لها المساهمة مع بعضها رسميا بإشراف صناديق قابضة. [1]

[1]– محمد بالخير: **التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية**، المرجع السابق، ص: 65–66.

والمشروع الثاني يتمثل في إعادة تنظيم مزارع القطاع العام واستقلال إدارة هذه المزارع ومنح المسؤولية الكاملة لعمالها الذين أعطي لهم حق دائم في استغلالها، مقابل دفع العمال أقساط سنوية، وبمقتضى القانون الخاص قسمت المزارع الكبيرة إلى مستثمرات فلاحية تضم بين ثلاث إلى خمسة عمال، وتقسم على أساس عدد العمال والمساحة والأصول الرأسمالية المتاحة.

رغم كل ما عرفته هذه المرحلة من مشاريع وسياسة تخطيط، إلا أنها في أواخر الثمانينات شهدت الجزائر ارتفاع كبير في مديونيتها الخارجية، حيث أصبحت تحت ضغط المؤسسات البنكية الدولية. [1]

3-4-4. مرحلة اقتصاد السوق: (ما بعد 1990):

بدأت عملية التحول نحو اقتصاد السوق مع مطلع الثمانينات في الجزائر وغيرها من البلدان الاشتراكية، التي باشرت خلالها السلطات من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والإدارية تمثلت في:

1. إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية 1982.
2. اعادة تنظيم التراب الوطني برفع عدد الوحدات الإدارية المحلية 1984.
3. تنظيم القطاع الفلاحي من جديد وفق نظام المستثمرات الفلاحية 1986.
4. صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية في 1988/01/12. [2]

ومع صدور دستور 1989 دخلت الجزائر مرحلة جديدة وبداية تحول تاريخي في مسار الدولة والمجتمع، على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (التعددية الحزبية وتبني

---

[1]- محمد بالخير، نفس المرجع، ص: 65-66.

[2]- بوحسون العربي: **المؤسسة الصناعية الجزائرية، تحريات التسيير، من التسيير الاشتراكي إلى الشراكة**، دار النشر الجامعي الجديد، الطبعة الأولى، الجزائر، ص: 39، 40.

الرأسمالية)، غير أن هذا التحول لم يكن سهلا وميسورا، بل تميز بأزمة عميقة وشاملة (العشرية السوداء)، أدت إلى غياب شبه كلي للمرافق الخدماتية في الأرياف والعديد من المدن وحركة واسعة من النزوح الريفي اتجاه المدن الكبرى واكتظاظها، وتدهور محيطها البيئي وإطارها العمراني.

ومع نهاية التسعينات وبداية الألفيات بدأت الانطلاقة الفعلية لعدة مشاريع، والتي مهدت لها عدة عوامل كالانتخابات الرئاسية 1997 وقانون الوئام المدني، الذي صوت الشعب عليه بالأغلبية الساحقة في استفتاء 1999، وبالتالي بدأت الحياة تعود إلى مجاريها بعودة الأمن والاستقرار السياسي، مما سهل في استقرار الاقتصاد الوطني وانتعاشه ودخول الجزائر مرحلة جديدة في تاريخها، ألا وهي عودتها إلى مكانتها الدبلوماسية (إبرام عدة اتفاقيات تعاون وصداقة مع عدة دول).

كما شهدت هذه الفترة عدة مشاريع منها:

أ- برامج دعم الانتعاش الاقتصادي (2001-2004):

قررت الحكومة الجزائرية في أفريل 2001 وضع برنامج لتدعيم الانعاش الاقتصادي، وقد خصص لإنجاز هذا المشروع أهم غلاف مالي منذ الاستقلال 525 مليار دج حيث وجه أساسا للقطاعات الرئيسية من أشغال وهياكل قاعدية، تنمية محلية وبشرية، دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم الاصلاحات حيث أن هذه القطاعات بدورها تتكون من قطاعات فرعية،[1] كما استهدف هذا البرنامج تنمية المناطق النائية والأكثر حرمانا في الهضاب العليا والجنوب بتكلفة قدرها 67,6 مليار دج، ومن بين الأهداف الرئيسية التي كان يهدف اليها هذا البرنامج هو رفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام وتخفيض معدلات البطالة.

[1]- هدى بن محمد: **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، الجزائر، 2020، ص: 40، 42، 43، 45، 47، 48، 51، 54.

ب-البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

تمت الموافقة عليه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005، وقد خصص مبلغ قدره 4202,7 مليار دج، وقد كان هذا البرنامج مرفقا ببرنامجين تكميليين لتنمية الجنوب والهضاب العليا والخاصين بالفترة (2006-2009)، هذان البرنامجان يأخذان في الحسبان الخصوصيات الجغرافية لهذين الريعين ويأتيان لتعزيز المساواة من حيث التنمية بين مختلف مناطق البلاد، حيث خصص مبلغ 432 مليار دج لمناطق الجنوب، بينما خصص 668 مليار دج لمنطقة الهضاب العليا.

وكان يهدف إلى استكمال الاطار التحفيزي بالاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار، وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي، وتحسين ظروف معيشة السكان وتطوير الهياكل القاعدية، السكن، تأهيل المرافق الرياضية والثقافية.

ج-البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014: [1]

هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث، طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين المعيشة، وقد رصد لهذا البرنامج 286 مليار دولار لهذا يعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر بـ 11034 مليار دج.

القسم الثاني: تضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها، كالسكك الحديدية والطرق والمياه .... بمبلغ قدر بـ 9700 مليار دج.

[1]-هدى بن محمد: نفس المرجع، ص: 40، 42، 43، 45، 47، 48، 51، 54.

ومن بين أهداف هذا البرنامج:

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين.
- مكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل جديد (عقود ما قبل التشغيل...).
- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي، وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.
- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لانعاش الصناعة الوطنية، وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة وترقية الصادرات خارج المحرقات.
- الحفاظ على السلام الاجتماعي في خدمة التنمية.

د- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019: [1]

يعتبر البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة 2015-2019، حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019. وقد خصص مبلغ قدر بـ 4079,6 مليار دج في 2015 مقابل مبلغ قدر بـ 1894,2 مليار دج في 2016، ونالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية الحصة الأكبر وكان يهدف إلى:

- الحفاظ على المكتسبات الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية والتكوين والصحة العمومية وربط البيوت بشبكات الماء، الكهرباء، الغاز وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.

[1]-هدى بن محمد: نفس المرجع، ص: 40، 42، 43، 45، 47، 48، 51، 54.

- الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه. [1]

كما كان يهدف أيضا إلى:

1- **عصرنة المنظومة المصرفية والمالية:** من خلال:

- تكييف الاطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي.
- تطوير واستعمال أدوات الدفع العصرية وتحديث النظام المعلوماتي للبنوك.
- تقليص آجال معالجة ملفات القروض والتمويل، من خلال ضمان المزيد من المركزية في اتخاذ القرارات.

2- **توسيع وعصرنة القطاع الصناعي:** وذلك بـ:

- ترقية الإنتاج الوطني وحمايته وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة.
- دعم نشاطات تثمين الموارد الطبيعية خصوصا نشاطات صناعات الحديد والصلب.
- إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييفه، من خلال تحقيق إجراءات وكيفيات التمويل. [2]
- تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة.

3- **مواصلة المنشآت القاعدية وتوسيعها:** من خلال:

- مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها وإنشاء محطات جديدة.

---

[1]-هدى بن محمد: نفس المرجع، ص: 40، 42، 43، 45، 47، 48، 51، 54.

[2]- سالمي رشيد، عزي هاجر: **"واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر"**، مداخلة، الملتقى العلمي الخامس حول استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2018، ص: 17.

- توسيع شبكة الطرق والطريق السيارة من خلال إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا واستكمال المنافذ الخاصة بالطرق السيارة بطول إجمالي قدره 663 كلم. تطوير شبكة الطرق من خلال إنجاز خطوط وعمليات ازدواجية لبعض الطرق وعصرنتها.
- تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الاقليم من خلال إنجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة في مناطق الجنوب والهضاب. [1]

خامسا: دور القطاع الخاص والمشاركة الشعبية في التنمية المحلية:

3-5-1. القطاع الخاص وتنمية المجتمع المحلي:

لقد كان ظهور القطاع الخاص نتيجة للتقدم الحاصل في العالم والعولمة وتكنولوجية المعلومات، إضافة إلى فشل الكثير من الدول في إيجاد الحلول لتنمية اقتصادها، خاصة التي كانت تعتمد على النظام الاشتراكي، وبالتالي أخذت الكثير من الحكومات تتجه نحو القطاع الخاص بدل القطاع العام، وفتحت أبواب الاستثمار سواء الوطني المحلي أو الأجنبي، ويمكن تعريف القطاع الخاص على أنه "ذلك القطاع من الاقتصاد الوطني الذي يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتجري فيه عملية تخصيص الموارد الإنتاجية طبقا لما تمليه قوى السوق التلقائية، وليس إرادة السلطات الحكومية العامة".[2]

---

[1]–سالمي رشيد، عزي هاجر، نفس المرجع، ص: 17.

[2]– طري سميحة: **دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية**، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، ط1، الاسكندرية، 2016، ص: 15.

وعموما يمثل القطاع الخاص مجموعة من المؤسسات الإنتاجية أو الخدماتية، يتم إنشائها من طرف رجال الأعمال أو المستثمرين المحليين أو الأجانب، هدفها الربح السريع والاستمرارية والبقاء. [1]

- **القطاع الخاص والتنمية:**

لقد أصبح دور مؤسسات القطاع الخاص هو الدور المحوري في عملية التنمية، وهو ما أثبتته النجاحات التي تحققها الاقتصاديات المتقدمة في هذا المجال، ولذلك فإن الدور جاء بشكل عكسي مع دور القطاع العام في التنمية الاقتصادية التي تحققها الدول، فمع زيادة دور القطاع الخاص يقل دور القطاع الحكومي ليصبح تشريعيا، وعلى المستوى العالمي وفي ظل الدول الصناعية والتجارية الكبرى، أصبح هناك هدف لتحقيق تعاون متوازن وتكامل بين كل من الدولة ورجال الأعمال والمجتمع، أي الحكومة والقطاع الخاص لفائدة المجتمع والاقتصاد، في تحقيق التنمية دون الاعتماد كلية على جهة واحدة والاعفاء الكامل من المسؤولية لجهة أخرى.[2]

فالقطاع الخاص يمثل شكلا من أشكال المشاركة، ويساهم كثيرا في تحقيق التنمية على المستوى المحلي، من خلال الاستثمار وتوفير مناصب عمل وتطوير الإنتاج الوطني. [3]

3-5-2. واقع القطاع الخاص بالجزائر:

شملت التحولات التي شهدتها الجزائر بعد التعديل الدستوري في 1989، بالإضافة إلى فتح المجال السياسي للمنافسة ضمن المجالس المنتخبة، فتح المجال الاقتصادي للمنافسة ضمن قواعد

---

[1]-طري سميحة، نفس المرجع، ص: 15.

[2]- المؤتمر العربي السادس لإدارة البيئة: إعداد مجموعة من الخبراء، **التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، القاهرة، 2007، ص: 20-21.

[3]- عزيز محمد الطاهر: **آليات تفعيل البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة ورقلة، 2011، ص: 53.

اقتصاد السوق وسمح للقطاع الخاص المساهمة، إلى جانب الدولة في التنمية عن طريق عدة آليات منها الخوصصة بمختلف طرقها، فرفعت الدولة يدها عن عدة مجالات كانت تحتكرها وتكفل بها القطاع الخاص، وكان تأثير ذلك واضحا على البلدية باعتبارها إحدى مؤسسات الدولة التي تقوم بمختلف المهام الاقتصادية، حيث حلت معظم المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي وتم خوصصة البعض منها.

حيث يظهر اشراك القطاع الخاص من خلال عقد الامتياز، وهو إبرام اتفاقية مع المتعامل الخاص وتسليمه مرفق عام لتسييره وإدارته مقابل دفع رسوم ضريبية، وأيضا هناك بعض البلديات تعتمد على إبرام وعقد الصفقات العمومية، كجمع النفايات والإنارة العمومية. [1]

رغم أن للقطاع الخاص دور هام في التنمية غير أن المجالات والقطاعات التي يشارك فيها تبقى محدودة، نظرا لعدة اعتبارات منها: طبيعة القوانين التشريعية الخاصة بالاستثمار والبحث عن أسواق خارجية لتصدير المنتوج الوطني، واستوراد الدولة لبعض المنتجات الأجنبية، هي بالأصل موجودة في الجزائر ويمكن تصنيعها أو إنتاجها من القطاع الفلاحي مثلا.

3-5-3. التنمية المحلية والمشاركة الشعبية:

بأن التنمية أصبحت تتمحور حول البشر، بحيث يشكلون جوهرها وكل ما ينتج من أجلهم وهم وسيلتها بحيث لا يمكن أن تكون هناك تنمية شاملة دون وجود مشاركة فعالة تجعل سكان المجتمعات يهتمون بكل ما يتعلق بقدراتهم المعيشية وما يسمى حياتهم من قريب أو بعيد، وتجتث دابر اللامبالاة والروح السلبية والفتور لديهم، وأن كل برامج التنمية ومخططاتها التي تقدمها الحكومات دون مشاركة أصحاب الشأن فيها ودون حفزهم وتحسيسهم وتعبئتهم بأهميتها.

[1]- عزيز محمد الطاهر، نفس المرجع، ص: 53.

فهي لا تشكل مناخا ملائما ولا تربة صالحة لزرع عملية التنمية ونموها وتطورها وازدهارها فالمشاركة هي إحدى العمليات الأساسية لانطلاق ومواصلة عمليات التنمية في المجتمعات الحديثة سواء المتقدمة منها أو النامية، كما أنها أحد العناصر الضرورية لإنجاح التنمية الشاملة، لأنها تخلق الجو الحماسي والدافعية والاستعداد لبذلك الجهد الضروري والفعالية للمشاركين في سياق الأوضاع الثقافية، القيمية والتاريخية والاقتصادية والسياسية. [1]

خلاصة الفصل:

لقد حاولت الجزائر منذ الاستقلال تبني سياسات واستراتيجيات تنموية رغم كل الأزمات والعثرات التي كانت تعصف تارة أخرى باقتصادها، إلا أن التنمية المحلية لم تكن تسير في الاتجاه الصحيح لأن برامجها التنموية لم تتوافق مع أهداف ومطالب المواطنين، إضافة إلى عجزها عن معالجة وإزالة الصعوبات التي كانت تعترض تنمية المجتمع، أي لم تقف على معالجة عمق أزمة التنمية المحلية في الجزائر وإنما كانت تقدم حلول استعجالية واصلاحات طفيفة (إصلاحات ترقيعية نابعة عن اتجاه اتجاهات شخصية وغير مدروسة بدقة)، والذي أدى إلى فشلها في كل مرة إلا أن الواقع اليوم أصبح يفرض على الحكومة والمجتمع التعاون، من أجل إحداث قفزة تنموية سريعة هدفها المواطن لأنه هو المحرك الأساسي لعجلة التنمية المحلية، وبالتالي فالاهتمام بالإنسان والاستثمار في العنصر البشري وتنميته. فالتنمية البشرية هي الطريق الأول للوصول إلى التنمية المحلية الشاملة والمستدامة.

[1]– رابح كعباش: **سوسيولوجية التنمية**، مخبر علوم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص: 35، 36.

الفصل الرابع:
التخطيط والتنمية المحلية

تمهيد:

يمثل التخطيط مطلب من متطلبات التنمية المحلية، نظرا لأهميته ودوره الكبير في إحداث تغيير ونمو على مستوى المجتمع المحلي، وباعتباره عامل مهم في دفع عجلة التنمية، وهذا ما سنقوم بعرضه في هذا الفصل من خلال التخطيط ومراحله وأنواعه ومتطلبات ومقومات التخطيط.

أولا: عناصر أهداف وأهمية ومبررات التخطيط:

4-1-1. عناصر التخطيط:

أ- **التنبؤ:**

يعتبر التنبؤ جوهر عملية التخطيط والتركيز عليه من المرتكزات الأولية التي تقوم عليها، فالخطة تبدأ بالاعتماد على التقدير والافتراضات التي يتوقع واضعوا الخطة تحقيقها في المستقبل، فالتخطيط يجب أن يكون قائما على دراسة جادة وأن يستند إلى بيانات ومعلومات كاملة ودقيقة، وعلى التحليل دون الظنون والأوهام، أي أنه يخاطب الأمور الغيبية لا القطيعة. يجب أن نلاحظ أن التنبؤ نادرا ما يصدق تماما بل يوجد دائما نسبة من الخطأ فيه، لذلك يكون من الخطأ الاعتقاد بأن التنبؤ يقدم نتائج مؤكدة، أو أنه يعطي أجوبة صحيحة كاملة، فهو لا يعطي سوى نتائج وأجوبة صحيحة نسبيا وعلى ذلك يجب على واضعي الخطة مراعاة ما يلي:

- يجب أن يكون تقديراتهم وافتراضاتهم دقيقة إلى أبعد حد. [1]
- أن يعطي واضعوا الخطة في حساباتهم أن نسبة معينة من الخطأ في التنبؤ بهذه التقديرات وتلك الافتراضات.

---

[1]- بركان عادل: **واقع التخطيط في المنشآت الرياضية**، رسالة ماجستير، تخص الادارة والتسيير الرياضي، المركز الجامعي، سوق أهراس، الجزائر، ص: 37-38

ب-الاستعداد للمستقبل:

يجب على التخطيط أن يكون قابل للتحقيق أي أكثر واقعية وأن يكون في الوسع تنفيذها، ويتطلب ذلك أمن يكون لدى المنظمة الوسائل الكافية من الإمكانيات البشرية والمادية لتحقيق هذه الأهداف.

ولذلك يتطلب التخطيط أولا حصر جميع الموارد والإمكانيات الموجودة بالدولة، وتحديد أفضل القائمين على وضع الخطة بحقيقة الثورة القومية تقديرا سليما، وكذلك بالموارد الأجنبية التي يمكن الاعتماد عليها وعلى الخبرات الفنية. في هذا الشأن بالإعلان عن أهداف التخطيط في شعارات رنانة وإنما بالعبرة باتخاذ كافة الاستعدادات، التي تكفل تحقيق وتنفيذ هذه الأهداف حتى تصبح مؤكدة في نهاية المدة الزمنية المقررة للخطة.[1]

4-1-2. أهداف وأهمية التخطيط:

أ- أهداف التخطيط:

تختلف أهداف التخطيط باختلاف أنواعه، فأهداف التخطيط مثلا تختلف عن مثيلاتها للتخطيط السياحي أو العمراني أو الاجتماعي أو تخطيط النقل، وأيضا تختلف حسب الدولة وإمكانياتها ونظامها الاقتصادي (دول رأسمالية، اشتراكية، دول نامية). ورغم ذلك هناك أهداف عامة يسعى التخطيط إلى تحقيق واحد منها أو أكثر وأهمها:

- الاستغلال الأنسب للموارد الطبيعية المتاحة والكامنة، بل الموارد البشرية أيضا.
- وضع الحلول المناسبة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والبيئية، وتأمين احتياجات السكان من الخدمات خاصة خدمات البنى التحتية.

[1]- نفس المرجع، ص: 37-38

- تحسين المستويات المعيشية للسكان، من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وتحقيق أعلى معدل تنمية لاستخدامات الأرض.
- مواجهة الضغط على الموارد والذي يعد من أهم المشكلات، التي تعاني منها معظم دول العالم في العقود الأخيرة من القرن العشرين.
- تحقيق أعلى درجة استفادة من التقنيات الحديثة المتطورة، ووضع الحلول المناسبة للاندماج في العولمة التقنية والتي أصبحت ظاهرة مميزة في السنوات الأخيرة، وظهرت مؤثراتها وبدرجات متفاوتة في معظم دول العالم خاصة المتقدمة منها. [1]
- إحداث تغييرات هيكلية ووظيفية في البناء الاجتماعي للمجتمع، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين من خلال تقديم وتحسين الخدمات، التي تقدم لبعض الفئات في المجتمع مثل التأمين الصحي، رعاية الأسرة والطفولة وغيرها.
- إعادة تصميم البرامج والخدمات بما يكفل زيادة المستفيدين منها وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية وتحسينها مثل: الصحة، الإسكان، التعليم، المواصلات.
- العمل على مواجهة المشكلات الاجتماعية الأساسية في المجتمع، والتي قد تؤثر بدرجة أو أخرى في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع مثل: الجريمة والانحراف والبطالة... [2]
- تنمية بعض قطاعات الاقتصاد القومي التي تكون متخلفة في نموها أو التي يراد تعجيل النمو فيها بمعدل أعلى.

---

[1]– محمد الفتحي بكير محمد: **التخطيط الاقليمي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص: 13–14.

[2]– محمد محمود المهدلي: **ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص: 167–168.

- وقع معدل نمو الدخل القومي بحيث لا تتخلف الاقتصاديات الرأسمالية على التقدم الاقتصادي السريع.
- دعم الجهاز الانتاجي بالاعتماد على التصنيع السريع وتطوير الزراعة وتكوين المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الاشتراكية، كما يهدف إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي. [1]، والذي يكون بتحسين وتطوير العملية الإنتاجية في مختلف النشاطات والقطاعات من حيث النوعية والكمية، مع تحسين كفاءة العمل في كافة القطاعات ونوعية الخدمات وبالتالي تحقيق المنفعة العامة. [2]

وعموما يمكن ايجاز أهداف التخطيط إلى أهداف استراتيجية وتكتيكية:

1- أهداف استراتيجية:

وهي أهداف بعيدة المدى يبغي المجتمع تحقيقها وتتمثل في:

- نقل المجتمع من وضع معين إلى وضع آخر أفضل من حيث التقدم والتنمية الاجتماعية.
- تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال إشباع وحل المشاكل المختلفة التي تواجه المجتمع منها القضاء على البطالة والمشكلات المصاحبة لعملية التطور والتقدم، وزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، وتوفير الخدمات الاجتماعية اللازمة وتطويرها وتحسينها. [3]

2- أهداف تكتيكية:

---

[1]- الوليد بشار يزيد: **التخطيط والتطوير الاقتصادي، دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربيّة**، دار الراية للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص: 46-47.

[2]- محاضرة مقدمة من طرف الأستاذ رحاب حسين جواد كاظم، كلية الادارة والاقتصاد، قسم إدارة البيئة جامعة بابل، العراق، 2018/11/12 – العراق. www.uobabylon.idu.iq.

[3]- ابراهيم عبد الهادي المليجي، محمد محمود مهدلي: **التخطيط للتنمية**، المكتب الجامعي الحديث 2004، الإسكندرية، ص: 72.

وهي الأهداف القريبة المدى ويمكن تنفيذها على فترات زمنية قصيرة، وهذه الأهداف هي أهداف جزئية من الأهداف الاستراتيجية ويمكن تحقيقها في الحاضر، وتتمثل هذه الأهداف في أنها ترتبط بالخطط والبرامج والمشروعات في شتى المجالات والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية، ومن خلال تحقيق هذه الأهداف يتم تحقيق الأهداف الاستراتيجية. [1]

ب-أهمية التخطيط: للتخطيط أهمية كبيرة تظهر من خلال:

- تحقيق عمليات التخطيط تنسيق الجهود بين الأجهزة والهيئات المختلفة، وعدم التكرار والازدواج وتحقيق التعاون والمشاركة بين هذه الجهود.
- يساعد التخطيط على تنمية الموارد المختلفة المادية والبشرية والتنظيمية والسياسية ويضمن حسن استخدام هذه الموارد، أي يوفر الخدمات من خلال الاستخدام الأمثل للوسائل المادية والمالية والبشرية بأفضل الطرق لتحقيق أهداف المؤسسة، وذلك يؤدي إلى تخفيض التكاليف.
- التخطيط هو الوسيلة التنظيمية لأداء برامج الرعاية الاجتماعية وتنفيذها على المستويات المختلفة، وكذلك الأجهزة اللازمة والبرامج سواء كانت حكومية أو أهلية والخدمات التي يحتاجها الأفراد والجماعات، وذلك من خلال خطة واضحة ومرسومة داخل إطار تخطيطي واضح المعالم.
- يساعد التخطيط على الوصول إلى الأهداف البعيدة المدى عن طريق وضع الخطط المناسبة للوصول إلى تلك الأهداف.

---

[1]- محمد محمود المهدلي: **ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية**، المكتب الجامعي الحديث، 2001، الإسكندرية، ص: 167.

- يحقق التخطيط الأمن والشعور بالأمان للأفراد والجماعات والتخطيط يحقق الرقابة الداخلية والخارجية على التنفيذ، ويسهل متابعة الخطط المختلفة والوقوف على الصعوبات التي تعترضها. [1]
- التخطيط هو الوسيلة الوحيدة التي تقوم على أساس التنبؤ بالحوادث، الظروف والاحصاءات والبحوث نتيجة تحليلها واستخلاص النتائج المحتملة أو المتوقعة، وهو بهذا يعتبر الأسلوب العلمي لمقابلة احتياجات المستقبل القريب والبعيد في المجتمعات.
- يعتبر التخطيط وسيلة لتحقيق تقدم سريع في حياة الأفراد والجماعات، حيث أن الارتباط بخطة معينة ذات توقيت معين ومحدد، ويحدد مسؤوليات كل مشترك في التنفيذ والتمويل مما يدفع بكل القوة للانطلاق نحو تحقيق الأهداف المقصودة في الخطة الشاملة، أما ترك الأمور للصدفة والتنفيذ التلقائي يخلق نوعا من التراخي والتباطؤ ويعيق الوصول إلى الأهداف التي صنعت الخطة من أجلها.
- يعتبر التخطيط وسيلة لحل المشاكل الناجمة عن التنمية وايجاد الحل المناسب للمعادلة الصعبة التي تواجه الدول النامية، بالتوافق بين زيادة الإنتاج وزيادة الدخل الاستهلاكي والخدمات مع توفير فائض من الدخل (المدخرات) أو سلع للتصدير نستقل في استثمارات متجددة تعمل على زيادة الإنتاج...
- يحقق التخطيط الأهداف القومية التي رسمتها الدولة في فترات تتناسب وقدرة المجتمع، كما يمكن من مشاركة المواطنين في اقتراح ووضع خطط ومتابعتها وتقويمها. [2]

---

[1]– ابراهيم عبد الهادي المليجي، محمد محمود مهدلي: **التخطيط للتنمية**، المرجع السابق، ص: 83–84.

[2]– محمد محمود المهدلي: **ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية**، المرجع السابق، ص: 169.

- كما أن للتخطيط فوائد منها:
- يساهم في تحقيق الأهداف المطلوبة والمسطرة مسبقا.
- يساعد على دعم التنسيق وشبكة الاتصال بين كافة التنظيمات والمؤسسات والأعمال.
- دعم نمو وتطور وظهور المهارات والخبرات الخاصة، بالمسؤولين ومدراء المؤسسات والهيئات.
- يحقق تكيف وانسجام الإدارة مع العوامل الخارجية، كالتطور التكنولوجي وطبيعة السوق والعمال.
- يساهم في تحقيق أفضل استثمار للموارد البشرية والمادية.
- يساعد التخطيط على توجيه كافة الأنشطة الهادفة والمنظمة نحو تحقيق النتائج المرجوة مع تحقيق التتابع الفعال للجهود المبذولة.

4-1-3. دواعي ومبررات التخطيط:

توجد العديد من المبررات والأسباب العامة، التي تدفع دول العالم عموما إلى التدخل في النشاطات الاقتصادية ومن أهمها:

أ- عجز آلية السوق عن تحقيق الاستخدام الكامل للموارد، والذي ارتبط بالفكر الاقتصادي الكلاسيكي، والذي يستند إلى هذه الآلية في القيام بالنشاطات الاقتصادية واستمرارها، وبالتالي ضمان تحقيق الاستخدام الكامل للموارد عن طريق مرونة الأسعار والأجور التي هي كفيلة بمعالجة حالات عدم الاستخدام لأي مورد أو سلعة أو خدمة، تعني زيادة العرض على الطلب في تسويق سوق المورد أو السلعة أو الخدمة، وهذا يدفع بالسعر نحو الانخفاض إلى أن يتم استخدام كامل للمورد والسلعة أو الخدمة، أي حين تحقق حالة

التوازن بين العرض والطلب، بعيدا عن وجود أي تدخل لأي جهة كانت في تفاعل قوى السوق المتمثلة العرض والطلب.

ب-حصول العديد من الأزمات الاقتصادية، وبالذات في المؤسسة الرأسمالية والتي كان من أبرزها أزمة الثلاثينات، والتي استمرت لفترات زمنية طويلة، ولم تستطع آلية السوق في واقع الحال من معالجتها، وما نجم عنها من إفرازات سلبية واسعة النطاق والتأثير، ولم تقتصر على هذه الدول، بل امتدت لتشمل بقية دول العالم، وحسب درجة ارتباطها بالدول الرأسمالية حيث وسادت درجة البطالة والركود الاقتصادي، وهو الأمر الذي أكد واقيا وعمليا عجز آلية السوق عن تحقيق الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية وهدم التوازن بين العرض والطلب بصورة تلقائية، وبالتالي أصبحت الحاجة لتدخل الدولة والتخطيط. [1]

ج- ظهور الدول الاشتراكية والتي اعتمدت التخطيط منهجا لها في إدارة الاقتصاد وفي القيام بالنشاطات الاقتصادية وتسييرها، باتجاه تحقيق النمو في إطار ملكية الدولة للمشروعات الاقتصادية كبديل عن آلية السوق في إطار الملكية الخاصة للمشروعات الاقتصادية، وهذا ما دفع نحو الأخذ بالتخطيط في الدول عموما بدرجة أو بأخرى، وتبعا لطبيعة الأنظمة السائدة فيها.

د- اتساع حركة التحرير السياسي في الدول النامية، والتوجه نحو الاستقلال الاقتصادي، وخاصة في ظل تزايد المعرفة والثقافة والوعي والطموح في هذه الدول، مع تطور وسائل الاتصال والاطلاع على معطيات التطور في الدول المتقدمة، وهو الأمر الذي شكل ضغطا على حكومات دول العالم عموما، وبالذات النامية.

---

[1]- فليح حسن خلف: **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص: 300-303.

هـ- الحروب التي أدت إلى تدخل الدول في النشاطات الاقتصادية عن طريق اخضاع هذه النشاطات لسيطرة الدولة، وتخطيط فعالياتها من أجل تحويل الاقتصاد من اقتصاد سلم إلى اقتصاد حرب، ومن اقتصاد مدني إلى اقتصاد عسكري، وذلك ببناء القوة والقدرة العسكرية، وتأمين متطلبات الحرب، سواء في العالمية الأولى، أو الثانية، أو غيرهما من الحروب الدولية. [1]

ثانيا: مبادئ، مراحل وأنواع التخطيط:

4-2-1. مبادئ التخطيط:

يرتكز التخطيط على مبادئ أساسية أو قواعد منها:

أ- **مبدأ الواقعية:**

بمعنى تكون الخطط موضوعة على أساس علمي سليم قائم على تقدير الإمكانيات والموارد الفعلية للمجتمع تقديرا دقيقا وتحديد الاحتياجات والموارد، إضافة إلى تحديد الإمكانيات المتاحة الملاءمة بينها وبين الموارد وبين الاحتياجات الفعلية لأفراد المجتمع، حيث تعتمد واقعية التخطيط على تقدير الاحتياجات والموارد من جانبين هما:

أ- **الجانب الاستاتيكي:** الوضع القائم في المجتمع من عدد السكان، التوزيع الجغرافي، تركيب السكان من حيث السن، الجنس، ومصادر الثروة وحركة العمالة والبطالة والعجز السائد في المجتمع إضافة إلى الصحة والتعليم.

ب-**الجانب الديناميكي:**

[1]- نفس المرجع، 2006، ص: 300-303.

من خلال إظهار وتوضيح التفاعل والترابط والتداخل بين هذه القطاعات والعوامل المؤثرة في هذه العلاقات، والوصول إلى هذا الهدف يكون بالدراسات والأبحاث الواقعية، التي تنعرف على الموارد والاحتياجات الحقيقية لأفراد المجتمع. [1]

ب-مبدأ الشمولية:

يجب أن يكون التخطيط شاملا لقطاعات المجتمع بأكملها، وعند وضع خطة معينة لعلاج مشكلة ما يجب تحقيق تكامل عناصر المشكلة الواحدة من جانب والتكامل بين تلك المشكلة والمشكلات الاجتماعية الأخرى، وتطبيقا لذلك المبدأ يحدث تداخل وظيفي وضروري بين القطاعات المختلفة وبالتالي بين الأنواع المختلفة للتخطيط، فمثلا إذا درسنا مشكلة الإسكان وأردنا أن نضع خطة لعلاجها جذريا فإن مبدأ الشمول يقتضي بأن لا تنظر إليها كمسألة هندسية عمرانية تتولاها وزارة الإسكان فحسب، بل من الضروري أن يدخل فيها الجوانب الصحية والاقتصادية والتعليمية والرعاية الاجتماعية والمواصلات... فالشمول لا يكون وظيفيا فقط بل من الضروري أن يكون الشمول مكانيا أيضا، فالتخطيط مهما كان هدفه ضيقا أي يختص بقطاع معين فإنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار الحقائق المكانية والظروف الإقليمية للمجتمع المحلي. [2]

ج-مبدأ التكامل:

يجب أن يحكم مشروعات الخطة الترابط والانسجام، وأهم مظاهر الترابط والانسجام تحقيق التكامل الرأسي والأفقي على مستويات مختلفة لمشروعات الخطة.

---

[1]- إبراهيم عبد الهادي المليجي، محمد محمود المهدلي: **التخطيط للتنمية**، المرجع السابق، ص: 95، 96.

[2]- هشام محمود الأقدامي: **معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص: 269، 270.

وبالمثل فإن التخطيط الاجتماعي لا يتم بمعزل عن التخطيط الاقتصادي أو التخطيط العمراني، بل لابد من دمج جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية والعمرانية باعتبارها عناصر متفاعلة في بنيان متكامل، ولهذا فمن الواجب والضروري أن ينظر المخطط إلى عناصر الحياة، باعتبارها كلا متكاملا واضعا مبدأ التكامل والتساند الوظيفي في الحسبان وضمانا لوضع خطط تنموية متكاملة.

د- مبدأ الاستمرار والتجدد:

من الضروري عند وضع الخطط مراعاة الاستمرار والتجدد بمعنى لا تنفصل مرحلة عن الأخرى، فمرحلة الإعداد والتصميم لا تنفصل عن مرحلة التنفيذ وهذا بدورها لا تنفصل عن مرحلة المتابعة والتقويم، ولذا يجب الربط بصفة مستمرة بين هذه المراحل لاستمرار العمل ووصوله إلى الأهداف المرغوبة، ويظهر التجدد في التخطيط الاجتماعي والاقتصادي إما داخل العملية التخطيطية الواحدة بأن يعمل المخطط على البدء في وضع الخطة الثانية، وبمجرد دخوله الخطة الأولى مرحلة التنفيذ أو عن طريق تعديل أساليب التخطيط وأجهزته من مشروع إلى آخر، حسب طبيعة المشروعات والبرامج من ناحية ووفقا للظروف الزمانية والمكانية المحيطة بها من ناحية أخرى. [1]

هـ- مبدأ الالزام أو الالتزام:

يعتبر الالزام شرط ضروري ومهم لعملية التخطيط لأن عدم توفر عنصرية الالزام في الخطة يمكن أن يقود إلى عدم الالتزام بتنفيذ الخطة، ومن ثم عدم تحول الخطة إلى فعل في الواقع نتيجة لذلك، وبالتالي فإن عنصر الالزام هو الأساس الذي يتم بموجبه عنصر الالزام هذا فإن

[1]- محمد محمود المهدلي: **ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية**، المرجع السابق، ص: 182.

الخطة عادة تصدر بقانون، وحتى يكون قانون الخطة هذا ملزما لكافة الجهات من أجل تنفيذ ما يخصها في الخطة، وبدون ذلك فإن الخطة قد لا يتم الالتزام بالعمل على تنفيذها.

و- مبدأ المرونة:

وتعني الاستجابة للتغيرات التي تحصل في الواقع، وبالشكل الذي يتيح تعديل الخطة وتكييفها حتى تستوعب هذه التغيرات، كما أن المرونة تعني إمكانية تعديل الخطة وإجراء التغيرات فيها إذا تم اكتشاف معوقات واقعية تبرز عند تحويل الخطة من خلال التنفيذ إلى فعل في الواقع، وبالتالي فإن المرونة يجب أن ترتبط بهذه الجوانب الواقعية ومن ثم ينبغي أن لا تكون وسيلة إلى التهرب أو النصل من تنفيذ الخطة، أي أن المرونة ينبغي أن لا تكون سببا للتخلي عن عنصر في الخطة في حالة عدم وجود مبررات واقعية قوية تحول دون تنفيذ الخطة، وهذا يعني الأخذ بالمرونة عندما تستدعي الضرورات ذلك. [1]

[1]- فليح حسن خلف: **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، المرجع السابق، ص: 374-375.

ز- مبدأ تحديد الأولويات:

يقوم المخططون عند إعداد الخطة وقبل تصميمها بتحديد احتياجات المجتمع، ثم يقسمونها إلى حاجيات ملحة وأساسية وحاجات ثانوية، وتحدد الأولويات وترتب على أسس مختلفة منها مقاس الزمن ومقاس الربح.

ويجب أن يقوم التفضيل بين المشروعات المقترحة على أساس دراسات علمية، تحدد أكثر الحاجات إلحاحا وبالتالي أهم المشروعات من حيث الأولوية.

ولا شك أنه كلما كان أثر المشكلة خطيرا على المواطنين وخاصة إذا اتسع نطاقهم، كلما كان للمشكلة الأولوية والتفضيل عن غيرها من المشكلات وبجانب عمق المشكلة وتأثيرها على أكبر عدد من المواطنين، لابد الأخذ في الاعتبار مدى وفرة الموارد الميسرة لحل تلك المشكلة سواء كانت موارد مادية أو موارد بشرية. [1]

إضافة لهذه المبادئ نجد مبدأ المشاركة أي مشاركة الجماهير في اقتراح الخطة وفي العمل على وضعها واتخاذ القرار بخصوصها، كما يظهر أيضا وضعها واتخاذ القرار بخصوصها، كما يظهر أيضا مبدأ الكفاءة من المبادئ الأساسية للتخطيط.

من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المادية والبشرية في عملية التخطيط، كما يعد التنسيق والتعاون والتنظيم من أهم القواعد والأسس للتخطيط لأن التنسيق والتعاون، يضمن عدم التعارض والتقاطع في عملية التخطيط بين الأهداف من جهة والوسائل من جهة أخرى، إضافة إلى الدقة والوضوح في عملية التخطيط.

---

[1]- هشام محمود الأقدامي: **معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان**، المرجع السابق، ص: 271.

4-2-2. مراحل التخطيط المحلي:

يمكن تلخيص خطوات التخطيط بالمراحل الآتية:

المرحلة الأولى: وضع الخطة:

وتتضمن هذه المرحلة مجموعة أساسية من الخطوات التي يجب على المخطط القيام بها وهي:

أ. **جمع البيانات الأساسية:** حيث يجب أن تتوافر لدى المخطط وأجهزة التخطيط بالمجتمع مجموعة من البيانات، عن ظر وف المجتمع وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياحة حتى يستطيع المخطط أن يقترح الأهداف الأولية بصورة واقعية تجعلها قابلة للتنفيذ، ويمكن الحصول على البيانات الأساسية بالرجوع إلى السجلات الإحصائية وإجراء الدراسات والبحوث الاجتماعية التي تفيد في التوصل إلى المعلومات والحقائق التي لا يمكن معرفتها أو التوصل إليها. حيث يتضمن أو يتطلب التخطيط مجموعة من الاحصائيات تخص السكان من حيث الفئة العمرية والنوع والتعليم والحالة المدنية والديانة، والصحة والخدمة الاجتماعية والإعلام والسياحة والثقافة... بحيث يجب أن تقدم هذه المعلومات والاحصائيات، بكل دقة ووضوح وشمولية وكفاية. [1]

ب. **تحديد الأهداف أو الهدف:** بعد أن تنتهي أجهزة التخطيط على أي مستوى من المستويات من تجميع البيانات المطلوبة، سواء عن طريق السجلات والاحصائيات المختلفة أو عن طريق إجراء البحوث الاجتماعية، فإنها تقوم بعد ذلك باقتراح أهداف الخطة التي يجب أن تتضمن جانبي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فالتنمية الاقتصادية تجعل التنمية

[1]- ابراهيم عبد الهادي المليجي، محمد محمود مهدلي: **التخطيط للتنمية**، المرجع السابق، ص: 99-101.

الاجتماعية هدفا من أهدافها، حيث أنها تسعى في المدى البعيد إلى رفاهية الإنسان ورفع مستوى المعيشة. [1]

ج. **وضع الإطار المبدئي للخطة:** بعد تحديد الأهداف العامة للخطة، تقوم الهيئة العليا للتخطيط بترجمة الأهداف العامة للخطة المتعلقة بالاستثمار إلى أهداف تفصيلية على مستوى القطاعات الرئيسية، سواء الصناعية أو الزراعية أو النقل أو المواصلات تمثل هذه الترجمة للأهداف والأولويات الخطة المبدئية، التي تتم على أساسها المناقشة وقد يتم التعديل، ويجب إخضاع أهداف فروع الإنتاج المختلفة والصادرات والواردات إلى اختيارات الأنساق قبل أن نعتبر أن لدينا مشروعا أوليا للخطة، واستخدام الأساليب الفنية كالموازين السلعية وتحليل المدخلات والمخرجات والبرامج الخطية.

د. **وضع الخطة في وصفها النهائي:** بعد أن تقوم الهيئة العليا للتخطيط بالتنسيق بين الخطط المختلفة التي تلقتها من المستويات الأدنى، وتدخل على الإطار المبدئي للخطة ما نراه ضروريا من التعديلات على ضوء المقترحات العديدة التي أبدتها المستويات المختلفة المشتركة في عملية التخطيط، تكون الخطة بذلك قد وصلت إلى صورتها النهائية، وتكون أكثر وضوحا وتفصيلا من الإطار المبدئي الذي سبق أن أرسلته إلى المستويات الأدنى.

بعد إجراء اختبار الإطار النهائي للخطة يرسل إلى المستويات التنظيمية العليا المختلفة مرة أخرى، لتقوم بتعديل خططها بما يتلاءم مع ما قد يكون هناك تعديلات اقتضتها عملية تحقيق

---

[1]– محمد محمود المهدلي: **ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية**، المرجع السابق، ص: 187.

التناسق في الخطة، وتتم المتابعة للخطة حتى أن تصل إلى الهيئة العليا للتخطيط، التي تقوم بوضع الخطة في صيغتها النهائية وتقوم بإرسالها إلى السلطة السياسية العليا للموافقة عليها. [1]

المرحلة الثانية: تنفيذ الخطة:

يعتمد نجاح مرحلة التنفيذ على مدى وضوح الأهداف وقابليتها للتطبيق الفعلي، وكذلك ارتباطها بالحاجات اليومية والفعلية للمواطنين في المجتمع، وكذلك يعتمد النجاح في الخطة على مدى مراعاة الإمكانيات والموارد المتاحة البشرية والمادية الموجودة في المجتمع، حيث يحتاج تنفيذ الخطة بصورة إلى:

- دراسة إجراءات تنفيذ الخطة على المستويات وفي القطاعات المختلفة.
- تحديد أولويات المشروعات التي يتم البدء بهما أولا وفقا للإطار النهائي للخطة.
- عدم التجاوز في مرحلة التنفيذ عن التكلفة المادية التي تم تحديدها في الإطار النهائي للخطة.
- عدم تجاوز الزمن المقرر لتنفيذ المشروعات.
- تحديد المشروعات التي يقوم بتنفيذها الأجهزة المركزية وحدها.
- تحديد المشروعات التي يقوم بتنفيذها الأجهزة المحلية وحدها، أيضا مع توفر الإمكانيات البشرية والمادية والفنية في كل بيئة جغرافية، التنسيق بين الهيئات المختلفة التي تتولى مهام التنفيذ.

[1]– الوليد بشار يزيد: **التخطيط والتطوير الاقتصادي، دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربيّة**، دار الراية للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص: 49–51.

المرحلة الثالثة: المتابعة:

يتطلب التخطيط للتنمية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية مجموعة من الحقائق، التي يجب أن نتعرف عليها لضمان نجاح الخطة وهي: سير العمل في مرحلة التنفيذ، واتجاهات هذا العمل ومعدلات الأداء خلال مرحلة التنفيذ، والتأكد من تنفيذ المشروعات وفقا للزمن المحدد في الإطار النهائي للخطة والتكاليف...

ويجب متابعة سير الإجراءات التنفيذية منذ المراحل الأولى لعملية التنفيذ والمتابعة الموجهة لبرامج التنمية الاجتماعية، تهدف إلى المتابعة الميدانية والتطبيقية للمشروعات والوقوف عند أهم المعوقات والمشكلات، التي تعترض سير العمل والتعرف على طبيعة ومناخ العمل في مختلف البيئات، والتعرف على المواقف الإيجابية والاستفادة منها.

أما على مستوى الهدف النظري تعهد مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، خاصة ما ينفذ منها في المجتمعات المحلية على قيادات بشرية تتصل بالمواطنين وتتفاعل معهم، وبالرغم من التقدم الذي بلغته النظريات المتعلقة بالقيادة والاتصال والعمل مع الجماعات، فإن التفاعل بين الفكر والتجربة يزيد من وضوح الفكر ويمنحه قوة وخصوبة. [1]

المرحلة الرابعة: التقويم:

التقويم هو الأداة التي يمكن عن طريقها الكشف عن حقيقة التأثير الكلي والجزئي للبرامج أو المشروع الخاص بالتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية على مستوى النطاقين القومي والمحلي، كما أن التقويم يعتبر دراسة عملية للمشاريع والمفاضلة بينها من وجهات نظر متعددة الاختيار بالنسبة لما تحققه من أهداف للخطة المرسومة للدولة، أي أن التقويم يهدف إلى دراسة ما حققته المشاريع

[1]– محمد محمود المهدلي: **ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية**، المرجع السابق، ص: 190-193.

والبرامج المختلفة من أهداف وغايات الكشف عن حقيقة التغييرات التي حدثت في الجوانب العادية والمعنوية، أما بالنسبة لمن يشرف على التقويم فهناك آراء مختلفة حول التقويم.

الرأي الأول: يرى أن تتولى الأجهزة التنفيذية تقويم المشروعات التي تقوم بتنفيذها، حيث يشعر ذلك العاملين في الميدان بأنهم شركاء في تنفيذ ومتابعة البرامج والمشروعات، كما يحفزهم على التعاون مع أجهزة التخطيط ويجعلهم حريصين على تحقيق أهداف الخطة.

الرأي الثاني: ويرى أن تتولى أجهزة التخطيط القيام بهذه المهمة، وذلك لأن أجهزة التخطيط هي التي تخطط لعمليات التقييم باعتبار أنه عنصر من عناصر التخطيط ذاته، وهي الأقدر على الإحاطة بمستوى الخطة وأساليبها وأهدافها.

الرأي الثالث: هذا الرأي يرى أن يقوم جهاز محايد ومستقل بعملية التقويم للمشروعات يضم الخبراء والفنيين لأصله لهم بتلك البرامج، حتى يضمن الحياد والموضوعية في التقييم ومع وجهات النظر المختلفة لعملية التقويم، فإن كثير من الدول في الوقت الحالي تجمع بين أجهزة التخطيط وأجهزة التنفيذ (الرأي الأول والثاني) في تقييم مشروعاتها، حيث يعمل ذلك على إشاعة جو من الرضا والمشاركة في تحديد الأهداف ووضع الخطط وتنفيذها وتقييمها. [1]

كما أن التخطيط الناجح هو الذي يقوم على خطط منهجية ومستمدة من الواقع الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للمجتمع المحلي، أي يكون من خلال تحديد مقومات الوضع الراهن والإمكانيات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتعليمية والنمو الديمغرافي والسباق السياسي والثقافي، أي القيام بتشخيص عام وخاص لكل جوانب المجتمع المحلي، إضافة إلى تحديد الأهداف وتسطيرها والشروع في وضع الخطة ومتابعة تنفيذها مع التقييم وإعادة تقويمها (إذا حدث خلل أو نقص في وضع وبرمجة الخطة).

[1]– ابراهيم عبد الهادي المليجي، محمد محمود مهدلي: **التخطيط للتنمية**، المرجع السابق، ص: 109، 110.

4-2-3. أنواع التخطيط المحلي:

هناك أنواع وتصنيفات متعددة التخطيط، وهذه التصنيفات تعتبر من العمليات الأساسية التي تخضع لمعايير متباينة، ويتوقف تفضيل اختيار أحد المعايير التي يقوم عليها التصنيف على مدى ملاءمته للغايات المستهدفة من هذا التصنيف. وعمليات التصنيف عمليات متداخلة وليست قاطعة وإنما هي تخضع لأمور ومتطلبات متعددة ووفقا للاستخدام، ويجري تصنيف أنواع التخطيط كالآتي:

أ- من حيث المجال أو القطاع:

1- التخطيط الشامل:

يتم على مستوى المجتمع بكل أنشطته وقطاعاته وأجهزته، من أجل تحقيق التوازن في مختلف المجالات والقطاعات، التي يشملها المجتمع والتخطيط الشامل يخضع لعدة اعتبارات منها:

- وضوح الأهداف المراد الوصول إليها تحديدا دقيقا.
- تحديد الموارد والإمكانيات المادية والبشرية تحديد واضح ومحدد.
- وضوح أشكال التنظيمات الإدارية القائمة في المجتمع وتحديد وظائفها ومقوماتها الأساسية. [1]
- وضوح التنظيم السياسي القائم في المجتمع مع تحديد دقيق لواجبات الأفراد وحقوقهم في ذلك التنظيم.
- ومن هذا المنطلق الذي تتضح فيه الرؤية لجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاقتصادية والسياسية وبناء على الاعتبارات السابقة، ثم تترجم هذه السياسة إلى خطط طويلة

[1]- محمد محمود المهدلي: **ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية**، المرجع السابق، ص: 170-171.

المدى أو قصيرة المدى، وبعدها تترجم هذه الخطط الطويلة والقصيرة إلى برامج عمل تنفذه على مختلف المستويات المركزية والمحلية.

2- التخطيط الجزئي:

هو الذي يتناول جزء أو مجالا أو قطاعا واحدا من قطاعات ومجالات المجتمع، مثل التخطيط لمجال الزراعة أو الصناعة أو الصحة أو الإسكان وغير ذلك من قطاعات المجتمع.[1]

ب-التخطيط من حيث الميادين:

1- التخطيط الاقتصادي:

يعمل التخطيط الاقتصادي على أساس تنظيم النشاط الاقتصادي لأفراد المجتمع، تنظيما يعمل على إيجاد نوع من التوازي بين الموارد والإمكانيات وبين الاحتياجات، من وجهة نظر الاقتصاد بغرض تحقيق أكبر قسط من السعادة والرفاهية للمجتمع، أي يهدف إلى رفع مستوى المعيشة للمواطنين، وتوفير الاحتياجات الضرورية لأفراد هذا المجتمع من خلال توفير مناصب العمل وتحسين الأجور.

[1]- محمد محمود المهدلي: **ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية**، المرجع السابق، ص: 170، 171.

2- التخطيط الاجتماعي:

يهدف هذا النوع من التخطيط إلى تحقيق التوازن الاجتماعي بين أفراده بعضهم مع بعض، وبين هؤلاء وبين بيئتهم وعملهم، ففيه يتحقق أوفر قسط من الرفاهية لأفراده ويضمن أو يشمل هذا النوع من التخطيط عدة ميادين ترتبط أساسا بأفراد في المجتمع، منها ميدان الخدمة الاجتماعية ورعاية الشباب والسكن.

3- التخطيط العمراني:

يقصد بالتخطيط العمراني تنظيم استعمال أو استغلال الأرض أي البيئة الطبيعية لملاءمة احتياجات راهنة أو لملائمة التطور الذي قد يحدث مستقبلا، وهذا النوع من التخطيط يهدف في أوسع صورة إلى تنظيم استخدام الأرض أو البيئة الطبيعية، بما يقام عليها من مساكن ومبان خاصة وعامة، وبما يحدث الاستغلال في الزراعة أو الصناعة، وبما يمكن أن يحدث من انواع الاستغلال الأخرى لباطن الأرض كالثروات المعدنية والطبيعية كالذهب، والحديد، والبترول، كما يعرف هذا التخطيط أيضا بالتخطيط الطبيعي. [1]

4- التخطيط الثقافي:

يهدف هذا النوع من التخطيط إلى تنظيم شؤون المجتمع الثقافية وتشجيع المؤسسات العلمية والثقافية، وإقامة المعارض العلمية والفنية والعمل على نشر الوعي الثقافي، الذي من شأنه خلق رأي عام مستنير في المجتمع.

[1]- مصطفى الجندي: **الإدارة واستراتيجياتها**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1971، ص: 134، 135.

ج- التخطيط من حيث المستويات:

1- التخطيط على المستوى المحلي:

يتم هذا النوع من التخطيط على مستوى المجتمعات المحلية بغرض النهوض بتلك المجتمعات، ويرتبط هذا النوع من التخطيط بالتنظيمات القائمة في المجتمع المحلي كمجلس القرية ومجلس المدينة ومجلس المحافظة، ومن أهم الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان بالنسبة للتخطيط المحلي مراعاته لاحتياجات البيئة المحلية واعتماده على الموارد المتاحة بالنسبة لهذه البيئة، وفي نفس الوقت تستمد هذه الخطط المحلية اتجاهاتها وأفكارها من الخطة العامة للدولة، ويساهم التخطيط على المستوى المحلي في معالجة بعض المشكلات المحلية التي لا يكون لها عائد قومي، كما يساعد على اكتشاف العناصر القيادية في المجتمع مما يفيد في توجيههم والاستفادة منهم، كما يدفع أفراد هذه المجتمعات نحو المساهمة في عمليات الإنتاج المختلفة.

كما يعتبر هذا النوع من التخطيط تدريبا للمجتمعات المحلية على الحكم الذاتي، وحل مشكلاتها بنفسها وفي ضوء الموارد والإمكانيات المتاحة، كما يضع الثقافات الفرعية للمجتمعات المحلية في الاعتبار وقد يكون من الصعب تحقيق ذلك في الخطة القومية، وأيضا من المزايا يقف بالتفصيل الدقيق لحاجات المجتمع وهذا لا يتيسر على المستوى القومي.

2- التخطيط على المستوى الإقليمي:

يعرف التخطيط الإقليمي بأنه أسلوب علمي يتم في ضوئه انجاز مجموعة من القرارات المتكاملة، التي تهدف إلى تحقيق التنمية الإقليمية بأكبر كفاءة ممكنة، وذلك باستخدام الموارد والإمكانيات الإنتاجية والكفايات الإدارية والتنظيمية المتاحة على المستوى الإقليمي.

كذلك بأنه تلك العمليات والأساليب العلمية التي يتم في ضوئها انجاز مجموعة متكاملة من القرارات، بهدف الإسراع بعجلة التنمية الاقليمية بطريقة سليمة تحقق الأهداف المرسمة، وهو محاولة متعمدة ومنظمة لدراسة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الاقليمية ضمن الهيكل الشامل للمجتمع، وحل تلك المشكلات بغرض تنمية الاقليم ومن مزايا هذا التخطيط أنه:

- تسهيل وتنظيم مختلف القطاعات داخل إطار أكثر تجانسا يتفق مع طبيعة الاقليم وامكاناته وثرواته المحلية منسقا مع السياسة وأهداف الخطة القومية.
- تسهيل توجيه الخطة والتحكم في تنفيذها ومتابعتها، إذ أن الخطة الإقليمية تعطي أنسب إطار يمكن في حدوده تحقيق أعلى معدلات التنمية. [1]

3- التخطيط على المستوى القومي:

يكون على مستوى الدولة ويهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة [2] وإيجاد نوع من التكيف بين البيئة واحتياجات الأفراد الاجتماعية والاقتصادية على المستوى القومي، ذلك لأن المجتمع على المستوى القومي وحدة اجتماعية كبيرة تستطيع أن تمثل القوة الدافعة لخلق أو إنشاء أو نمو أو ارتقاء العلاقات الإنسانية والاجتماعية الاقتصادية بين أفراده، متى وجدت خطة قومية تعمل على إيجاد الإطار العام الوطني الذي يضع بين جنباته هدفا واحدا يوازن بين أوجه النشاط الفردي وبين النشاط الجماعي في البيئة الوطنية، ويجعلها صالحة لمختلف أنواع النشاط بين

---

[1]- ابراهيم عبد الهادي المليجي، محمد محمود مهدلي: **التخطيط للتنمية**، المرجع السابق، ص: 87-90.

[2]- خليل حسين: **السياسات العامة في الدول النامية**، المنهل اللبناني للنشر، الطبعة الأولى، 2007، لبنان، ص: 70.

إرساء الأساس في تكوين مجمع أفضل، حيث يعالج الأمور والمشاكل بصورة جماعية وبنظرة تتميز بالمرونة وتبعد عن الجمود والتحيز. [1]

4- التخطيط على المستوى العالمي:

شهد النصف الثاني من القرن العشرين تحولا واضحا، فيما يتعلق بتحقيق البرامج الاجتماعية ليست على المستوى القومي فقط بل على المستوى العالمي، بحيث تحولت النظرة إلى التعامل مع المشاكل والتحديات على المستوى القومي إلى صعوبة بالغة أمام المسؤولين عن هذه المجتمعات، ومن هنا جاء الانطلاق نحو العالمية للتعامل مع هذه المشكلات القومية، وبدأت فكرة ازدهار المؤسسات العالمية التي تهتم بالمشكلات المتعلقة بالتنمية والتخطيط.

وإذا كانت برامج التنمية على المستوى القومي تهتم بتكافؤ الفرص وتقريب الفوارق بين الطبقات في المجتمع الواحد وزيادة الدخل القومي، فإن أعظم التحديات التي تواجهها من أجل حياة أفضل بين دول العالم، وهو التقريب بين الدول الغنية المتقدمة والدول النامية الفقيرة.

وهكذا أصبح التخطيط على المستوى العالمي يهتم بتحقيق حياة أفضل للدول، ضرورة تحكمه ظروف وملابسات العصر، حيث عن طريقة يتم تبادل المعارف والخبرات والتعاون بين هذه الدول، بما يحقق الأمن والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للجنس البشري في كل مكان.

ومن امثلة هذه المؤسسات العالمية التي تهتم بتحقيق التعاون الدولي في المجالات المختلفة للتنمية: منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة مثل: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، منظمة العمل الدولية، منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة. [2]

---

[1]- مصطفى الجندي: **الإدارة المحلية واستراتيجياتها**، المرجع السابق، ص: 137.

[2]- محمد محمود المهدلي: **ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية**، المرجع السابق، ص: 170-171.

د- التخطيط حسب نطاق تأثيره: ويشمل:

1- التخطيط الاستراتيجي:

التخطيط الذي يكون مهما ويحدث تغييرا نوعيا في المنظمة وتمارسه الإدارة العليا وتأثير بعيد المدى، ومن أمثلته التخطيط لإضافة خط انتاجي جديد أو التخطيط لفتح سوق جديدة[1] فالاستراتيجية تعني النهج المختار لتحقيق الأهداف المحددة في المستقبل ومن سمات الاستراتيجية والاعتماد عليها أنها:

- تمكن المنظمات من التكيف من خلال اتقان الحاضر واستباق المستقبل.
- القدرة التنظيمية لقدرتها للعمل بفعالية، أي التوازن بين الاستغلال للموارد الحالية وتطوير موارد جديدة.
- تطوير استراتيجيات الموارد البشرية، كتحقيق التوافق بينها وبين استراتيجيات اعمال المنظمة في سياق بيئتها الخارجية والداخلية. [2]

فالتخطيط الاستراتيجي يشمل تحديد الأهداف الرئيسية طويلة الأجل للمنظمة ورسم الخطط وتخصيص الموارد المتاحة للمنظمة، بالشكل الذي يمكن من تحقيق هذه الأهداف في إطار الفرص المتاحة والقيود المفروضة من بيئة المنظمة أو المجتمع.

2- التخطيط التكتيكي:

تمارسه الإدارة الوسطى والعليا وتأثيره متوسط المدى، ويوضع لمساعدة التخطيط الاستراتيجي، ومن امثلته: تقدير حجم الطلب على سلعة معينة في السوق.

---

[1]- بركان عادل: **واقع التخطيط في المنشآت الرياضية**، المرجع السابق، ص: 45.

[2]- Michael Armstrong, **of human resource management practice**, London and Philadelphia Kogan, Eleventh Edition, 2002, P: 26-27.

3- التخطيط التشغيلي:

يمارس في الإدارة الوسطى والدنيا وتأثير متوسط المدى، ويوضع على التخطيط التكتيكي ومن امثلته تحديد احتياجات إدارة الإنتاج من المواد وقطع الغيار. [1]

هـ-التخطيط حسب المدة الزمنية:

يتم تنفيذ الخطة في مدى زمني محدد ويتوقف، ذلك على نوع الخطة ومستواها المكاني والغرض، ويشمل:

1- التخطيط طويل الأجل:

هذا النوع من التخطيط يتطلب التنبؤ الصحيح من المطلوب تنفيذه في المستقبل، ويقصد به إعداد خطة يستغرق تنفيذها فترة زمنية طويلة تتراوح ما بين 15-20 سنة أو أكثر ومن الأسباب الاعتماد على هذا النوع من التخطيط، هو ان بعض المشروعات القومية الكبرى التي تؤتي ثمارها إلا بعد فترة ومنية طويلة (مشروع الطريق السيار شرق غرب، طريقة الوحدة الافريقية)، وكذلك تواجه هذا التخطيط عدة صعوبات منها: سرعة التغيرات التي تعتري المجتمع والتي قد تنعكس أسلوب وحجم كفاءة التنفيذ.

يتراوح المدى الزمني لكل منها بين 10 و20 سنة، وقد يصل إلى 25 سنة، ويتطبق ذلك على خطط تعمير الأقاليم الحديثة أو على الخطط الهيكلية للدولة، كالتصنيع أو الزراعة أو تغيير الهيكل الاجتماعي.

2- التخطيط المتوسط الأجل:

يتراوح المدى الزمني للخطة بين 4 و7 سنوات وغالبا ما تكون خماسية، حيث يعتبر العمود الفقري للتخطيط حيث أن فتراته تسمح بعمل تقديرات وتنبؤات في المجالات الاقتصادية

[1]- بركان عادل: **واقع التخطيط في المنشآت الرياضية**، المرجع السابق، ص: 45.

والاجتماعية، بشكل مقبول من الدقة والوضوح وهذا النوع من التخطيط نجد تعتمد عليه بكثرة الدول النامية كالجزائر، مصر...

3- التخطيط قصير الأجل:

يتراوح المدى الزمني للخطة بين سنة وأقل من خمس سنوات، حيث نجد ان كثير من الدول النامية تلجأ إلى هذا التخطيط نتيجة الضغط والطلبات من طرف شعوبها، أي الاعتماد على سياسة مزدوجة للتخطيط طويل المدى وقصير المدى في نفس الوقت، بحكم أن التخطيط طويل المدى يستلزم إمكانيات مادية كبيرة. [1]

و- التخطيط المادي والمالي:

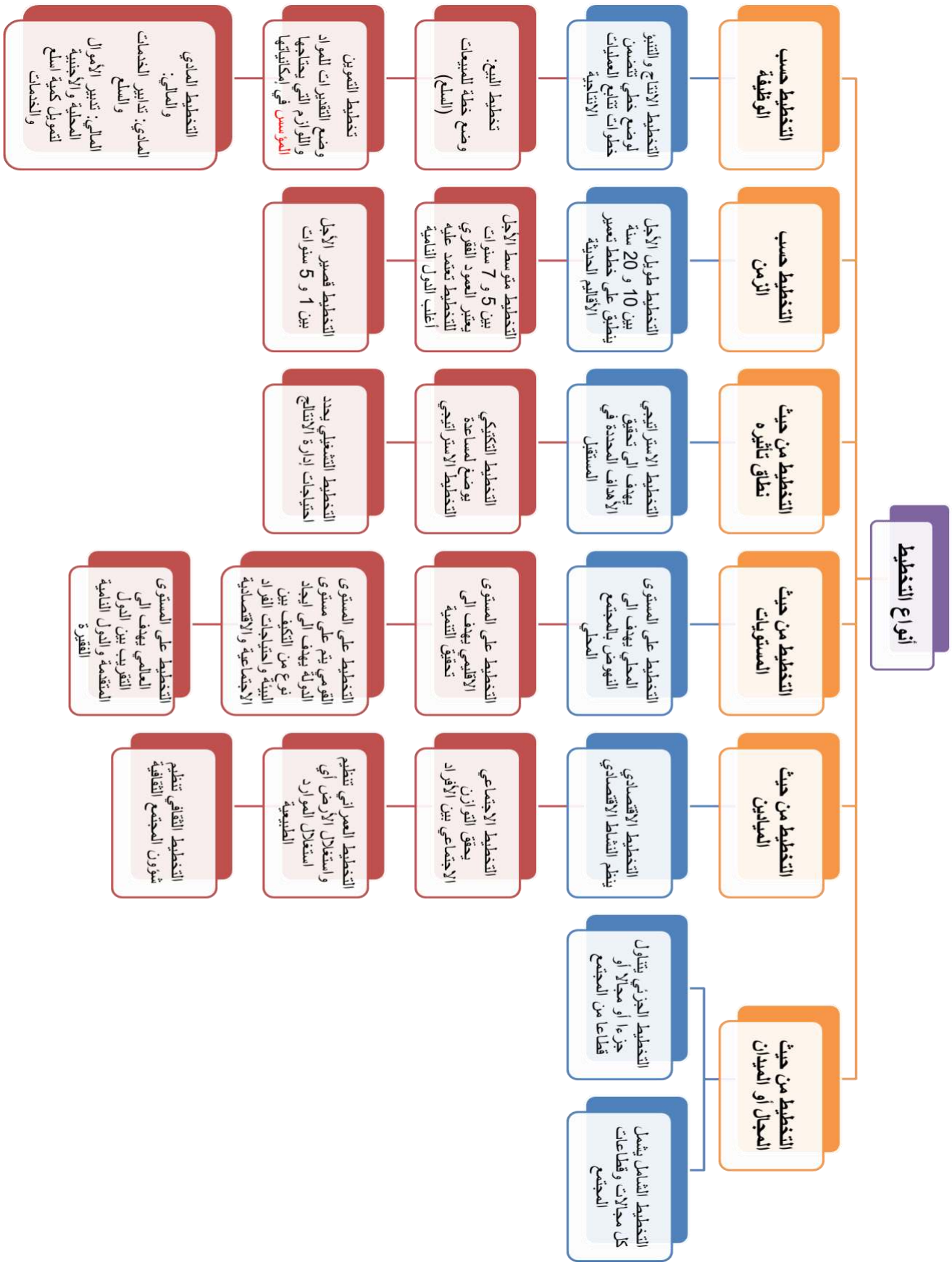
إن التخطيط المادي يشمل تدابير الخدمات والسلع والانشاءات وقوة العمل اللازمة لإنتاج كمية معينة من السلع والخدمات، أما التخطيط المالي فيشمل تدبير الأموال المحلية والأجنبية اللازمة لتمويل كمية السلع والخدمات المقرر نتاجها في ظل التخطيط المادي. [2] بحيث يشمل هذا النوع تخطيط الإنتاج وتخطيط البيع وتخطيط التموين.

ويمكن تلخيص ما تم عرضه سابقا لأنواع التخطيط من خلال المخطط الآتي:

---

[1]- محمد محمود المهدلي: **ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية**، المرجع السابق، ص: 178، 179.

[2]- الوليد بشار يزيد: **التخطيط والتطوير الاقتصادي**، المرجع السابق، ص: 45.



الشكل رقم (01): أنواع التخطيط

ثالثا: نماذج، ممنوعات وأساسيات التخطيط:

4-3-1. نماذج التخطيط:

تعد النماذج من الأساليب التي يلجأ إليها المخططون عند التحليل الكمي، للتعرف على التغيرات في السلوك التخطيطي، أو عند ترتيب مراحل الخطط وتنفيذها. ومن أكثر النماذج استخداما نجد:

أ- النماذج الخطية:

ويكون بالربط بين متغيرين باستعمال معامل الارتباط، كأن يكون بين عدد السكان وعدد المساكن، أو بين عدد السكان في الفئة العمرية 6-12 سنة وعدد المدارس الابتدائية.

ب-النماذج الجاذبية:

يفيد في التعرف على العلاقات بين إقليمي، خاصة في مجال النفوذ المكاني للمنشآت الخدمية أو في تجارة التجزئة أو في العلاقة بين عقد شبكات النقل.

ج-النماذج المثالية:

تفيد المخططين عند اختيار المواقع الأنسب للمشروعات المختلفة.

- إضافة إلى هذه النماذج هناك نماذج يلجأ إليها المخططون عند تحديد مراحل إعداد الخطط وتنفيذها وأهمها:

1- نموذج ماكلوجين:

يعد نموذج "بريان ماكلوجينBrian Mc Laughlin" أقدم النماذج الثلاثة وأيسرها للفهم والتطبيق، ورغم أن هذا النموذج يتم تطبيقه في مراحل عددها خمس، فإن "ماكلوجين" اعتبر

التخطيط عملية متتابعة على شكل حلقات، كل حلقة مرتبطة بالأخرى وسبب في وجودها، أي أن الخطط سلسلة مترابطة وليست مرحلية فقط. وتسيير المراحل الخمس على النحو التالي:

المرحلة الأولى: يتم فيها اتخاذ قرار يتبني التخطيط، كوسيلة للوصول إلى التغيرات المخططة وكبديل للتغييرات العشوائية.

المرحلة الثانية: يتم فيها صياغة عدد من الأهداف نتفق مع اتجاهات الخطة، وعادة تستغرق هذه المرحلة مدة زمنية طويلة نسبيا.

المرحلة الثالثة: تتمثل في دراسة طرق التنفيذ في ضوء النتائج المتوقعة الإيجابية والسلبية وبالاستعانة بالنماذج البديلة، وغالبا ما يتم اقتراح أكثر من خطة للتنفيذ في هذه المرحلة.

المرحلة الرابعة: فيها يتم تقييم الأهداف من خلال تقييم البدائل وتقدير حجم التكاليف، وتقييم الآثار الإيجابية والسلبية للخطة.

المرحلة الخامسة: هي المرحلة التي يتم فيها التنفيذ لفعلي للخطة.

وهناك بعض النواحي يجب الإشارة إليها عند الأخذ بنموذج ماكلوجين وهي:

- يتم تطبيق المراحل من أعلى إلى أسفل.
- في حالة إعادة النظر عند أي مرحلة تعاد صياغة المراحل السابقة مرة أخرى.
- المراجعة الدقيقة على فترات أثناء مرحلة التنفيذ مع شيء من المرونة والاستعداد لإعادة النظر في كل مرحلة من مراحل التطبيق. [1]

2- نموذج تشادويك:

نموذج "تشادويك" أكثر تعقيدا من نموذج "ماكلوجين" رغم تشابههما في أسلوب التسلسل والدورة. ويسير تطبيق نموذج "تشادويك" على محورين: الأول يمثل النظام (الجانب الأيمن)، أما

[1]- محمد الفتحي بكير محمد: **التخطيط الاقليمي**، المرجع السابق، ص: 30-32، 35.

المحور الآخر (الأيسر) فيبين الخطوات التنفيذية وعدد أربع: تبدأ ببلورة الأهداف وتنتهي بتقييم الممارسة والأداء.

ومثل نموذج "ماكلوجين" يشترط في نموذج "تشادويك" أن تكون بداية الدورة من أعلى ونهايتها من أسفل، وفي حالة إعادة النظر في المخطط في أي مرحلة تعاد الدورة مرة أخرى، ومن أعلى إلى أسفل وعلى المحورين في وقت واحد.

3- نموذج ويلسون:

يختص أساسا بالجوانب التنفيذية الايجابية التي يتخذها المخطط لضبط النظم المكانية والسيطرة عليها، من خلال ثلاثة محاور تبدأ بمرحلة الفهم والتوقع، ثم مرحلة التصميم، وأخيرا مرحلة السياسة التي تختص بالتنفيذ والتقييم. [1]

4-3-2. ممنوعات التخطيط المحلي: يمكن تحديد الممنوعات الرئيسية على النحو التالي:

أ. يجب استبعاد البرامج التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي وحده، إذ أنه ليس من الملائم أن يتمثل هدف البرنامج في زيادة ثروة المجتمع، فالثروة وحدها تخلق تكنولوجيا والثروة بلا معرفة تكنولوجية تعتبر مزيفة، ولذلك فإن الدول التي ليست لديها تكنولوجيا تبدأ منها لا يمكن أن تصل إلى شيء.

ب. لا يجب أن يشتمل برنامج التنمية على خطط لزيادة الثقافات في نطاق الزراعة أكثر، مما يتطلبه إنتاج الغذاء اللازم لأن معظم البرامج الزراعية الكبرى تأتي بعائد بسيط أو قد لا يكون لها عائد.

ج. يجب أن يتحاشى التخطيط في مراحله الأولى تخصيص موارده لتحسين التجارة.

---

[1]- نفس المرجع، ص: 30-32، 35.

د. لا يجب أن يبدأ المجتمع ببرنامج ضخم (برنامج الدفعة الكبرى) تحريك جميع جوانب التنمية دفعة واحدة، ويرجع ذلك إلى أن الموارد المالية تكون محدودة وغير قادرة على مواجهة هذا النوع من البرامج، يضاف إلى ذلك أنه في ظل برنامج الدفعة الكبرى تفشل "البرامج الدافعية" المختلفة التي تستهدف خلق "الرغبة في أفضل الأشياء في الحياة" عند الشعب النامي.

هـ. يجب أن يتحاشى المخططون بتخصيص موارد مالية متزايدة لتكنولوجيا الخدمات، فعلى الرغم من أنه هناك مطالب مباشرة للجماهير في هذا المجال، وإقبال واضح على مزايا هذه التكنولوجيا فإنها لا يمكن أن تدعم إلا بتدعيم أكبر لتكنولوجيا الإنتاج. فلكي تدعم الخدمات يجب أن يوجد التدعيم المسبق للإنتاج والمقصود بتكنولوجيا الخدمات التعليم العام والطب والعلاج.

و. لا ينبغي أن تكون هناك محاولة لتعزيز التنمية عن طريق إدخال أساليب فنية جديدة في الإنتاج وحسب، إن التكنولوجيا تحتاج في هذا الصدد إلى إدخال نماذج لعادات جديدة ضرورية لاستخدام هذه الوسائل الفنية الجديدة والتوافق معها.

4-3-3. أساسيات التخطيط:

- تتمثل الخطة الأولى في برنامج التنمية في توفير إطار تنفيذي لإدارة المخططين والعالمين الميدانيين والأجهزة والمعدات اللازمة للبرنامج وتحتاج التنمية التكنولوجية إلى نموذج خاص من الهيكل التنفيذي يختلف تماما بل وينفصل عن الوزارات التقليدية.
- ما المطلب الثاني لبرنامج التنمية فيتمثل في التقييم الشامل لموارد المجتمع، ويتطلب ذلك تكوين فريق يجمع بين العلماء من جميع التخصصات الذين يتمتعون بخبرة

ملائمة وقدرات تمكنهم من التوضيح الكامل لموارد المجتمع الطبيعية والثقافية والانسانية، ورسم خريطة تفصيلية لها والمعاونة في تحليل بيناتها ويمكن أن يتحقق النمو التكنولوجي عن طريق مصدرين كبيرين، حيث ينبغي أن يحبذ المجتمع جهوده ليصل إلى الميكنة الشاملة مستخدما في ذلك تكنولوجيا الطاقة، وفي هذا الصدد تعتبر المعرفة بأجهزة الطاقة وكيفية أدائها لعملها وتدعيمها وصيانتها وبنائها أساس النجاح في التوسع التكنولوجي، من أجل هذا يجب أن يسهم كل مشروع تنموي بطريقة مباشرة وبقدر الإمكان في عملية استدماج المجتمع لتكنولوجيا الطاقة.

- واتفاقا مع ما سبق تحتاج التنمية التكنولوجية إلى كميات هائلة من المعادن، حيث لا يمكن للمعرفة التكنولوجية أن تؤدي إلى نتائج إيجابية بلا معدات وتجهيزات فيزيقية، ومعنى ذلك أن الميكنة والثقافات الفنية لابد أن تسير جنبا إلى جنب.
- تحتاج التنمية الفنية كذلك "إلى كوادر ذات نوعية خاصة" وحجم ملائم، وفي هذا الصدد يحتاج التنفيذ العلمي للبرامج إلى إسناد مسؤوليات محددة إلى المربين والمتعلمين والمهندسين.
- ينبغي على الدولة النامية أن تستمر في التخطيط إلى أن تطورا جهازا صناعيا كاملا، ومن أجل أن تحقق ذلك لابد أن تخلق أساس الصناعة الخاص بها.
- لابد للمجتمع وهو ينمي ذاته تكنولوجيا أن يعترف بحقيقة هامة، وهي ضرورة اعتماده على موارده الخاصة وفي هذا الصدد إذا اعتمد المجتمع على المعونة الخارجية ولم يتمكن من استخدامها بحكمة، قد تكون لها قيمة سلبية وقد يمر الوقت في انتظار

المساعدة بلا جدوى بالإضافة إلى، أنه قد تترتب على تلك المساعدة نتائج سياسية مخيبة لأمل الدولة المستفيدة من المعونة. [1]

رابعا: طبيعة الاخصائي الاجتماعي المخطط، علاقة الجغرافيا والتقنيات الحديثة بالتخطيط:

4-4-1. طبيعة الاخصائي الاجتماعي المخطط:

يتوقف نجاح عملية التخطيط الاجتماعي على وجود المخطط الاجتماعي الكفء لأنه أحد العوامل الرئيسية التي لها أثرها في وجود التخطيط الاجتماعي، مما يجعل إعداده لممارسة مهامه في التخطيط المحور الأساسي الذي تبنى عليه جميع عمليات التخطيط، فالمخطط الاجتماعي هو ممارس عام وأخصائي في نفس الوقت أي يمارس ويشارك في أنواع مختلفة من التخطيط، وهو أخصائي لأنه يعني فقط بالتخطيط الاجتماعي فهو ليس إداريا عاما أو مخططا اقتصاديا أو محاضرا يقوم بوظائف التخطيط، والحديث عن طبيعة عمل المخطط الاجتماعي يقودنا إلى أهمية توضيح موقع المخططين أو تحديد نوع المؤسسات، التي يعمل فيها هؤلاء المخططين وطبيعة عملهم في تلك المؤسسات ويمكن تحديد المواقع التي يعمل فيها كالآتي:

أ- الموقع الأول:

المخططون الاجتماعيون في مؤسسة تنمية أو جهاز تخطيطي على المستوى القومي، كالعمل في وزارة التخطيط أو لجنة الخطة ويقع على المخططين في هذا الواقع مسؤولية المساعدة في وضع السياسات وإعداد خطة التنمية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية، وكذلك المشاركة الكافية في عملية التخطيط من خلال تنمية قنوات الاتصال بين المستوى القومي والمستويات الأدنى.

---

[1]- هشام محمود الأقدامي: **معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان**، المرجع السابق، ص: 218، 219، 220.

المخططون الاجتماعيون في الوزارات والمؤسسات الأخرى ونجدها خاصة في المؤسسات الخدماتية أو وحدات التخطيط بتلك الوزارات، وفي تلك الحالة يكون المخطط الاجتماعي مسؤولا عن تقديم رأيه في الجوانب الاجتماعية في التخطيط، كما يساعد في الاتصال بمؤسسة التخطيط القومي، ويحتاج المخططون في هذا الموقع إلى ضرورة التوعية بأهمية العوامل الاجتماعية في عملية التخطيط، خاصة في الوزارات الغير مسؤولة عن توفير الخدمات الاجتماعية كوزارة الزراعة. (1)

المخططون الاجتماعيون على المستوى الإقليمي والمحلي، حيث يتوقف وجود المخطط الاجتماعي على المستوى الإقليمي والمحلي على درجة اللامركزية في التخطيط، فإذا توافرت مؤسسات وأجهزة أو أقسام تخطيطية على المستويات المختلفة كان للمخطط الاجتماعي دور كبير في النظام التخطيطي، ويجب أن يعلم المخطط أن الجوانب الاجتماعية لها أهميتها على المستوى الإقليمي والمحلي مثل أهميتها على المستوى القومي، ويمكن النظر إلى المخطط الاجتماعي على المستوى المحلي كأخطائي اجتماعي يستخدم الأساليب العلمية، التي تمكنه من التدخل لإحداث التغييرات المقصودة التي تساعد أفراد المجتمع المحلي وجماعاته ومنظماته على مواجهة المشكلات الاجتماعية، بصورة أكثر فاعلية واختيار البرامج والمشروعات المناسبة لذلك.

المخططون الاجتماعيون كمستشارين في بعض الأحيان، يكون من الضروري الاستعانة بالمخططين الاجتماعيين من خارج الجهاز التخطيطي لفترة قصيرة للقيام بمهام محددة وفي هذه الحالة، يمكن الاستعانة ببعض المخططين الاجتماعيين كمستشارين نظرا لعدم توفر المخططين أو افتقار الموجودين بأجهزة التخطيط إلى المهارات المطلوبة للقيام بهذه المهام المطلوبة، كما أن الاستعانة بالمخططين الاجتماعيين كمستشارين له مزايا كتوفير الخبرة والمهارة التي تمكن من أداء

(1)– ابراهيم عبد الهادي المليجي، محمد محمود مهدلي: **التخطيط للتنمية**، المرجع السابق، ص: 139–141.

العمل بصورة أفضل، إضافة إلى مزاياه نجد أيضا له عيوب، حيث نجد هؤلاء المستشارين أقل حساسية للأحوال والاحتياجات المحلية مقارنة بالمخططين الدائمين، كما ان نتائجهم وتوصياتهم غير واقعية في بعض الأحيان إذا كانوا من خارج المجتمع الذي يتم التخطيط فيه. [1]

كما يرتبط التخطيط بمفهومين هما: الجغرافيا والتقنيات.

4-4-2. علاقة الجغرافيا والتخطيط:

تعد صور العلاقة بين الجغرافيا والتخطيط عامة والتخطيط خاصة وأهمها:

- تهتم الجغرافيا بدراسة العلاقات المكانية على سطح الأرض في محاولة لفهم تكامل الأشياء (المكان، الناس، العمل)، وبالمثل فإن التخطيط يهتم بهذا التكامل وصولا إلى أنسب استخدامات الأراضي.
- يقوم منهج الجغرافيا الإقليمية على الاستقراء والتحليل والربط، ثم عرض المعلومات عن الأقاليم وصولا لقواعد عامة في إطار شمولي لتمييز أقاليم كلية متماسكة، ويتفق هذا المنهج إلى حد كبير مع عملية التخطيط التي تبدأ بدراسة تحليلية للمشكلات، لتي يعاني منها إقليم معين وصولا إلى علاقات متشابكة لعناصر هذه المشكلات، ورغم ذلك فإن هناك اختلافا بين الجغرافيا الإقليمية، فالجغرافيا الإقليمية تقف عند الحالة الراهنة للإقليم بينما تترك النظرة المستقبلية للتخطيط من خلال ماضيه وحاضره.
- اذا كان المنهج العلمي والبحث الجغرافي يفي بأغراض التخطيط، فإن الجغرافي نفسه له من الامكانات التي تؤهله للعمل في مجالات التخطيط وبمشاركة فعالة مع المتخصصين الآخرين، وأبرز هذه الامكانات حسن إعداده وتدريبه على عمليات المسح الجغرافي

[1]– محمد محمود المهدلي: **ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية**، المرجع السابق، ص: 226، 227.

واستقصاء الحقائق عن الإقليم. وهنا يتضح الدول الكبير للجغرافيا في ميدان التخطيط خاصة التخطيط الإقليمي، لكنها تبقى مشاركة قليلة وهذا يرجع لعدة أسباب منها: [1]

أ. طبيعة الدراسة الجغرافيا حيث تتطلب معالجة شاملة لجميع عناصر المكان، والتي تستغرق وقتا طويلا يصعب معه وضع الحلول لكثير من المشكلات العاجلة التي يتعرض إليها الإقليم خاصة تلك المرتبطة بالقصور في المرافق العامة والبطالة ونمو المناطق العشوائية، وهوما يضطر صناع القرار إلى الاستعانة بالمتخصصين في العلوم الأخرى الذين تتوافر لديهم القدرات القدرات للوصف السريع لعلاج أي مشكلة، وواقع الأمر علاج للأعراض فقط دون علاج أصل المشكلة.

ب. لا تزال الهيئات المسؤولة عن التخطيط في كثير من الدول النامية تعتبر المثاليات والجماليات الهندسية هي أساس التخطيط، وإمكانية تطبيقها في أي موقع من المواقع مع اهمال الأساس البيئي الجغرافي، وهو ما يعني الاعتماد على المتخصصين في الهندسة والاقتصاد والإدارة في صياغة الخطط وتنفيذها، وربما يفسر ذلك فشل كثير من الخطط التي تم تنفيذها في كثير من هذه الدول.

ج. التفتت الأكاديمي الذي تشهده الجغرافيا في الوقت الحالي، وقد يشكل ذلك صعوبة في تحديد التخصص المطلوب للمشاركة في إعداد الخطة أو المنافسة بين التخصصات المختلفة، وعي العكس من ذلك فربما يرفع التعمق في أي تخصص من درجة استفادة التخطيط من الجغرافيا بعامة وهذا التخصص بشكل خاص.

د. افتقار كثير من الجغرافيين التدريب الميداني واقتصار دراستهم على قاعات الدرس بسبب القصور في برامج التدريب الميداني، أو نقص الموارد المالية أو لأسباب

[1]– محمد الفتحي بكير محمد: **التخطيط الاقليمي**، المرجع السابق، ص: 22–24، 26–27.

اجتماعية خاصة في الأقسام التي ترتفع فيها نسبة الإناث، كما في كثير من جامعات دول الخليج العربي، حيث تحول التقاليد دون حرية حركتهن. [1]

هـ. اهتمام كبار الجغرافيا بالتدريس والشؤون الأكاديمية والإدارية، وبالتالي لا يتوافر لهم الوقت الكافي لإنجاز البحوث التطبيقية التي تتطلب دراسات ميدانية مكثفة، وفضلا عن ذلك كله فإن نتائج البحوث الجغرافية المتميزة تظل حبيسة الحقل الجغرافي، ولا تجد نصيبها في مجال الإعلام على عكس ما ينجزه المتخصصون في المجالات الأخرى.

4-4-3. علاقة التخطيط بالتقنيات ووسائل البحث الحديثة:

يتطلب إعداد الخطط الاستعانة ببعض التقنيات ووسائل البحث الحديثة وأهمها: الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية والنماذج.

أ- التخطيط والاستشعار عن بعد:

يعد الاستشعار عن بعد من أهم التقنيات الحديثة التي يستفيد منها التخطيط خاصة في مرحلة مسح الموارد الطبيعية، والاستشعار عن بعد أسلوب يجمع بين استخدام الصور الجوية والصور الفضائية، والفارق بينهما كبير، فالصورة الجوية يتم التقاطها بواسطة كاميرات محمولة في الغلاف الجوي على ارتفاع 40.000 و 45.000 قدم من سطح الأرض، وتعود بداية استخدام الصور الجوية في جمع البيانات إلى منتصف القرن التاسع عشر في فرنسا كما تم استخدامها في مسح استخدامات الأرض في المملكة المتحدة في الفترة ما بين عامي 1969 و 1978، وأيضا في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1975 و 1982،[2]

[1]- نفس المرجع، ص: 22-24، 26-27.

[2]- نفس المرجع، ص: 22-24، 26-27.

أما الصور الفضائية فيتم التقاطها على أبعاد أكبر باستخدام الطاقة الضوئية غير المرئية بواسطة الأقمار الصناعية، وتغطي جزءا كبيرا من سطح الأرض تصل مساحته إلى 340 ألف كم^2، كما تحوي الكثير من البيانات. ولاستخدام الاستشعار عن بعد في التخطيط مجالات متعددة أهمها:

- حصر موارد الأرض، وموارد المعادن والوقود والطاقة، والتربة، والنبات الطبيعي وخاصة في المناطق النائية التي يصعب الوصول إليها، وتتعدد الأمثلة الخاصة بتطبيق هذه التقنية في حصر الموارد الطبيعية ومنها على سبيل المثال حصر النبات الطبيعي في إقليم كردفان بالسودان، ومسح الموارد والتصحر في منطقة أصفهان بإيران، وأنواع التربة والموارد الزراعية في ولاية: بيهار الهندية.

ولا تتوقف أهمية الاستشعار عن بعد بالنسبة للموارد على حصرها بل تتعداها إلى رصد التغييرات، التي تحدث فيها وبأسلوب يصعب توفره من خلال المراقبة والمتابعة الأرضية. (1)

- انتاج الخرائط اللازمة لأغراض التخطيط المختلفة خاصة خرائط استخدامات الأرض وبخاصة في المناطق الجافة، التي تعاني نقصا فيها والتي تشهد في الوقت الحالي تنمية واسعة خاصة في الدول البترولية في إقليم الشرق الأوسط.
- توفير بيانات عن الظاهرات المتحركة والمتغيرة بشكل سريع، والتي يصعب مراقبتها بالعين المجردة كحركة المرور على الطرق.
- التعرف على توزيع المحلات العمرانية وخصائص مواضعها وأشكال الخطة واستخدامات الأرض، فضلا عن التركيب الداخلي للمباني ومادة بنائها وإن كانت درجة الاستفادة منها

(1)– محمد الفتحي بكير محمد: **التخطيط الاقليمي**، المرجع السابق، ص: 22، 23، 24، 26، 27.

في ذلك محددة. وعليه تقنية الاستشعار عن بعد أصبحت وسيلة فاعلة في التخطيط بأنواعه المختلفة، خاصة تخطيط استخدامات الأرض وتخطيط النقل والتخطيط الزراعي والصناعي والسياحي وتخطيط السكن.

ب-التخطيط ونظم المعلومات الجغرافية:

تحتاج عملية التخطيط إلى كم كبير من البيانات والدراسات والتحولات والخرائط من أجل الخروج بتوصيات وقرارات لتنفيذ الخطة. ويستعين التخطيط في ذلك بعدد من نظم المعلومات أهمها نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، والتي تسمى أحيانا بنظم المعلومات المكانية (SIS) أو نظم المعلومات الأرضية (LIS)، والتي ارتبط تطبيعها بالتقدم التقني الذي حدث في مجال الحواسب الآلية والبرمجيات وتقنيات الاستشعار عن بعد، وتتعد مجالات تطبيق نظم المعلومات الجغرافية في مجالات التخطيط، خاصة التخطيط الحضري والتخطيط الإقليمي وتخطيط استخدامات الأرض وتخطيط المورد الطبيعية، وتستخدم هذه التقنية في الدول المتقدمة كما في الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة والسويد، وأيضا في الدول النامية كقطر، وعمان، ومصر. [1]

ويتضح مما سبق أن إدراج والاعتماد على الدراسات الجغرافية والتقنيات الحديثة له دور وأهمية كبيرة في عملية التخطيط للتنمية سواء للدول المتقدمة أو الدول النامية.

خامسا: صعوبات ومقومات، مزايا وعيوب التخطيط:

4-5-1. صعوبات ومعوقات التخطيط للتنمية:

[1]- محمد الفتحي بكير محمد: **التخطيط الاقليمي**، المرجع السابق، ص: 27، 28.

تواجه عمليات التخطيط للتنمية مجموعة من المشكلات والمعوقات والتحديات، التي تحد من فاعليته وتهدد نجاحه وتحقيقه للأهداف المنشودة، حيث نجد هذه المشكلات تتعلق إما بالعمليات التخطيطية أو تتعلق بالمشكلات الاجتماعية والمجتمعية، ويمكن تحديدها كالآتي:

أ- سيادة الأنظمة الإدارية التقليدية:

تعترف الحكومات في كل مكان بالدور الأساسي الذي تلعبه الإدارة في التنمية لذلك تقدم التسهيلات متعددة للتدريب الإداري، وكثيرا ما حالت الهياكل الإدارية القائمة في الدول النامية دون تمكينها من الانطلاق نحو التنمية، وكثيرا ما فشلت خطط التنمية الاجتماعية وعدم كفاءتها مما يعتبر عائقا خطيرا يحول دون نجاح الخطط التنموية، الأمر الذي تقتضي ضرورة تطوير هذه الأجهزة وإعداد الكوادر الفنية التي تهتم بتحقيق الأهداف.

ب-غياب وانعدام التعاون والتنسيق بين مختلف الأجهزة:

لابد من وجود التعاون والتنسيق بين الأجهزة التخطيطية وأجهزة التخطيط، لأنه أمر لا غنى عنه لنجاح أهداف التخطيط فأجهزة التخطيط محتاجة باستمرار إلى معرفة الوضع القائم في عمليات التنفيذ وأجهزة التنفيذ محتاجة، باستمرار إلى التعرف على الأهداف القومية وملف الخطة وتوجيهاتها المستمرة من السلطات العليا وفي سبيل تحقيق ذلك التعاون والصلة الدائمة تنشأ مكاتب وأجهزة في كل هيئة تنفيذية على كافة المستويات، وذلك لتقوم بأعباء الاتصال والتعاون والتنسيق مع الأجهزة التخطيطية. [1]

ج-خطورة استعارة نماذج التنمية:

[1]- ابراهيم عبد الهادي المليجي، محمد محمود مهدلي: **التخطيط للتنمية**، المرجع السابق، ص: 128، 129.

كثيرا ما تلجأ بعض الدول النامية إلى الاستعانة بنماذج التنمية من الدول المتقدمة، ولا يمكن أن تنجح هذه النماذج في البيئة التي نقلت إليها والتي تختلف في ظروفها ومشكلاتها وإمكانياتها ومواردها واحتياجاتها عن البيئة التي نقلت منها.

ولابد أن نؤكد بأن هذه النماذج المستعارة يمكن أن تطور لتناسب الثقافة المحلية والظروف الخاصة بها، وتستطيع أن تقوم هذه الدول بالتعلم من أخطائها وأخطاء الدول المشابهة لها. ثم تقوم بوضع نماذج مناسبة لواقعها وظروفها وتتماشى مع القيم السائدة. [1]

د- ضعف المشاركة المجتمعية:

تعتبر المشاركة المجتمعية من أهم عوامل نجاح خطط التنمية، ولا يمكن إحداث التغير المنشود في المجتمع إلا إذا اقتنع أفراد المجتمع بأهدافه وتحمسوا له وقبلوا أساليبه وشاركوا في تنفيذها، وتتضمن المشاركة المجتمعية والمشاركة الشعبية من جانب الجماهير والمشاركة الفنية من جانب الخبراء والمتخصصين، وكلما أضعفت هذه المشاركة تلاشت فرص نجاح خطط التنمية ويلاحظ في بعض الدول النامية ضعف المشاركة في التخطيط للتنمية، بالإضافة إلى أن الأهداف القومية تصاغ عن طريق الصفوة وحدها من السياسيين والفنيين، ولا يتم إشراك الجماهير العريضة في حياتها مما يقف حائلا أمام تحقيقها لأهدافها في تحقيق تنمية مجتمعية حقيقية.

هـ-الأنماط السلوكية السلبية للمواطنين:

هناك الكثير من الأنماط السلوكية الاجتماعية التي يجب العمل على تغييرها لتتماشى مع متطلبات التخطيط الشامل، ففي بعض الدول النامية تتفشى أشكال من السلوك الشخصي والاجتماعي تتسم ببعض الصفات والسمات المناهضة للتنمية، كالإسراف والسلبية والتفكير غير العلمي والاتجاهات التواكلية وعدم تقدير أهمية الوقت. وكل هذا يقتضي من المواطن أن يشعر بأنه

[1]- نفس المرجع، ص: 128، 129.

مسؤول عن عملية التنمية ونجاحها فلابد من التغيير والنوعية والعمل على تعديل هذه الاتجاهات المناهضة للتنمية، ولعل الاخصائيين الاجتماعيين هم أقدم الناس على القيام بدور هام في هذا المجال.

و- عدم تطوير التشريعات والقوانين:

يلاحظ في الدول النامية جمود التشريعات وعدم تطويرها وتجديدها، مما يتناسب مع مرحلة التنمية التي تمر بها البلاد، حيث تقف هذه التشريعات حائلا أمام تحقيق تنمية شاملة فإن عملية وضع القوانين اللازمة لتحقيق عمل اجتماعي فعال بالغة الدقة والأهمية، فهي تتطلب توفر قدر كبير من المهارة والخبرة العلمية لدى المتخصصين بوضع هذه التشريعات، ويتطلب التشريع قدرا من الرؤية والصبر وقوة الإدراك الاجتماعي حتى يتلاءم بصورة واقعية مع الحاجات والتغيرات اللازمة في المجتمع. [1]

ز- إهمال الموارد البشرية والعجز في الإمكانيات والموارد المالية اللازمة: [2]

تمتلك معظم الدول رصيدا من الموردين الأساسيين هما: الأرض، السكان، ويعتبر سوء استخدام الأول وإهمال الثاني من الملامح المميزة لكثير من الدول النامية ذات الدخل المنخفض، ولم يخطى رأس المال البشري بالاهتمام إلا في السنوات الأخيرة، حيث برزت أهميته وقيمته في تحقيق أهداف التنمية ولاشك أن محاولات التنمية في هذه الدول تتوقف على القدرة والحكمة التي تتوفر لاستثمار مواهب مواطنيها غير المستغلة لأغراض التنمية، وكذلك العجز في الموارد المالية والإمكانيات من المشكلات الأساسية التي تواجهها معظم بلدان الدول النامية وتتمثل في الحاجة

---

[1]- نفس المرجع، ص: 128، 129.

[2]- محمد محمود المهدلي: **ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية**، المرجع السابق، ص: 215، 216.

إلى اللازم لتحقيق التنمية الشاملة، وإيجاد التوازن بين ما يصرف على المشروعات الاقتصادية والاجتماعية ولا تستطيع هذه البلدان تحقيق التنمية والرفاهية الاجتماعية للمواطنين بتوجيه الأموال نحو استثمارات التنمية وتحقيق الأهداف المرغوبة، في ضوء ما هو متاح أو ما يمكن إتاحته من موارد مالية مع وضع الأولويات لإشباع الاحتياجات. [1]

ح- عدم دقة البيانات والمعلومات والإحصائيات:

تقوم الخطة أساسا على مجموعة من المعلومات والبيانات والاحصائيات، التي يتم الحصول عليها من عدة مصادر والتي يتم على أساسها وضع مجموعة من الافتراضات والتوقعات بالنسبة للمستقبل، وحتى تصبح تلك الافتراضات قريبة من المستقبل فإن ذلك بافتراض دقة وصدق وصحة هذه المعلومات، وكثيرا ما تواجه عملية التخطيط في الهيئات الإدارية عجزا في كفاءتها وفاعليتها بسبب نقص المعلومات التي تقوم عليها إذ تبالغ في تصوير بعض الأمور وتتجاهل أمور أخرى ضرورية، ومن ثم فعلى المخطط أن يتأكد قدر الإمكان من دقة المعلومات والبيانات، وأيضا فهم مدلول الاحصائيات والأرقام والبيانات المتوفرة فهما صحيحا.

ولعلاج هذه المشكلة لابد من إنشاء شبكة معلومات، ووجود سجلات تمد القائم على التخطيط بأحداث وأصدق المعلومات والبيانات، وأن تكون بالقدر الكافي. [2]

ط- عدم انتشار الوعي التخطيطي:

من الأمور المعوقة لعمليات التخطيط عدم انتشار الوعي التخطيط بين القاعدة العريضة من جماهير الشعب وبين المسؤولين عن عمليات التخطيط المختلفة، لهذا أنشأت بعض الدول

---

[1]- نفس المرجع، ص: 215، 216.

[2]- بركان عادل: **واقع التخطيط في المنشآت الرياضية**، المرجع السابق، ص: 40.

العربية معاهد للتخطيط القومي يستهدف النهوض بالبحوث والدراسات التخطيطية، ووضع الأسس العلمية والفنية للتخطيط بين المواطنين والعاملين في التخطيط على أوسع نطاق. [1]

كما أن هناك أسباب وصعوبات تؤدي إلى فشل التخطيط منها:

- نقص وقلة المعلومات التي تبنى عليها الخطط.
- عدم التعاون ومشاركة المستويات الإدارية والتنظيمية في عملية التخطيط.
- صعوبة التنبؤ واستحالة السيطرة على الأحداث المستقبلية.
- عدم وضوح وفهم خطوات التخطيط.

وعموما فإن نجاح وفعالية التخطيط يجب أن يعتمد على نظام تخطيط قائم على الشفافية والدقة والوضوح، والاعتماد على الأشخاص ذوي الخبرة والكفاءة في عملية التخطيط للتنمية مع تفعيل جهاز التكوين والتدريب، وأيضا نشر الوعي وثقافة المشاركة لدى المواطنين أي إحساسهم بالمسؤولية وبالأهمية كونهم طرف وشريك أساسي في عملية التخطيط والتنمية.

4-5-2. مقومات ومتطلبات التخطيط المحلي:

هناك عدة مقومات ومتطلبات يقوم عليها التخطيط منها:

أ- توافر البيانات والاحصائيات والمعلومات:

يجب عند تحديد الأولويات مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والموجودة في المجتمع في اللحظة التي يتم فيها تنفيذ الخطة، وكذلك الإمكانيات الموجودة لتعديل تلك الظروف، ولذا يتعين قبل اتخاذ تحديد الأولويات التعرف الكامل على هذه الظروف ووجود اجهزة على درجة علمية ودرجة من الكفاءة يوكل إليها جمع وتحضير هذه البيانات والمعلومات، وتحقيق تدفق سريع منها وتوصيلها إلى الأجهزة التخطيطية. بشرط أن تكون صحيحة ودقيقة ومعبرة عن

[1]- ابراهيم عبد الهادي المليجي، محمد محمود مهدلي: **التخطيط للتنمية**، المرجع السابق، ص: 130

الواقع الموجود، أي لا تكون الخطة مبنية على نوع من التنبؤ العشوائي غير المستند إلى الحقائق الموضوعية.

ب-توافر عدد كاف من خبرات التخطيط:

أي يكون لديهم العلم التام بطرق التخطيط والأساليب العامة بصفة خاصة، ومهارات تطبيقها حتى يمكن ضمان النجاح في تحديد الأولويات، والتي تعمل على الوصول إلى الأهداف وأن يكونوا على دراسة وفهم للمشكلات والاحتياجات الخاصة بالمجتمع، أي كفاءة الجهاز الإداري الذي يتولى التخطيط مع إعداد العنصر البشري فنيا وعلميا. [1]

ج-الأولويات والبدائل: فالخطة الناجحة هي التي ترتب أولويتها وتقع البدائل لتنفذ هذه البدائل.

د- الإمكانيات المادية والبشرية:

يجب عند إعادة خطة للمؤسسة أن يأخذ بعين الاعتبار أن تكون هذه الخطة متناسبة مع الامكانيات المادية والبشرية المتوفرة لدى المؤسسة أو الهيئة المكلفة بالتنفيذ وإعداد الخطة، مع توفير الوسائل الاتصالية ويجب هنا اختيار وسيلة اتصالية جيدة للوصول إلى الجماهير المستهدفة ومن ثم التأثير فيهم. [2]

هـ-تطوير القوانين واللوائح الإدارية وإعادة تنظيمها:

إن القوانين واللوائح تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في نجاح أو فشل الخطة سواء في التنفيذ أو المتابعة أو التقييم، فيجب أن تكون هذه القوانين غير معقدة وغير غامضة وجامدة وأن لا تكون مطولة ومتعددة، وكذلك لا تكون متضاربة ومتناقضة وأن تسمح بإحداث التعديل اللازم حتى تتماشى مع الخطط القومية الشاملة طويلة الأجل.

و- الاستفادة من التجارب السابقة:

---

[1]- ابراهيم عبد الهادي المليجي، محمد محمود مهدلي: **التخطيط للتنمية**، نفس المرجع، ص: 123-124.

[2]- الوليد بشار يزيد: التخطيط والتطوير الاقتصادي، المرجع السابق، ص: 20، 21.

يتم عن طريقها اكتساب الخبرات العلمية المختلفة، والتعرف على هذه التجارب يفيد جدا خاصة في عملية تحديد الأولويات.

ز- إمكانية تحديد الأهداف:

خاصة أن عملية تحديد الأولويات لا تخرج عن كونها وسيلة لتحقيق الأهداف، ويتم تحديد الأهداف عن طريق تحديد الموارد والامكانيات وتحديد الاحتياجات والمشكلات الملحة، ووضع معايير لاختيار المشروعات التي تشبع الحاجات وتواجه المشكلات.

ح- توفر المشاركة الشعبية:

لأن إحساس المواطنين بالمشكلات وتعبيرهم عن احتياجاتهم من أهم العوامل التي تساعد في تحرير الأولويات، وحتى تكون عملية الأولويات معبرة عن احتياجاتهم ومشكلاتهم الحقيقية.[1]

أيضا نجد من متطلبات التخطيط التنبؤ الدقيق حتى يمكن وضع اقتراحات سليمة، وكذلك قبول المنفذين للخطة الموضوعة حتى يكون التخطيط ناجحا وسليما، ولكن مع كل هذه المقومات وخطوات التخطيط إلا أننا نجد للتخطيط عيوب ومزايا.

4-5-3. مزايا وعيوب التخطيط:

أ- مزايا التخطيط:

للتخطيط مزايا منها:

- يساعد التخطيط على تحديد الأهداف وصياغتها من أجل تنفيذها.
- يساعد على التنبؤ الدقيق للواقع مما يسمح بإعداد خطط وتقديرات مستقبلية والابتعاد عن الصدفة والعشوائية، أي يساعدنا في مواجهة التغيرات الطارئة ومنه الاستعداد الجيد والسليم لها وقبل حدوثها.
- يعتبر جهاز مساعد وفعال للرقابة على كل الأصعدة الداخلية والخارجية.
- يعتبر بمثابة الموجه والمؤطر لكافة الأنشطة والخدمات.
- يساعد على تحديد وحصر كل الامكانيات المادية والبشرية.
- يوفر الراحة النفسية للجميع سواء المخططون أو الأفراد الذين هم بحاجة لهذه الخطط أو المشاريع.

---

[1]- محمد محمود المهدلي: **ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية**، المرجع السابق، ص: 209.

- يساهم في تكوين وتنمية مهارات وقدرات المديرين من خلال إعدادهم ووضعهم للبرامج والخطط.

ب-عيوب التخطيط:

رغم أن للتخطيط مزايا وفوائد عديدة إلا أنه لا يخلو من بعض العيوب منها:

- عدم وضوح المستقبل لأن التخطيط يقع في المستقبل مع غموض الظروف وهذا يقلل من صواب وإخفاق الخطط.
- عدم توفر وقلة المعلومات والبيانات الإحصائية التي تبنى عليها الخطط.
- الأموال والتكاليف الباهظة التي يستلزمها التخطيط.
- التغييرات الطارئة واستحالة السيطرة عليها والتي ربما تؤدي فشل الخطة أو الغائها نهائيا.
- عدم الوضوح في اتخاذ القرارات بخصوص الخطط لأن التخطيط يستلزم إتخاذ القرارات السريعة والفورية لحل المشاكل الناشئة.
- عدم توفر كفاءات ومهارات مختصة في التخطيط، أي نجد أغلب المخططون هم أشخاص غير متخصصين في ميدان التخطيط.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل موضوع التخطيط باعتباره من أهم الركائز والأسس التي تقوم عليها عملية التنمية، وهذا بالوقوف عند أبرز محطات التخطيط، من الخصائص التي يقوم عليها التنبؤ والاستمرارية والتوجيه، وكذلك أهمية وأهداف التخطيط والتي تظهر بالدرجة الأولى في كونه جهاز مساعد وفعال لعملية التنمية، من خلال المبادئ التي يرتكز عليها كالواقعية والوضوح في التخطيط والالتزام به، مع ضمان نجاح خططه والمتمثلة في وضع وتحديد الأهداف ...، كما استعرضنا أيضا أنواع التخطيط وصعوبات ومقومات التخطيط، غير أن سياسات التخطيط للتنمية في الجزائر لم تحقق الأهداف والنتائج التي كانت تطمح إليها، ونظرا لعدم وضوح برامج المخططات التنموية رغم رصد مبالغ مالية ضخمة لهذه المشاريع، إضافة إلى عدم توافق برامج وسياسات التنمية المحلية مع مطالب واحتياجات المواطنين، في ظل بروز صراعات شخصية ومصلحية وجهوية أدت كلها إلى فشل المخططات التنموية أو بصورة أوضح لم تحقق الأهداف المرجوة من ذلك بدرجة كبيرة وعليه يجب على الحكومة الاهتمام بقطاع التخطيط من خلال تبني رؤية استراتيجية واضحة ومدروسة لعمليات التخطيط وبرمجة المشاريع التنموية الناجعة من أجل النهوض الاقتصادي الوطني ومواكبته لاقتصاديات العام.

الباب الثاني:

الجانب الميداني للدراسة

الفصل الخامس:

الجانب الميداني للدراسة

تمهيد:

سنتناول في هذا الفصل المجال المكاني والزماني للدراسة، كتقديم لمحة تاريخية عن البلدية (محل الدراسة) وموقعها الجغرافيا، إضافة إلى القدرات التي تتوفر عليها البلدية كالقدرات الطبيعية والبشرية والمادية...، إلى جانب هذا نقوم بعرض نتائج الفرضيات الثلاث من خلال الاعتماد على عدة منهجية كالاستمارة والمقابلة والملاحظة في جميع المعطيات وكذلك المنهج الكيفي والكمي لتحليل وتفسير النتائج وصولا إلى النتائج العامة ثم الاستنتاج العام والخاتمة.

أولا: التعريف بالجانب الميداني للدراسة:

لقد تم اختيار ثلاث بلديات على مستوى ولاية عين الدفلى لإجراء بحثنا فيها وهي: بلدية عين الدفلى (الولاية) وبلدية ملیانة وأخيرا بلدية بربوش، لكن قبل التطرق إلى عرض وتقديم معلومات تفصيلية عن كل بلدية نقوم بتقديم ملخص صغير عن ولاية عين الدفلى.

ولاية عين الدفلى تأسست إثر التقسيم الإداري لسنة 1984، حيث كانت تابعة قبل ذلك لكل من ولاية الأصنام (الشلف حالياً) وولاية المدية، تقع في على بعد 150 كلم غرب الجزائر العاصمة، تحدها من الشمال ولاية تيبازة ومن الجنوب ولاية تيسمسيلت ومن الشرق ولاية المدية ومن الشمال الشرقي ولاية البليدة ومن الغرب ولاية الشلف.

تتكون من 36 بلدية أهمها بلدية عين الدفلى، خميس ملیانة، ملیانة، الروينة، جليدة، العطاف، العبادية، جندل، بومدفع، المخاطرية، بوراشد، العامرة تمتاز الولاية بالطابع الفلاحي (البطاطا)، وتشتهر بزراعة الأشجار المثمرة (التفاح).[1]

[1]– المصدر: بلدية عين الدفلى، مكتب الأمانة العامة.

5-1-1. بلدية عين الدفلى:

أ. نبذة تاريخية عن البلدية:

كانت مدينة عين الدفلى محتلة من قبل القبائل الماشوريين في القرون الوسطى الذين كانوا يحترفون الفلاحة وتربية المواشي، ثم مع بداية القرن الأول مع العصر الحالي شهد قدوم الرومان الذين أقاموا مراكز محصنة منها حصن أوبيدومنفيم، كما شهدت احتلال المنطقة من طرف الأتراك ما بين سنة 1516-1517 ولكن مع هذا شكل العرب والأمازيغ والأتراك مزيج سكان المدينة إلى غاية سقوطها تحت الاستعمار الفرنسي في 1840/06/08 بعد معارك عنيفة وشرسة، مما أدى إلى تمركز مكثف للمعمرين بسبب ثرواتها الزراعية وموقعها الاستراتيجي وقربها من العاصمة، وأول من قام بدراسة مشروع إقامة وحدة سكانية بالمنطقة هو الجنرال "روندن" في سنة 1852 لربط مدينة مليانة وأليون (الشلف حاليا) بمجمع سكني، مما أثمر على إنشاء هذا المجمع باسم "دوبيري" بالمرسوم المؤرخ في 1857/09/06 بعد ما كان من المقرر أن يطلق عليها اسم عين كرمان، وتلاها بعد ذلك تشييد البلدية بتاريخ 1859/09/05. حيث كان عدد سكانها لا يتجاوز 200 نسمة، كما ارتفعت إلى مصاف الدوائر في سنة 1957 واسترجعت تسميتها الحالية عين الدفلى بعد الاستقلال بموجب مداولة المجلس الشعبي البلدي بتاريخ 1962/12/15. [1]

ب. الموقع الجغرافي:

تقع بلدية عين الدفلى غرب الجزائر العاصمة على بعد 145 كلم بواد الشلف جانب دوي بن جبال الظهرة والونشريس، حيث نقدر مساحتها بحوالي 86 كلم^2، وتبعد عن البحر بـ 50 كلم، وبهذا يميزها مناخ شبه قاري، يحدها من **الشمال:** بلديات العامرة، مخاطرية، وعريب، ومن **الجنوب** بلدية: جليدة وبوراشد، ومن **الشرق:** بلدية عريب وسيدي لخضر، ومن **الغرب:** بوراشد وروينة.

[1]- المصدر: بلدية عين الدفلى، مكتب الأمانة العامة.

أما بالنسبة للتضاريس فتحتل مرتفعات دوي 25% من مساحة البلدية، يبلغ سفح الجبل 400 متر، ويقدر ارتفاع السفح 200م.

ج. مقر بلدية عين الدفلى:

تقع عين الدفلى في الحي الإداري للبلدية يحدها من الشمال حي 300 مسكن ومن الجنوب مديرية التشغيل ومديرية الوظيف العمومي ومن الشرق موقف الخدمات والغرب الخزينة العمومية حيث تتربع على مساحة معتبرة، ويقدر عدد سكانها بـ 85235 نسمة.

كما تحتوي البلدية على أربع (04) مندوبين معينين في الملحقات الإدارية التالية:

- الملحقة الإدارية بحي مازوني.
- الملحقة الإدارية بفرقة الفغايلية.
- الملحقة الإدارية بحي قوادري بلقاسم.
- الملحقة الإدارية بحي العقيد بونعامة.

لجان البلدية:

تتكون البلدية من (05) لجان وهي تتشكل على النحو التالي:

- اللجنة الاقتصادية والمالية والاستثمار.
- لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة. [1]
- لجنة تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعة التقليدية.
- لجنة الري والفلاحة والصيد البحري.
- لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب.

تشكيلة المجلس الشعبي البلدي لبلدية عين الدفلى:

[1]– المصدر: بلدية عين الدفلى، مكتب الأمانة العامة.

يتكون المجلس الشعبي البلدي من 23 عضو موزعين على الشكل التالي:

- (08) جبة التحرير الوطني.
- (08) التجمع الوطني الديمقراطي.
- (07) الحركة الشعبية الجزائرية.

د. وضعية النشاط الاجتماعي والتضامن لسنة 2019:

استفادت البلدية في إطار دعم الدولة للفئات الاجتماعية المعوزة والمحرومة من المنح والمساعدات التالية:

1. منحة الشبكة الاجتماعية:

- **المنحة الجزافية للتضامن:**

- **توزيع المستفيدين حسب الفئة:** [1]

حسب السن	ذكر	أنثى	المجموع
الأشخاص المسنين أرباب العمل	198	153	351
المعوقون أرباب عائلة	20	5	25
النساء الأرامل أرباب عائلة	/	115	115
الأشخاص المكفوفين	22	18	40
المعوقون أكثر من 18 سنة	91	57	148
الأشخاص الذين يعانون من أمراض مستعصية العلاج أكثر من 18 سنة	204	352	556
عاملة متكفلة بالمعوقين أقل من 18 سنة	37	3	40
المجموع	**572**	**703**	**1275**

2. جهاز أنشطة الادماج الاجتماعي (OAIS):

- **توزيع المستفيدين حسب البرنامج (عقود عمل سارية المفعول):**

[1]– المصدر: مصلحة الشؤون الاجتماعية بلدية عين الدفلى.

تسمية البرامج	عدد المستفيدين	ملاحظة
برنامج 2014	06	/
برنامج 2015	13	/
برنامج 2018	35	/
برنامج 2019	11	/
برنامج 2019 جهاز أنشطة الإدماج الاجتماعي (منحة النشاطات ذات المنفعة العامة سابقا)	32	تم إدماج الجهاز ضمن برنامج أنشطة الادماج الاجتماعي بتاريخ 2011/07/01

- **برنامج حاملي الشهادات جهاز المساعدة على الادماج المهني:**

نوعية العقد	عدد المستفيدين	ملاحظة
عقود الإدماج المهني (CID)	74	74
عقود إدماج حاملي الشهادات (CID)	81	81
منحة إدماج حاملي الشهادات (CID)	18	/

ملاحظة:

وقد قدر عمال وموظفي بلدية عين الدفلى 226 [1]

[1]– المصدر: مصلحة الشؤون الاجتماعية بلدية عين الدفلى.

المشاريع الهامة للبلدية في إطار المخططات البلدية للتنمية:

- تجهيز 04 قاعات علاج (حي مازوني + حي الزنادرة + حي خياط + حي عين البيضاء) بمبلغ قدره 4.274.000,00 دج.
- تهيئة قاعة علاج بحي عين البيضاء بمبلغ قدره 1.356.000,00 دج.
- تهيئة قاعة علاج بحي مازوني بمبلغ قدره 187.000,00 دج.
- تهيئة قاعة علاج بالزنادرة بمبلغ قدره 646.000,00 دج.
- ربط قناة جلب المياه لحي مازوني مع خزان 2 * 2000 م^3 و خزان 1000 م^3 بحي حي حاج صدوق على مسافة 600 م/ط بمبلغ قدره 10.567.000,00 دج.
- إتمام شبكة الصرف الصحي بحي قوادري على مسافة 2000 م/ط مع المراقبة التقنية 15.718.000,00 دج.
- تهيئة حضرية على مستوى الطريق الوطني الاجتنابي الجنوبي (تصليح 03 نافورات) بمبلغ قدره 10.660.000,00 دج.
- إعادة الاعتبار لشبكة المياه الصالحة للشرب بحي 300 مسكن بمبلغ قدره 2.268.000,00 دج.
- إعادة الاعتبار لقنوات الصرف الصحي بشارع الأمير خالد بمبلغ قدره 2.699.000,00 دج.

1. المدارس:

- تجديد التجهيزات المدرسة بالمدارس الابتدائية لبلدية عين الدفلى (الحصة الأولى) بمبلغ قدره 6.792.000,00 دج.

- تجديد التجهيزات المدرسية بالمدارس الابتدائية لبلدية عين الدفلى (الشريحة الثانية) بمبلغ قدره: 8.582.000,00 دج.
- بناء 04 أقسام لتوسعة لمدرسة الإخوة معطاوي بمبلغ قدره: 15.106.000,00 دج.

المشاريع الممولة من طرف ميزانية البلدية:

- دراسة، متابعة، تهيئة وترميم المحطة البرية لنقل المسافرين بملغ قدره 48.000.000,00 دج.
- تهيئة حضرية بشارع زنداري بوسط مدينة عين الدفلى بمبلغ قدره 24.500.000,00 دج.
- متابعة، تهيئة وتزفيت الطريق الرابط بين مدينة عيدن الدفلى ومنطقة العابد بمبلغ قدره 97.200.000,00 دج.
- دراسة، متابعة، إنجاز 04 أقسام بمدرسة قاسيمي أمحمد بمبلغ قدره 24.000.000,00 دج.
- دراسة، متابعة، إنجاز 04 أقسام بمدرسة الإخوة سعادو بمبلغ قدره 24.000.000,00 دج.
- إنجاز جناح إداري + غرفة الحراسة بالمدرسة الابتدائية حاج صادوق العربي بمبلغ قدره 3.500.000,00 دج.
- دراسة، متابعة وإنجاز 04 أقسام للتوسعة بالمدرسة الابتدائية تومي أحمد (الزنادرة) بمبلغ قدره 18.000.000,00 دج.
- تدعين الإنارة العمومية بالملعب البلدي بكاشفات أضواء من نوع **LED** بمبلغ قدره 2.500.000,00 دج.
- إنجاز ملعب جواري بحي مازوني (الفونال) بمبلغ قدره 3.800.000,00 دج.

- تهيئة مختلفة بحي الأمل بمبلغ قدره 10.926.160,00 دج.
- تهيئة وتعبيد ممر جنوب مسجد مالد بن نبي بحي شوال بمبلغ قدره 1.500.000,00 دج.

المشاريع الممولة من طرف الصندوق المشترك للجماعات المحلية:

- إنجاز معبر فني (1.5*3)*3 على الطريق الرابط الفغايلية ودحمان والطريق الولائي رقم 176 بمبلغ قدره 11.648.910,00 دج.
- إنجاز ملعبين جواريين بالعشب الاصطناعي بمبلغ قدره 6.000.000,00 دج.
- دراسة، متابعة وتجديد شبكة المياه الصالحة للشرب مع إنجاز خزان مائي بسعة 500م^3 بالفغايلية مركز بمبلغ قدره 20.000.000,00 دج.
- دراسة، متابعة وتجديد شبكة المياه الصالحة للشرب مع إنجاز خزان مائي بسعة 500م^3 بحي قوادري بمبلغ قدره 15.000.000,00 دج.
- إنجاز شبكات الصرف الصحي للمجمعات السكانية بالفغايلية حوش الحاج إبراهيم بمبلغ قدره 34.000.000,00 دج.
- ترميمات مختلفة بالمدرسة الابتدائية الإخوة سعادو بمبلغ قدره 5.600.000,00 دج.

تجديد شبكة التوصيل للتدفئة المركزية (10) مدارس ابتدائية ببلدية عين الدفلى بمبلغ قدره 2.000.000,00 دج. [1]

[1]– المصدر: مصلحة الشؤون الاقتصادية بلدية عين الدفلى.

5-1-2. بلدية مليانة:

مليانـة هـي مدينـة تنتمـي إلـى ولايـة عـين الـدفلى تأسسـت خـلال العهـد الرومـاني تحـت اسم زوكابار وتزخر هذه الجوهرة بمنشآت سياحية و أثرية ممتدة من العهد الروماني إلى العثماني إلى يومنا هذا، تقع مليانة في أحضان جبال زكار الذي يحوي بدوره على معالم تاريخية ممتدة على مر الحقبة الاستعمارية كما أنها تتوفر على مرافق الراحة العائلية و الخدمات المميزة في كل الميادين ونتطرق إلى هذا في التقرير الذي يبرز الأهمية التي تكتسيها هاته المدينة التاريخية من قدرات، مؤشرات ومشاريع هامة.

الموقع الجغرافي لمدينة مليانة:

تقع مدينة مليانة على بعد 119 كلم جنوب غرب العاصمة، يحدها شمالا جبال زكار ومن الجنوب بلدية خميس مليانة ومن الغرب بلدية بن علال ومن الشرق بلدية عين التركي، توجد على علو 700م على مستوى سطح البحر، تتربع على مساحة 55 كلم^2.

عدد سكان مدينة مليانة:

مليانة رابع بلدية من حيث الكثافة السكانية في ولاية عين الدفلى بعد كل من خميس مليانة وعن الدفلى والعطاف، بحيث ارتفع عدد السكان حسب إحصائيات 2008 إلى 44201 نسمة، في حين كان سنة 1977 بـ 22528 نسمة، أما سنة 2013 فقدر عدد السكان ب 48649 نسمة، أما الكثافة السكانية فقدرت بـ 803,70 نسمة/ كلم^2.[1]

[1]- المصدر: بلدية مليانة، مكتب الأمانة العامة.

المنشآت الصحية:

تحتوي بلدية مليانة على مستشفى به 284 سرير وأربع قاعات علاج ومركزين للصحة الجوارية. مركز للطفولة المسعفة، مركز للتبرع بالدم ومركز لتصفية الكلى.

المنشآت التربوية:

تتوفر بلدية مليانة على أربع ثانويات بها 2495 طالب و 5 متوسطات بها 3590 تلميذ و 19 مدرسة ابتدائية موزعة على المناطق الحضرية والريفية بها 5775 تلميذ ومركزين للتكوين المهني والتمهين يستوعب 700 مقعد داخلي ونصف داخلي ومعهد متخصص في التكوين المهني يستوعب 200 مقعد.

الطرقات:

تحتوي بلدية مليانة على طريق وطني رقم 01 وطريق وطني رقم 04 وعلى ثلاث طرق ولائية و23 طريق بلدي معبد.

المنشآت الفلاحية:

تتوفر بلدية مليانة على مساحة فلاحية تقدر بـ 754 هكتار صالحة لزراعة الأشجار المثمرة منها 557 هكتار أراضي فلاحية غير مسقية و 100 هكتار أراضي غير صالحة للزراعة.

الثروات الغابية:

يوجد بمليانة على مساحة غابية شاسعة بها عدة أنواع من الأشجار من البلوط والعرعار والصنوبر واللوز والزيتون وحب الملوك و... [1]

[1]– المصدر: بلدية مليانة، مكتب الأمانة العامة.

المنشآت الصناعية:

يوجد بملياناة مصانعين الاول لإنتاج البارود و المتفجرات و الآخر لصناعة الأدوات الكهرومنزلية.

المنشآت الرياضية:

تتوفر ملياناة على ملعب بلدي وقاعتين متعددة الرياضات بالإضافة إلى ملاعب جوارية على مستوى المناطق الحضرية والريفية كما تحتوي على مسبحين وأربع ديار الشباب.

المنشآت الثقافية:

تحتوي على مكتبة ومسرح ومتحفين وقاعتي للقراءة وقاعة سينما كما تحتوي على تسع معالم تاريخية وعلى عشر مساجد معتمدة وعلى مدرستين لتعليم القرآن وعلى ثلاث زوايا. [1]

1. التنظيم العام للبلدية:

1-1. تشكيلة المجلس الشعبي البلدي:

يتكون المجلس الشعبي البلدي لبلدية ملياناة من رئيس البلدية و 4 نواب و 7 أعضاء و 4 مندوبياتو3 رؤساء لجان بلدية.

أي يتكون المجلس الشعبي البلدي من 19 عضو موزعين على الشكل التالي:

- (5): حزب جبهة التحرير الوطني.
- (3): حزب المستقبل.
- (7): حزب تاج. [2]
- (2): حزب مجتمع السلم.

---

[1]- المصدر: بلدية ملياناة، مكتب الأمانة العامة.

[2]- المصدر: بلدية ملياناة، مصلحة التنظيم والشؤون العامة.

- (2): حزب التجمع الوطني الديمقراطي.

1-2. التنظيم الإداري والمصالح البلدية ولجانها:

1- الأمانة العامة (الأمين العام):

يتولى تحت سلطة المجلس الشعبي البلدي ضمان تحضير اجتماعات المجلس الشعبي البلدي وضمان تنفيذ قرارات المداولات في إطار علاقة تكاملية كما يقوم أيضا بتنشيط مختلف المصالح الإدارية وتسيير مستخدمي البلدية في إطار انسجام واحترام متبادل.

2- مصلحة التنظيم والشؤون العامة والنشاط الاجتماعي والثقافي:

وهي تضم مكتب وعدة فروع.

أ- مكتب التنظيم والشؤون العامة.

ب-مكتب النشاط الاجتماعي والثقافي: وبه عدة فروع:

- فرع المنازعات والتنظيم العام.
- فرع الشؤون العامة (الانتخابات) الجمعيات.
- فرع الشؤون الصحية (الاجتماعية) الثقافية.
- فرع تنقل الأشخاص.
- فرع الثقافة (الرياضة) التسلية.
- فرع الاستقبال والتوجيه والاعلام العمومي. [1]

[1]- المصدر: بلدية مليانة، مصلحة التنظيم والشؤون العامة.

3- **مصلحة الشؤون المالية والتنشيط الاقتصادي:** تتكون من ثلاثة مكاتب وخمسة فروع:

أ- مكتب الشؤون المالية.

ب-مكتب التنشيط الاقتصادي.

ج- مكتب تسيير وتكوين المستخدمين وبه عدة فروع:

- فرع احتياجات الميزانية الصفقات والمزايدات.
- فرع تنفيذ الميزانية التسيير المالي.
- فرع التسيير العقاري، والمصالح العمومية والوكالة.
- فرع التنشيط الاقتصادي.
- فرع مخططات البلدية للتنمية.

4- **مصلحة التعمير ومختلف الشبكات والتطهير وصيانة وتسيير العتاد:** تتكون من:

أ- مكتب التعمير ومختلف الشبكات والتطهير.

ب-مكتب الصيانة وتسيير العتاد: يضم عدة فروع:

- فرع التعمير.
- فرع مختلف الشبكات التطهير، وحماية البيئة.
- فرع المياه التطهير، الإنارة العمومية.
- فرع المخازن العامة والورشات وحظيرة السيارات. [1]

5- مصلحة التجهيز والأشغال الجديدة:

أ. مكتب التجهيز.

ب. مكتب الأشغال الجديدة: يضم فرعين:

[1]- المصدر: بلدية مليانة، مصلحة التنظيم والشؤون العامة.

- فرع الدراسات التقنية البرمجة المصاريف المعطاة، المخططات والاحصائيات الاجتماعية والاقتصادية.
- فرع الانجاز وصيانة التجهيزات الجماعية والعقارات المعمارية.

تعداد موظفي البلدية:

العدد الاجمالي لموظفي البلدية 164 موظف من بينهم مؤطرين واطارات إدارية وتقنية منهم37 عامل موجهين لقطاع التعليم: حراس، المنظفين، الاطعام المدرسي، النقل المدرسي.

وضعية النشاط الاجتماعي والتضامن:

- **وضعية المستخدمين المتعاقدين:**

الفترة / المستخدمين الخاضعين لنظام خاص	2018	2019	2020
منحة الشبكة الاجتماعية (AFS)	872	878	878
منحة الأنشطة ذات المنفعة العامة (IAIG)	77	75	74
جهاز الإدماج المهني والاجتماعي	56	50	40
فئات أخرى	/	/	/
المجموع	**1005**	**1003**	**992**

- **تطور الأعوان المؤقتين من 2018 إلى 2020:** [1]

السنة المالية / تعداد المستخدمين	2018	2019	2020
1- الأعوان المؤقتين	/	/	/
- الإداريين	/	/	/
- التقنيين	/	/	/
2- الأعوان المتعاقدين	112	113	114

[1]– المصدر: بلدية مليانة، مصلحة الشؤون الاجتماعية والصحية.

3- الأعوان الآخرون	/	/	/
- منحة الشبكة الاجتماعية (AFS)	872	878	878
- منحة الأنشطة ذات المنفعة العامة (IAIG)	77	75	74
- جهاز الإدماج المهني والاجتماعي	56	50	40
المجموع	**1117**	**1116**	**1106**

- **فئة المستفيدين من جهاز الادماج المهني:** [1]

السنة المالية / الصنف	**2018**	**2019**	**2020**
1- إطار إداري (المستوى الجامعي)	/	/	03
منهم غير مرسمين	43	38	46
2- إطار تقني (المستوى الجامعي)	/	/	04
منهم غير مرسمين	09	09	06
3- الأعوان الإدارية	/	/	05
منهم غير مرسمين	49	48	43
فئات أخرى (مع التحديد)			تقني سام في الإعلام الآلي: 04 عامل مهني المستوى الثالث: 02
منهم غير مرسمين	101	97	91
تعداد المستخدمين الدائمين	/	/	18
- الإطارات (1)%	/	/	15,78 %
- الإطارات (2)%	/	/	21,05 %
- الإطارات (3)%	/	/	26,31 %
نسبة التأطير (إطار 1+2)	/	/	%83,36

[1]- المصدر: بلدية مليانة، مصلحة الشؤون الاجتماعية والصحية.

برامج ومشاريع التمية المحلية:

- **الوضعية الفيزيائية والمالية:** [1]

الوضعية الفيزيائية والمالية (البرنامج الجاري إنجازه)								
الرقم	عنوان العملية تاريخ التسجيل	البرنامج	مبلغ العملية	تاريخ بداية الأشغال	مدة الإنجاز	نسبة الإنجاز		ملاحظات
						المادية	المالية	
1	تهيئة الطريق المؤدي إلى تجزئة واد الريحان على مسافة 300 مط	مناطق الظل (PCD)	3 784 200,00	13/04/2020	03 أشهر	100%		عملية منتهية في انتظار الاعتماد المالي
2	توسيع شبكة الإنارة العمومية للطريق الرابط بين مدرسة (المناجم) إلى حي عين الكرمة (الطريق الولائي رقم03)		6 184 016,90	13/04/2020	75 يوم	100%		عملية منتهية في انتظار الاعتماد المالي
3	معالجة انزلاق المنشأة الفنية الرابطة بين حي عين البرقوق (الطريق الوطني رقم 04 ب) (الطريق الولائي 165)		6 809 230,00	15/06/2020	05 أشهر	25%	/	تم استئناف الأشغال بتاريخ :2020/10/19
4	إنجاز شبكة التطهير للحمامة (شريحة 02) على مسافة 2094 مط – برنامج 2019	CSG CL	19 495 746,20	08/09/2019	05 أشهر	100%	40%	عملية منتهية في انتظار الاستلام المؤقت
5	دراسة مخطط توجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية مليانة برنامج بعنوان 2018 –	BC	12 617 451,00	09/09/2019	09 أشهر	40%	40%	تم استلام المرحلة الأولى بتاريخ 31/05/2020

[1]– المصدر: بلدية مليانة، مصلحة الشؤون الاقتصادية.

6	تدعيم حي رأس العاقبة سيدي براهم بالمياه الصالحة للشرب من منقب 114 مسكن		1 474 770,00	12/10/2020	45 يوم	100%		الاستلام المؤقت 25/11/2020
7	ربط السكنات الريفية بعين الكرمة بشبكة الصرف الصحي		343 568,00	12/10/2020	20 يوم	100%		الاستلام المؤقت 05/11/2020
8	انجاز قنوات الصرف الصحي بحي رأس العاقبة بالقرب من قاعة الحفلات سعيد الرحماني		1 134 363,00	22/11/2020	60 يوم			يتم التفاوض حول آجال الإنجاز
9	معالجة انزلاق التربة للطريق المؤدي لحي سيدي براهم		714 000,00					في انتظار المصادقة على قرار الفسخ بالتراضي على مستوى الوصاية
10	تجهيز مطعم مدرسي بمدرسة علي عمار		1 713 000,00		04 أيام			رفض التأشيرة من طرف المراقب المالي بتاريخ 23/11/2020
11	تكملة تجهيز مطعم مدرسي بمدرسة صادق طرابلس		877 200,00		04 أيام			رفض التأشيرة من طرف المراقب المالي بتاريخ 23/11/2020
12	تهيئة المدارس الابتدائية (بن علي عبد الله بوعلام – شاوش جيلالي – نقادي جيلالي – زواغي البشير– الاخوة بن شريف – تخريست بوعلام – حلفاوي أحمد)		9 954 863,49					تم تعديل المداولة الخاصة باستغلال مبلغ من منحة معادلة التوزيع 2020 بعد رفع تحفظات الوصاية
13	دراسة ومتابعة (إنجاز مطعم + مكتب + جدار إسناد+ تهيئة خارجية بمدرسة جقعود المهدي)		2 000 000,00					تم برمجتها بسند الميزانية الأولية 2021 حسب الإرسال رقم 3640 المؤرخ 11/11/2020 الصادر عن الوصاية

14	تهيئة مدرسة بلحاج عمر ملياني بعين الباردة مليانة		3 369 663,50					تم تعديل المداولة الخاصة باستغلال مبلغ من منحة معادلة التوزيع 2020 بعد رفع تحفظات الوصاية
15	تهيئة وإعادة الاعتبار للأقسام + الجناح الصحي بمدرسة زهية بلحفاف بملیانة		1 595 450,85					تم تعديل المداولة الخاصة باستغلال مبلغ من منحة معادلة التوزيع 2020 بعد رفع تحفظات الوصاية
18	توسيع شبكة التطهير من حي سيدي بوزيان إلى حي سيدي سبع على مسافة 370 مط – 12/04/2020	PCD	2 977 662,00	19/05/2020	75 يوم	100%		عملية منتهية في انتظارالاعتماد المالي
19	إعادة تأهيل الإنارة العمومية عبر أحياء مدينة مليانة – 05/04/2020		2 202 345,00	21/04/2020	25 يوم	100%		عمليةمنتهية في انتظار الاعتماد المالي
20	صيانة طريق سيدي بوزيان "الحمامة" على مسافة 1000 مط 12/05/2020		9 739 150,00	15/06/2020	03 أشهر	85%	/	توقيف الأشغال 2020/09/08 في انتظار معالجة تسربات المياه, و تحويل بعض الأعمدة الكهربائية
21	تهيئة وتعبيد الطريق الرابط بين الطريق قرقاح وطريق العطافي على مسافة 400 مط 12/04/2020		8 188 625,00	20/05/2020	90 يوم	5%	/	فسخ الاتفاقية على عاتق المؤسسة بتاريخ 2020/09/07 بسبب رفض المتعامل إمضاء أمر استئناف الأشغال وإعادة الإعلان عن الاستشارة بتاريخ 25/11/2020

22	تعويض ثلاث أقسام بالمدرسة الابتدائية الأخوة بن شريف – في 25/06/2019		11 904 174,52	30/07/2019	أشهر 08	100%	/	الاستلام المؤقت 20/10/2020
23	إنجاز ستة (06) أقسام بمدرسة أحمد حلفاوي ببلدية مليانة		24 502 246,13	08/11/2020	06 أشهر	10%		أمر بتوقيف الأشغال بسبب تحويل أعمدة كهربائية في08/11/2020
المجموع			**131 581 729,59**					

- **البرامج المخصصة لمناطق الظل :** [1]

عنوان العملية تاريخ التسجيل	القطاع	مبلغ العملية			نسبة الإنجاز		ملاحظات
			تاريخ بداية الأشغال	مدة الإنجاز	المادية	المالية	
تهيئة الطريق المؤدي إلى تجزئة واد الريحان على مسافة 300 مط	مناطق الظل	3 784 200,00	13/04/2020	03 أشهر	100%		عملية منتهية في انتظار الاعتماد المالي
توسيع شبكة التطهير بحي واد الريحان مليانة		1 911 206,00	13/04/2020	5 أشهر	100%	100%	عملية منتهية
توسيع شبكة الإنارة العمومية للطريق الرابط بين مدرسة (المناجم) إلى حي عين الكرمة (الطريق الولائي رقم03)		6 184 016,90	13/04/2020	75 يوم	100%		عملية منتهية في انتظار الاعتماد المالي
معالجة انزلاق المنشأة الفنية الرابطة بين حي عين البرقوق (الطريق الوطني رقم 04 ب) (الطريق الولائي 165)		6 809 230,00	15/06/2020	05 أشهر	25%	/	تم استئناف الأشغال بتاريخ :2020/10/19

[1]– المصدر: بلدية مليانة، مصلحة الشؤون الاقتصادية.

إنجاز شبكة التطهير بتجزئة المشتلة حي سيدي بوزيان		1 729 176,00	13/04/2020	02 أشهر	100%	100%	عملية منتهية
تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب بعين الباردة على مسافة 3988 مط (مشروع مسجل ضمن برنامج صندوق الضمان والتضامن للجمعات المحلية)		9 539 730,20	13/01/2020	110 يوم	100%	100%	عملية منتهية

- **الوضعية المالية والمادية لمختلف البرامج:** [1]

عنوان العملية تاريخ التسجيل	البرنامج	مبلغ العملية	تاريخ بداية الأشغال	مدة الإنجاز	نسبة الإنجاز		ملاحظات
					المادية	المالية	
تهيئة الطريق المؤدي إلى تجزئة واد الريحان على مسافة 300 مط	مخطط النظافة	3 784 200,00	13/04/2020	03 أشهر	100%		عملية منتهية في انتظار الاعتماد المالي
توسيع شبكة التطهير بحي واد الريحان مليانة		1 911 206,00	13/04/2020	5 أشهر	100%	100%	عملية منتهية
توسيع شبكة الانارة العمومية للطريق الرابط بين مدرسة (المناجم) الى حي عين الكرمة (الطريق الولائي رقم03)		6 184 016,90	13/04/2020	75 يوم	100%		عملية منتهية في انتظار الاعتماد المالي
معالجة انزلاق المنشأة الفنية الرابطة بين حي عين البرقوق (الطريق الوطني رقم 04 ب) (الطريق الولائي 165)		6 809 230,00	15/06/2020	05 أشهر	25%	/	تم استئناف الأشغال بتاريخ :2020/10/19

[1]– المصدر: بلدية مليانة، مصلحة الشؤون الاقتصادية.

إنجاز شبكة التطهير بتجزئة المشتلة حي سيدي بوزيان		1 729 176,00	13/04/2020	02 أشهر	100%	100%	عملية منتهية
تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب بعين الباردة على مسافة 3988 مط (مشروع مسجل ضمن برنامج صندوق الضمان والتضامن للجمعات المحلية)		9 539 730,20	13/01/2020	110 يوم	100%	100%	عملية منتهية

5-1-3. بلدية بربوش:

أ. تعريف ببلدية بربوش:

تقع بلدية بربوش جنوب شرق مقر الولاية على بعد 65 كلم، تشترك في حدود في حدود ولاية عين الدفلى مع حدود ولاية المدية ببلدية أولاد هلال، وتبعد عن مقر دائرة جندل بـ: 27 كلم، وعن مقر ولاية المدنية بـ: 40 كلم أين يمر الطريق الوطني رقم 01 الرابط بين العاصمة والصحراء الافريقية، وعن الجزائر العاصمة بحوالي: 160 كلم.

الحدود:

- **من الشمال:** بلدية واد الشرفاء (ولاية عين الدفلى).
- **من الجنوب:** بلدية أولاد هلال (ولاية المدية).
- **من الشرق:** بلدية واد الشرفاء (ولاية عين الدفلى).
- **من الغرب:** بلدية عين الأشياخ (ولاية عين الدفلى). [1]

[1]– المصدر: بلدية بربوش، مكتب الأمانة العامة.

تتربع بلدية بربوش على مساحة اجمالية تقدر بـ 8000 هكتار (80 كلم^2) وتتميز بأرضية غير مستوية بنسبة 75% من المساحة الاجمالية وبغطاء نباتي كثيف (غابي) بمساحة تقدر بـ 2040 هكتار الممتد من الناحية الجنوبية على شكل سلسلة جبلية، كما يتغلب عليها الطابع فلاحي بالإضافة إلى تميزها بالثورة الحيوانية وتربية الدواجن والنحل، وترتفع عن مستوى سطح البحر بـ 750 متر، تمتاز البلدي بمناخ حار وجاف في فصل الصيف وبارد شتاء كما تصنف البلدية ضمن المنطقة الثانية (LIA) بنشاط زلزالي متوسط طبقا للقوانين الزلزالية الجزائرية (RPA99 modifié 2003) ويقدر عدد السكان بها بـ: 4903 حسب الاحصائيات الأخيرة لسنة 2008. [1]

ب. نبذة تاريخية عن تأسيس البلدية:

إن أصل سكان مدينة بربوش يعود إلى قبيلة غريب، والتي تتواجد على مسافة 30 كلم من مدينة المدية، تمتد على ضفتي واد الشلف، واستنادا إلى الروايات المحلية، الفرقة الأكثر قدما في القبيلة هي أولاد معقل، وهي التي أعطت اسم "غريب" للقبيلة بأكملها بعد قدوم الفرق الأخرى وهي "أولاد علي"، "بني راشد"، "حذيفة"، والتفاهم حول قبيلة غريب، وأصبح يسمى دوار غريب. وحسب الروايات المتعاقبة فإن "أولاد معقل" ينحدرون من بني غريب بن الحارث بن مالك بن زغبة الذين ذكرهم ابن خلدون، هذه الفرقة ذات الأصل العربي تتفرع من زغبه أحد القبائل الهلالية والتي غزت إفريقيا في سنة 443 هجرية (1051م) بأمر من الخليفة الفاطمي بمصر.

أما حي بئر بوش بقرقة بني راشد بعرض غريب بلدية وادي الشرفاء سابقا، تعود تسميته إلى البئر الذي كان يمون سكان الحي بالمياه الصالحة للشرب، وتسمية بئر بوش استنبطت نتيجة ظاهرة كانت تحدث آنذاك بالبئر حيث أن مياهه كان يخرج معها الحلزون (ببوش) فكان السكان

[1]– المصدر: بلدية بربوش، مكتب الأمانة العامة.

يسمون البئر ببوش وبعد مرور السنوات أختصر هذا الاسم إلى ما هو عليه اليوم وأصبحت التسمية بربوش.

يعرف إقليم بلدية بربوش تاريخيا بعرش غريب، الذي يتكون من أربعة (04) فرق (Fraction)، فرقة حذيفة، فرقة بني راشد، فرقة أولاد علي وفرقة أول نوال، وبمرور السنين وتبادل الألفاظ صارت العادة على تسمية بربوش تصغيرا وتخفيفا لكلمة بئر بوش.

إقليم بلدية بربوش هو جزء من إقليم بلدية وادي الشرفاء سابقا أين شيدت القرية الفلاحة الاشتراكية التي هي مركز البلدية حاليا، وهي البلدية الأم التي انبثقت منها بلدية بربوش، أثناء التقسيم الإداري لسنة 1984.

ج. سير مصالح بلدية بربوش:

1. الأمانة العامة:

يرأسها الأمين العام، حيث يسهر على حسن سيرها ومن مهامه إعداد جدول الأعمال الخاص بالمجلس الشعبي البلدي وتحرير المداولات ومتابعتها، والأمانة العامة هي المشرفة على إدارة البلدية والتنسيق بين مختلف مديرياتها والسهر على السير الحسن للبريد الصادر أو الوارد، والأمانة العامة بصفة عامة تتكون من فرع الأرشيف والمحفوظات ومن مهامه ما يلي:

- جمع الوثائق القانونية التنظيمية واستغلالها ووضعها في متناول مصالح البلدية.[1]
- تكوين بنك للوثائق وخاصة منها التي تمس بشكل كبير أو غير مباشر تسيير مصالح البلدية خاصة والادارة عامة.
- استغلال الوثائق والأرشيف للقيام بالدراسات والتحاليل.

[1]– المصدر: بلدية بربوش، مصلحة التنظيم والشؤون العامة.

- تنسيق العلاقات مع مختلف المصالح الخارجية في مجال المحفوظات والوثائق.

2. مصلحة التنظيم والشؤون العامة والتنشيط الاجتماعي والثقافي:

وهي تضم مكتبين وعدة فروع:

أ. مكتب التنظيم والشؤون العامة:

ب. مكتب التنشيط الاجتماعي والثقافي: وبه عدة فروع

- فرع المنازعات والتنظيم العام.
- فرع الشؤون العامة (الانتخابات) الجمعيات.
- فرع الشؤون الصحية (الاجتماعية) الثقافية.
- فرع تنقل الأشخاص.
- فرع الثقافة (الرياضة) التسلية.
- فرع الاستقبال والتوجيه والاعلام العمومي

3. **مصلحة الشؤون المالية والتنشيط الاقتصادي:** تتكون من ثلاثة مكاتب وخمسة فروع:

أ. مكتب الشؤون المالية.

ب. مكتب التنشيط الاقتصادي.

ج. مكتب تسيير وتكوين المستخدمين وبه عدة فروع: [1]

[1]– المصدر: بلدية بربوش، مصلحة التنظيم والشؤون العامة.

- فرع احتياجات الميزانية الصفقات والمزايدات.
- فرع تنفيذ الميزانية التسيير المالي.
- فرع التسيير العقاري، والمصالح العمومية والوكالة.
- فرع التنشيط الاقتصادي.
- فرع مخططات البلدية للتنمية.

4. **مصلحة التعمير ومختلف الشبكات والتطهير وصيانة وتسيير العتاد:** تتكون من:

أ. مكتب التعمير ومختلف الشبكات والتطهير.

ب. مكتب الصيانة وتسيير العتاد: يضم عدة فروع:

- فرع التعمير.
- فرع مختلف الشبكات التطهير، وحماية البيئة.
- فرع المياه التطهير، الإنارة العمومية.
- فرع المخازن العامة والورشات وحظيرة السيارات.

5. مصلحة التجهيز والأشغال الجديدة:

36 مكتب التجهيز.

37 مكتب الأشغال الجديدة: يضم فرعين:

- فرع الدراسات التقنية البرمجة المصاريف المعطاة، المخططات والاحصائيات الاجتماعية والاقتصادية.
- فرع الانجاز وصيانة التجهيزات الجماعية والعقارات المعمارية. [1]

[1]– المصدر: بلدية بربوش، مصلحة التنظيم والشؤون العامة.

- **التركيبة البشرية لبلدية بربوش:**

يقدر عدد عمال البلدية بـ 83 موظف منهم 40 عامل موجهتين لقطاع التربية (عقود ما قبل التشغيل، حراسة، النظافة، الاطعام المدرسي، النقل المدرسي). [1]

ثانيا: المدخل المنهجي للدراسة الميدانية

كل دراسة تحتاج إلى أدوات ومناهج يستعملها الباحث من أجل جمع البيانات والمعطيات انطلاقا من الواقع لأي ظاهرة من الظواهر المراد دراستها وهذا بترجمة نص الاشكالية والفرضيات إلى تساؤلات باستعمال تقنيات كالاستمارة والمقابلة.

5-2-1. المناهج:

أي دراسة تحتاج إلى منهج أو مجموعة من المناهج حيث قمنا بالاعتماد على:

أ. **المنهج الكيفي:**

الذي يعتبر طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منتظم لأجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية أو مشكلة اجتماعية أو مكان معين، ويتم هذا من خلال تقديم وصف وتحليل دقيق للظاهرة بهدف الوصول إلى نتائج واستنتاجيات تساعد على فهم الواقع، حيث قمنا بالاعتماد على هذا المنهج لأنه يلائم دراستنا من خلال وصف وتحليل صعوبات وعراقيل التنمية المحلية بالمجتمع المحلي، وذلك من خلال الخصائص الاجتماعية والثقافية والديمغرافية للمجتمع المحلي، وكذلك تمنح أعضاء ونواب المجلس الشعبي البلدي بالصلاحيات الكاملة، وأيضا مدى تطابق وملائمة المخططات التنموية مع خصائص المجتمع المحلي وخصائص المنطقة الجغرافية، والتي تسمح بعرقلة أو تنمية المجتمع المحلي.

---

[1]– المصدر: بلدية بربوش، مصلحة التنظيم والشؤون العامة.

ب. المنهج الكمي:

قمنا أيضا بالاستعانة بالمنهج الكمي الذي يعتمد بالدرجة الأولى على جمع البيانات ومعطيات الدراسة الميدانية، وهذا من خلال التحليل الكمي والقياسي لهذه المعطيات، والذي يتمثل في تعامله مع الأرقام والنسب، والذي ساعدنا في تفريغ بيانات الاستمارة، وضبط العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة للدراسة، والذي يؤدي بدوره إلى نتائج علمية دقيقة تكون أقرب نوعا ما إلى الموضوعية.

5-2-2. الأدوات:

قمنا كذلك بالاعتماد على تقنيات وأدوات بحث منها:

أ. الدراسة الاستطلاعية:

قبل أن نقوم باختيار البلديات التي ستكون محل الدراسة، قمنا بالعديد من الزيارات لبلديات الولاية، حيث شملت الزيارة 14 بلدية استقر اختيارنا على ثلاث بلديات وهي: بلدية عين الدفلى (مقر الولاية)، وبلدية مليانة (مدينة حضارية وثقافية) وبلدية بربوش شرق الولاية والتي تعد بلدية ريفية بامتياز.

وكان الهدف من هذه الزيارات هو التعرف عن قرب وبما أننا وجدنا تشابه كبير بين البلديات كبير في طبيعة البنية والنشاط وواقع التنمية المحلية بها.

كما ساعدتنا هذه الزيارات في ضبط فرضيات الدراسة وتجريب بعض الاستمارات وكذا بعض المقابلات مع الأفراد، وعليه بالعديد من الزيارات لهذه البلديات المعنية بالدراسة والتي كانت من شهر ديسمبر 2018 إلى غاية شهر مارس 2020، مكنتنا هذه الزيارات من التعرف على

البلديات ومهام وطبيعة أعضاء المجلس الشعبي البلدي، والموارد الطبيعية والبشرية التي تتوفر عليها كل بلدية.

كما قمنا بتجريب بعض الاستمارات للتأكد أن الأسئلة .... للمبحوثين، وعلى إثرها تم تصحيح الأسئلة وتوزيعها على جميع المبحوثين وامتدت من 15 ديسمبر 2019 إلى غاية 12 مارس 2020 (كوفيد 19) والتي استرجعنا جزء منها وعليه تم تفريغ البيانات ووضع الجداول وتحليلها.

ب. الملاحظة:

تمثل الملاحظة وسيلة للحصول على المعلومات واكتساب الخبرات، وفهم الظواهر العلمية والاجتماعية بأسلوب دقيق، وقد قمنا بالاعتماد في دراستنا على الملاحظة المباشرة وغير المباشرة من خلال التركيز على مراقبة وملاحظة العاملين في البلدية، والتي اعتمدت على السمع والمشاهدة ومتابعة التفاعلات والمواقف التي تحدث داخل النسق التنظيمي في البلديات محل الدراسة، حيث كانت بداية الملاحظة انطلاقا من بداية الدراسة الاستطلاعية أو الاستكشافية إلى غاية توزيع الاستمارة وجمعها وإجراء المقابلات، حيث تم تدوين بعض الملاحظات والمواقف التي حدثت أمامنا والتي أفادتنا كثيرا سواء في صياغة أسئلة الاستمارة أو المقابلة وكذلك تم توظيف بعضها في تحليل بيانات الاستمارة.

ج. الاستمارة:

تعتبر تقنية لجمع المعطيات أو البيانات بغرض التحقق من فرضيات البحث، حيث يطرح الباحث مجموعة من الأسئلة على أفراد العينة من أجل الحصول منهم على معلومات الدراسة، يتم معالجتها بطريقة كمية.

وقد تضمنت استمارة الدراسة على 45 سؤال، أسئلة مغلقة، وأسئلة مفتوحة، وقد تضمنت أسئلة الاستمارة 04 محاور هي:

- **المحول الأول:** البيانات العامة.
- **المحور الثاني:** بيانات الفرضية الأولى.
- **المحور الثالث:** بيانات الفرضية الثانية.
- **المحور الرابع:** بيانات الفرضية الثالثة.

د. المقابلة:

قمنا كذلك بالاستعانة على تقنية المقابلة والتي تكون مباشرة تستعمل من أجل مساءلة الأفراد بكيفية منعزلة، حيث أجرينا مقابلات مع 18مبحوثين منهم ثلاثة من رؤساء البلدية وثلاثة نواب وأربعة (منهم رؤساء مصالح) أعضاء (مندوبي البلدية) واثنين من أمناء البلدية، وستة مبحوثين من موظفي الحالة المدنية (سبق لهم أن كانوا نواب في المجلس الشعبي البلدي).

وقد تضمنت 18 سؤالا منها أسئلة مفتوحة ونصف مفتوحة، وهذا لتدعيم بينات الاستمارة وزيادة تحقيق اختيار فرضيات الدراسة.

هـ. عينة الدراسة:

تمثل العينة أهم تقنيات البحث العلمي نظرا لما لها من أهمية في تصويب بيانات البحث العلمي، حيث تعبر عن جزء أو فرع من عناصر مجتمع بحث معين. كما تختلف طريقة اختيار العينة حسب طبيعة موضوع ومكان الدراسة.

وعليه بالاعتماد على تقنية المسح الشامل للبلديات محل الدراسة، وعليه أخذنا كافة مجتمع البحث والذي قدر بـ 396 ووزعنا الاستمارات على جميع الموظفين المتواجدين بالبلديات محل الدراسة.

بحيث استرجعنا 309 استمارة مملوءة، و 29 فارغة، و 58 لم يتم استرجاعها بسبب جائحة كورونا (كوفيد 19). وعليه تصبح العينة الاجمالية للدراسة كالتالي:

- **الإطارات:** 163.
- **أعوان التحكم:** 70.
- **عمال التنفيذ:** 76.

ثالثا: عرض وبناء وتحليل بيانات الدراسة

5-3-1. بناء وتحليل جداول البيانات العامة:

الجدول رقم (01): توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة
الذكور	173	%55,99
الإناث	136	%44,01
المجموع	**309**	**%100**

من خلال الجدول نلاحظ أنه ليس هناك فرق كبير بين عدد الذكور وعدد الإناث بالنسبة لعينة الدراسة، حيث قدرت نسبة الذكور 55,99% و44,01%.

ويمكن ارجاع هذا التقارب في النسبة إلى طبيعة ونشاط المؤسسة والذي تتمثل في تقديم خدمات إدارية ما عدا بعض الفئة من الذكور الذي يتمثل عملها في النظافة (نظافة الشوارع والأحياء) والصيانة والتهيئة.

الجدول رقم (02): توزيع أفراد العينة حسب السن:

السن	التكرار	النسبة
25 ← 35	134	%43,37
36 ← 45	83	%26,86
46 ← 55	49	%15,86
56 ← 65	32	%10,35
66 فما فوق	11	%3,56
المجموع	**309**	**%100**

من خلال الجدول نلاحظ أن 43,37% تظهر كأعلى نسبة للعاملين الذي تتراوح أعمارهم ما بين 25-35 سنة، تليها نسبة 26,86% من العمال الذين تتراوح أعمارهم بين 36-45 سنة ثم

نسبة 15,86%من العمال الذين تتراوح أعمارهم بين (46-55) سنة، ثم تليها نسبة 10,35% بالنسبة للعمال الذين ينحصر عمرهم بين 56-65 سنة، وأخيرا نجد نسبة 3,56% من العمال الذي يزيد أعمارهم عن 65 سنة فما فوق.

يتضح من خلال ما سبق أن فئة الشباب هي الغالبة والتي تتراوح بين 25-45 سنة أي ما يعادل 103 فرد من المبحوثين، ويرجع ذلك إلى تواجد فئة الشباب بنسبة كبيرة إلى سياسة التوظيف التي انتهجتها الدولة من خلال استحداث نسبة في إطار عقود ما قبل التشغيل ثم تم ادماجهم في مناصب عمل دائمة، في حين نجد فئة الكبار بنسبة قليلة، والتي لا يمكن اغفال دورها وأهميتها نظرا لحاجة المؤسسة لها والاستفادة من خبراتها ومعارفها.

الجدول رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب المستوي التعليمي:

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
دون المستوى	15	%4,85
ابتدائي	11	%3,56
متوسط	28	%9,06
ثانوي	98	%31,72
جامعي	157	%50,81
المجموع	**309**	**%100**

من خلال الجدول نلاحظ أن 50,81% تظهر كأعلى نسبة لأفراد العينة الذين لديهم مستوى تعليمي جامعي، تليها 31,72% من أفراد العينة الذين يملكون مستوى تعليمي ثانوي في حين نجد 9,06% من أفراد العينة الذي لديهم مستوى متوسط، إضافة 4,85% بالنسبة لأفراد العينة الذين لديهم مستوى تعليمي ابتدائي وأخيرا 3,56% من العمال الذين لا يملكون مستوى تعليمي.

يتضح مما سبق أن أغلب أفراد العينة يملكون مستوى تعليمي جامعي وثانوي وهذا يرجع إلى طبيعة ونشاط المؤسسة (مؤسسة خدماتية).

كما تعود إلى السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها الحكومة والوظيف العمومي التي تهدف إلى ادماج هذه الفئة في محيط العمل، من خلال توفير فرص العمل والتشغيل والتي تحد بدورها من البطالة (عقود ما قبل التشغيل).

الجدول رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب الفئة المهنية:

الفئة المهنية	التكرار	النسبة
إطار	163	%52,75
عون تحكم	70	%22,65
عمال تنفيذ	76	%24,60
المجموع	**309**	**100**

من خلال الجدول نلاحظ أن 52,75% تظهر كأعلى نسبة لأفراد العينة الذين يشكلون إطارات، تليها نسبة 24,60% لفئة عمال التنفيذ، ثم فئة أعوان التحكم 22,65%.

يتضح أن فئة الإطارات هي الفئة الغالبة في المؤسسة ويرجع ذلك إلى طبيعة المؤسسة ونشاطها (تقديم خدمات للمواطنين) بحيث نجدها بكثرة في الجانب الإداري والتي تقوم بعرض ومناقشة الملفات وعروض العمل (عقود العمل مع الخواص) والسهر على تسيير وإدارة شؤون العمال والبلدية معا.

أما بالنسبة لعمال أعوان التحكم وعمال التنفيذ ونجد معظمهم يقتصر عملهم على النظافة والصيانة والنقل.

5-3-2. بناء وتحليل جداول الفرضية الأولى:

الجدول رقم (05): مفهوم التنمية المحلية حسب الفئة المهنية لدى أفراد العينة:

الفئة المهنية / التنمية المحلية	إطار		عون تحكم		عمال تنفيذ		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تقديم خدمات جيدة	39	23,93	11	15,71	10	13,16	60	19,42
انجاز عدد كبير من المرافق العمومية	13	7,98	08	11,43	06	7,89	27	8,74
توفير بيئة إدارية للاستثمار	12	7,36	06	8,57	-	-	18	5,82
توفير مناصب عمل	78	47,85	41	58,57	37	48,69	156	50,49
توفير الرعاية الصحية والاجتماعية	21	12,88	04	5,72	23	30,26	48	15,53
المجموع	**163**	**100**	**70**	**100**	**76**	**100**	**309**	**100**

يتبين من خلال الجدول أن الاتجاه العام يتمثل في 50,49% من أفراد العينة الذين يرون أن التنمية المحلية تتمثل في توفير مناصب عمل، موزعين حسب الفئة المهنية: نسبة 58,57% بالنسبة لأعوان التحكم ونسبة 48,69% لعمال التنفيذ، وأخيرا نسبة 47,85% لفئة الإطارات وفي المقابل نجد نسبة 19,42% من أفراد العينة الذين يصرحون بأن التنمية المحلية تتمثل في تقديم خدمات جيدة موزعين كالآتي 23,93% لفئة الإطارات ونسبة 15,71% بالنسبة لأعوان التحكم و 13,16% لفئة عمال التنفيذ وفي حين نجد نسبة 15,53% من أفراد العينة تصرح بأن التنمية المحلية تكون بتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية موزعين حسب الفئة المهنية كالتالي: 30,26% لفئة عمال التنفيذ ونسبة 12,88% بالنسبة لفئة الإطارات وأخيرا نسبة 5,72% لأعوان التحكم.

تحليل الجدول الأول:

من خلال القراءة الإحصائية للجدول يتبين أن جل مطالب المواطنين هي مطالب اجتماعية، فتوفير مثلا مناصب عمل دائمة تبعث في الفرد راحة نفسية تسمح له بالعيش الكريم في ظل تحسين القدرة الشرائية ورفع المستوى المعيشي وتحسينه، كما أن توفير الرعاية الصحية والاجتماعية للأفراد تمثل أيضا أهم مطلب من خلال توفير مراكز صحية واجتماعية تسهر على تقديم خدمات جيدة ومتنوعة للمواطنين كما أن انجاز العديد من المرافق العمومية كتوفير وبناء أماكن اللعب والترفيه، والحدائق والمساحات الخضراء والتي توفر الراحة والانسجام للمواطنين وتعتبر متنفس الجميع بعد ساعات العمل والتعب.

كما أن هناك فئة من المواطنين صرحوا على أن التنمية المحلية تعني توفير بيئة إدارية للاستثمار أي فتح المجال أما المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب وذلك بتوفير وتسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية للمستثمرين.

فالحكومة مطالبة بتوفير وتسهيل المشاريع المتعلقة بالتنمية المحلية، ومع إعطاء الدعم الكافي وتشجيع المبادرات الفردية وتفعيل نظام المشاركة وتشجيع الاستثمار المحلي والذي يؤدي إلى زيادة الثروات وبالتالي خلق فرص عمل أكثر، حيث جاء في قانون الاستثمار 93-12 الذي يظهر الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار المحلي في التنمية المحلية وكذا الوطنية، حيث تم إنشاء هيئتان في هذا المجال (الاستثمار) وهما:

لجنة المساعدة من أجل ترقية وتحديد الاستثمارات على المستوى المحلي، والوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات على المستوى الوطني والتي تهدفان إلى تشجيع ومساعدة المستثمرين في انجاز وتنفيذ مشاريعهم مع ضمان توفير لهم كل المعلومات المتعلقة بمجال استثماراتهم منها معلومات تقنية، تشريعية، اقتصادية، وكذا طرق الاستفادة من التسهيلات القانونية والتنظيمية للاستثمار، وهذا

ما ينعكس بالنفع على الاقتصاد المحلي والوطني معا فالاستثمار المحلي يعد أحد ركائز دعائم التنمية المحلية والوطنية.

الجدول رقم (06): أولويات التنمية المحلية حسب المستوى التعليمي لدى أفراد العينة:

المستوى التعليمي / أولويات التنمية	دون المستوى		ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تنمية اقتصادية	5	33,33	3	27,27	9	32,14	49	50,00	83	52,87	149	48,22
تنمية اجتماعية	6	40,00	5	45,46	11	39,29	21	21,43	36	22,93	79	25,57
تنمية ثقافية	4	26,67	3	27,27	8	28,57	28	28,57	38	24,20	81	26,21
المجموع	**15**	**100**	**11**	**100**	**28**	**100**	**98**	**100**	**157**	**100**	**309**	**100**

من خلال الجدول يتضح أن الاتجاه العام يتمثل في 48,22% من أفراد العينة الذين يعتبرون أن التنمية الاقتصادية هي من أولويات التنمية المحلية موزعين حسب المستوى التعليمي كالآتي: نسبة 52,87% للمستوى الجامعي ونسبة 50% للمستوى الثانوي و32,14% بالنسبة للمستوى المتوسط، ونسبة 33,33% لدون المستوى، ونسبة 27,27% للمستوى الابتدائي، وفي المقابل نجد نسبة 26,21% من العمال الذين يصرحون بأن التنمية الثقافية هي من أولويات التنمية المحلية موزعة حسب المستوى كالآتي: نسبة 28,57% بالنسبة للمستوى الثانوي، ونسبة 27,27% للمستوى الابتدائي، وبنسبة 26,67% لدون المستوى ونسبة 24,20% للمستوى الجامعي وفي الأخير نجد نسبة 25,57% بالنسبة لأفراد العينة الذين يرون أن التنمية الاجتماعية تعتبر من أولويات التنمية المحلية موزعين كالآتي: نسبة 45,46% بالنسبة لمستوى الابتدائي، ونسبة 44,44% بالنسبة لدون المستوى، ونسبة 39,29% للمستوى المتوسط، ونسبة 22,93% للمستوى الجامعي وأخيرا نسبة 21,43% للمستوى الثانوي.

يتضح مما سبق حسب تصريح العمال أنهم يفضلون أن تكون تنمية اقتصادية بالدرجة الأولى على المستوى المحلي. أي المنطقة تحتاج إلى مشاريع اقتصادية وتنموية، مع تشجيع الاستثمار المحلي خاصة فئة الشباب من خلال تقديم الدعم والمساعدة لهذه الفئة، وكذلك تقديم تسهيلات قانونية وإدارية للمستثمرين المحليين أو الأجانب، والتي تسمح هذه الأخيرة بإنشاء وفتح مؤسسات متوسطة وصغيرة تساهم في الاقتصاد الوطني وتحد من البطالة من خلال خلق فرص ومناصب شغل دائمة إضافة إلى تنويع مصادر الدخل في المناطق الريفية من خلال تشجيع المرأة الريفية وفئة الشباب على إقامة مشاريع صغيرة تتوافق وإمكانيات المجتمع الريفي كزراعة الأعشاب الطبية وجمعها وتربية النحل والبستنة ...، وفي المقابل نجد فئة من أفراد العينة يصرحون أن المنطقة أو الإقليم يحتاج إلى تنمية ثقافية وذلك من خلال الاهتمام بالجانب الثقافي والحضاري للمنطقة والذي يكون ببناء المعاهد الثقافية والنوادي والمسرح وأيضا بتنشيط وتنظيم الفعاليات الثقافية والمحافظة على المكتسبات الثقافية من آثار عمرانية أو صناعات تقليدية وحرفية كصناعة الفخار والنسيج والرسم على الزجاج.

وفي الأخير نجد فئة من أفراد العينة تصرح بأهمية التنمية الاجتماعية والتي تكون بتحسين نوعية الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين، كالخدمات الصحية والتعليم وكذا الاتصالات والكهرباء وتوفير المياه الصالحة للشرب والبريد والمواصلات، إضافة إلى العمل على توفيرها بكمية ونوعية جيدة ومتوازنة.

الجدول رقم (07): نوعية الخدمات الثقافية وأثرها على التنمية المحلية

نوعية الخدمات الثقافية / أثرها على التنمية المحلية	كافية		غير كافية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
كونها ليست في وسط المدينة	-	-	19	9,36	19	6,15
غير مجهزة جيدا	-	-	33	16,26	33	10,68
عدم تنوع الأنشطة الثقافية	-	-	95	46,80	95	30,74
عدم اهتمام المواطنين بالجانب الثقافي	-	-	56	27,58	56	18,12
تنوع في الخدمات والأنشطة	74	69,81	-	-	74	23,95
فضاء للراحة النفسية والاستمتاع	32	30,19	-	-	32	10,36
المجموع	**106**	**100**	**203**	**100**	**309**	**100**

من خلال الجدول يتبين أن المجموع العام يتجه نحو نسبة 30,74% من أفراد العينة يصرحون بأن نوعية الخدمات الثقافية غير كافية نتيجة عدم تنوع الأنشطة الثقافية بنسبة 46,80%، وفي المقابل نجد مسبة 23,95% من أفراد العينة يصرحون أن التنوع في الخدمات الثقافية والأنشطة كافية بنسبة69,81%، وأخيرا نسبة 18,12% من أفراد العينة يرون أن الخدمات المقدمة غير كافية بنسبة 27,58% بسبب عدم اهتمام المواطنين بالجانب الثقافي.

يتضح مما سبق حسب تصريح المواطنين أن نوعية الخدمات الثقافية المقدمة غير كافية، وذلك يرجع حسب تصريحاتهم إلى عدم تنوع في الأنشطة الثقافية من خلال تنظيم التظاهرات الثقافية والمسرحية كتنظيم معارض ثقافية خاصة بفن الرسم مثلا، صناعة الفخار، النقش على النحاس إضافة إلى تواجد هذه المؤسسات خارج المدينة وعدم توفرها على التجهيزات اللازمة كقاعات الانترنت والسينما (حسب تصريح فئة من أفراد العينة)، وأيضا عدم اهتمام المواطنين بالجانب الثقافي يساهم في الركود والجمود الثقافي ومع تدني المستوى المعيشي للمواطن أصبح همه الوحيد توفير لقمة العيش ... وبالمقابل نجد فئة من العمال ترى أن الخدمات الثقافية كافية،

وأن هناك تنوع في الخدمات الثقافية المقدمة كتنظيم الأسابيع الثقافية بين البلديات، وتفعيل نشاطات غرف الصناعات التقليدية والحرف، وإقامة التظاهرات الثقافية والطبوع الغنائية (الطابع الأندلسي، مليانة) والتي تعتبر فضاء للراحة النفسية والاستمتاع.

وكذلك التشجيع على الإبداع الثقافي المحلي من خلال تنظيم دورات تكوينية وفعاليات ثقافية والتي تسمح باكتشاف المواهب الثقافية خاصة في المدارس التعليمية والمعاهد التكوينية وبخصوص فئة الشباب التي ستفجر قدراتها الابداعية في مختلف المجالات الثقافية والنفسية كالشعر والكتابة والتأليف وفنون الرسم، ولمالا فن الاختراع والابتكار التكنولوجي والعلمي.

نستنتج أن الثقافة وهي طريق المعرفة لأنها تساهم في تكييف السلوك الإنساني وعن طريقها يعي الإنسان حريته ويفهم واقعه وواقع عصره، وبما أن الإنسان هو فرد من المجتمع فهو يتأثر بثقافة مجتمعه ويؤثر فيها من خلال اكتساب عادات وقيم وتكون ايجابية أو سلبية كقيم الصدق والأمانة وحيث العمل أو قيم التسيب واللامبالاة والانطواء والانعزال عن المجتمع فالثقافة من عادات وتقاليد وأعراف وقيم تتميز وتختلف من مجتمع لآخر، ومن إقليم إلى إقليم آخر، وهذا ما يعكس خصوصية، ثقافة وتنمية كل إقليم، والذي يميز بدوره التوجه التنموي لكل إقليم (ثقافة وعادات المجتمع الريفي تختلف عن ثقافة وعادات المجتمع المحلي الحضري)، وعليه فالتنوع الثقافي في المجتمع الواحد يساهم في التنمية المحلية والوطنية ويكون ذلك بالاستثمار في مكتسباته الثقافية والتراثية، والعمل على توحيد وتجديد الأفكار والقيم والمعتقدات لدى أفراد المجتمع الواحد كقيم التضامن والتعاون والمشاركة والتسامح وفكرة تقبل الآخر وبالتالي الابتعاد عن أشكال الصراعات والنزاعات، والعمل على توحيد التوجهات الفكرية والثقافية لرسم وتسطير الأهداف المرجوة، أي تحقيق التنمية الشاملة.

الجدول رقم (08): نوعية الخدمات التي تقدمها مكتبة البلدية

المستوى التعليمي / مستوى الخدمات	دون المستوى		ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مستمرة	–	–	–	–	7	25	23	23,47	45	28,66	75	24,27
متقطعة	–	–	–	–	–	–	56	57,14	87	55,42	143	46,28
منعدمة	–	–	9	81,82	21	75	11	11,23	12	7,64	53	17,15
لا أدري	15	100	2	18,18	–	–	8	8,16	13	8,28	38	12,30
المجموع	**15**	**100**	**11**	**100**	**28**	**100**	**98**	**100**	**157**	**100**	**309**	**100**

من خلال الجدول يتبين أن المجموع العام يتجه نحو نسبة 46,25% من أفراد العينة يصرحون بأن نوعية الخدمات التي تقدمها البلدية متقطعة موزعة حسب المستوى التعليمي كالآتي: نسبة 57,14% بالنسبة للمستوى الثانوي، ونسبة 55,42% بالنسبة للمستوى الجامعي، وفي المقابل نجد نسبة 24,27% من أفراد العينة تصرح بأن نوعية الخدمات التي تقدمها مكتبة البلدية مستمرة موزعين كالآتي: نسبة 28,66% بالنسبة للمستوى الجامعي، ونسبة 25% للمستوى المتوسط، ونسبة 23,47% للمستوى الثانوي.

وفي حين نجد نسبة 17,15% من أفراد العينة يصرحون بأن خدمات مكتبة البلدية منعدمة موزعة كالآتي: نسبة 81,82% بالنسبة للمستوى الابتدائي ونسبة 75% بالنسبة للمستوى المتوسط، ونسبة 11,23% للمستوى الثانوي، ونسبة 7,64% للمستوى الجامعي، وأخيرا نجد نسبة 12,30% من أفراد العينة يصرحون بعدم معرفتهم لنوعية الخدمات التي تقدمها مكتبة البلدية.

من خلال القراءة الاحصائية للجدول يبين حسب تصريح أفراد العينة أن هناك تقطع وتذبذب في نوعية الخدمات التي تقدمها مكتبة البلدية، وهذا يمكن إرجاعه إلى نوعية ووفرة الكتب والمراجع الموجودة بالمكتبة أو إلى طريقة معاملة عمال مكتبة البلدية للوافدين للمكتبة أو إلى عدم

تناسب أوقات وأيام فتح المكتبة مع أوقات الوافدين إليها وبالمقابل نجد فئة من المواطنين تصرح أن خدمات مكتبة البلدية هي مستمرة وتعبر عن مدى رضاها لنوعية الخدمات المقدمة من طرف المكتبة وهذا راجع ربما إلى حسن المعاملة من عمال المكتبة للوافدين، أيضا وفرة الكتب وتنوعها، وكذلك إلى توفر وتواجد العديد من المكتبات على قاعات الانترنت وبالمجان لذلك نجدها تعج بمختلف شرائح المجتمع (أطفال صغار، متمدرسين، شباب ...).

وفي حين كذلك نجد فئة أخرى ترى أن خدمات المكتبة منعدمة، وهذا راجع ربما إلى أن طلبات واهتمام هذه الفئة تفوق امكانيات المكتبة أولا تتوفر عليها أصلا، وبالمقابل هناك فئة أكبر تعبر عن رأيها بعدم معرفتها بنوعية خدمات المكتبة يمكن إرجاع ذلك إلى عدم اهتمام هذه الفئة بعالم المطالعة والكتب وأن لديها ربما اهتمامات أخرى كممارسة مثلا رياضة ما أو هواية أو حرفة ما.

نستنتج حسب تصريح أغلب أفراد العينة بخصوص نوعية الخدمات التي تقدمها مكتبة البلدية، يظهر حرص المبحوثين على مطالعة الكتب وحبهم لها، عن المطالعة هي غذاء الروح لذا يجب تشجيع المواطنين على المطالعة، من خلال توفير كتب ومجلات علمية وكذلك إجراء مسابقات تشجع على القراءة والمطالعة.

فالمكتبة تمثل مكانا للراحة النفسية بالنسبة لكثير من أفراد المجتمع، وهي أيضا منفذ ومجال واسع لاكتشاف العالم الخارجي والعلوم، الكتاب الذي مازال يمثل صفة الصديق والأنيس الوحيد لفئة كثيرة من أفراد المجتمع، خاصة تلك الفئة التي لها شغف كبير باكتشافات العالم والحضارات القديمة ومختلف العلوم والتطورات العلمية والتكنولوجية من خلال المطالعة والبحث.

لكن الملاحظ والمؤسف أن معظم المكتبات المتوفرة تقريبا على مستوى بلديات الولاية لا تؤدي الوظيفة التي أنشأت من أجلها، وإنما يتم استغلالها من طرف البلدية في وظائف أخرى مثلا

كاستقبال ملفات قفة رمضان أو استغلالها كمقر من طرف بعض الأحزاب السياسية أو لجان الانتخابات ولذا نجدها تقريبا شبه مغلقة طول العام. فالمفروض على السلطات المحلية الاهتمام بهذا الفضاء وتنويع أنشطته وجعله منبرا لجميع النخبة الثقافية المحلية من كتّاب وشعراء في إطار مشروع المقهى الأدبي والثقافي من أجل استرجاع الكتاب لمكانته ودوره في المجتمع في ظل المنافسة القوية للمكتبات الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي.

الجدول رقم (09): البرامج التي يتبعها المواطنون عبر الإذاعة المحلية

متابعة الإذاعة المحلية / نوعية البرامج	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أخبار وطنية ودولية	65	38,69	–	–	65	21,04
حصص دينية وثقافية ورياضية	71	42,26	–	–	71	22,98
حصص صحية ونوعية	22	13,10	–	–	22	7,12
أخبار الطقس	10	5,95	–	–	10	3,24
لا أملك الوقت الكافي لمتابعة البرامج الإذاعية	–	–	34	24,11	34	11
متابعة البرامج الموجودة على الاذاعة الوطنية	–	–	21	14,90	21	6,80
اهتمام وسائل بديلة كالفيسبوك والتويتر واليوتيوب...	–	–	86	60,99	86	27,83
المجموع	**168**	**100**	**141**	**100**	**309**	**100**

من خلال الجدول يتبين أن الاتجاه العام يتمثل في نسبة 27,83% من أفراد العينة يصرحون بعدم متابعتهم لبرامج الاذاعة المحلية، بسبب اهتمامهم بوسائل بديلة كالفيسبوك، واليوتيوب والأنستغرام... مدعمة بنسبة 60,99% كما نجد فئة أخرى تصرح بعدم متابعتها للبرامج بنسبة 11% بسبب أنها لا تملك الوقت الكافي لمتابعة البرامج الاذاعية مدعمة بنسبة 24,11%، وبنسبة 6,80% من أفراد العينة تصرح بعدم متابعتها للإذاعة المحلية بسبب انشغالها بمتابعتها البرامج الموجودة على الإذاعة الوطنية مدعمة بنسبة 14,90% وفي المقابل نجد نسبة 22,95%

من أفراد العينة تصرح بمتابعتها لبرامج الاذاعة المحلية من خلال متابعة حصص دينية وثقافية ورياضية بنسبة 42,26%، وبنسبة 21,03% من أفراد العينة تصرح كذلك بمتبعتها للبرامج المحلية من خلال أخبار وطنية ودولية مدعمة بنسبة 38,69%.

من خلال القراءة الاحصائية للجدول يتبين أن فئة كبيرة تصرح بعدم متابعة برامج الإذاعة المحلية، وذلك يرجع إلى اهتمام هذه الفئة ببرامج ووسائل أخرى كوسائل التواصل الاجتماعي والانترنيت كالفيسبوك، اليوتيوب والانستغرام... وأيضا عدم توفر هذه الفئة على الوقت الكافي لمتابعة البرامج نظرا لانشغالاته الكثيرة (تدريس الأطفال في البيت مثلا)، كما ان توفر الاذاعة الوطنية على برامج ترفيهية وأنشطة ثقافية ورياضية تجعلها محطة اهتمام هذه الفئة ومن اكثر المتابعين لبرامجها عكس الاذاعة المحلية.

وفي المقابل نجد فئة أخرى تصرح بمتابعتها لبرامج الاذاعة المحلية كمشاهدة حصص دينية وثقافية ورياضية وأخبار وطنية ودولية واخبار الطقس والجو والملاحظ على هذه الفئة أنها تملك الوقت الكافي لمتابعة هذه البرامج، وأنها من محبي الإذاعة ومتمسكة بمتابعة برامجها وهناك فئة صرحت أنها تقوم بتشغيل جهاز الراديو وهي متجهة إلى العمل فقط لسماع أخبار الطقس والجو وأيضا أخبار الوطن والعالم...

نستنتج مما سبق حسب تصريح المبحوثين أن برنامج الإذاعة سواء المحلية أو الوطنية لم تعد تهم المواطن، وإنما هناك وسائل أصبحت محل اهتمام العديد من الناس وهي وسائل التواصل الاجتماعي وهذا نتيجة التطور التكنولوجي السريع وسرعة تدفق الانترنت.

لكن هذا الشيء لا يلغي دور وأهمية الإذاعة الوطنية أو المحلية في إحداث التنمية من خلال العمل على توجيه وإرشاد الفلاحين والمزارعين بخصوص طرق و وسائل حديثة للزراعة ونوعية البذور والأسمدة، والأوبئة والأمراض الموسمية التي قد تتعرض لها المحاصيل الزراعية أو

الحيوانات (المواشي والأبقار) كانفلونزا الطيور، والحمى القلاعية، كما تساهم في توعية المواطنين بالمحافظة على صحتهم من الأمراض والأوبئة (كمرض الكوليرا والتيفوئيد).

كتناول أطعمة فاسدة أو مياه غير صالحة للشرب خاصة في فصل الصيف فالإذاعة المحلية من وسائل الإعلام المحلية التي تساهم في تنوير أفكار والرأي العام للمجتمع المحلي بخصوص التنمية. فقد أصبح المواطن بفضل الإعلام والتواصل يعبر عن انشغالاته وسماع صوته لكل المسؤولين بالدولة، من أجل تلبية جملة من حاجيات الحياة الأساسية كالسكن والعمل وتهيئة الطرقات والمحيط والرعاية الصحية والاجتماعية، التعليم ... كما تساهم الإذاعة المحلية في توعية المواطنين بأهمية المشاركة في تنمية مجتمعهم والشعور بالمسؤولية والانتماء لهذا المجتمع المحلي، حيث تظهر مساهمتهم من خلال المحافظة على المال العام نظافة المحيط، الأماكن والمرافق العامة، والاجتهاد والتحصيل العلمي الجيد لإفادة المجتمع وتنميته.

الجدول رقم (10): توفر شبكة التغطية لوسائل الاتصال والانترنت عبر البلدية

توفر شبكة الاتصال والانترنت / أثرها على التنمية المحلية	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
متواجدة نوعا ما	80	100	-	-	80	25,89
تذبذب وانقطاع	-	-	123	53,71	123	39,81
تقاعس وتلاعب المسؤولين	-	-	106	46,29	106	34,30
المجموع	**80**	**100**	**229**	**100**	**309**	**100**

من خلال الجدول يتبين أن المجموع العام يتجه نحو نسبة 39,81% من أفراد العينة يصرحون أن البلدية لا تتوفر على تغطية كبيرة لوسائل الاتصال والانترنت، أو هناك تذبذب وانقطاع مستمر مدعمة بنسبة 53,71%، ونسبة أيضا 34,30% بالنسبة لتقاعس وتلاعب المسؤولين مدعمة بنسبة 46,29% وفي المقابل نجد نسبة 25,89% من أفراد العينة يصرحون أنها موجودة لكن بنوعية وكمية محدودة مدعمة بنسبة 100%.

من خلال القراءة الاحصائية للجدول يتبين تصريح أغلبية أفراد العينة أن هناك تذمر وعدم الرضا من طرفهم اتجاه البلدية ومؤسسات وسائل الاتصال والانترنت بسبب نوعية الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات وكذلك نتيجة التذبذب والانقطاعات المتكررة والمستمرة لشبكة الانترنت وكذلك وسائل الاتصال والتواصل (خطوط شبكة الهاتف النقال...) الذي يزيد الأمر تعقيدا هو عدم اهتمام هذه المؤسسات بمطالب زبائنها (حسب تصريح فئة من أفراد العينة) سواء من حيث نوعية وكمية الخدمات المقدمة أو في حالة تذبذب أو انقطاع في شبكة الانترنت لا تقوم المؤسسة المعنية بتقديم تعويضات لزبائنها، وإنما تكتفي بتقديم أسباب ومبررات في نظر متعامليها هي غير منطقية

(مثلا الضغط المتزايد على الانترنت في نفس الوقت) أي الطلب الكثير على الانترنت، أو أنها لا تتوفر على الوسائل التكنولوجية التي تعمل على استقطاب موجات الانترنت وتدفقها.

وفي حين نجد ان هناك فئة ترى أن البلدية تتوفر نسبيا على شبكة تغطية لوسائل الاتصال والانترنت، ويمكن ارجاع سبب ذلك إلى عدم حاجة هذه الفئة إلى خدمات الانترنت وشبكة الاتصالات بكثرة أو تواجدها في أماكن تتوفر عادة على تغطية جيدة لشبكة الانترنت والاتصالات.

الجدول رقم (11): توفر مراكز التسلية والترفيه على مستوى البلدية

توفر مراكز التسلية والترفيه / أثرها على التنمية المحلية	متواجدة		غير متواجدة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
متاحة	13	14,94	-	-	13	4,21
غير متاحة	28	32,18	-	-	28	9,06
متاحة نسبيا	46	52,87	-	-	46	14,89
عدم اهتمام المسؤولين بالجانب الترفيهي وفتح مجال أمام المستثمرين	-	-	222	100	222	71,84
المجموع	**87**	**100**	**222**	**100**	**309**	**100**

من خلال الجدول يتبين أن المجموع العام يتجه نحو نسبة 71,84% من أفراد العينة الذين يصرحون بعدم وجود مراكز التسلية والترفيه بالبلدية نتيجة عدم اهتمام المسؤولين بالجانب الترفيهي وفتح المجال أمام المستثمرين مدعمة بنسبة 100% وفي المقابل نجد نسبة 14,89% من أفراد العينة يصرحون أنها موجودة نوعا ما مدعمة بنسبة 52,87%.

من القراءة الاحصائية للجدول يتبين حسب تصريح أغلبية أفراد العينة أن البلدية لا تتوفر على مراكز التسلية والترفيه وهذا ينعكس بالسلب عليها سواء تمثل في دور أعضاء المجلس البلدي أو السلطات المحلية الأخرى (الدائرة، الولاية...)، وكذلك هذا التصريح يوضح ويبين عدم اهتمام

البلدية وإطاراتها بالجانب الترفيهي للمواطن، مما يجعل هذا الأخير أو يضطر إلى البحث عن مكان آخر يعتبر متنفس لقضاء عطلته الأسبوعية (البلديات المجاورة أو التنقل إلى العاصمة...) وفي المقابل نجد فئة أخرى تصرح بوجود مراكز التسلية نوعا ما، لكنها في كثير من الأحيان غير متاحة، ولا تتوفر على متطلبات المواطنين من ألعاب للأطفال ومطاعم، وحدائق ومساحات خضراء من أجل الاستجمام والراحة النفسية.

أو أنها موجودة وليس بالشكل المطلوب ولا تلبي رغبات المواطنين.

نستنتج مما سبق أن المرافق العمومية والخاصة كمراكز التسلية والترفيه والمراكز التجارية والمرافق الرياضية والثقافية، أصبحت أيضا من ضروريات الحياة، ومن متطلبات التنمية وأولوياتها لذا يجب على السلطات المحلية أن تراعي هذا الجانب، وتهتم بتطوير الهياكل المرفقية (فتح المجال للاستثمار أمام القطاع الخاص) والتي تسمح للمواطن من قضاء وقت في مكان يبعث الراحة النفسية والاطمئنان له، أي تلبية رغباته وطموحاته النفسية والاجتماعية.

الجدول رقم (12): المرافق الرياضية الموجودة في البلدية حسب الفئة المهنية

الفئة المهنية / المرافق الرياضية الموجودة	إطار		عون تحكم		عمال تنفيذ		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
متاحة	44	26,99	13	18,57	12	15,79	69	22,33
غير متاحة	54	33,13	9	12,86	43	56,58	106	34,30
متاحة نسبيا	65	39,88	48	68,57	21	27,63	134	43,37
المجموع	**163**	**100**	**70**	**100**	**76**	**100**	**309**	**100**

من خلال الجدول يتبين أن الاتجاه العام يتمثل في نسبة 43,37% من أفراد العينة الذين يصرحون بأن المرافق الرياضية الموجودة على مستوى البلدية متاحة نوعا ما موزعة حسب الفئة المهنية كالآتي: نسبة 68,57% بالنسبة لفئة أعوان التحكم، ونسبة 39,88% لفئة الإطارات،

ونسبة 27,63% بالنشبة لفئة عمال التنفيذ، وفي المقابل نجد نسبة 34,30% من أفراد العينة التي صرحت بأن المرافق الرياضية غير متاحة، موزعة كالآتي: نسبة 56,58% بالنسبة لفئة عمال التنفيذ ونسبة 33,13% لفئة الإطارات وأخيرا نسبة 12,86% لفئة عمال التحكم وفي حين نجد نسبة 22,33% من أفراد العينة تصرح بأن المرافق الرياضية متاحة موزعة كالآتي: نسبة 26,99% لفئة الإطارات، ونسبة 18,57% لأعوان التحكم، وأخيرا فئة عمال التنفيذ بنسبة 15,79%.

من خلال القراءة الاحصائية للجدول يتبين حسب تصريح أفراد العينة أن البلدية تتوفر نوعا ما على المرافق الرياضية والتي تتمثل في بعض القاعات الرياضية الصغيرة لممارسة لرياضة الجيدو والكراتي وأيضا ملاعب كرة القدم والتي تفتقر لوسائل وأدوات التدريب، كما أننا نجد فئة أخرى تصرح أنها غير متاحة للجميع، وهذا راجع ربما لكون هذه الفئة تسكن في منطقة لا تتوفر على هذه المرافق أو أنها متواجدة ولكنها ليست بالكمية والنوعية المطلوبة.

نستنتج مما سبق أن الرياضة ضرورية لحياة الأفراد لذا يجب الاهتمام بالرياضة من خلال التشجيع على الاستثمار في الجانب الرياضي، وتفعيل النشاطات الرياضية كالرياضة المدرسية وتنظيم مسابقات رياضية بين البلديات والتي تسمع باكتشاف المواهب الرياضية والعمل على تشجيع وتدعيم هذه المواهب حتى يمكن الاستفادة منها في المسابقات الرياضية الوطنية ولما لا العالمية، فتطوير الرياضة هي مسؤولية الجميع بما فيهاالأسرة، المجتمع مدني، الجمعيات والنوادي الرياضية، شخصيات رياضية بارزة...

بينما فئة صرحت بعدم وجود مرافق رياضية بالبلدية وأنها تضطر إلى التنقل إلى البلديات المجاورة لممارسة رياضة تهواها، أو تسجيل أبنائها لممارسة رياضة الجيدو والكراتي، السباحة لأن بلديتها لا تتوفر على قاعات رياضية مخصصة لهذه الرياضات وهذا حسب تصريح بعض نواب

وأعضاء إحدى البلديات محل الدراسة، أنه تم التبرع والتعاون على جمع مبالغ مالية (من رواتبهم الخاصة) من أجل كراء مبنى والتعاقد مع مدرب رياضي من خارج الولاية لتدريب أبناء المنطقة رياضة الجيدو والكراتي، لأن البلدية لا تتوفر على قاعات مخصصة لهذه الرياضات وأيضا لا يوجد مدربين لهذه التخصصات.

الجدول رقم (13): ممارسة أنواع الرياضة حسب الجنس

الجنس / نوع الرياضة	ذكر		أنثى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
كرة القدم	59	34,91	–	–	59	19,09
كرة السلة	–	–	–	–	–	–
كرة اليد	05	2,96	–	–	05	1,62
رياضة الجري والمشي	45	26,63	27	19,29	72	23,30
السباحة	06	3,55	10	7,14	16	5,18
رياضة الكرة الحديدية	17	10,06	–	–	17	5,50
ممارسة الرياضة في البيت بوسائل رياضية	–	–	35	25,00	35	11,33
لا أمارس الرياضة	37	21,89	68	48,57	105	33,98
المجموع	**169**	**100**	**140**	**100**	**309**	**100**

من خلال الجدول يتبين أن المجموع العام يتجه نحو نسبة 33,98% من أفراد العينة يصرحون بأنهم لا يمارسون الرياضة موزعين حسب الجنس كالآتي: نسبة 48,57% بالنسبة لجنس الاناث، ونسبة 21,89% لجنس الذكور وفي المقابل نجد نسبة 19,09% من أفراد العينة الذين يمارسون لعبة كرة القدم مدعمة نسبة 34,91% بالنسبة لجنس الذكور وفي حين نجد نسبة 23,30% من أفراد العينة يمارسون رياضية الجري والمشي وموزعة كالآتي: نسبة 26,63% بالنسبة لجنس الذكور ونسبة 19,29% لجنس الاناث.

من القراءة الاحصائية للجدول يتبين ان هناك أفراد العينة لا يمارسون أي رياضة من الرياضيات وفي مقدمتهم جنس الاناث، بحيث نجد الكثير من النساء يعجزون عن ممارسة الرياضة ربما بسبب عدم توفر أماكن لممارسة الرياضة أو راجع إلى التنشئة الاجتماعية والأسرية في تربية البنت وأن ممارسة الرياضة هو خروج المرأة عن تقاليد وعادات المجتمع المحافظ كما أن انشغال المرأة بتربية أبنائها والقيام بواجباتها اتجاه أسرتها يجعلها لا تعطي اهتمام لممارسة أي نشاط رياضي وفي المقابل نجد فئة أخرى تصرح بممارستها للرياضة خاصة رياضية أو لعبة كرة القدم والتي نجد جنس الذكور يمارسها بكثرة نظرا لما تتطلبه من جهد عضلي وبدني، وأيضا هناك هوس كبير لهذه اللعبة من طرف الجميع فهي تعتبر مجال وفضاء للترفيه والتسلية.

وفي حين نجد فئة أخرى تفضل ممارسة رياضة الجري والمشي لأن هذه الرياضة مفيدة لصحة الجسم خاصة بالنسبة لبعض الأشخاص الذين يعانون من السمنة أو بعض الأمراض الأخرى.

نستنتج مما سبق أن ممارسة الرياضة ضرورية لصحة الأبدان لذا يجب التشجيع على ممارستها من خلال تنظيم مسابقات في الجري والعدو، أيضا الانخراط في النوادي والجمعيات الرياضية. لأنها تساهم في محافظة الإنسان على صحته والوقاية من الأمراض كالسمنة والضغط الدموي والسكري ...

الجدول رقم (14): استفادة المواطنين من المشاريع التي تنجز على مستوى البلدية

استفادة المواطن / أثرها على التنمية	يستفيد		لا يستفيد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
توفير مناصب عمل ومحلات	55	25,58	–	–	55	17,80
توفير مساكن اجتماعية	81	37,67	–	–	81	26,21
توفير وتحسين الخدمة الصحية	46	21,40	–	–	46	14,89
تشجيع الشباب على الولوج في عالم الاستثمار والأعمال	33	15,35	–	–	33	10,68
فقدان الثقة في البلدية وموظفيها	–	–	94	100	94	30,42
المجموع	**215**	**100**	**94**	**100**	**309**	**100**

من خلال الجدول يتبين أن المجموع العام يتجه نحو نسبة 30,42% من أفراد العينة يعبرون عن فقدان الثقة في البلدية وموظفيها، بسبب استفادتهم بأي مشروع من المشاريع التي أنجزت على مستوى البلدية مدعمة بنسبة 100% وفي المقابل نجد نسبة 26,21% من أفراد العينة استفادوا من مشاريع البلدية تتمثل في توفير وبناء مساكن اجتماعية مدعمة بنسبة 37,67%.

من خلال القراءة الاحصائية للجدول يتبين أن هناك فئة من أفراد العينة تعبر عن فقدانها الثقة في البلدية وموظفيها وهذا راجع إلى عدم استفادة هذه الفئة من أي مشروع من مشاريع البلدية، وهذا يعكس عدم إقامة العدل في توزيع المشاريع على المواطنين من طرف البلدية، وأيضا يعود لكثرة الطلبات المتزايدة والمستحيلة لبعض المواطنين (تفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة)، وفي المقابل نجد فئة أخرى تصرح أنها استفادت من مشاريع البلدية سواء تمثلت في تقديم سكنات اجتماعية أو توفير مناصب دائمة ومحلات تجارية (محلات الرئيس)، وكذلك تحسين الخدمات الصحية والاجتماعية كتوفير قاعات العلاج وتجهيزها بالأدوات اللازمة.

كما أننا نجد هناك فئة صرحت بتقديم مساعدات مالية من أجل إنشاء مشاريع مصغرة في مجالات متعددة كالفلاحة، تربية النحل، المواشي...

نستنتج مما سبق أنه على البلدية السعي إلى إيجاد الحلول لمشاكل وانشغالات المواطنين من أجل استرجاع الثقة بينها وبين المواطنين، أي تسخير كل الإمكانيات من أجل تلبية المطالب ولو بالقليل، إضافة إلى أن المواطن هو ملزم بأداء واجباته اتجاه بلديته من خلال المساهمة في التنمية المحلية.

الجدول رقم (15): نوعية السكنات المتوفرة في البلدية

نوعية السكنات	التكرار	النسبة
سكنات بصيغة الايجار	145	46,93
سكنات ملكية	53	17,15
سكنات وظيفية	41	13,27
سكنات ريفية	70	22,65
المجموع	**309**	**100**

من خلال الجدول يتبين أن الاتجاه العام يتمثل في نسبة 46,93% من أفراد العينة لديهم سكنات بصيغة الإيجار ونسبة 22,65% من أفراد العينة يقطنون في سكنات ريفية وفي المقابل نجد نسبة 17,15% من أفراد العينة لديهم سكنات ملكية، وفي الأخير نجد نسبة 13,27% للسكنات الوظيفية.

يتضح من القراءة الاحصائية للجدول أن البلدية تتوفر على عدة أنواع من السكنات وهذا راجع إلى السياسات الحكومية التي اتخذتها من أجل تحسين السكن وتوفيره لمختلف شرائح المجتمع بحكم أن الدستور والقانون يكفل هذا الحق (الحق في السكن)، وذلك بتخصيص سكنات مختلفة للمواطنين بمختلف الصيغ وحسب الدخل الوطني للمواطن (متوسط، ضعيف ...) كما أننا نجد الدولة اهتمت بتنمية الريف وذلك بالتشجيع على العيش في الريف من خلال تحسين ظروف العيش وتقديم قروض مالية للبناء الريفي.

نستنتج مما سبق رغم اهتمام الدولة الكبير بقطاع السكن من خلال برمجة عدة مشاريع سكنية بمختلف الصيغ منها التساهمي، الريفي ... ومحاولة بذلك القضاء على السكنات الفوضوية والبيوت القصديرية، إلا أن بعض هذه المشاريع لم ترى النور بعد أي لم يتم الانتهاء من انجازها ومازالت عالقة، كما أن المشاريع السكنية التي انجزت لم تكن بالمستوى العالي والمطلوب لأصحابها.

وهذا نتيجة عدم احترام مقاييس البناء والتسيب واللامبالاة في انجاز مثل هذه المشاريع في ظل غياب جهاز الرقابة وتساهل المسؤولين في منح المشاريع إلى جهات وأشخاص لا يملكون الكفاءة والخبرة الكافية في انجاز هذه المشاريع.

فنجد في كثير من الحالات بنايات جديدة معرضة للسقوط في أي لحظة، رغم أنها لم تمر فترة طويلة على بنائها والسكن فيها.

الجدول رقم (16): الخدمات التي تقدمها المراكز الصحية حسب الفئة المهنية

الفئة المهنية / المرافق الصحية	إطار		عون تحكم		عمال تنفيذ		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كافية	30	18,40	15	21,43	4	5,26	49	15,86
غير كافية	92	56,44	16	22,86	39	51,32	147	47,57
كافية نسبيا	41	25,15	39	55,71	33	43,42	113	36,57
المجموع	**163**	**100**	**70**	**100**	**76**	**100**	**309**	**100**

من خلال الجدول يتبين أن الاتجاه العام يتمثل في نسبة 47,57% من أفراد العينة يصرحون بعدم كافية الخدمات الصحية المقدمة من طرف المراكز الصحية، موزعة حسب الفئة المهنية كالآتي: نسبة 56,44% بالنسبة لفئة الإطارات، ونسبة 51,32% لفئة عمال التنفيذ، ونسبة 22,86% بالنسبة لفئة أعوان التحكيم.

وفي المقابل نجد نسبة 36,57% من أفراد العينة يصرحون بأن الخدمات الصحية المقدمة نوعا ما كافية موزعة كالآتي: بين 55,71% بالنسبة لأعوان التحكم، ونسبة 43,42% لفئة عمال التنفيذ، ونسبة 25,15% بالنسبة لفئة الإطارات.

ويتضح من القراءة الاحصائية أن هناك فئة من أفراد العينة غير راضية عن الخدمات التي تقدمها المراكز الصحية على مستوى البلدية وتعتبرها غير كافية، حيث يضطر البعض إلى التنقل إلى البلديات المجاورة أو الولايات القريبة كالبليدة والعاصمة من أجل إجراء فحوصات طبية أو تحاليل، وهذا يجعل المواطن يتخبط في مشاكل صحية ومالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد هذه المراكز لا تتوفر على التجهيزات والأدوات الطبية اللازمة.

وفي المقابل نجد فئة أخرى من أفراد العينة ترى أن الخدمات المقدمة هي نوعا ما كافية وهذا راجع إلى الجهود التي تبذلها بعض الكفاءات والطاقات الطبية، والتي تسعى إلى تحسين الخدمات الصحية رغم الإمكانيات المحدودة.

نستنتج مما سبق أن قطاع الصحة هو قطاع مهم وحساس يجب الاهتمام به وذلك من خلال توفير قاعات العلاج المتعددة وتحسين خدماتها مع توفير أيضا الأطباء والممرضين في مختلف التخصصات والتي تجنب المواطن عناء السفر والتنقل إلى جهات أخرى من أجل تلقي العلاج وتكلفه مبالغ مالية باهظة.

الجدول رقم (17): تنظيم حملات التوعية الصحية من قبل البلدية وأثرها على التنمية المحلية

حملات التوعية الصحية والوقائية / أثرها على التنمية المحلية	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
بث حصص إعلامية بخصوص الوقاية والصحة عبر الاذاعة المحلية	98	43,95	–	–	98	31,72
على مستوى المؤسسات التربوية ومعاهد التكوين والجامعات	72	32,29	–	–	72	23,30
على مستوى المؤسسات الدينية والرياضية والثقافية	53	23,77	–	–	53	17,15
فقدان الثقة في مؤسسات البلدية	–	–	86	100	86	27,83
المجموع	**223**	**100**	**86**	**100**	**309**	**100**

من خلال الجدول يتبين أن الاتجاه العام يتمثل في نسبة 31,72% من أفراد العينة يصرحون بتنظيم البلدية لحملات التوعية الصحية وذلك من خلال بث حصص إعلامية بخصوص الوقاية الصحية عبر الإذاعة المحلية مدعمة بنسبة 43,95%، ونسبة 27,83% من أفراد العينة يصرحون بعدم تنظيم البلدية لحملات الوقاية الصحية، وأنهم فقدوا الثقة في مؤسسات البلدية مدعمة بنسبة 100%.

يتبين من القراءة الاحصائية للجدول أن البلدية تهتم بتنظيم حملات التوعية الصحية حسب تصريح فئة من أفراد العينة، والذي يكون من خلال بث حصص إعلامية بخصوص الوقاية الصحية عبر الإذاعة المحلية، وأيضا على مستوى المؤسسات التربوية ومعاهد التكوين والجامعات لتنظيم ايام تحسيسية وزيارات ميدانية من طرف أهل الاختصاص (عمال الصحة والأطباء) لهذه المؤسسات وتقديم إرشادات صحية بخصوص بعض الأمراض والأوبئة وطرق الوقاية منها، وكذلك النظافة ... وحتى المؤسسات الدينية والثقافية والرياضية هي معنية أيضا بالجانب الصحي.

وفي المقابل نجد فئة أخرى تصرح بعدم تنظيم البلدية لحملات التوعية الصحية وتأكيدها على فقدان الثقة في البلدية، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الحملات التي تقوم بها البلدية تقتصر على جهة معينة من مناطق البلدية، أو أن هذه الفئة لا تهتم بحملات التوعية.

نستنتج مما سبق أن الصحة هي مسؤولية الجميع وليست مسؤولية البلدية فقط، بما فيها المواطن، المجتمع المدني، الأسرة، الجمعيات كلها معنية بها، ويجب أن تتمتع بحس ووعي صحي وتساهم في تطوير الصحة، والحد من انتشار الأمراض والأوبئة،كما أن الإذاعة المحلية هي أيضا تساهم في توعية المواطن بالمحافظة على صحته من خلال الارشادات الصحية التي تقدمها عبر برامجها الاذاعية.

الجدول رقم (18): مسؤولية نظافة البلدية:

مسؤولية نظافة البلدية	التكرار	النسبة
البلدية	136	44,01
عمال البلدية	33	10,68
المواطنين	82	26,54
الجمعيات والمجتمع المدني	58	18,77
المجموع	**309**	**100**

يتبين من خلال الجدول أن المجموع العام يتجه نحو 44,01% من أفراد العينة الذين يصرحون بأن مسؤولية نظافة البلدية تقع على عاتق البلدية نفسها، وفي المقابل نجد نسبة 26,54% من أفراد العينة الذين صرحوا بأن مسؤولية نظافة البلدية يتحملها المواطنين، وفي حين نجد أيضا نسبة 18,77% من أفراد العينة الذين يرون أنها مسؤولية الجمعيات والمجتمع المدني، وأخيرا نجد نسبة 10,68% من أفراد العينة الذين عبروا على أنها مسؤولية عمال البلدية.

من خلال القراءة الاحصائية للجدول تبين أن نظافة البلدية وجمالها يقع على البلدية نفسها حسب تصريح فئة كبيرة من أفراد العينة، وهذا يظهر تقاعس وإهمال البلدية لدورها بخصوص النظافة وتهيئة المحيط، كما نجد أن هناك فئة أخرى ترى أن المسؤولية يجب أن يتحملها المواطنين أيضا باعتبارهم أفراد مساهمين في نظافة البلدية أو العكس (الرمي العشوائي للنفايات من طرف المواطنين، وحتى بعض المصانع والمؤسسات الخدماتية).

نستنتج مما سبق أن نظافة البيئة وتهيئة المحيط هي مسؤولية الجميع، كونها واجب شرعي ومطلب وطني، أي من الأمور والمقاصد التي حثنا الإسلام ورسولنا الكريم عليها في كثير من الآيات والأحاديث النبوية فيما يخص تطهير ونظافة البدن والمكان.

كما أن للوالدين دور مهم في تربية النشأ من خلال التزامهم بهذا السلوك (الثقافة البيئية) كونهم يمثلون القدوة الحسنة لأبنائهم وتوعيتهم بأهمية البيئة، يساهم في تربية جيل واعي بأهمية وجود البيئة الطبيعية في حياتنا أي نشر الثقافة البيئية لدى أوساط الشباب والأطفال في مختلف الأماكن التي يتواجد فيها كالمدارس، المعاهد ... وضرورة المحافظة عليها.

كما أن غياب الشعور بالمسؤولية اتجاه البيئة أصبح بالنسبة للجميع أمرا عاديا، وبالرغم من أن البيئة والطبيعة مازالت وفية للإنسان كونها تقدم له كل الامدادات والاحتياجات اللازمة لاستمرار حياته، إلا أن تصرفاته غير المسؤولة مع كل ما يحيط به كائنات وعناصر البيئة قد أحدث حائلا في توازن النظام البيئي، وما نجم عن ذلك حصول العديد من المشكلات البيئية التي أثرت على تدهور البيئة كظاهرة الاحتباس الحراري، تغير المناخ، موت وانقراض بعض الحيوانات والنباتات ...).

إضافة إلى ذلك نجد الإعلام بمختلف وسائله البصرية، السمعية والمكتوبة يساهم في نشر الوعي البيئي، بحيث لا يتوقف دورها على التوجيه والإرشاد والتوعية، وإنما إلى تنظيم وبرمجة ندوات وملتقيات وبث التقارير، كما تعمل أيضا على التشجيع على نظافة وتهيئة المحيط والأحياء من خلال عرض عبر قنواتها التلفزيونية تقارير وبرامج تبرز فيها أحياء نظيفة وجميلة أي نشر المفارقات بين بيئة وأخرى وبالتالي خلق تنافس بين أفراد المجتمع من أجل حماية البيئة، كما تعمل أيضا على فضح وكشف الأشخاص والجهات التي تقوم بإفساد البيئة، وذلك بالسعي للتسليط عليهم أقصى العقوبات ...

وفي الأخير يجب أن تتظافر الجهود من جميع أفراد المجتمع ومؤسساته من أجل المحافظة على البيئة بمختلف مكوناتها من موارد طبيعية ... والذي يساهم في جعل فضاء مريح خالي من التلوث وذلك بالابتعاد عن الرمي العشوائي للنفايات وتنظيم حملات تنظيف للأحياء

والشوارع والمساجد مع إشراك الجميع في ذلك (البلدية، المجتمع المدني، المواطنين، شباب، أطفال ...) وبالتالي ننعم ببيئة نظيفة وسليمة.

الجدول رقم (19): وسائل النقل المتوفرة في البلدية:

وسائل النقل المتوفرة في البلدية	التكرار	النسبة
النقل العمومي	78	25,24
النقل الخاص	143	46,28
الاثنين معا	88	28,48
المجموع	**173**	**100**

من خلال الجدول يتبين أن الاتجاه العام يتمثل في نسبة 46,28% من أفراد العينة الذين صرحوا بأن البلدية تتوفر على وسائل النقل الخاص، وفي المقابل نجد نسبة 28,48% من أفراد العينة يصرحون أن البلدية تتوفر على الاثنين معا (أي وسائل النقل العام والخاص) وأخيرا نسبة 25,24% بالنسبة لأفراد العينة الذين صرحوا بوجود وسائل النقل العمومي على مستوى البلدية.

يتبين من خلال القراءة الاحصائية للجدول أن وسائل النقل المتوفرة تقريبا على مستوى البلدية هي وسائل النقل الخاص حسب تصريح فئة من أفراد العينة وهذا يمكن إرجاعه لطبيعة المنطقة (منطقة ريفية) بحيث لا تحتاج إلى نقل عمومي حضاري للتنقل بين الأحياء، فقد يفضل بعض الأشخاص التنقل مشيا على الأقدام وذهاب إلى مكان ما، أو الاعتماد على وسائل أخرى في التنقل لقضاء الحاجات كالحيوانات مثل الخيول، الحمير ...وكذلك يرجع إلى السياسات الحكومية والتي فتحت المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في وسائل النقل، وبالتالي فتح مناصب عمل وفك العزلة عن بعض المناطق الريفية والجبلية.

كما أن تواجد النقل العمومي في بعض البلديات الكبرى، والتي تحتوي على الأحياء الكبيرة وبالتالي تستدعي تنقل المواطنين إلى هذه الأماكن لقضاء حاجاتها مما يفرض وجود هذه الوسائل (النقل الحضاري).

كما أن تواجد النقل الخاص والعمومي معا يساهم في فك العزلة عن الكثير من المناطق وأيضا يخلق جو من التنافس بين القطاع الخاص والعام لتقديم أحسن الخدمات.

الجدول رقم (20): كمية توفر وسائل النقل على مستوى البلدية حسب الفئة المهنية

الفئة المهنية / وسائل النقل	إطار		عون تحكم		عمال تنفيذ		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كافية	46	28,22	8	11,43	12	15,79	66	21,36
كافية نسبيا	80	49,08	22	31,43	45	59,21	147	47,57
لا	37	22,70	40	57,14	19	25	96	31,07
المجموع	**163**	**100**	**70**	**100**	**76**	**100**	**309**	**100**

يتبين من خلال الجدول أن الاتجاه العام يتمثل في نسبة 47,57% من أفراد العينة يصرحون بتوفر نوعا ما لوسائل النقل على مستوى البلدية حسب الفئة المهنية كالآتي: نسبة 59,21% بالنسبة لعمال التنفيذ، ونسبة 49,08% لفئة الإطارات، و 31,43% بالنسبة لأعوان التحكم، وفي المقابل نجد نسبة 31,07% من أفراد العينة الذين يصرحون بأن وسائل النقل تتوفر بكفاية، موزعة كالآتي: 57,14% بالنسبة لأعوان التحكم، ونسبة 25% لعمال التنفيذ وأخيرا نسبة 22,70% لفئة الإطارات.

وفي الأخير نجد فئة تصرح بأن وسائل النقل تتوفر بالكفاية بنسبة 21,36% موزعة كالآتي: نسبة 28,22% بالنسبة لفئة الإطارات، ونسبة 15,79% لعمال التنفيذونسبة11,43% لأعوان التحكم.

يتضح من خلال القراءة الاحصائية للجدول أن البلدية تتوفر على كمية كافية نسبيا لوسائل النقل وحسب تصريح فئة من أفراد العينة، حيث نجد كل من فئة أعوان التحكم وعمال التنفيذ تعتمد في تنقلها على وسائل النقل بكثرة نظرا لعدم امتلاكها لسيارة خاصة، كما صرحت هذه الفئة (أعوان التحكم وعمال التنفيذ) بعدم وجود وتوفر وسائل النقل في كثير من الحالات حيث تمثل وسيلتها الوحيدة للذهاب إلى العمل، أو قضاء حاجيات أخرى (عدم امتلاك سيارة)، في حين تجد فئة الإطارات تصرح بوجود وتوفر وسائل النقل وهذا يمكن إرجاعه إلى عدم معرفتها بالواقع بحكم أن هناك فئة كثيرة من الإطارات تملك سيارة خاصة تتنقل بها لقضاء حاجياتها، ولكن هذا لا ينكر أن بعض المواطنين من هذه الفئة يفضلون التنقل عبر وسائل النقل بمختلف أشكاله العام والخاص.

نستنتج مما سبق أن وسيلة النقل سواء كانت عامة أو خاصة، أو ملك خاص فهي مهمة في حياة الفرد لذا يجب الاهتمام بتوفير وسائل النقل وفتح المجال للاستثمار في هذا القطاع من أجل المساهمة في فك العزلة عن بعض المناطق، وكذلك من أجل الحد من الاكتظاظ وأيضا وسيلة لمساعدة الفلاحين في نقل منتوجاتهم الفلاحية والزراعية وبالتالي دفع عجلة التنمية المحلية إلى الأمام.

الجدول رقم (21): وضعية الطرقات بين البلديات:

وضعية الطرقات	التكرار	النسبة
ممتازة	33	10,68
جيدة	65	21,04
حسنة	138	44,66
سيئة	73	23,62
المجموع	**309**	**100**

من خلال الجدول يتبين أن الاتجاه العام يتمثل في نسبة 44,66% من أفراد العينة يصرحون بأن وضعية الطرقات بين البلديات حسنة، تليها نسبة 23,62% من أفراد العينة الذين يصرحون بأنها سيئة، بينما نجد أخيرا نسبة 21,04% يصرحون بأنها جيدة.

يتبين من خلال القراءة الاحصائية للجدول أن هناك فئة من أفراد العينة تصرح بالوضعية الحسنة نوعا ما للطرقات المتواجدة عبر البلديات، فالدولة خصصت مجموعة من المشاريع التنموية للبلديات وفي مقدمتها مشاريع النقل والطرقات وذلك من إبرام البلدية لعقود عمل مع المقاولين والمستثمرين في مجال تهيئة الطرقات والمحيط، وفي المقابل نجد فئة أخرى تصرح بالوضعية السيئة للطرقات وهذا يمكن ارجاعه إلى عدم اتقان العمل للجهة المخولة لها تهيئة وتعبيد الطرقات، إضافة إلى طرق الغش والاحتيال في إبرام هذه العقود (عدم كفاءة الجهات المعنية بتنفيذ هذه المشاريع)، وأيضا عدم وقوف البلدية على تنفيذ هذه المشاريع أي مراقبة المشاريع والسهر على مدى تنفيذها سواء من جهتها (البلدية) أو مرافقتها من سلطات أخرى كالولاية.

إضافة إلى غياب التخطيط الجيد لمثل هذه المشاريع، والاهمال واللامبالاة كلها ساهمت في تدهور الطرقات وفشل المشاريع.

الجدول رقم (22): التفكير في مغادرة البلدية

التفكير في مغادرة البلدية / أثرها على التنمية	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
انعدام الأمن وكثرة الجرائم	29	12,55	–	–	29	9,39
البحث عن منصب عمل	102	44,16	–	–	102	33
انعدام الخدمة الصحية والاجتماعية	36	15,58	–	–	36	11,65
غياب مراكز التسلية والترفيه	12	5,19	–	–	12	3,89
البطالة والفقر	52	22,51	–	–	52	16,83
الشعور بالرضا والتعود على العيش فيها	–	–	78	100	78	25,24
المجموع	**231**	**100**	**78**	**100**	**309**	**100**

يتبين من خلال الجدول أن المجموع العام يتجه نحو 33% من أفراد العينة الذين يفكرون في مغادرة البلدية، بحثا عن منصب عمل مدعمة بـ 44,16% تليها نسبة 16,83% من أفراد العينة الذين يفكرون في مغادرة البلدية بسبب البطالة والفقر مدعمة بنسبة 22,51%، وفي المقابل نجد نسبة 25,24% من أفراد العينة الذي يفضلون البقاء في البلدية مدعمة بنسبة 100%.

يتبين من خلال القراءة الاحصائية للجدول أن غالبية أفراد العينة يفكرون في مغادرة البلدية (حسب تصريحهم) لعدة أسباب منها البحث عن العمل والفقر والبطالة فتدهور المستوى المعيشي للمواطنين جعلهم يفكرون في مغادرة البلدية للبحث عن فرص عمل أخرى تسمح لهم بتحسين مستوى معيشتهم وتأمين مستقبلهم ومستقبل أولادهم، وهذا أمام عجز وتقصير البلدية عن توفير مناصب عمل للمواطنين، وعدم ايجاد حلول عاجلة بخصوص تخفيض البطالة كإنشاء مشاريع تنموية وجلب المستثمرين من أجل فتح فرص ومناصب عمل أكثر وإنما تكتفي بمشاريع الحكومة في تنظيم عقود العمل.

ومن جهة أخرى نجد المواطن يتكاسل ويعتمد على البلدية في توفير منصب عمل له، ولا يبذل أي مجهود أو يتكل على نفسه ويحاول ايجاد عمل يسمح له بتحسين مستواه المعيشي.

وفي المقابل نجد فئة أخرى تفضل البقاء في البلدية بحكم أنها ولدت ونشأت فيها لذا لا تستطيع مغادرة المكان الذي يمثل لها جزء من ذكرياتها وحياتها رغم قساوة الحياة والمعيشة أو إضافة إلى كون هذه الفئة تتمتع بمستوى معيشي جيد ولديها مصدر رزق مثلا كممارسة نشاط، تجاري، نشاط فلاحي أو تمتلك حرف ومهن تكسبها مدخول جيد.

نستنتج مما سبق أن البلدية مطالبة بتوفير وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين من خلال توفير مناصب عمل وتحسين القدرة الشرائية للمواطن مع توفير كذلك وتحسين الرعاية الصحية والاجتماعية لهم، وفتح مجال الاستثمار أمام المواطنين أو المستثمرين خارج البلدية، والتي تسمح بإنجاز مشاريع تنموية اقتصادية اجتماعية، وبالتالي تعمل البلدية على احتواء مواطنيها حتى لا يفكروا في المغادرة.

نتائج الفرضية الأولى:

يرى أغلب المبحوثين أن التنمية المحلية تكون بتوفير وتحسين جوانب الحياة كتوفير مناصب عمل دائمة، وتقديم خدمات صحية جيدة، مع توفير بيئة إدارية للاستثمار، أي تقديم تسهيلات إدارية قانونية للمستثمرين، كما أن من أولويات التنمية تتخذ حسب حاجة المنطقة لها، والطبيعة الجغرافية والكثافة السكانية، فالمنطقة الريفية مثلا تحتاج إلى التنمية الريفية بالدرجة الأولى كتقديم دعم مالي ومادي للفلاحين وتشجيعهم على البقاء وخدمة الأرض، وكذا تشجيع المرأة الريفية وفئة الشباب على اقامة مشاريع صغيرة تتوافق وإمكانيات المجتمع الريفي كزراعة الأعشاب الطبية وجمعها وتربية النحل والبستنة، أيضا مع تحسين ظروف العيش لهم في الريف من خلال تعبيد الطرقات وتوفير الكهرباء والغاز والمياه الصالحة للشرب وتوفير الرعاية الصحية وتحسينها.

تمثل الثقافة طريق المعرفة لأنها تساهم في تكييف السلوك الإنساني وعن طريقها يعي الإنسان حريته ويفهم واقعه وواقع عصره، وبما أن الإنسان هو فرد من هذا المجتمع فهو يتأثر بثقافة مجتمعه ويؤثر فيها من خلال اكتساب عادات وقيم تكون ايجابية أو سلبية كقيم الصدق والأمانة وحب العمل، أو قيم التسيب واللامبالاة، أو الانطواء والانعزال عن المجتمع، فالثقافة من عادات وتقاليد وأعراف وقيم ... تتميز وتختلف من مجتمع لآخر، ومن إقليم إلى إقليم آخر، وهذا ما يعكس خصوصية ثقافة وتنمية كل إقليم، والذي يميز بدوره التوجه التنموي لكل إقليم (ثقافة وعادات المجتمع الريفي تختلف عن ثقافة وعادات المجتمع المحلي الحضري)، وعليه فالتنوع الثقافي في المجتمع الواحد يساهم في التنمية المحلية والوطنية، وذلك بالاستثمار في مكتسباته الثقافية والتراثية، والعمل على توحيد وتجديد الأفكار والقيم والمعتقدات لدى أفراد المجتمع الواحد كقيم التضامن والتعاون والمشاركة والتسامح والولاء، وفكرة تقبل الآخر، وبالتالي الابتعاد عن أشكال الصراعات والنزاعات، والعمل على توحيد التوجهات الفكرية والثقافية لرسم وتسطير الأهداف المرجوة، أي تحقيق التنمية الشاملة.

كما عبرت فئة من المبحوثين عن حرصهم على مطالعة الكتب. وحبهم لها، فالمطالعة هي غذاء الروح لذا يجب تشجيع المواطنين على المطالعة، من خلال توفير كتب ومجلات علمية، وكذلك إجراء مسابقات تشجع على القراءة والمطالعة فالمكتبة تمثل مكانا للراحة النفسية بالنسبة لكثير من أفراد المجتمع، وهي أيضا منفذ ومجال واسع لاكتشاف العالم الخارجي والعلوم، فالكتاب الذي مازال يمثل الصديق والأنيس الوحيد لفئة كثيرة من أفراد المجتمع، خاصة تلك الفئة التي لها شغف كبير باكتشاف العالم والحضارات القديمة، ومختلف العلوم والتطورات العلمية والتكنلوجية من خلال المطالعة والبحث. لكن الملاحظ والمؤسف لهذا الأمر أن معظم المكتبات المتوفرة تقريبا على مستوى بلديات الولاية لا تؤدي الوظيفة التي أنشأت من أجلها، وإنما يتم استغلالها من طرف البلدية

في وظائف أخرى، مثلا كاستقبال ملفات قفة رمضان، أو استغلالها كمقر من طرف بعض الأحزاب السياسية أو لجنة الانتخابات، ولذا نجدها تقريبا سبه مغلقة طول العام.

فالمفروض على السلطات المحلية (مديرية الثقافة) الاهتمام بهذا الفضاء وتنويع أنشطته وجعله منبرا لجمع النخبة الثقافية المحلية من كتاب وشعراء في إطار مشروع المقهى الأدبي والثقافي من أجل استرجاع الكتاب لمكانته ودورة في المجتمع في ظل المنافسة القوية للمكتبات الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي.

كما يظهر حسب تصريح المبحوثين أن برامج الإذاعة سواء المحلية أو الوطنية لم تعد تهم المواطن، وإنما هناك وسائل أصبحت محل اهتمام العديد من الناس وهي وسائل التواصل الاجتماعي. وهذا نتيجة التطور التكنولوجي السريع، وسرعة تدفق الانترنت.

لكن هذا الشيء لا يلغي دور وأهمية الإذاعة الوطنية أو المحلية في إحداث التنمية من خلال العمل على توجيه وإرشاد الفلاحين والمزارعين بخصوص الطرق والوسائل الحديثة للزراعة ونوعية البذور والأسمدة والأوبئة والأمراض الموسمية التي قد تتعرض لها المحاصيل الزراعية أو الحيوانات (المواشي والأبقار) كانفلونزا الطيور والحمى القلاعية، كما تساهم أيضا في توعية المواطنين بالمحافظة على صحتهم من الأمراض والأوبئة (كمرض الكوليرا والتيفويد) كتناول أطعمة فاسدة أو مياه غير صالحة للشرب خاصة في فصل الصيف.

فالإذاعة المحلية من وسائل الإعلام المحلية التي تساهم في تنوير الرأي العام وأفكار المجتمع المحلي بخصوص التنمية، فقد أصبح المواطن يفضل الإعلام والتواصل يعبر عن انشغالاته واسماع صوته لكل المسؤولين بالدولة، من أجل تلبية له جملة من حاجيات الحياة الأساسية كالسكن والعمل وتهيئة الطرقات والمحيط والرعاية الصحية والاجتماعية، التعليم ...

كما ان الإذاعة المحلية أيضا تساهم في توعية المواطنين بأهمية المشاركة في تنمية مجتمعهم والشعور بالمسؤولية والانتماء لهذا المجتمع المحلي، حيث تظهر مساهمتهم من خلال المحافظة على المال العام، نظافة المحيط، الأماكن والمرافق العامة، والاجتهاد والتحصيل العلمي الجيد إفادة المجتمع وتنميته.

كما أصبحت وسائل الاتصال والانترنت من أهم ضروريات العصر، فالكثير من المبحوثين عبروا عن رضاهم على مؤسسات الاتصال وشبكة الانترنت لذا يجب أن تراعي السلطات والجهات المعنية بهذا الأمر، فمشكل انقطاع وتذبذب الانترنت أصبح يتعب الجميع وليس المواطن وحده فقط، وإنما حتى المؤسسات منها الاقتصادية، والذي يعود بالضرر على الاقتصاد الوطني.

إضافة إلى هذا أيضا المرافق العمومية والخاصة كمراكز التسلية والترفيه والمراكز التجارية والمرافق الرياضية والثقافية، أصبحت أيضا من ضروريات الحياة، ومن متطلبات التنمية وأولوياتها لذا يجب على السلطات المحلية أن تراعي هذا الجانب، وتهتم بتطوير الهياكل المرفقية.

فتح المجال للاستثمار أمام القطاع الخاص والتي تسمح للمواطن من قضاء وقت في مكان يبعث الراحة النفسية والاستمتاع.

صرحت فئة كبيرة من المبحوثين بخصوص المشاريع التنموية أن البلدية تحتاج إلى تنمية شاملة في جميع القطاعات وأولها قطاع الصحة الذي أصبح يعاني التهميش ونقص فادح في الأطباء ومعدات العلاج وكمية ونوعية الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين وهذا ما يفسر تصريحهم بعدة كفاية الخدمات الصحية بنسبة 43,33%. فالواجب الاهتمام بقطاع الصحة لأنه قطاع مهم وحساس من خلال توفير قطاعات العلاج المتعددة والعيادات الطبية المجهزة بالوسائل الطبية الحديثة إضافة إلى توفير وتحسين نوعية الخدمات الصحية وأيضا توفير الأطباء والممرضين في مختلف التخصصات والتي تجنب المواطن عناء السفر والتنقل إلى جهات أخرى

من أجل تلقي العلاج، وتكلفه مبالغ مالية باهظة إضافة إلى قطاع الصحة يجب الاهتمام أيضا بقطاع النقل والمواصلات من خلال تعبيد الطرقات وتجديدها سواء في أحياء المدينة وشوارعها أو المناطق الريفية مع توفير وسائل النقل العمومية منها أو الخاصة، والتي تسمح بفك العزلة عن المناطق الريفية وربطها وتقريبها من المدن والذي يسهل لها تسويق منتوجاتها الفلاحية بسرعة.

كما أن الرياضة هي أيضا ضرورية لحياة الأفراد لذا يجب الاهتمام بها من خلال التشجيع على الاستثمار في الجانب الرياضي، وتفعيل النشاطات الرياضية كالرياضة المدرسية وتنظيم مسابقات رياضية بين البلديات والتي تسمح باكتشاف المواهب الرياضة والعمل على تشجيعها وتدعيم هذه المواهب حتى يمكن الاستفادة في المسابقات الرياضية الوطنية ولما لا العالمية.

كما أن تحسين ظروف المعيشة للمواطنين أيضا هي من متطلبات التنمية كتوفير مناصب عمل دائمة والتي عبروا عنها كمطلب أساسي للبقاء أو مغادرة البلدية للبحث عنها بنسبة 36,42%، إضافة تقديم وتحسين الرعاية الاجتماعية ومختلف الخدمات العمومية كالضمان الاجتماعي، وكذلك توفير وربط شبكة الكهرباء والغاز والمياه الصالحة للشرب خاصة في المناطق الريفية.

إذن فالبلدية الناجحة هي التي تسعى إلى إيجاد الحلول لمشاكل وانشغالات المواطنين من أجل استرجاع الثقة بينها وبين المواطنين، وتعمل على احتواء مواطنيها حتى لا يفكروا في مغادرتها، وذلك بتسخير كل الإمكانيات من أجل تلبية المطالب ولو بالقليل، إضافة إلى أن المواطن هو ملزم بأداء واجباته اتجاه بلدتيه من خلال المساهمة في التنمية المحلية ويكون ذلك بتفعيل مبدأ مشاركة المواطنين والمساهمة في المحافظة على نظافة البيئة وتهيئة المحيط والحفاظ على المرافق العمومية، وتقديم أفكار واقتراحات حول تسيير شؤون البلدية. وعموما التنمية المحلية

هي مسؤولية الجميع وفي مقدمتهم البلدية، مع إشراك كل الفاعلين في التنمية من مجتمع مدني ونخب ثقافية، الأسرة ...

من خلال النتائج التي توصلنا إليها والتي تبرز أهمية ودور الخصائص الثقافية والاجتماعية للمجتمع المحلي في تحقيق التنمية المحلية، يمكن القول أن الفرضية الأولى قد تحققت.

5-3-3. بناء وتحليل جداول الفرضية الثانية

الجدول رقم (23): تعامل مسؤولي البلدية مع انشغالات المواطنين:

معاملة المسؤولين / أثرها على المواطنين	بجدية		قليل من الجدية		التسيب واللامبالاة		على أساس المصالح		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ازدياد الثقة والراحة	29	35,80	–	–	–	–	–	–	29	9,39
الحيرة والترقب	–	–	64	100	–	–	–	–	64	20,71
الشعور بالدعم والمساندة	38	46,91	–	–	–	–	–	–	38	12,30
الشعور بالرضا اتجاه المسؤولين	14	17,28	–	–	–	–	–	–	14	4,53
فقدان الثقة في المسؤولين	–	–	–	–	77	73,33	17	28,81	94	30,42
ظهور الصراع والأحقاد الشخصية	–	–	–	–	28	26,67	42	71,19	70	22,65
المجموع	**81**	**100**	**64**	**100**	**105**	**100**	**59**	**100**	**309**	**100**

من خلال الجدول يتبين أن المجموع العام يتجه نحو 30,42% من أفراد العينة الذين يشعرون بفقدان الثقة في المسؤولين بسبب تعامل مسؤولين البلدية معهم بالتسيب واللامبالاة بنسبة 73,33%، ونسبة 28,81% على أساس المصالح، وفي المقابل نجد نسبة 22,65% من أفراد العينة يصرحون بظهور الصراع والأحقاد الشخصية نتيجة تعامل مسؤولي البلدية معهم على أساس المصالح بنسبة 71,19% ونسبة 26,67% تسيب ولا مبالاة المسؤولين اتجاه المواطنين.

وفي حين نجد نسبة 20,71% من أفراد العينة يصرحون بشعورهم بالحيرة الترقب نتيجة معاملة المسؤولين لهم بقليل من الجدية مدعمة بنسبة 100%.

من خلال القراءة الاحصائية للجدول يتضح أن أغلبية المبحوثين لا يشعرون بالرضا اتجاه بلديتهم، وهذا ما يفسر شعورهم بفقدان الثقة في المسؤولين سواء شعورهم اتجاه أعضاء ونواب

المجلس الشعبي البلدي أو العاملين بمختلف هياكل البلدية وملحقاتها وهذا نتيجة تعامل المسؤولين اتجاه المواطنين بالتسيب واللامبالاة، وعدم تعامل المسؤولين بجدية وكفاءة مع طلبات وانشغالات المواطنين وأخذها بعين الاعتبار كذلك عدم تمتع بعض أعضاء المجلس الشعبي البلدي بحسن المعاملة وكيفية التعامل مع المواطن والاستماع له لطرح انشغاله ومطالبه، كما أن نوعية الخدمات التي يقدمها عمال البلدية تكون غير كافية بالنسبة للمواطنين، إضافة إلى تقاعس وتكاسلهم هؤلاء العمال في أداء مهامهم.

وفي المقابل نجد فئة أخرى تصرح بظهور الصراع وتجدد الأحقاء الشخصية بسبب تعامل المسؤولين مع المواطنين على أساس المصالح (يعني واحدة بواحدة أقدم لك خدمة مقابل أنك تقدم خدمة أخرى أي تبادل المصالح والمنافع، فالشخص الذي لا يجد ما تقدمه مقابل حصوله على خدمة، أو أنه يفرض ذلك وفقا واعتبارا لأسباب كثيرة منها أخلاقه ومعتقداته أو ادراكه أن هذه الخدمة هي حق بالنسبة له، وواجب مرفوض على الطرف الآخر، والعكس صحيح، وهنا يظهر الصراع سواء في البلدية بين أعضائها أو خارجها مع المواطنين.

وأخيرا نجد فئة تصرح بتعامل المسؤولين معها بقليل من الجدية فتجد هذه الفئة نفسها أمام حالة من الحيرة والاكتفاء بالترقب مع محاولة فهم سلوك المسؤولين وايجاد طرف للتعامل معها، من أجل تلبية مطالبها دون الدخول في صراع مع مسؤولي البلدية.

نستنتج مما سبق أن البلدية ملزمة بالتعامل مع مطالب وانشغالات المواطنين بجدية، وأخذها بعين الاعتبار ومحاولة إيجاد الحلول لبعض المشاكل وتسخير كل إمكانياتها وطاقاتها في خدمة المواطن.

نستنتج مما سبق أن البلدية ملزمة بالتعامل مع مطالب وانشغالات المواطنين بجدية، وأخذها بعين الاعتبار ومحاولة إيجاد الحلول لبعض المشاكل وتسخير كل إمكانياتها وطاقاتها في

خدمة المواطن، بحكم أنها تمثل جزء مهم من المنظومة الحكومية وباعتبارها أصغر وحدة في الجهاز الحكومي وقربها من المواطن فهي تمثل حلقة وصل بين المواطن والدولة، ولذلك تقع على عاتقها مسؤولية كبيرة وهي السهر التام على تقديم أفضل الخدمات لأفراد المجتمع، كتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية اللازمة للمواطنين ومناصب العمرانية وربط شبكة المياه والغاز، بحيث تعتبر هذه المطالب حق مشروع للمواطنين، لكن البلدية قد لا تتمكن من التكفل ببعض هذه المطالب لعدة أسباب منها ضعف الموارد المالية والميزانيات المخصصة للكثير من البلديات، أي تجد العديد من البلديات تعاني من العجز المالي وتتمتع باكتفاء مالي أو هذه المطالب تكون خارجة عن نطاق صلاحياتها، أو يقع جزء بسيط منها في مسؤوليات البلدية، ما يجعلها غير قادرة على التكفل بها.

وعموما هذا لا يبرر تخليها عن مسؤولياتها اتجاه المواطنين، وإنما عليها العمل على إيجاد الحلول الممكنة لبعض المشاكل والمطالب من أجل تنمية المجتمع من كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية مع إشراك المواطن في العملية التنمية.

الجدول رقم (24): قدرة المجلس الشعبي على تسيير شؤونه حسب الفئة المهنية:

الفئة المهنية / قدرة المجلس	إطار		عون تحكم		عمال تنفيذ		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	41	25,15	13	18,57	26	34,21	80	25,89
يقدر نسبيا	46	28,22	38	54,29	40	52,63	124	40,13
لا يقدر	76	46,63	19	27,14	10	13,16	105	33,98
المجموع	**163**	**100**	**70**	**100**	**76**	**100**	**309**	**100**

من خلال الجدول نلاحظ أن الاتجاه العام يتمثل في 40,13% من أفراد العينة يرون أن المجلس الشعبي البلدي قادر نوعا ما على تسيير شؤونه موزعين حسب الفئة المهنية كالآتي: نسبة 54,29% بالنسبة لأعوان التحكم ونسبة 52,63% لعمال التنفيذ، ونسبة 28,22% بالنسبة للإطارات. وفي المقابل نجد نسبة 33,98% من أفراد العينة يصرحون بعدم قدرة المجلس الشعبي البلدي على تسيير شؤونه موزعين كالآتي: نسبة 46,63% بالنسبة للإطارات ونسبة 27,14% لأعوان التحكم، وبنسبة 13,16% بالنسبة لعمال التنفيذ.

وأخيرا نجد نسبة 25,89% من أفراد العينة الذين صرحوا بقدرة المجلس الشعبي البلدي على تسيير شؤونه موزعة كالآتي: نسبة 34,21% لعمال التنفيذ ونسبة 25,15% لفئة الإطارات و 18,57% لأعوان التحكم.

من القراءة الاحصائية للجدول يتبين وحسب تصريح بعض أفراد العينة أن المجلس الشعبي البلدي قادر نوعا ما على تسيير شؤونه، وضبط أموره، أي التحكم نوعا ما في تسيير وتنظيم شؤون البلدية من خلال جلب مشاريع تنموية ومتابعة تنفيذها، وكذلك إيجاد الحلول لبعض المشاكل المتعلقة بالمواطنين فيما يخص العمل، السكن وتحسين الرعاية الصحية، وفي المقابل نجد فئة تصرح بعدم قدرة المجلس الشعبي البلدي على تسيير شؤون البلدية أي لا يملك القدرة والكفاءة التي

تسمح له بتسيير أمور البلدية والمواطنين وهذا ما يفسر فقدان المواطنين للثقة في أعضاء المجلس الشعبي وأيضا عجزه عن إيجاد حلول لمشاكل المواطنين، أو عدم اهتمام المجلس بانشغالات المواطنين ومطالبهم بجدية وحزم، أي هناك تسبب ولا مبالاة من طرف أعضاء المجلس الشعبي البلدي اتجاه المواطنين.

وفي حين نجد فئة تصرح بقدرة المجلس الشعبي البلدي على تسيير شؤون البلدية، حيث ترى هذه الفئة بأن المجلس يملك كل القدرات والإمكانيات البشرية والمادية التي تسمح له بتسيير شؤون البلدية والسهر والعمل على انجاز وتنفيذ المشاريع التنموية والصرامة والجدية في العمل على تحقيق مطالب المواطنين، وكذا التعامل والاستماع الجيد لانشغالات ومطالب المواطنين والعمل على إيجاد الحلول لهذه الانشغالات ويبرر اعتقاد هذه الفئة ربما هو استفادتها من بعض المشاريع التنموية كالسكن، العمل ... لذا فهي راضية على أداء هذا المجلس أو صراحة هذا المجلس يملك أعضاء يتميزون بالقدرة والكفاءة على الإبداع والتسيير الجيد لأمور البلدية (ظهور قيادات فاعلة).

نستنتج مما سبق أن المجلس الشعبي البلدي الحقيقي هو الذي يملك الكفاءة والقدرة على تسيير شؤون البلدية، ويعمل ويسخر كل امكانياته في سبيل خدمة المواطنين والوطن. كما أن تمتع أعضاء المجلس البلدي ببعض الصلاحيات والاختصاصات كاتخاذ القرارات بشأن المشاريع التنموية (اللامركزية الإدارية) وتقديم الاقتراحات والأفكار بخصوص طرق تنفيذ وإنجاز هذه المشاريع والبرامج التنموية بالبلدية، وهذا يسمح بظهور كفاءات عالية في التسيير والتخطيط، تملك القدرة الكافية وحسن التصرف والتدبير في معالجة المشاكل وايجاد الحلول الممكنة للبعض منها، لكن هذا يعتمد أيضا على إشراك المواطن في عملية التسيير وهذا استنادا لما ينص عليه قانون البلدية الذي يقر بضرورة إشراك المواطن كحضوره لدورات المجالس البلدية، أو نشر برامج الدورات والمحاور التي ستدور عليها بشكل علني، من أجل تحقيق تواصل دائم بين البلدية والمواطن، لكن

في الواقع نجد الكثير من البلديات تقوم بتنظيم دوراتها دون علم أحد من سكان البلدية، وهذا ما يخلق نوع من انعدام الثقة بين المنتخب والمواطن في ظل غياب الحوار والشفافية والمصداقية في تسيير شؤون البلدية، فالمواطن لا يفقد الثقة هكذا عشوائيا اتجاه بلديته، وإنما تكون نتيجة تصرفات وعدم مبالاة أعضاء المجلس الشعبي البلدي بانشغالاته ومطالبه، في حين نجده يهتم ويتجاوب بشكل لائق وحسن مع المسؤول الذي يعطي نموذجا جيدا في التسيير وحسن الاستماع والاصغاء لمطالبه. فإعادة اكتساب ثقة المواطن بعد فقدانها تعد من أصعب المهمات التي يواجها المنتخب أو المسؤول، لذا تسعى السلطات العليا إلى تدارك هذا الأمر من خلال تفعيل مسعى الديمقراطية التشاركية.

الجدول رقم (25): المعيار الواجب توافره في المنتخب أو المترشح:

المعيار الواجب توافره	التكرار	النسبة
الكفاءة والخبرة	77	24,92
المستوى التعليمي	83	26,86
النزاهة والصدق	107	34,63
حب العمل واتقانه	42	13,59
المجموع	**309**	**100**

من خلال الجدول نلاحظ أن الاتجاه العام يتمثل في نسبة 34,63% من أفراد يصرحون بأن معيار النزاهة والصدق هو الواجب توفره المنتخب أو المترشح، تليها نسبة 26,86% أفراد العينة يعتبرون أن معيار المستوى التعليمي هو الواجب توفر في المنتخب، كما نجد أيضا نجد نسبة 24,92% من أفراد العينة يرون أن المعيار الواجب توفره في المنتخب هو معيار الكفاءة والخبرة. وأخيرا نجد نسبة 13,59% ممن صرحوا بأن المنتخب يجب أن يكون محبا ومتقنا لعمله.

من القراءة الاحصائية للجدول يتضح أن هناك فئة من المبحوثين تؤكد على ضرورة وجود معيار النزاهة والصدف في المنتخب، وذلك لفقدان المواطنين للثقة، في المترشحين السابقين للمجلس، فتوفر معيار النزاهة والصدق في المترشح هو عامل مهم في إرجاع هيبة ومكانة المجلس الشعبي البلدي (البلدية) من جهة، ومن جهة أخرى استرجاع ثقة ورضا المواطن نحو البلدية من خلال شعور المواطن بانتمائه وواجباته نحو بلديته وبالتالي تجنب شعور المواطن باغتراب عن بلديته.

ومن جانب آخر نجد هناك فئة من المبحوثين تصرح أن المستوى التعليمي للمترشح هو المعيار الأهم في ذلك، وترى أن عجز بعض البلديات عن تسيير وتنظيم شؤونها يعود لافتقار أعضائها ونوابها إلى المستوى التعليمي العالي مما جعلها تتخبط في العديد من المشاكل فالمترشح ذو المستوى العالي من التعليم يملك القدرات والمهارات المعرفية والعلمية التي تسمح له بإدارة شؤون البلدية.

وفي حين نجد فئة أخرى من المبحوثين ترى في الكفاءة والخبرة معيار أساسي لتولي أي شخص منصب نائب في المجلس الشعبي البلدي، وهنا إذا توفرت الكفاءة مع الخبرة في الشخص، يصبح قادرا على تسيير وتقديم إضافة لتنظيم شؤون المجلس.

كما أن حب العمل واتقانه يعتبر أيضا من المعايير الواجب توافرها في المترشح فالشخص الذي لا يحب عمله ولا يتقنه لا يستطيع النجاح في عمله ولا يستفاد منه (حسب تصريح فئة من أفراد العينة).

نستنتج مما سبق أن الترشح للمجلس الشعبي ليس بالأمر الهين، وإنما على المترشح أن يدرك حجم المسؤوليات التي تنتظره اتجاه المواطنين لذا يجب أن يتحلى بالصدق والنزاهة في

العمل، ويملك من الكفاءة والخبرة ما تؤهله للعمل الذي ينتظره وهو السهر على خدمة المواطنين من أجل المساهمة في التنمية المحلية.

الجدول رقم (26): تأثير التعددية الحزبية واختلاف الانتماءات السياسية حسب الفئة المهنية:

الفئة المهنية / الأثر	إطار		عون تحكم		عمال تنفيذ		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ايجابا	89	54,60	19	27,14	44	57,89	152	49,19
سلبا	43	26,38	12	17,14	10	13,15	65	21,04
لا تؤثر	31	19,02	39	55,72	22	28,95	92	29,77
المجموع	**163**	**100**	**70**	**100**	**76**	**100**	**309**	**100**

من خلال يتبين أن الاتجاه العام يتمثل في نسبة 49,19% من أفراد العينة يرون بأن التعددية الحزبية واختلاف الانتماءات السياسية يؤثر بالإيجاب على التنمية المحلية، موزعين حسب الفئة المهنية كالآتي: بنسبة 57,89% بالنسبة لعمال التنفيذ، ونسبة 54,60% لفئة الإطارات، ونسبة 27,14% بالنسبة لأعوان التحكم، وفي المقابل نجد نسبة 29,77% من أفراد العينة يصرحون بعدم تأثير التعددية الحزبية واختلاف الانتماءات السياسية على التنمية المحلية، موزعين كالآتي: نسبة 55,72% بالنسبة لأعوان التحكيم، ونسبة 28,95% لعمال التنفيذ، وأخيرا نسبة 17,57% بالنسبة للإطارات.

وفي حين نجد 21,04% من أفراد العينة يرون أن التعددية الحزبية واختلاف الانتماءات السياسية تؤثر بالسلب على التنمية المحلية، موزعة كالآتي: نسبة 26,38% بالنسبة للإطارات، ونسبة 17,14% لأعوان التحكم، ونسبة 13,15% لعمال التنفيذ.

من القراءة الاحصائية للجدول يتضح حسب تصريح فئة من أفراد العينة بأن التعددية الحزبية واختلاف الانتماءات السياسية يؤثر بالإيجاب على التنمية المحلية فالتعدد الحزبي

واختلاف الانتماء السياسي داخل المجلس الشعبي البلدي يساهم في خلق جو من التفاهم والانسجام بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي من خلال تبادل الأفكار والآراء حول تسيير المجلس وكذلك العمل على إنجاح وإنجاز المشاريع التنموية والسهر على تنفيذها في الآجال المحددة، وأيضا إيجاد الحلول لأي مشكل يعترض البلدية وسكانها.

ومن جهة أخرى نجد فئة تصرح بأن التعددية الحزبية واختلاف الانتماءات السياسية لا تؤثر على التنمية المحلية سواء بالإيجاب أو السلب، وفي حين نجد أيضا فئة من أفراد العينة تصرح بأن التعددية الحزبية واختلاف الانتماءات السياسية داخل المجلس الشعبي تؤثر سلبا على التنمية المحلية، بحيث نجد كل عضو أو نائب في المجلس يحاول طرح أفكار وبرامج حزبه ويعمل جاهدا على تنفيذ لو جزء من برنامجه، وهنا يحدث تصادم بين الانتماءات السياسية داخل المجلس الشعبي البلدي وبالتالي تتشتت الأفكار والأهداف العامة للمجلس أمام أهداف ومصالح كل عضو من أعضاء المجلس وبالتالي يدخل المجلس في انسداد تام نتيجة صراع التوجهات السياسية والمصالح مما يؤدي برئيس الدائرة أو الوالي شخصيا على الاشراف على الفصل في هذا النزاع الذي كان قائم والذي حدث فعلا في إحدى مجالس البلدية على مستوى الولاية.

نستنتج مما سبق أنه من مبادئ كل حزب سياسي هو السهر والعمل على خدمة الوطن والمواطن، فالحزب السياسي الناجح هو الحزب الذي يملك مشروع سياسي حقيقي يستطيع المحافظة على مكانته وكسب مؤيدين جدد له، إضافة إلى العمل والتنسيق مع بقية الأحزاب الأخرى من أجل تحقيق المنفعة العامة للمواطنين والوطن.

الجدول رقم (27): إشراك المواطنين في عملية تسيير البلدية:

إشراك المواطنين / أثرها على التنمية المحلية	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
عن طريق الممثلين والأعيان	116	52,97	–	–	116	37,54
الجمعيات والنوادي	55	25,11	–	–	55	17,80
عن طريق إجراء الدراسات	–	–	–	–	–	–
الاستفتاء	48	21,92	–	–	48	15,53
التفرد بالسلطة والتسيير وعدم إعطاء المواطن فرصة للتعبير	–	–	90	100	90	29,13
المجموع	**219**	**100**	**90**	**100**	**309**	**100**

من خلال يتبين أن الاتجاه العام يتمثل في نسبة 37,54% من أفراد العينة يصرحون بمشاركة المواطنين في تسيير البلدية عن طريق الممثلين والأعيان مدعمة بنسبة 52,97% وفي المقابل نجد نسبة 29,13% من أفراد العينة صرحوا بعدم مشاركتهم في سير البلدية، بسبب التفرد بالسلطة والتسيير مدعمة بنسبة 100%، وفي حين نجد نسبة 17,80% من أفراد العينة يصرحون بمشاركتهم في تسيير البلدية من خلال الجمعيات والنوادي مدعمة بنسبة 25,11%.

من القراءة الاحصائية للجدول يتضح أن البلدية تهتم باشراك مواطنيها من خلال الممثلين وأعيان المنطقة في تسيير شؤون البلدية، وذلك بفتح باب التشاور والاقتراحات من خلال وضع سجل له للاقتراحات على مستوى البلدية أو ملحق من ملحقاتها والتي تمكن المواطن من عرض ووضع جملة من الاقتراحات والأفكار والآراء سواء بخصوص المشاريع المنجزة بالبلدية أو المشاريع الناقصة ونوعية الخدمات التي يقدمها عمال البلدية سواء كانوا اعوان المجلس الشعبي البلدي أو أعوان الحالة المدنية (البلدية)، إضافة إلى تنظيم لقاءات أو خرجات ميدانية لبعض المناطق وأحياء البلدية والتي تسمح للمواطنين بطرح كل انشغالاتهم وآرائهم على المباشر على أعضاء ونواب المجلس الشعبي البلدي وفي المقابل هناك فئة من المبحوثين تصرح بعدم إشراك المواطنين في

عملية تسيير البلدية وإنما هناك تفرد بالسلطة في تسيير شؤون البلدية من طرف أعضاء المجلس الشعبي البلدي، أي لا يوجد تنسيق بين البلدية والمواطنين بخصوص المشاريع التنموية لتقديم آرائهم بخصوصها، فهناك بعض المواطنين عبروا لنا عن استيائهم من طريقة عمل المجلس الشعبي البلدي لما يسوده من غموض خاصة في إنجاز بعض المشاريع أو توزيع السكن، المحلات التجارية.

نستنتج مما سبق أن إشراك المواطن في عملية تسيير شؤون البلدية من شأنه تقديم إضافة نوعية تعود بالنفع على الجميع، كما أن المواطن يجب أن يدرك ويعي أهميته ودوره في ذلك باعتبار أنه فرد وعضو من هذه الجماعة (البلدية) فهو مطالب بالمساهمة في تسيير شؤون البلدية، والعمل على تقديم أفكار وآراء تساهم في تنمية البلدية وبالتالي تحقيق التنمية المحلية.

الجدول رقم (28): القطاعات المهمشة عند برمجة مشاريع التنمية المحلية:

اقتراح البرامج القطاع المهمش / أثره على التنمية المحلية	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
قطاع الصحة	-	-	128	57,66	128	41,42
قطاع الفلاحة	-	-	67	30,18	67	21,68
قطاع الثقافة	-	-	27	12,16	27	8,74
برامج التنمية تغطي جميع القطاعات	87	100	-	-	87	28,16
المجموع	**87**	**100**	**222**	**100**	**309**	**100**

من خلال يتضح أن الاتجاه العام يتمثل في 41,42% من أفراد العينة الذين صرحوا بأن القطاع المهمش عند برمجة مشاريع التنمية المحلية هو قطاع الصحة، وفي المقابل نجد نسبة 28,16% من أفراد العينة الذين صرحوا بأن مشاريع وبرامج التنمية المحلية تغطي جميع القطاعات.

من القراءة الاحصائية للجدول يتبين حسب تصريح فئة من أفراد العينة أن قطاع الصحة يعتبر القطاع المهمش من طرف السلطات المحلية سواء البلدية أو الولائية، أي ليس هناك اهتمام بالجانب الصحي للمواطن وبدليل أن الكثير من المستشفيات تعاني حالة مزرية وكارثية سواء من حيث الاكتظاظ أو نقص الأطباء المتخصصين أو معدات وأدوات طبية، مما يضطر ويجعل المواطن يتخبط في مشاكل صحية وينتقل إلى الولايات المجاورة من أجل إجراء فحوصات طبية وتحاليل، ومما زاد الأمر أيضا تعقيدا هو عدم وجود قاعات علاجية متخصصة لعلاج الأشخاص ذوي الأمراض المزمنة والأمراض الخبيثة (أمراض الكلى، السرطان ...).

وفي المقابل نجد فئة أخرى تصرح بأن برامج التنمية المحلية تغطي جميع القطاعات بما فيها الصحة والفلاحة والسكن ... والمبرر لرأي هذه الفئة أن السلطات المحلية تعمل جاهدة على تنمية المنطقة وإنشاء مشاريع تكون شاملة لكل القطاعات دون تفضيل قطاع على آخر، كما أن إنجاز مشروع ما يتطلب الكثير من الجهد والصبر والمال، كون الكثير من البلديات تعتمد على الإعانات المالية التي تقدمها الحكومة، لذا تجد نفسها (البلدية) عاجزة في إنجاز مشروع ما يكون ضمن متطلبات وانشغالات المواطنين.

نستنتج مما سبق أن قطاع الصحة قطاع مهم وحساس، لذا يجب على السلطات المحلية أو الوطنية أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار، من خلال تحسين وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية للمواطنين خاصة الذين لا يملكون أي دخل أو لهم دخل ضعيف.

كما أن لمكتب الصحة والنظافة بالبلدية دور مهم في المحافظة على الصحة العمومية والوقاية من بعض الأمراض من خلال الخرجات الميدانية التي تقوم بها كمراقبة الأسواق الأسبوعية ومختلف المحلات التجارية، معالجة المياه الصالحة للشرب، ومحاربة الأمراض المتنقلة عبر المياه والحيوانات كالكوليرا، داء الكلب ...

الجدول رقم (29): موقف المواطنين من مشاركة المرأة في المجلس الشعبي البلدي:

مشاركة المرأة في المجلس	التكرار	النسبة
منافسة سلبية للرجل	66	21,36
من متطلبات وتحديات التنمية المحلية	84	27,19
صورة ايجابية للعمل المتكامل بينها وبين الرجل	111	35,92
العادات والتقاليد (منطقة محافظة)	48	15,53
المجموع	**309**	**100**

من خلال الجدول يتبين أن المجموع العام يتجه نحو نسبة 35,92% من أفراد العينة الذين يصرحون بأن مشاركة المرأة في المجلس الشعبي البلدي يمثل صورة ايجابية للعمل المتكامل بينها وبين الرجل، تليها نسبة 27,19% من أفراد العينة يرون أن مشاركة المرأة في المجلس الشعبي البلدي أصبحت من متطلبات وتحديات التنمية المحلية، وفي المقابل نجد نسبة 21,36% من أفراد العينة صرحوا بأن مشاركة المرأة في المجلس هي منافسة سلبية للرجل.

من القراءة الاحصائية للجدول يتضح أن غالبية المبحوثين يعتبرون أن مشاركة المرأة في المجلس الشعبي البلدي، أنها تمثل صورة ايجابية للعمل المتكامل بينها وبين الرجل، وكذلك أصبحت من متطلبات وتحديات التنمية المحلية، فالمرأة تعتبر أحد ركائز المجتمع وبها تبنى الأمم والدول فالمرأة الجزائرية قطعت أشواطا كبيرة من أجل ضمان مكانتها ودورها في المجتمع بدءا من نضالها جنبا إلى جنب مع الرجل وقهر الاستعمار الفرنسي إلى مرحلة البناء والتشييد (الاستقلال) وصولا إلى تولي مراكز عليا في الدولة، وكذلك يمكن اعتبراها أهم عناصر التعبير والتطور، وأيضا نجد أنها أثبتت للجميع مدى كفاءتها وإخلاصها في العمل وفي مختلف المجالات كالفلاحة (المرأة الريفية) الصناعة والطب، التعليم ...

وفي المقابل نجد فئة أخرى تصرح بأن مشاركة المرأة في المجلس الشعبي البلدي تشكل منافسة سلبية للرجل، وما يبرر الموقف هو أن هناك فئة تعتبر المرأة ضعيفة وغير قادرة على القيام بأي عمل، إضافة إلى اعتقاد بعض الأشخاص أن أفضل مكان للمرأة هو البيت من خلال العمل على تربية الأبناء وتنفيذ وتلبية احتياجات أسرتها بالدرجة الأولى.

نستنتج مما سبق أن للمرأة دور فعال في تنمية المجتمع وتطوره لذا لا يمكن إغفال هذا الدور وذلك بتغيير النظرة السلبية للمرأة باعتبارها كائن بشري مثلها مثل الرجل لها حقوق وعليها واجبات والتي تكفل لها حق وواجب المشاركة مع الرجل في بناء المجتمع وتنميته، ونظرا لدورها الهام يجب الاهتمام بها خاصة المرأة الريفية، من حيث التعليم والرعاية الصحية ومحاولة ادماجها في الحياة العملية.

فالمرأة الريفية هي أساس تماسك الأسر والمجتمعات الريفية، فرغم الصعوبات التي تواجهها كقساوة الطبيعة مازالت المرأة الريفية تبرهن على قدرتها على الصمود أمام الأزمات والمحن وتعمل بإرادة وعزيمة كبيرة سواء في الفلاحة والزراعة أو تمتهن حرفة أخرى كالنسيج...

وعموما تعتبر المرأة عنصر مهم في بناء المجتمع لذا يجب الاهتمام بتثقيفها وتحفيزها على العطاء والابداع من أجل زيادة كفاءتها وتطوير قدراتها وتحسين أوضاعها الاجتماعية والتعليمية وتمكنها من حصد مكانة في المجتمع تسعى من خلالها إلى المشاركة في التنمية الشاملة للوطن.

الجدول رقم (30): تأثير غياب التعاون والتنسيق بين أعضاء المجلس حسب الفئة المهنية

الفئة المهنية / تأثير غياب التعاون	إطار		عون تحكم		عمال تنفيذ		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	39	23,93	26	37,14	36	47,37	101	32,69
يؤثر نسبيا	56	34,36	14	20	12	15,79	82	26,54
لا يؤثر	35	21,47	13	18,57	9	11,84	57	18,45
لا أدري	33	20,24	17	24,29	19	25	69	22,33
المجموع	**163**	**100**	**70**	**100**	**76**	**100**	**309**	**100**

من خلال الجدول يتضح أن الاتجاه العام يتمثل في نسبة 32,69% من أفراد العينة يصرحون بأن غياب التعاون والتنسيق بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي يؤثر سلبا على التنمية المحلية، موزعين حسب الفئة المهنية: نسبة 47,37%، بالنسبة لعمال التنفيذ، ونسبة 37,14% لأعوان التحكم، ونسبة 23,93% للإطارات، وفي المقابل نجد نسبة 26,54% من أفراد العينة يعتبرون أن غياب التعاون والتنسيق بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي يؤثر نسبيا على التنمية المحلية، موزعين كالآتي: نسبة 34,36% بالنسبة للإطارات، ونسبة 20% لأعوان التحكم، ونسبة 15,79% بالنسبة لعمال التنفيذ، وفي حسن نجد نسبة 22,33% من أفراد العينة تصرح بعدم معرفتها إذا كان غياب التنسيق والتعاون فعلا أو لا، موزعة كالآتي: نسبة 25% بالنسبة لعمال التنفيذ، ونسبة 24,29% لأعوان التحكم، وأخيرا نسبة 20,24% بالنسبة للإطارات.

من القراءة الاحصائية للجدول يتضح أن غياب التنسيق والتعاون بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي يؤثر على التنمية المحلية حسب تصريح فئة من المبحوثين خاصة فئة عمال التنفيذ التي تفتقر للقدرات والخبرات المعرفية في تسيير بعض الأمور، لذا نجدها نفسها بحاجة ماسة إلى طلب العون والمساندة من باقي الفئات الأخرى (في بعض البلديات وجدنا أعضاء منتخبين لا

يملكون مستوى تعليمي عالي أي مستوى ابتدائي أو متوسط، وفي بعض الحالات دون المستوى)، بينما فئة الإطارات تصرح بأن غياب التعاون لا يؤثر نوعا ما على التنمية المحلية، كونها تملك المؤهلات العلمية والمعرفية التي تسمح لها بإدارة شؤون البلدية دون اللجوء إلى أي جهة ما.

وفي المقابل نجد فئة من أفراد العينة تصرح بعدم درايتها إذا كان غياب التعاون والتنسيق يؤثر على التنمية المحلية أولا.

وفي حين نجد فئة أخرى تصرح بأن غياب التعاون والتنسيق بين أعضاء المجلس لا يؤثر على التنمية المحلية، وما يبرر موقف هذه الفئة كونها لا تعلم حجم وأهمية التعاون والتنسيق بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي، وأنها تفضل العمل بمفردها دون الاعتماد على الآخرين أي لا تحبب العمل في إطار الجماعة.

ويتضح مما سبق أن التعاون والتنسيق بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي يساهم بالدرجة الأولى في التنمية المحلية، فالتعاون يخلق جو من التفاهم وتوحيد الأهداف ويساعد على رسم الخطط التنموية وإيضاحها أكثر، أما غيابه يؤدي إلى تصادم الأفكار والأهداف وبالتالي ظهور الصراع بين أعضاء المجلس.

نتائج الفرضية الثانية:

البلدية كغيرها من مؤسسات الدولة ملزمة بالتعامل مع مطالب وانشغالات المواطنين بجدية، وأخذها بعين الاعتبار، ومحاولة إيجاد الحلول لبعض المشاكل، وتسخير كل إمكانياتها وطاقاتها في خدمة المواطن، والمجلس الشعبي البلدي الحقيقي هو الذي يملك القدرة والكفاءة على تسيير شؤون البلدية، ويعمل ويسخر إمكانياته في سبيل خدمة المواطنين والوطن، كما أن إن الترشح لنيل مقعد في المجلس الشعبي البلدي ليس بالأمر الهين، وإنما على المترشح أن يدرك حجم المسؤوليات التي تنتظره اتجاه المواطنين، لذا يجب أن يتحلى بالصدق والنزاهة في العمل

ويملك من الكفاءة والخبرة ما تؤهله للعمل الذي ينتظره وهو السهر على خدمة المواطنين، من أجل المساهمة في التنمية المحلية.

من مبادئ كل حزب سياسي هو السهر والعمل على خدمة الوطن والمواطن فالحزب الناجح هو الحزب الذي يملك مشروع سياسي حقيقي يستطيع المحافظة على مكانته، وكسب أيضا مؤيدين جدد له، إضافة إلى العمل والتنسيق مع بقية الأحزاب الأخرى من أجل تحقيق المنفعة العامة للوطن (المحافظة على اللحمة الوطنية)، وإن إشراك المواطن في عملية تسيير البلدية من شأنه تقديم إضافة نوعية، تعود بالنفع على الجميع، كما أنه يجب أن يدرك ويعي أهميته ودوره في ذلك، باعتبار أنه فرد وعضو من هذه الجماعة (البلدية) فهو مطالب بالمساهمة في تسيير شؤون البلدية، والعمل على تقديم دعم مالي ومادي، وأيضا جملة من الأفكار والآراء التي تساهم في تنمية بلديته وبالتالي تحقيق التنمية المحلية، كما أن المرأة هي عماد بناء المجتمع وتطوره، لذا يجب ترك الأفكار السلبية اتجاه المرأة، والتفكير بإيجابية وموضوعية، باعتبار أنها (المرأة) كائن بشري مثلها مثل الرجل، لها حقوق وعليها واجبات، والتي تكفل لها حق وواجب المشاركة مع الرجل في بناء المجتمع وتنميته، كما يساهم التعاون والتنسيق بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي يساهم بالدرجة الأولى في التنمية المحلية، فالتعاون يخلق جو من التفاهم في ظل توحيد الأهداف والأفكار العامة لأعضاء المجلس الشعبي البلدي، ويساعد أيضا على رسم الخطط التنموية وإيضاحها أكثر، أما غيابه فيؤدي إلى تصادم الأفكار والأهداف، وبالتالي ظهور الصراع والنزاع بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي الشعبي البلدي.

من خلال النتائج التي توصلنا إليها والتي تبين أهمية ودور تعدد الصلاحيات والمجلس الشعبي البلدي في تحقيق التنمية المحلية، فإن الفرضية الثانية قد تحققت.

5-3-4. بناء وتحليل جداول الفرضية الثالثة

الجدول رقم (31): مفهوم التخطيط حسب المستوى التعليمي:

الفئة المهنية / عملية التخطيط	دون المستوى		ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
التنبؤ بالمستقبل والاستعداد له	-	-	02	18,18	04	14,29	15	15,31	-	-	21	6,80
عملية التفكير والتقدير للمستقبل	-	-	-	-	08	28,57	30	30,61	45	28,66	83	26,86
أسلوب علمي	-	-	02	18,18	-	-	05	5,10	21	13,38	28	9,06
عملية إنسانية تقوم على تحديد الأهداف والوسائل	-	-	07	63,64	16	57,14	48	48,98	91	57,97	162	52,43
لا أدري	15	100	-	-	-	-	-	-	-	-	15	4,85
المجموع	**15**	**100**	**11**	**100**	**28**	**100**	**98**	**100**	**157**	**100**	**309**	**100**

من خلال الجدول يتضح أن المجموع العام يتمثل في 52,43% من أفراد العينة يصرحون بأن التخطيط هو عملية إنسانية تقوم على تحديد الأهداف والوسائل موزعة حسب المستوى التعليمي كالآتي: نسبة 63,64% بالنسبة للمستوى الابتدائي، نسبة 57,97% للمستوى الجامعي، ونسبة 57,14% بالنسبة للمستوى المتوسط وأخيرا نسبة 48,98% بالنسبة للمستوى الثانوي، وفي المقابل نجد 26,86% من أفراد العينة الذين صرحوا بأن التخطيط هو عملية التفكير والتقدير للمستقبل موزعين كالآتي: نسبة 30,61% بالنسبة للمستوى الثانوي، تليها نسبة 28,66% بالمستوى الجامعيوأخيرا نسبة28,57% للمستوى المتوسط.

من خلال القراءة الاحصائية للجدول يتبين أن التخطيط يمثل عملية إنسانية تقوم على تحديد الأهداف والوسائل حسب تصريح فئة من أفراد العينة، أي التخطيط الناجح هو التخطيط

الذي يقوم على وضع وتحديد الأهداف ودراستها من حيث الوضوح والدقة، مع تحديد كذلك وتوفير الوسائل والإمكانيات والطرق التي يمكن تحقيق بها هذه الأهداف، وهنا يقصد بالوسائل تسخير كل الوسائل والإمكانيات البشرية والمادية لتنفيذ وإنجاح المشروع المبرمج للتخطيط.

وفي المكان المقابل نجد فئة أخرى ترى أن التخطيط هو عملية التفكير والتقدير للمستقبل، أي التخطيط يكون عبارة عن فكرة أو أفكار يجسدها المخطط على أرض الواقع من خلال المرور بعدة مراحل، من خلال التقدير يرو التنبؤ باعتبار أن الخطة تبدأ بالاعتماد على التقدير والافتراضات التي يتوقع واضعوا الخطة تحقيقها في المستقبل.

نستنتج مما سبق أن التخطيط هو عملية إنسانية تستند على دراسة دقيقة وواضحة للبيانات والمعلومات، مع الالتزام بعناصر التخطيط كالتنبؤ بالمستقبل من خلال وضع تقديرات وافتراضات لخطة ما، إضافة إلى عنصر الاستعداد للمستقبل أي يكون أكثر واقعية وقابل للتحقيق وبالمقدور تنفيذه بالإمكانيات البشرية والمادية المتاحة والمتوفرة وبالتالي تحقيق أهداف التخطيط.

الجدول رقم (32): أهمية التخطيط حسب الفئة المهنية:

الفئة المهنية / أهمية التخطيط	إطار		عون تحكم		عمال تنفيذ		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
يوفر النفقات	43	26,38	20	28,57	35	46,05	98	31,72
أساس الرقابة	37	22,70	29	41,43	22	28,95	88	28,48
يقلص المخاطر	32	19,63	09	12,86	10	13,16	51	16,50
يحقق التكامل بين أجزاء المنظمة	51	31,29	12	17,14	09	11,84	72	23,30
المجموع	**163**	**100**	**70**	**100**	**76**	**100**	**309**	**100**

نلاحظ من خلال الجدول أن المجموع العام يتجه نحو نسبة 31,72% من أفراد العينة يصرحون بأن التخطيط يوفر النفقات موزعين حسب الفئة المهنية كالآتي: 46,05% بالنسبة لعمال

التنفيذ، ونسبة 28,57% لأعوان التحكم، تليها نسبة 26,38% لفئة الإطارات وفي المقابل نجد نسبة 28,48% من أفراد العينة صرحوا بأن التخطيط هو أساس الرقابة موزعين كالآتي: نسبة 41,43% بالنسبة لأعوان التحكم، ونسبة 28,95% لفئة عمال التنفيذ، تليها نسبة 22,70%، كما نجد أيضا نسبة 23,30% من أفراد العينة يصرحون أن التخطيط يحقق التكامل بين أجزاء المنظمة (البلدية) موزعة كالآتي: نسبة 31,29% لفئة الإطارات ونسبة 17,14% لأعوان التحكم، وأخيرا نسبة 11,84% بالنسبة لعمال التنفيذ، وفي الأخير نجد نسبة 16,50% من أفراد العينة صرحوا بأن التخطيط يقلص من المخاطر موزعين كالآتي: نسبة 19,63% لفئة الإطارات ونسبة 13,16% لعمال التنفيذ وأخيرا نسبة 12,86% بالنسبة لأعوان التحكم.

يتضح من خلال القراءة الإحصائية للجدول أن أهمية التخطيط تكمن في أنه يوفر النفقات حسب تصريح فئة من أفراد العينة، فالبلدية (المؤسسة) التي تعتمد على تخطيط دقيق وواضح توفر العديد من النفقات، والتي تسمح لها باستغلالها واستثمارها في مشاريع أخرى.

وفي المقابل نجد فئة أخرى أن التخطيط المسبق للمشاريع يحقق التكامل بين أجزاء المنظمة (البلدية) فوضوح المعلومات والبيانات بخصوص الخطط التنموية على مستوى المجتمع المحلي يزيد البلدية دقة، سواء من المواطنين أو بين أعضاء المجلس الشعبي أنفسهم مما يؤدي إلى تكامل وتوحيد الجهود والأهداف لتحقيق التنمية.

كما هناك أيضا فئة من أفراد العينة تصرح بأن التخطيط هو عملية وأساس الرقابة، بحيث يكون التخطيط وفق دراسة معمقة للمشروع مع وضع كل التقديرات والافتراضات لذلك، وأيضا تحديد وتوفير كل الإمكانيات البشرية والمادية التي يحتاجها المشروع، أي يكون التخطيط ممنهج بعيد عن السطحية والعفوية.

كما أن التخطيط يقلص من المخاطر، وذلك بدراسة البيئة المراد تنفيذ فيها المشروع، فمثلا إذا كانت بيئة طبيعية يجب دراستها من حيث التضاريس، المناخ، نوعية التربية، ودراسة ومراعاة الخصائص الاجتماعية للمجتمع المحلي إذا كانت البيئة اجتماعية، وهكذا هو الحال بالنسبة لنوعية أي بيئة (بيئة اقتصادية، بيئة ثقافية...).

نستنتج مما سبق أن التخطيط له أهمية كبيرة في عملية تنمية المجتمع المحلي، لأنه من خلال التخطيط يتم تحديد الإمكانيات والوسائل اللازمة للمشروع، وإدراك أيضا النقائص ومستلزمات المشروع، مع بيان مدى تحقيق لأهداف التي تم تحديدها ضمن خطة المشروع، إضافة إلى التقليل من المخاطر والشكوك إلى أدنى حد، كما يسمح بوضع معايير ثابتة للأداء، مع توفير أساس هيكلي لتنفيذ العمل.

الجدول رقم (33): طبيعة المشاريع التي تنجز في البلدية:

المشاريع	التكرار	النسبة
مشاريع استثمارية أجنبية	65	21,04
مشاريع حكومية	165	53,40
مشاريع استثمارية قطاع خاص	79	25,56
المجموع	**309**	**100**

يتبين من خلال الجدول أن المجموع العام يتجه نحو 53,40% من أفراد العينة يصرحون بأن المشاريع التي تنجز على مستوى البلدية هي مشاريع تنموية حكومية، تليها نسبة 25,56% من أفراد العينة الذين صرحوا بأنها مشاريع استثمارية قطاع خاص (محلي) وأخيرا نسبة 21,04% من الذين صرحوا بوجود مشاريع استثمارية أجنبية.

يتضح مما سبق حسب تصريح أفراد العينة أن أغلبية المشاريع هي مشاريع حكومية، وهذا يعكس اهتمام الحكومة بتنمية أقاليم الدولة من خلال تقديم الدعم المالي والمادي، والحرص على

تحسين المستوى الاجتماعي والصحي للمجتمع المحلي، وكذا العمل على التنمية والوصول إلى أبعد منطقة متواجدة على مستوى التراب الوطني مهما كانت طبيعتها وتضاريسها أي فك العزلة عن هذه المناطق وتخصيص مشاريع تنموية خاصة بها (مناطق الظل).

وفي المقابل نجد فئة أخرى تصرح بوجود مشاريع تنموية استثمارية تابعة للقطاع الخاص المحلي، وتقديم هذه المشاريع للمستثمرين المحليين من طرف البلدية أو الولاية عن طريق المناقصات، يسمح لهم بتقديم إضافة نوعية بخصوص المشاريع التنموية، خاصة الشباب من خلال الاستثمار وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مختصة في عدة مجالات، كالاستثمار في الأشغال العمومية (تعبيد الطرقات)، الإنارة العمومية، النظافة وتهيئة العمران والنقل والمواصلات، وأيضا في الصحة والتعليم كما نجد في الأخير فئة تصرح اعتماد البلدية على مشاريع تنموية استثمارية أجنبية، وهذا ما يعكس سياسة الدولة على الانفتاح نحو العالم الخارجي من خلال فتح باب الاستثمار لرجال الأعمال الأجانب، وباعتبار البلدية هي أصغر جهاز في الدولة فالقانون يسمح لها بإبراز صفقات عمل مع المستثمرين الأجانب في عدة قطاعات كالصحة، والنقل والمواصلات ...

الجدول رقم (34): الجهة التي تقوم بإنجاز المشاريع التنموية على مستوى البلدية حسب الفئة المهنية:

الفئة المهنية / الجهة التي تقوم بإنجاز المشاريع	إطار		عون تحكم		عمال تنفيذ		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السلطات المحلية	87	53,37	39	55,71	24	31,58	150	48,54
المستثمرين	42	25,77	22	31,43	41	53,95	105	33,98
المواطنين	34	20,86	09	12,86	11	14,47	54	17,48
المجموع	**163**	**100**	**70**	**100**	**76**	**100**	**309**	**100**

يتبين من خلال الجدول أن المجموع العام يتجه نحو نسبة 48,54% من أفراد العينة يصرحون بأن المشاريع التنموية على مستوى البلدية تنجز من طرف السلطات المحلية موزعين حسب الفئة المهنية كالآتي: نسبة 55,71% بالنسبة لأعوان التحكم، ونسبة 53,37% لفئة الإطارات، وأخيرا نسبة 31,58% لفئة عمال التنفيذ، وفي المقابل نجد نسبة 33,98% من أفراد العينة الذين صرحوا بأن الجهة التي تقوم بإنجاز المشاريع على مستوى البلدية المستثمرين (المحليين الأجانب) موزعة كالآتي: نسبة 53,95% بالنسبة لفئة عمال التنفيذ، تليها نسبة 31,43% لأعوان التحكم، وأخيرا نسبة 25,77% لفئة الإطارات، وفي الأخير نجد نسبة 17,48% من الذين صرحوا بأن المواطنين يساهمون في إنجاز بعض المشاريع على مستوى البلدية موزعة كالآتي: نسبة 20,86% لفئة الإطارات ونسبة 14,47% لعمال التنفيذ، وأخيرا نسبة 12,86%لأعوان التحكم.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول يتبين أن السلطات المحلية هي الجهة المعنية بإنجاز المشاريع التنموية على مستوى البلدية حسب تصريح فئة من أفراد العينة حيث تتضمن هذه المشاريع مخططات حكومية تنموية موجهة للبلديات والتي تعمل هذه الأخيرة على انجازها وتنفيذها وفي بعض الأحيان تقوم السلطات المحلية بالإشراف على تنفيذ بعض المشاريع شخصيا على مستوى البلدية، كمشروع طريق السيار، إنجاز مثلا مستشفى جامعي، أو قطب جامعي وكذلك يتم تكليف السلطات الولائية بإنجاز بعض المشاريع.

وفي المقابل نجد فئة أخرى تصرح بأن المستثمرين سواء الأجانب أو المحليين لهم نسب من إنجاز بعض المشاريع التنموية على مستوى البلدية، كمشاريع السكن والصحة والنقل والمواصلات ...

وفي الأخير نجد هناك فئة تصرح بالمواطنين لهم دور في المشاركة في بعض المشاريع على مستوى البلدية حيث تمثل مشاركتهم في تقدم بعض الدعم المالي والمادي لبعض المشاريع الصغيرة المتواجدة على مستوى البلدية كإعادة ترميم وطلاء بعض المدارس الأحياء السكانية (العمارات)، أو المساهمة في بناء المساجد (غالبا ما يعتمد على تبرعات المواطنين في إنجاز هذا النوع من المشاريع).

الجدول رقم (35): توزيع المشاريع التنموية على مستوى البلدية حسب الجنس:

الجنس / توزيع المشاريع	ذكر		أنثى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
التأهيل والكفاءة	-	-	57	41,91	57	18,45
عن طريق المناقصات	75	43,35	43	31,62	118	38,19
العلاقات الشخصية والمصلية	68	39,31	25	18,38	93	30,09
الجهوية	18	10,40	-	-	18	5,83
القرابة	12	6,94	11	8,09	23	7,44
المجموع	**173**	**100**	**136**	**100**	**309**	**100**

يتبين من خلال الجدول أن الاتجاه العام يتمثل في نسبة 38,19% من أفراد العينة يصرحون بأن توزيع المشاريع التنموية على مستوى البلدية يكون عن طريق المناقصات موزعة حسب الجنس كالآتي: نسبة 43,35% بالنسبة للذكور، ونسبة 31,62% للإناث، وفي المقابل نجد نسبة 30,09% من أفراد العينة الذين صرحوا بأن توزيع المشاريع يتم على أساس العلاقات الشخصية والمصلحية موزعة كالآتي: نسبة 39,31% بالنسبة للذكور ونسبة 18,38% لجنس الإناث، وأخيرا نجد نسبة 18,45% من الذين صرحوا بأن توزيع المشاريع يكون من خلال التأهيل والكفاءة موزعة كالآتي: نسبة 41,91% بالنسبة لجنس الإناث فقط.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول يتبين أن توزيع المشاريع التنموية على مستوى البلدية يتم من خلال إجراء المناقصات والصفقات حسب تصريح فئة من أفراد العينة، حيث يتم عرض المشروع على مستوى البلدية ووفق شروط معينة الخاصة بإجراء المناقصة والتي بدورها يتم تقديم مجموعة من الاقتراحات والأفكار والخطط بخصوص المشروع، من طرف المستثمرين ورجال الأعمال المشاركين في هذه المناقصة، والجهة التي تقدم أحسن عرض تفوز بالمناقصة وانجاز

المشروع فهذه الطريقة تزيد من الشفافية والمصداقية أكثر في العمل بالنسبة للبلدية ومن جهة أخرى المستثمرين.

وفي المقابل نجد فئة أخرى تصرح بتوزيع المشاريع على أساس العلاقات الشخصية والمصلحية أي تبادل المصالح، تقديم خدمة مقابل خدمة، بمعنى الاستفادة من إنجاز مشروع على مستوى البلدية يكون وفق علاقة تربط المستفيد بالبلدية (عضو أو أعضاء من البلدية) ويكون رابط العلاقة إما شخصي أو مصلحي، وهذا ما ينعكس بالسلب على البلدية ويؤدي ظهور الصراع بين أعضاء البلدية فيما بينهم أو مع رئيس البلدية أو المستثمرين، بسبب العلاقات الشخصية وتضارب وتداخل المصالح مما يفقد البلدية مصداقيتها وهذا يؤدي إلى تذبذب وتعطل المشاريع التنموية.

ومن جهة أخرى نجد فئة تصرح بتوزيع المشاريع يكون من خلال التأهيل والكفاءة أي المستثمر الذي يقدم مشروع تنموي للبلدية يجب أن يكون كفء ومؤهل لإدارة هذا المشروع من حيث التكلفة ومدة الانجاز أي يتمتع بخبرة وكفاءة لهذا النوع من المشاريع.

نستنتج مما سبق أن توزيع المشاريع يعتمد في كثير من الأحيان على إجراء المناقصات لكن هذا لا يغفل التجاوزات التي تحدث في هذا الإجراء، لذا يجب تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة والابتعاد عن المظاهر التي تجلب الصراع والنزاع كالمصالح والقرابة والجهوية، والاعتماد على الكفاءة والخبرة لأنه الذي يضمن انجاز المشروع بكل صدق وشفافية.

الجدول رقم (36): مصادر التمويل المحلي حسب الفئة المهنية:

الفئة المهنية / الجهة التي تقوم بإنجاز المشاريع	إطار		عون تحكم		عمال تنفيذ		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
محصول الأراضي الفلاحية	26	15,95	32	45,72	26	34,21	84	27,18
عوائد أعمال خدماتية وحياتية	–	–	–	–	07	9,21	07	2,27
عوائد تظاهرات ثقافية وسياحية	–	–	04	5,71	–	–	04	1,29
قروض بنكية	45	27,61	06	8,57	11	14,47	62	20,07
إعلانات حكومية	92	56,44	28	40	32	42,11	152	49,19
المجموع	**163**	**100**	**70**	**100**	**76**	**100**	**309**	**100**

يتبين من خلال الجدول أن الاتجاه العام يتمثل في نسبة 49,19% من أفراد العينة يصرحون بأن مصدر تمويل البلدية هو إعانات حكومية، موزعة حسب الفئة المهنية كالآتي: نسبة 56,44% لفئة الإطارات، ونسبة 42,11% لفئة عمال التنفيذ، وأخيرا نسبة 40% لأعوان التحكيم، وفي المقابل نجد نسبة 27,18% من أفراد العينة صرحوا بأن البلدية تعتمد على مصدر تمويل محصول الأراضي الفلاحية موزعة كالآتي: نسبة 45,72% بالنسبة لأعوان التحكم، تليها نسبة 34,21% لفئة عمال التنفيذ، ونسبة 15,95% لفئة الإطارات وفي الأخير نجد نسبة 20,07% موزعين كالآتي: نسبة 27,61% لفئة الإطارات، تليها نسبة 14,47% لعمال التنفيذ، وأخيرا 8,57% لأعوان التحكم.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول وحسب تصريح فئة من أفراد العينة أن البلدية تعتمد في كثير من الأحيان على الإعانات المالية التي تقدمها الحكومة لها، وهذا ما يعكس عجز بعض البلديات عن إدارة شؤونها خاصة من الجانب المالي حتى لو تطلب الأمر إنجاز بعض المشاريع الصغيرة، أو إعادة ترميم بعض الهياكل والأماكن وتهيئتها مثلا كترميم بعض المدارس الابتدائية

(طلاء، إنارة المساحات الخضراء، صيانة التدفئة أو صيانة الطرق ... وهذا غالبا ما تمول هذه المشاريع من طرف الصندوق المشترك للجماعات المحلية (CDGCL) وفي المقابل نجد فئة تصرح بأن البلدية تعتمد على مصادر تمويل فلاحية، خاصة في البلديات ذات الطابع الريفي التي يمارس سكانها الفلاحة والزراعة، وذلك من خلال الرسوم الضريبية التي يقوم الفلاح بدفعها مقابل الاستفادة من السقي بالماء، والإنارة والترخيص لحفر الآبار.

ومن جهة أخرى نجد فئة تصرح باعتماد البلدية على قروض بنكية وذلك من أجل تمويل مشاريع تنموية خاصة عندما نجد البلدية نفسها في ضائقة مالية تضطر إلى طلب المساعدة من طرف البنوك.

نستنتج مما سبق أن صحيح أن الحكومة ملزمة بتقديم المساعدة للبلديات، وأن هناك ميزانية خاصة بكل بلدية لكن الواقع يفرض على البلدية أن تبحث عن بديل ما لتمويل وإنجاز المشاريع وإدارة شؤونها بنفسها بالدليل أن الكثير من البلديات في العالم أصبحت في غنى عن طلب المساعدة من الحكومة، بحيث أصبحت تتمتع باستقلال مالي وإداري في تسيير وإدارة شؤونها بكل كفاءة واحترافية.

الجدول رقم (37): خضوع التخطيط للرقابة الحكومية حسب المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي / يخضع للرقابة	دون المستوى		ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	-	-	01	9,09	09	32,14	25	25,51	37	23,57	72	23,30
لا	-	-	07	63,64	-	-	07	7,14	05	3,18	19	6,15
لا أدري	15	100	-	-	19	67,86	09	9,19	22	14,01	65	21,04
نوعا ما	-	-	03	27,27	-	-	57	58,16	93	59,24	153	49,51
المجموع	**15**	**100**	**11**	**100**	**28**	**100**	**98**	**100**	**157**	**100**	**309**	**100**

من خلال الجدول يتبين أن الاتجاه العام يتمثل في نسبة 49,51% من أفراد العينة يصرحون بأن التخطيط يخضع نوعا ما للرقابة الحكومية موزعين حسب المستوى التعليمي كالآتي: نسبة 59,24% للمستوى الجامعي، وتليها نسبة 58,16% بالنسبة للثانوي، ونسبة 27,27% للمستوى الابتدائي، وفي المقابل نجد نسبة 23,30% من أفراد العينة صرحوا بأن التخطيط يخضع بشكل كلي للرقابة الحكومية موزعين كالآتي: نسبة 32,14% بالنسبة للمستوى المتوسط، تليها نسبة 25,51% للمستوى الثانوي ونسبة 23,57% للمستوى الجامعي ونسبة 9,09% للمستوى الابتدائي، وفي الأخير نجد نسبة 21,04% من أفراد العينة صرحوا بعدم معرفتهم إذا كان التخطيط يخضع للرقابة الحكومية أم لا موزعين كالآتي: نسبة 100% بالنسبة لدون المستوى، تليها نسبة 67,86% للمستوى المتوسط، ونسبة 14,01% للمستوى الجامعي، ونسبة 9,19% للمستوى الثانوي.

يتبين من خلال القراءة الإحصائية للجدول أن التخطيط للمشاريع التنموية نوعا ما يخضع للرقابة الحكومية حسب تصريح فئة من أفراد العينة، بمعنى الحكومة تقوم بإيفاء لجان لمراقبة ومعاينة الخطط والمشاريع التنموية على مستوى البلديات من طبيعة المشروع، التكلفة، مدة الانجاز، وإذا كان يتناسب مع طبيعة المنطقة ومن أولوياتها الضرورية.

لكن هذه المراقبة تبقى غير دائمة ومتذبذبة حسب تصريح فئة من أفراد العينة (المستوى الجامعي، 59,24% وفي المقابل نجد فئة أخرى تصرح بأن التخطيط يخضع للمراقبة الحكومية الدائمة والمستمرة، حيث تعمل لجان المراقبة على الحرص والوقوف على أبسط وأدق التفاصيل الخاصة بالخطط والمشاريع التنموية والسهر على تنفيذها ومن جهة أخرى نجد فئة تصرح بعدم معرفتهم إذا كان التخطيط يخضع لمراقبة الحكومة أم لا، وهذا يظهر أن هذه الفئة لا تملك المعلومات الخاصة بالمشاريع التخطيطية بحكم مستواه (دون المستوى 100%) أو أنها غير مهتمة بهذا الموضوع، ولها اهتمامات أخرى أهمها السعي نحو طلب الرزق (الخبزة) حسب تصريح أحد المبحوثين.

نستنتج مما سبق أن الحكومة ملزمة بمراقبة الخطط والمشاريع التنموية الموجودة على مستوى البلديات لكن يجب أن تبتعد عن أسلوب المراقبة المتسلط والصارم وتتبع أسلوب المراقبة والمتابعة المستمرة دون ضغوط في تنفيذ المشاريع على مستوى البلدية، أي يكون دورها يقتصر على التوجيه والإرشاد للبلدية.

الجدول رقم (38): موقف المواطنين من خدمات ونشاطات أعضاء المجلس الشعبي البلدي وأثرها على التنمية

خدمات ونشاطات أعضاء المجلس الشعبي البلدي / أثرها على التنمية المحلية	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
المنطقة المحرومة والتي هي بحاجة لهذه المشاريع	57	64,77	–	–	57	18,45
المنطقة التي يمثلها أو ينتمي إليها	31	35,23	20	9,05	51	16,50
توجه الحزب	–	–	41	18,55	41	13,27
المصالح الشخصية	–	–	64	28,96	64	20,71
عدم الرضا وفقدان الثقة في أعضاء المجلس	–	–	96	43,44	96	31,07
المجموع	**88**	**100**	**221**	**100**	**309**	**100**

يتبين من خلال الجدول أن الاتجاه العام يتمثل في نسبة 31,07% من أفراد العينة يصرحون بعدم رضاهم وفقدان الثقة في أعضاء المجلس الشعبي البلدي مدعمة بنسبة 43,44% وفي المقابل نجد نسبة 20,71% من أفراد العينة صرحوا بعدم رضاهم عن المسؤولين بسبب خدمة مصالحهم الشخصية مدعمة بنسبة 28,96%، ونجد كذلك نسبة 18,45% من أفراد العينة عبروا عن رضاهم عن خدمات ونشاطات أعضاء المجلس الشعبي البلدي، كونها تكون موجهة للمناطق المحرومة مدعمة بنسبة 64,77%، وأيضا نسبة 16,50% من الذين صرحوا بعدم رضاهم عن المسؤولين بسبب خدمة المسؤول للمنطقة التي يمثلها أو ينتمي إليها مدعمة بنسبة 9,05% وأخيرا نجد نسبة 13,27% من أفراد العينة صرحوا بعدم رضاهم عن المسؤولين بسبب خدمة المسؤول لتوجهات حزبه مدعمة بنسبة 18,55%.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول يبين أغلبية المبحوثين صرحوا عن عدم رضاهم على خدمات ونشاطات أعضاء المجلس الشعبي البلدي بنسبة 81,55%، وذلك بسبب أن معظم أعضاء

المجلس الشعبي البلدي التي يقدمها أعضاء المجلس تكون تخدم مصالحهم الشخصية أو توجههم الحزبي والمنطقة التي ينتمي لها كل عضو من أعضاء المجلس، وهذا ما يعكس تذمر المواطنين وفقدانهم الثقة في مسؤول البلدية، مما ينتج عنه الصراع والنزاع وظهور مشاكل وفوضى بالبلدية تؤدي إلى تعطل المشاريع التنموية مثلا توزع السكنات على مستوى بلديات الولاية كلها إلا بلدية خميس مليانة فيخصص لها وقت معين بسبب التهديدات والفوضى التي تحصل بالبلدية.

وأبسط مثال عندما يتم توزيع السكنات على مستوى بلديات الولاية (بلدية خميس مليانة) وما يصاحبها من فوضى وصراع ومشاكل وغضب من طف المواطنين.

وفي المقابل نجد فئة أخرى تصرح برضاها عن خدمات المجلس الشعبي البلدي وأن هذه الخدمات توجه بالدرجة الأولى إلى المناطق المحرومة أي التي تعيش عزلة وفقر بحيث هذه المناطق في المقام الأول باعتبارها من أولويات التنمية المحلية (مناطق الظل).

نستنتج مما سبق وحسب تصريح فئة كبيرة من أفراد العينة أنهم راضين على خدمات ونشاطات أعضاء المجلس الشعبي البلدي وبالمقابل أعضاء ونواب المجلس الشعبي البلدي ملزمون بتقديم خدمات للمواطنين والسهر التام على تلبية مطالبهم والاستماع لانشغالاتهم، ومن جهة أخرى المواطن يجب أن يدرك أن مطالبه لا يمكن تحقيقها في وقت وجيز، ولا يبقى يطالب فقط بحقوقه، وإنما عليه واجبات كونه ينتمي إلى هذه البلدية، فهو مطالب بالمساهمة في التنمية المحلية.

الجدول رقم (39): الأولويات الواجب مراعاتها في عملية تخطيط البرامج حسب الفئة المهنية

الفئة المهنية / الأولويات الواجب مراعاتها	إطار		عون تحكم		عمال تنفيذ		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أولويات ومتطلبات المواطنين	78	47,85	46	65,71	32	42,11	156	50,49
المنطقة الجغرافية والبيئية	27	16,57	09	12,86	11	14,47	47	15,21
الكثافة السكانية	34	20,86	15	21,43	21	27,63	70	22,65
الثقافة المحلية	07	4,29	-	-	04	5,26	11	3,56
الأمن والوقاية	17	10,43	-	-	08	10,53	25	8,09
المجموع	**163**	**100**	**70**	**100**	**76**	**100**	**309**	**100**

يتبين من خلال الجدول أن الاتجاه العام يتمثل في نسبة 50,49% من أفراد العينة يصرحون بأن أولويات التخطيط للتنمية هو مراعاة متطلبات المواطنين موزعة حسب الفئة المهنية كالآتي: نسبة 65,71% لأعوان التحكم، تليها نسبة47,85% لفئة الإطارات، ونسبة 42,11% لعمال التنفيذ، وفي المقابل نجد نسبة 22,65% من أفراد العينة صرحوا بأن أولويات التخطيط للتنمية يكون حسب الكثافة السكانية موزعين كالآتي: نسبة27,63% لعامل التنفيذ ونسبة 21,43% لأعوان التحكم، ونسبة 20,86% لفئة الإطارات، وفي الأخير نسبة 15,21% من أفراد العينة الذين صرحوا أن التخطيط للتنمية يكون وفق طبيعة المنطقة الجغرافية والبيئة، موزعة كالآتي: نسبة 16,57% لفئة الإطارات وتليها نسبة 14,47% لعمال التنفيذ ونسبة 12,86% لأعوان التحكم.

من القراءة الإحصائية للجدول يتبين أن البلدية تراعي وتهتم بمطالب وانشغالات المواطنين وتأخذها بعين الاعتبار في الخطط والمشاريع التنموية (حسب تصريح فئة من الأفراد) وهذا ما يكسبها رضا وزيادة ثقة المواطنين ببلديتهم وبأعضاء ونواب المجلس الشعبي البلدي، وهذا من جهته يزيدهم رغبة في البقاء في البلدية، وأيضا يحفزهم ويدفعهم إلى المشاركة الفعلية في التنمية

المحلية، وفي المقابل نجد فئة تصرح بأن التخطيط يراعي كثافة السكان بحيث يتم إنجاز والتخطيط لمشروع ما حسب عدد سكان المنطقة المعنية بالمشروع وذلك من المرسوم التالي.

كما أن المنطقة الجغرافية والبيئية (طبيعتها) أيضا تعتبر من أولويات التخطيط للمشاريع (حسب تصريح فئة من أفراد العينة) بحيث التخطيط لأي مشروع يكون وفق دراسة علمية لطبيعة المنطقة من حيث الخصائص الجغرافية والبيئية للمنطقة (التضاريس، المناخ، نوعية التربة...) والبيئة من حيث تنوعها (بيئة طبيعية، اجتماعية، ثقافية ...) وكذا طبيعة المجتمع المحلي (حضري، ريفي) فمثلا المجتمع الريفي لا يحتاج إلى إنشاء قاعة سينما أو ملاعب رياضية كبيرة، فهذه المنطقة تحتاج إلى مشروع يتناسب وطبيعتها الريفية (بناء سد مثلا والعكس بالنسبة للمجتمع الحضري.

نستنتج مما سبق أن التخطيط الناجح هو الذي يراعي متطلبات المواطنين وانشغالاتهم، وكذا يأخذ في الحسبان كثافة السكان إضافة إلى الخصائص الجغرافية والبيئية للمنطقة، كما أن مراعاة الثقافة المحلية للمنطقة يمثل أيضا أولوية من أولويات التخطيط عند برمجة المشاريع التنموية التي تتناسب مع عادات وتقاليد ومعتقدات المجتمع المحلي، إضافة أيضا إلى مراعاة عوامل الأمن والوقاية عند تنفيذ المشاريع والمخططات التنموية، بحيث يجب دراسة خصائص المنطقة من كل الجوانب الطبيعية، الجغرافية، البيئية، ومدى ملاءمتها للمشروع. وبالتالي هذه الإجراءات تجنب الحكومة الكثير من المخاطر، وإهدار المال العام.

الجدول رقم (40): مشاركة ومساهمة المواطنين في عمليات التنمية المحلية على مستوى البلدية

مشاركة المواطنين / أثرها على التنمية المحلية	يشارك		لا يشارك		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
المشاركة في تقدم أفكار اقتراحات	87	42,23	–	–	87	28,16
دفع أموال وتبرعات	13	6,31	–	–	13	4,21
الدعاية للمشروع	35	16,99	–	–	35	11,33
متابعة ومراقبة المشاريع	71	34,47	–	–	71	22,97
فقدان الثقة في المسؤولين	–	–	103	100	103	33,33
المجموع	**206**	**100**	**103**	**100**	**309**	**100**

من خلال الجدول يتبين أن المجموع العام يتجه نحو نسبة 33,33% من أفراد العينة يصرحون بعدم مشاركتهم في عمليات التنمية المحلية على مستوى البلدية بسبب فقدانهم الثقة في المسؤولين، مدعمة بنسبة 100%، وفي المقابل نجد بنسبة 28,16% من أفراد العيشة صرحوا بمشاركتهم في عمليات التنمية المحلية من خلال تقديم أفكار واقتراحات صرحوا بمشاركتهم في عمليات التنمية المحلية من خلال تقديم أفكار واقتراحات مدعمة بنسبة 42,23%، وأخيرا نسبة 22,97% من الذين صرحوا بمشاركتهم في عمليات التنمية المحلية من خلال متابعة ومراقبة المشاريع المدعمة بنسبة 34,47%.

يتضح من القراءة الإحصائية للجدول أن أغلبية المبحوثين يصرحون بمشاركتهم في عمليات التنمية المحلية بنسبة 66,67% (نسبة المشاركة الكلية)، وذلك من خلال تقديم أفكار واقتراحات حول الخطط والمشاريع التنموية أو متابعة ومراقبة المشاريع، إضافة إلى دفع أموال وتبرعات (رجال الأعمال، المحسنين)، كما أن الدعاية للمشروع كذلك أصبحت في الوقت الحالي من أهم ضروريات نجاح المشروع (عبر مواقع التواصل الاجتماعي) والذي يعمل على بعث

وحماس القائمين على المشروع، ونفس الوقت هذه الطريقة تعتبر أيضا جانب من جوانب المراقبة والمرافقة للمشاريع، فالمشاركة لا تنحصر على هيئة أو فرد معين وإنما الجميع ملزم بها أعيان المنطقة المواطنين، المجتمع المدني والجمعيات، النخب الثقافية والسياسية الفاعلة ...).

وفي المقابل نجد فئة أخرى تصرح بعدم مشاركتها في عمليات التنمية المحلية وذلك بسبب فقدان الثقة في المسؤولين وهذا يرجع ربما إلى طريقة تعامل مسؤولي البلدية مع المواطنين (معاملة التسبب واللامبالاة) وكذا يمكن ارجاعه أيضا إلى عدم تمتع فئة من المواطنين بروح المسؤولية والمشاركة وتقديم الدعم لمسؤولي البلدية.

نستنتج مما سبق أن البلدية الناجحة هي التي تعمل على استقطاب المواطنين من خلال فتح أبواب المشاركة للجميع، مما يزيد من روح التضامن والمبادرة لديهم، فمشاركة المواطنين أقرها ونص عليها المشرع الجزائري من خلال قانون البلدية رقم 11/10 وقانون الولاية 12/07، الذي يكرس مبدأ مشاركة المواطن والمجتمع المدني في الحياة السياسية، انطلاقا من البلدية باعتبارها أصغر وحدة في الجهاز الحكومي للدولة والأقرب للمواطن، والذي يكون بتطبيق مسعى القيادة التشاركية من خلال عدة إجراءات.

كإعلام المواطنين بانعقاد دورات وجلسات المجلس الشعبي البلدي وأهم القرارات المتخذة، وتفعيل جهاز الاستشارة العمومية في سير عمل المجلس الشعبي البلدي من خلال مشاركة المواطنين والجمعيات المحلية (المجتمع المدني، أعيان المنطقة) في تسيير الشؤون المحلية كتقديم بعض الاقتراحات والأفكار بخصوص تسيير المجلس الشعبي البلدي وتنفيذ وإنجاز المشاريع، إضافة إلى اخضاع أعضاء المجلس الشعبي البلدي ولجان البلدية إلى المساءلة بخصوص بعض المشاريع التنموية فيما يتعلق بإنجازها أي الوقوف على تجسيدها ميدانيا والبحث عن الأسباب في حالة تعطل بعض المشاريع عن الانجاز أو فشلها.

كما أن تعامل أعضاء المجلس الشعبي البلدي بكل شفافية ومصداقية في تسيير شؤون البلدية، ودور وانتشار وسائل الإعلام بمختلف أشكاله (وسائل التواصل الاجتماعي)، وكذا تطور دور تنظيمات المجتمع المدني من حرصها على طرح انشغالات ومشاكل المواطنين ومحاولة اشراكهم في الحياة السياسية والذي ساهم في تنمية الوعي والثقافة السياسية لدى المواطن.

الجدول رقم (41): المشاريع التي يراها المواطنون ناقصة بالبلدية:

المشاريع الناقصة بالبلدية	التكرار	النسبة
إنشاء مصانع لتوفير مناصب عمل	95	30,74
توفير المواد الاستهلاكية بأسعار مناسبة (القدرة الشرائية)	21	6,80
تجديد المراكز الصحية وتجديدها	86	27,83
بناء المدارس ومعاهد التكوين	33	10,68
إنشاء مراكز ثقافية ونوادي شباب	42	13,59
بناء السدود ومعالجة مياه الشرب	13	4,21
تعبيد الطرقات + توفير وسائل النقل	19	6,15
المجموع	**309**	**100**

من خلال الجدول يتبين أن المجموع العام يتجه نحو نسبة 30,74% من أفراد العينة يصرحون بأن إنشاء مصانع لتوفير مناصب عمل هي من بين المشاريع الناقصة على مستوى البلدية، تليها نسبة 27,83% من أفراد العينة صرحوا بأن تجديد المراكز الصحية وتحديثها تعتبر من المشاريع الناقصة على مستوى البلدية.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول يتبين أن العديد من المواطنين يعانون مع البطالة، وهذا حسب تصريح فئة من أفراد العينة بخصوص المشاريع الناقصة على مستوى البلدية، والذي يتمثل في مشروع إنشاء مصانع لتوفير مناصب عمل، وهذا ما يظهر حاجة العديد من المواطنين للعمل، والذي يسمح لهم بتحسين أوضاعهم الاجتماعية والمادية، ورفع مستواهم المعيشي.

وفي المقابل هناك فئة تصرح بأن المشروع الناقص على مستوى البلدية هو تجديد المراكز الصحية وتحديثها وهذا ما يعكس أن استفادة المواطن من الجانب الصحي ليس بالأمر الكافي، وكذلك يظهر أن القطاع الصحي على مستوى البلدية والولاية ككل يعاني من عدة مشاكل وفوضى كبيرة، وهذا نتيجة اهمال المسؤولين لهذا الجانب، وعدم الاهتمام بصحة المواطن من خلال توفير قاعات علاج حديثة، توفير الأطباء المختصين، معدات وأدوات طبية حديثة ومتطورة أي العمل على تقديم وتحسين الخدمات الصحية للمواطنين.

نستنتج مما سبق وحسب تصريح أغلب المبحوثين أن تحسين الظروف الاجتماعية (مناصب عمل) والصحية للمواطن أصبحت من أولويات ومتطلبات التنمية المحلية، لذا يجب على البلدية أن تراعي هذه الظروف والجوانب وتحاول إيجاد للحلول لهذه النقائص، وتعمل على تحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطنين، وكذلك تحسين وتوفير الرعاية الصحية اللازمة لهم.

الجدول رقم (42): متابعة البرامج التنموية على مستوى البلدية حسب الفئة المهنية:

الفئة المهنية / متابعة البرامج	إطار		عون تحكم		عمال تنفيذ		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السلطة المركزية	77	47,24	27	38,57	26	34,21	130	42,07
أعضاء المجلس الشعبي البلدي	31	19,02	29	41,43	11	14,47	71	22,98
المواطنين	37	22,70	05	7,14	27	35,53	69	22,33
النخب والجمعيات	18	11,04	09	12,86	12	15,79	39	12,62
المجموع	**163**	**100**	**70**	**100**	**76**	**100**	**309**	**100**

يتبين من خلال الجدول أن الاتجاه العام يمثل في نسبة 42,07% من أفراد العينة يصرحون أن متابعة البرامج التنموية على مستوى البلدية تكون من طرف السلطة المركزية موزعة حسب الفئة المهنية كالآتي: نسبة 47,24% لفئة الاطارات تليها نسبة 38,57% لأعوان التحكم،

ونسبة 34,21% لعمال التنفيذ، وفي المقابل نجد نسبة 22,98% من أفراد العينة صرحوا أن أعضاء المجلس الشعبي البلدي هم الذين يشرفون على متابعة برامج التنمية المحلية بالبلدية موزعين كالآتي: نسبة 41,43% لأعوان التحكم، تليها نسبة 19,02% لفئة الإطارات ونسبة 14,47% لعمال التنفيذ، كما نجد نسبة 22,33% من أفراد العينة صرحوا أن المواطنين هم أيضا يشرفون على متابعة البرامج التنموية بالبلدية موزعين كالآتي: نسبة 35,53% لعمال التنفيذ، تليها نسبة 22,70% لفئة الإطارات ونسبة 7,14% لأعوان التحكم، وأخيرا نجد نسبة 12,62% من أفراد العينة يصرحون بأن النخب والجمعيات أيضا نتابع برامج التنمية على مستوى البلدية موزعة كالآتي: نسبة 15,79% لعمال التنفيذ، ونسبة 12,86% لأعوان التحكم، تليها نسبة 11,04% لفئة الإطارات.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول يتبين أن السلطة المركزية تولي اهتمام بمتابعة البرامج التنموية بحكم أنها التي تخطط وترسم الخطط التنموية، لذا تقوم بالإشراف عليها ومتابعة سير تقدمها وتنفيذها، من خلال لجان تفتيش ومراقبة والتي تقوم بوضع تقارير حول تقدم وسير المشروع.

كما أن هناك فئة أخرى تصرح بأن متابعة البرامج التنموية على مستوى البلدية يتم أيضا من أعضاء المجلس الشعبي، سواء المشاريع التنموية الحكومية أو المشاريع التي خططت لها البلدية من عدة مصالح ولجان كاللجنة المالية والاقتصادية، ولجنة التعمير والبناء، فالأولى تتابع وتحصي مصاريف البلدية والثانية تقوم بوضع الخطط ومتابعة الأشغال ومن جهة أخرى نجد فئة تصرح بمتابعة المواطنين لبرامج التنمية المحلية على مستوى البلدية كالدعاية للمشروع، والبحث عن كل صغيرة وكبيرة فيما يخص أي مشروع، وهذا ما يعكس اهتمام المواطن ووعيه بأهميته في التنمية المحلية.

وأخيرا نجد أيضا النخب والجمعيات تتابع البرامج التنموية حسب تصريح فئة من أفراد العينة، من تقديم الدعم المالي والمادي للمشاريع، وكذلك بعض الآراء والاقتراحات والأفكار بخصوص المشروع، واحيانا تتدخل الجمعيات والنخب كوسيط لإيجاد حل للمشاريع المعطلة أو المشاكل والعراقيل التي تعترض البرامج والمشاريع التنموية (مشكلة العقار، أراضي ملكية خاصة وتنازع الورثة).

وهذا ما صرح به أحد نواب إحدى البلديات المعنية بالدراسة بخصوص مشروع إنشاء مدرسة ابتدائيةما زال لم ينجز بسبب ظهور ورثة جدد لقطعة الأرض المفروض إنجازهمعليها المدرسة.

الجدول رقم (43): واقع التنمية المحلية على مستوى البلدية وأثرها على التنمية الوطنية

واقع التنمية / أثرها على التنمية الوطنية	جيد		نوعا ما		سيء		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عدم وعي المواطنين بالمسؤولية	–	–	–	–	19	11,38	19	6,15
الحكومة لم تقم بدورها (المراقبة)	–	–	–	–	10	5,99	10	3,24
أنانية المسؤولين والمواطنين وتضارب المصالح	–	–	–	–	50	29,94	50	16,18
تقاعس المسؤولين في أداء مهام على أحسن ما يرام	–	–	–	–	44	26,35	44	14,24
عدم توفر قيادة فاعلة تشجع الإبداع والمبادرة	–	–	–	–	05	2,99	05	1,62
عدم توفر موارد التمويل	–	–	–	–	39	23,35	39	12,62
إنشاء مساكن اجتماعية وريفية	–	–	85	59,86	–	–	85	27,51
تدعيم الشباب بقروض من أجل العمل	–	–	57	40,14	–	–	57	18,45
المجموع	**0**	**0**	**142**	**100**	**167**	**100**	**309**	**100**

يتبين من خلال الجدول أن الاتجاه العام يتمثل في نسبة 27,51% من أفراد العينة يعبرون عن واقع التنمية المحلية نوعا ما جيد من خلال إنشاء مساكن اجتماعية وريفية مدعمة بنسبة 59,86%، وفي المقابل نجد نسبة 18,45% من أفراد العينة الذين صرحوا بأن واقع التنمية نوعا ما جيد، وذلك من خلال تدعيم الشباب بقروض من أجل العمل مدعمة بنسبة 40,14%، كما نجد النسب التالية16,18%، 14,24%، 12,62% من أفراد العينة على الترتيب يصرحون بأن واقع التنمية المحلية بأنه سيء بسبب أنانية المسؤولين والمواطنين وتضارب المصالح مدعمة بنسبة 29,94% وأيضا بسبب تقاعس المسؤولين في أداء مهامهم على أحسن ما يرام، وعدم توفر موارد التمويل على التوالي مدعمة بـ 26,35% و 23,35%.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول يتبين أغلب المبحوثين عبروا عن واقع التنمية المحلية بأنه سيء للغاية بنسبة 54,05%، والكثير أرجعوا ذلك إلى عدة أسباب منها: أنانية المسؤولين والمواطنين وتضارب المصالح، أي كل شخص يريد تحقيق مصلحته ولا يفكر في الآخر، كما أن تقاعس والتسيب واللامبالاة من بعض المسؤولين في أداء المهام على أحسن ما يرام، أي عدم وعيهم بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم وأنهم مسخرون لخدمة الوطن فالمسؤولية هي تكليف وليست تشريف، إضافة إلى عدم وعي المواطنين أيضا، فهناك بعض المواطنين لديهم اعتقاد أن البلدية ملزمة بتلبية مطالبهم نحوهم، وأنهم غير ملزمون أو ليس لديهم واجبات اتجاه البلدية. فمثلا المواطن يطالب البلدية بتهيئة ونظافة المحيط وفي نفس الوقت هو المسؤول الأول عن تلوث المحيط والبيئة، (الرمي العشوائي للنفايات) أو يطالب بالإنارة العمومية وفي نفس الوقت هو الذي يقوم بإفسادها.

ولكن هذا لا ينفي أن هناك مواطنين صالحين لهم دور في المحافظة والمساهمة في التنمية المحلية من كل الجوانب (حملات التشجير، حملات تنظيف الأحياء، المساجد، ...)، كما أن نقص مصادر التمويل أيضا يعطل مشاريع التنمية المحلية ويعتبر أهم عنصر من عناصر وعوائق التنمية المحلية حسب تصريح بعض المبحوثين لنا (إجراء المقابلة)، فافتقار البلدية للمورد المالي واعتمادها فقط على الاعانة الحكومية يجعلها تتخبط في مشاكل مالية، فأحيانا تجد نفسها غير قادرة عن دفع أجور عمالها، كما أن غياب المراقبة والمتابعة من طرف الحكومة للمشاريع التنموية وهذا الغياب يدفع بعض المسؤولين الفاسدين إلى استغلال هذا الوضع ونهب واختلاس الأموال مما ينتج عنه تعطل المشاريع التنموية، إضافة إلى غياب قيادة فاعلة في الميدان تشجع على الإبداع والمبادرة يساهم أيضا في عرقلة مشاريع التنمية.

ومن جهة نجد فئة أخرى تصرح بأن واقع التنمية المحلية نوعا ما جيد ويظهر ذلك من خلال بناء وإنشاء مساكن اجتماعية وريفية ويدخل في برامج الدولة الرامي إلى القضاء على السكنات الفوضوية وتمكين المواطن البسيط من الحصول على سكن لائق حسب ما ينص عليه الدستور، ومن جهة أخرى أيضا تشجيع المواطنين على السكن في الريف من خلال تحسين ظروف العيش، وتقديم الدعم المالي لهذه المناطق (الدعم الريفي) وفك العزلة عنها (تعبيد الطرقات، بناء مدارس ومراكز صحية ...)، إضافة إلى تدعيم الشباب بقروض مالية من أجل تشجيعهم على العمل وفتح وإنشاء مؤسسات مصغرة ومتوسطة (مؤسسة نقل ومواصلات، حلاقة، خياطة، صناعة الزجاج، الخشب، الورق ...)، ولكن مع ذلك تبقى هذه المشاريع ناقصة في نظر البعض.

نستنتج مما سبق وحسب تصريح أغلب المبحوثين والذي يعبر عن واقع سيء للتنمية المحلية يجب على المسؤولين بما فيهم الحكومة والأعضاء المنتخبين على مستوى البلديات تدارك هذا الأمر، وايجاد الحلول المناسبة لدفع عجلة التنمية المحلية، فمهما تعددت عراقيل التنمية المحلية، يبقى هناك أمر واحد وهو إدراك الجميع بأن التنمية هي مسؤولية الجميع في ظل تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

الجدول رقم (44): الحلول المناسبة لدفع عجلة التنمية المحلية في بالبلدية:

الحلول المناسبة لدفع عجلة التنمية المحلية	التكرار	النسبة
إنشاء مشاريع تنموية وتشجيع الاستثمار المحلي	59	19,09
تقديم قروض للشباب من أجل إنشاء مشاريع	15	4,85
تفعيل جهاز الوقاية ومحاربة الفساد	99	32,04
الاعتماد على الكفاءات والطاقات العلمية المختصة في التنمية	31	10,03
تبني استراتيجيات ومخططات تسيير واضحة	43	13,92
تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة	62	20,06
المجموع	**309**	**100**

يتبين من الجدول أن الاتجاه العام يتمثل في نسبة 32,04% من أفراد العينة يرون أن تفعيل جهاز الرقابة ومحاربة الفساد هو الحل المناسب لدفع عجلة التنمية المحلية في البلدية، وفي المقابل نجد نسبة 20,06% من أفراد العينة يصرحون بأن تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة هو الحل الأمثل لتحقيق التنمية المحلية، وكذلك نجد نسبة 19,09% من الدين صرحوا أن إنشاء مشاريع تنموية وتشجيع الاستثمار المحلي تعتبر أيضا من الحلول التي تدفع بعجلة التنمية المحلية، وأخيرا نسبة 13,92% من أفراد العينة صرحوا أن تبني استراتيجيات ومخططات تسيير واضحة، كما أن تقديم قروض للشباب من أجل إنشاء مشاريع، والاعتماد كذلك على الكفاءات والطاقات العلمية المختصة في التنمية تعد أيضا من الحلول التي تدفع بعملية التنمية المحلية، مدعمة بنسبة 10,03%.

من القراءة الإحصائية للجدول يتبين أن وجود جهاز المراقبة ومحاربة الفساد يمثل أحد عوامل دفع عجلة التنمية المحلية على مستوى البلديات حسب تصريح فئة من افراد العينة، فغياب المراقبة سواء من السلطات الحكومية أو المحلية، يعزز في نفوس المسؤولين الفاسدين إلى نهب واختلاس الأموال بطرق النصب والاحتيال أو عن طريق التقارير الكاذبة بخصوص انجاز وتنفيذ

مشاريع التنمية على مستوى البلدية، إذن فتفعيل جهاز المراقبة ومحاربة الفساد يمثل أحد المطالب المهمة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، ولا يتحقق ذلك إلا بتطبيق القوانين على الجميع دون اعتبارات شخصية أو مصلحية وكذلك مصل القضاء عن الأمور السياسية، وتنصيب قضاة تتوفر فيهم الكفاءة والنزاهة في العمل، مع توفير لهم الحماية والحصانة والتي تسمح لهم في أداء مهامهم بكل احترافية وصدق ودون قيود وإملاءات سياسية وسلطوية، وبالتالي تعمل على الحد من مظاهر الفساد وإهدار المال العام.

من جهة أخرى نجد فئة تؤكد أن تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة أيضا يمثل أجد عوامل تحقيق التنمية المحلية على مستوى البلدية، فتغليب الشأن العام على الشأن الخاص والابتعاد عن مظاهر الحقد والحسد والصراع على المصالح، والتفكير بإيجابية وموضوعية، من خلال توحيد الأهداف والخطط بحيث يصبح الفرد يفكر ويدرك أن تحقيق مصلحته تكمن مع تحقيق مصالح الجماعة (البلدية)، فهو عضو وفرد منها يتأثر ويؤثر فيها فشعور الفرد بانتمائه إلى الجماعة (البلدية) ويعزز في نفسه واجب الولاء لها، وأنه ملزم بتقديم خدمات لها، لذا لا يفكر في مصلحته، وإنما يعمل على تحقيق الصالح العام ألا وهي المساهمة في التنمية المحلية، كما أن إنشاء مشاريع تنموية وتشجيع الاستثمار المحلي من شأنه كذلك تحقيق التنمية المحلية (حسب تصريح فئة من أفراد العينة)، فأبناء المنطقة هم أولى بفتح فرص الاستثمار لهم، من خلال تقديم مجموعة الخدمات الإدارية والتسهيلات القانونية، ومن جهة أخرى نجد فئة أخرى ترى أن تبني استراتيجيات ومخططات تسيير واضحة من شأنها كذلك رفع عجلة التنمية المحلية، أي صياغة خطط عمل واستراتيجيات تكون مدروسة بدقة ووضوح ووقت الإمكانيات المتاحة مع الاستغلال الأمثل لها (الإمكانيات) والتي تسمح بالوصول إلى الأهداف المسطرة مستقبلا، أي الابتعاد عن سياسة البريكولاج والترقيع.

وفي المقابل نجد فئة أخرى تصرح بأن تقديم قروض للشباب من أجل إنشاء مشاريع تنموية، كذلك يسمح بدفع عجلة التنمية المحلية، وحقيقة الدولة باشرت في هذه المشاريع وقدمت العديد من الامتيازات للشباب سواء على شكل قروض مالية أو معدات وآلات (فلاحية، آلات خياطة ..) ومحلات تجارية والملاحظ أن هذه البرامج لم تلقى النجاح الكثير الذي كانت تنتظره الدولة، فقد وجد العديد من الشباب أنفسهم يتخبطون في جملة من المشاكل أهمها الديون المتراكمة عليهم ويمكن ارجاع هذا الفشل إلى تلاعب المسؤولين واختلاسهم للأموال أو إلى تقديم المشاريع لأشخاص لا تتوفر فيهم الكفاءة والاحترافية اللازمة لإدارة أي مشروع كان، (وجود بعض المحلات التجارية إلى يومنا هذا معلقة دون استغلال)، ولكن هذا لا ينكر أن هناك طاقات شابة استطاعت إنشاء مؤسسات مصغرة ومتوسطة أصبحت رائدة على المستوى المحلي، وتعمل من أجل كسب مكانة على المستوى الوطني ولما العالمي.

وفي الأخير هناك فئة ترى أن الاعتماد على الكفاءات والطاقات العلمية المختصة في التنمية المحلية من شأنه الرفع من التنمية المحلية، أي وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، مع تحديد المهام والوظائف واحترام مبدأ التخصص، والذي يسمح لأهل الاختصاص بتقديم الخبرات والمهارات بخصوص الخطط التنموية، أي إجراء تحليل وتفسير دقيق لمشاكل التنمية المحلية مع تقديم الحلول الناجعة لذلك.

نستنتج مما سبق أن التنمية المحلية تحتاج إلى تظافر الجهود، وأن العوامل السابقة الذكر حسب تصريح المبحوثين تعد من أساسيات التنمية المحلية وفي مقدمتها جهاز المراقبة ومحاربة الفساد، والذي أعطته الدولة اولوية كبيرة، كما قلنا سابقا، كما أن الاهتمام بالعنصر البشري يعتبر أحد بوادر التنمية المحلية.

الجدول رقم (45): صعوبات وعراقيل التنمية المحلية حسب الفئة المهنية:

الفئة المهنية / عراقيل التنمية المحلية	إطار		عون تحكم		عمال تنفيذ		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السلطة المركزية	35	21,47	-	-	35	46,05	70	22,65
غياب استراتيجية واضحة وفشل المخططات التنموية	64	39,27	43	61,43	06	7,89	113	36,57
عدم مراعاة الخصائص الثقافية والاجتماعية للمجتمع	12	7,36	05	7,14	08	10,53	25	8,09
الجهوية والمحسوبية وتداخل المصالح	19	11,66	10	14,29	09	11,84	38	12,30
الكثافة السكانية	09	5,52	-	-	07	9,21	16	5,18
عدم وجود كفاءات وخبرات في التنمية المحلية	12	7,36	07	10,00	-	-	19	6,15
المنطقة الجغرافية والبيئة	12	7,36	-	-	03	3,95	15	4,85
الاعتماد على المحروقات	-	-	02	2,86	03	3,95	05	1,62
التبعية للخارج	-	-	03	4,29	-	-	03	0,97
قوانين وعقود الاستثمار	-	-	-	-	05	6,58	05	1,62
المجموع	**163**	**100**	**70**	**100**	**76**	**100**	**309**	**100**

من خلال الجدول يتبين أن الاتجاه العام يمثل في نسبة 36,57% من أفراد العينة الذين يصرحون بأن غياب استراتيجية واضحة وفشل المخططات التنموية هو أهم عراقيل التنمية المحلية، موزعة حسب الفئة المهنية كالآتي: نسبة 61,43% لفئة أعوان التحكم ونسبة 39,27%لفئة الإطارات، ثم نسبة 7,89% لعمال التنفيذ، وفي المقابل نجد نسبة 22,65% يرون أن السلطة المركزية هي أيضا تمثل عائقا للتنمية المحلية موزعين كالآتي: نسبة 46,05% لعمال التنفيذ ونسبة 21,47% لفئة الإطارات، وكذلك نسبة 12,30% من أفراد العينة الذين يعتبرون أن الجهوية

والمحسوبية وتداخل المصالح عائق من عوائق التنمية المحلية موزعة كالآتي: نسبة 14,29% لأعوان التحكم ونسبة 11,84% بالنسبة لعمال التنفيذ، وأخيرا نسبة 11,66% لفئة الإطارات.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول نستنتج أن غالبية المبحوثين صرحوا لنا بأن غياب استراتيجية واضحة وفشل المخططات التنموية يعد سبب رئيسي في عرقلة عجلة التنمية المحلية، أي اعتماد الحكومة على خطط واستراتيجيات دون دراسة دقيقة وواضحة للمشاريع كما أن الدولة تعتمد أحيانا على برامج ومشاريع من الخارج (برامج التعليم الجيل الأول) لتقوم بتنفيذها دون أخذ في عين الاعتبار طبيعة المنطقة والبيئة، بحيث نجدها تفشل لعدة اعتبارات أهمها أن هذه المشاريع والبرامج مستوحاة من واقع وبيئة غير واقعنا وبيئتنا (طبيعة المنطقة، المجتمع، الثقافة، الدين ...)، كما في كثير من الأحيان نجد البلدية أو السلطات الحكومية نفسها أمام أزمة ما تدفعها إلى تبني مشاريع استعجالية لحلحلة الأزمة، دون التفكير في مدى تحقيق أهداف هذه المشاريع ووضعها وفق خطط مدروسة ودقيقة مما يؤدي أحيانا لخلق أزمات أخرى.

وفي المقابل نجد فئة أخرى تصرح بأن السلطة المركزية تمثل أحد عوائق التنمية المحلية ويكون ذلك من خلال القيود التي تفرضها بخصوص مشاريع التنمية كوضعها لبرامج التنمية والبلدية عليها فقط التنفيذ وأيضا عدم التصرف واتخاذ بعض القرارات من طرف البلدية بخصوص مثلا ثروات طبيعية أو معدنية موجودة بالمنطقة، إضافة إلى كون اعتماد الكثير من البلديات على الإعانات المالية التي تقدمها الحكومة وهذا ما يجعلها عاجزة أمام متطلبات وانشغالات المواطنين وبالتالي تطرحها على السلطات المحلية أو الحكومية لدراستها والموافقة عليها وهذا يؤدي إلى تعطيل المشروع على البلدية، نظرا لتأخر الرد عليها في بعض الأحيان.

كما نجد فئة أخرى تصرح بأن الجهوية والمحسوبية وتداخل المصالح من الأسباب التي تعرقل التنمية المحلية وتكون إما من خلال أشخاص يتمتعون بسلطات عليا أو مالية، يعملون على

تنمية المنطقة التي ينتمون إليها (الجهوية) أو فقط لاعتبارات مصلحية، فتضارب وتداخل المصالح (مصالح شخصية) من شأنها كذلك عرقة التنمية المحلية وذلك من خلال العمل على تحقيق المصالح الشخصية والذاتية دون التفكير في تحقيق المصلحة العامة أي الفرد يفكر في نفسه فقط ويعمل من أجل تحقيق رغباته، إلى درجة يصبح يعتقد أن حقوقه سلبت منه وأن المجتمع هو المسؤول عن ذلك أو الدولة أو حتى الجماعة التي ينتمي إليها لذلك يدخل في صراع مع نفسه تؤدي به إلى شعوره بالاغتراب عن هذا المجتمع، وبالتالي فإما يحاول الهروب من هذا المجتمع (التفكير في الهجرة) أو دخول عالم الجرائم والآفات الاجتماعية (السرقة، المخدرات ...) لذلك يجب على الدولة أن تدرك هذا الأمر وتعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال المساواة بين أفراد المجتمع الواحد في الحقوق والواجبات، وتطبيق القانون ومحاربة الفساد، مما يجعل المواطن يشعر بالعدل والانصاف في الحقوق والواجبات وبالتالي يدرك أهميته في المجتمع وأنه فرد مساهم في بناء وتنمية المجتمع.

نتائج الفرضية الثالثة:

إن التخطيط هو عملية انسانية تستند على دراسة دقيقة وواضحة للبيانات والمعلومات، مع الالتزام بعناصر التخطيط كالتنبؤ بالمستقبل من خلال وضع تقديرات وافتراضات لخطة ما، إضافة إلى عنصر الاستعداد للمستقبل، أي يكون أكثر واقعية وقابل للتحقيق وبالمقدور تنفيذه بالإمكانيات البشرية والمادية المتاحة والمتوفرة وبالتالي تحقيق أهداف التخطيط، فالتخطيط تظهر أهدافه وأهميته من خلال تحديد الإمكانيات والوسائل اللازمة للمشروع، وإدراك أيضا النقائص ومستلزمات المشروع، مع بيان مدى تحقيق الأهداف التي تم تحديدها ضمن خطة المشروع. إضافة إلى التقليل

من المخاطر والشكوك إلى أدنى، كما يسمح بوضع معايير ثابتة للأداء، مع توفير أساس هيكلي لتنفيذ العمل.

صحيح أن توزيع المشاريع يخضع في كثير من الأحيان إلى إجراء المناقصات، ولكن هذا لا يغفل التجاوزات التي تحدث في هذا الإجراء، لذا يجب تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، والابتعاد عن المظاهر التي تجلب الصراع والنزاع كالمصالح والقرابة والجهوية. والاعتماد على معيار الكفاءة والخبرة يضمن إنجاز المشروع بكل صدق وشفافية، كما أن إن اعتماد البلدية على الاعانات المالية التي تقدمها لها السلطات الحكومية فقط يجعلها عاجزة في كثير من الأحيان على إيجاد الحلول لأصغر مشكلة قد تواجهها، لذا يجب على البلدية أن تبحث عن بديل مالي لتمويل مشاريعها، بحكم أننا نجد الكثير من البلديات في العالم أصبحت في غنى عن طلب المساعدة من الحكومة، بحيث أصبحت تتمتع باستقلال مالي وإداري في تسيير وإدارة شؤونها بكل كفاءة واحترافية.ولكن هذا لا ينفي دور الحكومة في مراقبة الخطط والمشاريع التنموية الموجودة على مستوى البلديات لكن يجب أن تبتعد عن أسلوب المراقبة المتسلط وتتبع أسلوب المراقبة والمتابعة المستمرة دون ضغط في تنفيذ المشاريع على مستوى البلدية، أي يكون دورها يقتصر على التوجيه والارشاد للبلدية. فالتخطيط الناجح هو الذي يرافق متطلبات المواطنين وانشغالاتهم، وكذا يأخذ في الحسبان كثافة السكان، إضافة إلى الخصائص الجغرافية والبيئية للمنطقة، مع فتح باب المشاركة لمختلف فئات المجتمع لتقديم اقتراحات وأفكار حول المشاريع التنموية التي سيتم إنجازها على مستوى البلدية، أو تم انجازها، إضافة تصريح أغلب المبحوثين على أن واقع التنمية المحلية بالبلدية هو واقع سيء بنسبة 54,05% وهذا يعكس تخاذل المسؤولين في أداء مهامهم على أحسن ما يرام، لذا يستوجب عليهم بما فيهم الحكومة، والأعضاء المنتخبين على مستوى البلديات تدارك هذا الأمر، وايجاد الحلول المناسبة لدفع عجله التنمية المحلية، فمهما تعددت عراقيل التنمية، يبقى

هناك أمر واحد وهو إدراك الجميع بأن التنمية هي مسؤولية الجميع في ظل تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وعموما تحتاج التنمية المحلية إلى تظافر الجهود، مع تفعيل جهاز المراقبة ومحاربة الفساد والذي يعد من بين الحلول التي أعطته الدولة أولوية كبيرة، كما أن الاهتمام بالعنصر البشري يعتبر أحد بوادر التنمية المحلية.

من خلال النتائج التي توصلنا إليها والتي تبرز أهمية ودور تناسب المخططات التنموية مع خصائص المجتمع المحلي وخصائص المنطقة الجغرافية في تحقيق التنمية المحلية، فإن نتائج الفرضية الثالثة قد تحققت.

الاستنتاج العام:

تدل نتائج الفرضيات والمقابلات التي توصلنا إليها من هذه الدراسة على أن:

تسعى البلدية إلى تنمية المجتمع المحلي وتلبية مطالب المواطنين من خلال توفير وتحسين جوانب الحياة كتوفير مناصب عمل دائمة وتقديم خدمات صحية جيدة، مع توفير بيئة إدارية للاستثمار. إضافة إلى تقديم تسهيلات إدارية وقانونية للمستثمرين مع مراعاة أولويات التنمية والتي تتخذ حسب حاجة المنطقة لها والطبيعة الجغرافية والكثافة السكانية. لكن مع هذا نجد الكثير من المبحوثين عبروا بخصوص المشاريع التنموية أن البلدية تحتاج إلى تنمية شاملة ومستدامة في جميع القطاعات، وأولها قطاع الصحة الذي أصبح يعاني التهميش، ونقص فادح في الأطباء ومعدات العلاج، وكمية ونوعية الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، وهذا ما يفسر تصريحهم بعدم كفاية الخدمات الصحية بنسبة 47,57%، فالواجب الاهتمام بقطاع الصحة لأنه قطاع مهم وحساس وذلك بتوفير قاعات العلاج المتعددة وتحسين خدماتها مع توفير أيضا الأطباء المختصين والتجهيزات والمعدات الطبية الضرورية (جهاز السكانار، الراديو .....)، والتي من شأنها تجنيب المواطن عناء السفر والتنقل إلى جهات أخرى من أجل تلقي العلاج وتكلفه مبالغ مالية باهظة.

كما أن الاهتمام بإنشاء وتوفير المرافق العمومية والخاصة (تشجيع الاستثمار الخاص) كمراكز التسلية والترفيه والحدائق والمساحات الخضراء إضافة إلى المراكز التجارية والمرافق الرياضية والثقافية كونها أصبحت أيضا من ضروريات الحياة ومن متطلبات التنمية المحلية وأولوياتها، مع توفير كذلك شبكة الاتصالات والانترنت وتحسين خدماتها كمعالجة مشكل تذبذب وانقطاع الانترنت والاتصالات الذي أصبح يتعب المواطن وحتى المؤسسات الاقتصادية ... إضافة إلى فك العزلة عن الكثير من المناطق والقرى كالمناطق الريفية (مناطق الظل) من خلال انجاز

وتعبيد وتوفير البناء الريفي وربطه بشبكة الكهرباء والغاز والمياه، وبالتالي تشجيع المواطن على خدمة الأرض (الحد من النزوح الريفي).

ولكن مع هذا تجد البلدية نفسها في كثير من الأحيان عاجزة عن تلبية مطالب المواطنين وغير قادرة على تسيير وإدارة شؤون مواطنيها كونها تتوفر على موارد مالية محدودة وتعاني من عجز مالي نظرا لاعتمادها على التمويل المحلي والاعانات الحكومية فقط، وكذلك يرجع إلى طبيعة الخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي في ظل التزايد المستمر لمطالب المواطن وتنوعها، فمواطن الأمس ليس مواطن اليوم لأنه أصبح يتمتع بوعي سياسي أكثر وعلى دراية بكل ما يدور حوله (التفتح على العالم الخارجي) ولهذا فهو دائما يطالب بمشاريع تنموية في كل القطاعات، ويعبر عن رأيه ومطالبه من خلال مختلف وسائل الاتصال والتواصل كالتلفزة والاذاعة المحلية والوطنية، وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي (الفاسبوك، انستغرام، ...) وأحيانا النزول إلى الشوارع والتظاهر وقطع الطريق وحتى غلق مقر البلدية أو الدائرة ...

كما أن المركزية المطلقة والرقابة الشديدة من شأنها عرقلة عمل مجالس البلدية (عدم منح الصلاحيات أكثر في التسيير)، وبالتالي غياب روح المبادرة والابداع في عملية التسيير وإدارة الشأن المحلي على مستوى البلدية والتي تكتفي بعملية التنفيذ فقط للبرامج والمشاريع. إضافة إلى وجود الصراع والنزاع بسبب علاقة السلطة والمال وتداخل المصالح الشخصية والانتماء العشائري يمكن أن يؤدي إلى انسداد عمل مجالس البلدية وبالتالي تعطيل انجاز المشاريع التنموية، ومع غياب استراتيجية واضحة لعملية التخطيط (التخطيط العشوائي للمشاريع التنموية) وعدم الاعتماد على دراسة علمية ودقيقة لعملية التخطيط، كعدم احترام معايير ومقاييس البناء واسناد المشاريع التنموية لأشخاص غير مؤهلين لذلك (غياب الكفاءة والصدق والشفافية في تنفيذ المشاريع)، في ظل نقص الخبرات التقنية وعدم تفعيل دور مكاتب الدراسات التقنية في العملية التخطيطية للمشاريع.

لكن هذا لا يلغي دور البلدية الفعال في العملية التنموية كونها الجهاز الحكومي والإداري الأقرب للمواطن وعلى دراية تامة بانشغالات ومطالب المواطنين، ولهذا فالبلدية الناجحة أو المجلس الشعبي البلدي الناجح هو الذي يملك القدرة على إيجاد الحلول لانشغالات ومشاكل المواطنين من أجل كسب ثقتهم والذي يكون بالتعاون والتنسيق بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي، فالتعاون يخلق جو من التفاهم في ظل توحيد الأهداف والأفكار العامة لأعضاء المجلس الشعبي البلدي (تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة) ويساعد أيضا على رسم الخطط التنموية وايضاحها أكثر، مع إشراك المواطن في هذه العملية (تفعيل مبدأ القيادة التشاركية) ومع إدراك هذا الأخير (المواطن) لدوره وأهميته في العملية التنموية كونه يعتبر مراقب وموجه للمشاريع والخطط التنموية والمبرمجة للإنجاز أو الناقصة على مستوى البلدية.

التوصيات والاقتراحات:

باعتبار البلدية جزء من التنظيم الإداري للدولة فهي تمثل حلقة وصل بين المواطن والدولة، ولهذا فهي مطالبة وملزمة بأداء مهامها بكل شفافية وصدق والاصغاء لمطالب وانشغالات مواطنيها والعمل على إيصال واسماع أصواتهم للجهات العليا في حالة عجزها عن تحقيق هذه المطالب نظرا لمحدودية مواردها المالية والبشرية أو لأسباب أخرى. وفي ضوء هذه الدراسة نقترح بعض التوصيات:

- تفعيل جهاز الإدارة اللامركزية في التسيير وصنع واتخاذ القرار والذي يسمح بظهور قيادة فاعلة تحتضن المبادرات الفردية والجماعية وتشجيع على العمل الجماعي والتشاركي.

- تشجيع الاستثمار الخاص خاصة المحلي كتوفير بيئة مناسبة للاستثمار واحتواء المبادرات والأفكار الشبابية وتدعيمها، وهذا يعتمد على دعم ومرافقة البلدية للمشاريع الشبانية (متابعة ومرافقة ميدانية)أما الدعم المالي فيقتصر على الجهات العليا في البلاد.
- تفعيل مبدأ القيادة التشاركية في التسيير (التسيير التشاركي المحلي) الذي يسمح باشراك جميع الفاعلين والقائمين على مستوى الأقاليم المحلية كأعيان المنطقة، القطاع الخاص، المجتمع المدني إضافة إلى المواطن الذي يعتبر محرك العملية التنموية من خلال الوقوف والاشراف على عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم لمشاريع وبرامج التنمية المحلية مما يزيد من فعالياتها ويحد من فشلها وبالتالي دفع عجلة التنمية المحلية نحو التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع المحلي.
- تشجيع البلديات على البحث عن موارد ومصادر مالية أخرى لإدارة شؤونها المالية لوحدها وعدم الاتكال على إعانات الدولة كتخفيض وترشيد النفقات والاكتفاء فقط بما هو ضروري، كما يجب إعادة النظر في قوانين المنظومة الجبائية بخصوص حصة البلديات من إيرادات النظام الجبائي الجزائري للضرائب.
- الاهتمام بالجانب الاجتماعي والثقافي للمواطن من خلال العمل على تحسين المستوى المعيشي له وتوفير مناصب عمل دائمة، وتحسين القدرة الشرائية وكذا توفير المواد الاستهلاكية الضرورية وتحسين الرقابة الصحية والاجتماعية، إضافة الاهتمام بالجانب الثقافي والرياضي كإحياء التراث الثقافي المحلي للمنطقة وتشجيع الابداع والمبادرات الثقافية كتنظيم التفاعلات والتظاهرات الثقافية والرياضية على المستوى المحلي. فالتراث الثقافي المحلي يعد أحد دعائم التنمية المحلية لأنه يساهم في بلورة قيم التضامن والتعاون والولاء

والمحبة لدى المواطن المحلي ويعمل على ترشيد وضبط سلوكه وتوحيد أهدافه مع أهداف الجماعة التي ينتمي إليها (المجتمع المحلي).

- تبني استراتيجية واضحة بخصوص عمليات التخطيط، كالاعتماد على أسلوب التخطيط بالاستشراف الذي يعتمد على المعرفة والمهارة ويهتم باستخدام المعلومات الاقتصادية والاجتماعية من خلال تتبع إشارات المستقبل وتحويلها من إشارات غامضة إلى إشارات واضحة أي يكون برسم نهج استباقي واعتماد سيناريوهات يمكن تحويلها إلى واقع يرتقي بالعمل الحكومي على أسس ومعايير مبتكرة، لكن هذا يعتمد ويتطلب منظومة إدارية ذكية وكوادر بشرية عالمة ومدركة بفن ومهارة الاستشراف، حيث كان يبدو هذا الأسلوب جديدا بسبب اعتماد الحكومات السابقة على نمط التنمية المبني على التخمين أي على التخطيط بالأسلوب التقليدي، وهذا يرجع إلى اعتماد الدولة على هذا الأسلوب من التخطيط هو عدم الشعور بالخوف بالخطر في المستقبل في ظل الاعتماد وتوفر الريع من المحروقات، إضافة إلى إعادة تفعيل برامج اليقظة والاستراتيجية ضمن مشروع استراتيجي هو تخطيط الإقليم المحلي المبني على المعلومة الإحصائية والتي كان من المفروض أن تحتضنها مديريات الاستشراف والاحصاء بالولايات، حيث نجحت في تمرير نص المشروع التنفيذي لهذه الاستراتيجية في الأمانة العامة للحكومة في 2013 حسب تصريح بشير مصيطفى لجريدة وقت الجزائر. كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالاستشراف سابقا والذي حسب رأيه خلايا اليقظة الاستراتيجية هي بمثابة لوحة القيادة للتنمية المحلية واستشراف الفرص والمخاطر ذات العلاقة بالتنمية، إلا أن حل قطاع الاستشراف في التعديل الحكومي لم يسمح لهذه المنظومة أن تثبت جدواها في الميدان.

- فالاستشراف يعمل على تعميق الادراك للمستقبل في البيئة الخارجية التي نعيش فيها (العالم)، حيث معظم المنظمات تدرك بعض الجوانب المستقبلية المرتبطة بمجالات أعمالها وأشغالها على الأقل، ولكن قلة قليلة من هذه المنظمات تدرك وتعي السياق الأكبر لهذه الجوانب المستقبلية.

خاتمة

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة المتعلقة بتسيير الإدارة المحلية وصعوبات تنمية المجتمع المحلي تم تأكيد العلاقة بين المتغيرين محل البحث والدراسة وهما تسيير الإدارة المحلية (البلدية) وصعوبات التنمية المحلية، وذلك بالاعتماد على مختلف الأدوات من أجل جمع المعلومات انطلاقا من الدراسة الاستطلاعية والملاحظات الأولية وكذلك الاستمارة والمقابلة، وعلى المنهج الكمي والكيفي، وأيضا الاعتماد على بعض المقاربات السوسيولوجية التي تخدم الموضوع، وهي مقاربة التفاعلية الرمزية ونظرية الأنساق أو النسقية لتالكوتباسونز باعتبار البلدية تنظيم نسقي مفتوح ومتكامل مع الأنساق الأخرى (الولاية، الدائرة ...) وكافة أطياف المجتمع.

فالبلدية التي تطمح إلى بلوغ الفعالية والنجاح هي التي تحرص على التعرف على صعوبات التنمية وعلاقتها بالعوامل والمؤثرات الأخرى، والعمل على تكييفها مع قدراتها وامكانياتها المادية والبشرية ومتطلبات واحتياجات المواطنين، وبالتالي خلق بيئة تنظيمية مستقرة والتي تسمح لها بأداء المهام والوظائف المنوطة بها.

إن التطور التكنولوجي ساهم في تطور المجتمعات المحلية وبفضل الإعلام والتواصل أصبح المواطن بإمكانه التعبير عن انشغالاته وإسماع صوته لكل المسؤولين بالدولة، من أجل تلبية حاجيات الحياة الأساسية كالسكن والعمل وتهيئة الطرقات والمحيط والرعاية الصحية والاجتماعية، التعليم، ....

فالإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي والانترنت ساهمت في تغيير الذهنيات والأفكار بخصوص متطلبات التنمية لدى المجتمع المحلي فمثلا المجتمع المحلي الريفي أصبح يرى نفسه مقارنة بالمجتمع الحضري معزولا ومحروما من برامج التنمية المحلية المبرمجة للولاية وبالتالي

يطالب المسؤولين بتوفير احتياجاته كتهيئة وتعبيد الطرقات وتوفير شبكة الانترنت والاتصالات والرعاية الصحية ...

فقد تبين أيضا من خلال هذه الدراسة أن الاهتمام بالخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي من شأنها رفع مستوى التنمية، فالثقافة هي طريق المعرفة لأنها تساهم في تكييف السلوك الإنساني وعن طريقها يعي الإنسان حريته ويفهم واقعه وواقع عصره، وبما أن الإنسان هو فرد من المجتمع فهو يتأثر بثقافة مجتمعه ويؤثر فيها من خلال اكتساب عادات وقيم قد تكون ايجابية أو سلبية كقيم الصدق والأمانة وحب العمل. أو قيم التسيب واللامبالاة، فالثقافة تختلف من مجتمع لآخر، ومن إقليم إلى إقليم آخر، وهذا ما يعكس خصوصية ثقافة وتنمية كل إقليم، فالتنوع الثقافي في المجتمع المحلي يساهم في التنمية المحلية من خلال توحيد وتجديد الأفكار والقيم والمعتقدات لدى أفراد المجتمع الواحد كقيم التضامن، التعاون، المشاركة، التسامح، الولاء وبالتالي توحيد التوجهات الفكرية والثقافية لرسم وتسطير الأهداف المرجوة لدفع عجلة التنمية كما توصلنا كذلك من خلال هذه الدراسة إلى أن تمنع أعضاء المجلس الشعبي البلدي بصلاحيات تسمح بظهور قيادات فاعلة في الميدان تقوم بالإشراف شخصيا على إعداد وتنفيذ المشاريع التنموية، وايجاد الحلول لبعض المشاكل التي تعترض عملية التسيير وانجاز البرامج التنموية، إضافة إلى تشجيع المبادرات والاقتراحات في إطار تفعيل مبدأ القيادة التشاركية أي عدم التسلط والتفرد في صنع واتخاذ القرارات بخصوص التسيير والبرامج كما أن إشراك البلدية للمواطنفي عملية التسيير كحضوره لدورات مجالس البلدية أو نشر برنامج الدورات والمحاور التي ستدور عليها بشكل علنيأو يقدم أفكار واقتراحات بخصوص المشاريع التنموية، يساهم في تحقيق تواصل دائم بين البلدية والمواطن ويزيد من صدق وشفافية البلدية في العمل ويكسبها ثقة المواطن وبالتالي لا يفكر في مغادرتها وإنما يشعر بالانتماء والولاء لمجتمعه المحلي ويسعى جاهدا للرقي والنهوض به.

إذن فالتنظيم اللامركزي يسمح للأقاليم المحلية بإدارة شؤونها بنفسها في ظل مراقبة ومتابعة الهيئات العليا لعملية تنفيذ المشاريع على مستوى البلدية دون ضغوط.

كما لا يمكن أن نسلم بأن التنظيم اللامركزي أفضل وأحسن من التنظيم المركزي أو العكس صحيح وإنما يبقى الأمر نسبي نظرا لطبيعة وظروف كل دولة، فمثلا يمكن أن يكون التنظيم اللامركزي ناجح في دولة ما والعكس في دولة أخرى أو يكونا معا (التنظيم المركزي واللامركزي) أي يمكن القول أن هناك علاقة تكامل بين التنظيمين (المركزي واللامركزي).

كما أن للتخطيط أهمية كبيرة في عملية تنمية المجتمع المحلي، لأنه يعمل على تحديد الامكانيات والوسائل اللازمة للمشروع، وإدراك النقائص ومستلزمات المشروع، مع بيان تحقيق للأهداف التي تم تحديدها ضمن خطة المشروع، فنجاح المشروع يعتمد على تخطيط واضح ودقيق ومدروس يقدر الامكانيات المادية والبشرية ويسطر الأهداف ويسعى إلى تحقيقها، وبالتالي التقليل من المخاطر والشكوك إلى أدنى حد. إضافة إلى اسناد المشاريع التنموية إلى الجهات والأشخاص التي تملك الكفاءة والنزاهة في أداء وتنفيذ البرامج التنموية بالشكل المطلوب وفي وقتها المناسب مع المحافظة على المال العام للدولة وبالتالي تنمية المجتمع المحلي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

1. إعداد مجموعة من الخبراء، التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، القاهرة، 2007.
2. ابراهيم عبد الهادي المليجي، محمد محمود مهدلي: التخطيط للتنمية، المكتب الجامعي الحديث 2004، الإسكندرية.
3. أبو الحسن عبد الموجود ابراهيم أبو زيد: التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، المكتب الجامعي، القاهرة، 2009.
4. أحمد أبو اليزيد الرسول: التنمية المتواصلة والأبعاد والمنهج، مكتبة بستان المعرفة، 2007.
5. أحمد زايد: علم الاجتماع، النظريات الكلاسيكية والنقدية، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1984.
6. أحمد صقر عاشور وآخرون: إدارة سياسات التنمية (أوراق واقع ندوة إدارة سياسات التنمية)، المنظمة العربية، ندوات ومؤتمرات للتنمية الإدارية، القاهرة، 1999.
7. أحمد محيو: ترجمة محمد عرب صاصيلا، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 4، الجزائر، 2006.
8. أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمعات المحلية، الاتجاه المعاصر، دار المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005.
9. الجمل هشام مصطفى: دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الاسلامي، والنظام المالي الوظيفي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
10. الطيب داودي: الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
11. الوليد بشار يزيد: التخطيط والتطوير الاقتصادي، دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربيّة، دار الراية للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
12. مصطفى محمد الأسعد: التنمية ورسالة الجامعة في الألفية الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، طبعة الأولى، لبنان، 2000.

13. بوحسون العربي: المؤسسة الصناعية الجزائرية، تحريات التسيير، من التسيير الاشتراكي إلى الشراكة، دار النشر الجامعي الجديد، الطبعة الأولى، الجزائر.
14. تودارميشل ترجمة: محمود حسين حسن وحامد محمود عبد الرزاق، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 2006.
15. جمال الدين مغوفل: التنمية المحلية البلدية والولاية، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2010.
16. حربي محمد عريقات: مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 1997.
17. حسن عبد الله العابد: أثر العولمة في الثقافة العربية، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 2004.
18. حسن لطيف كاظم الزبدي: الدولة والتنمية في الوطن العربي، الوارق للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، عمان.
19. حلبي علي عبد الرزاق: علم الاجتماع التنمية – التنمية المستدامة – المقومات والمؤشرات، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2016.
20. خبابة عبد الله: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.
21. خليل حسين: السياسات العامة في الدول النامية، المنهل اللبناني للنشر، الطبعة الأولى، 2007، لبنان.
22. رابح كعباش: سوسيولوجيا التنمية، مخبر علم الاجتماع، الاتصال للبحث والترجمة، قسنطينة، الجزائر، 2007.
23. رعد سامي، عبد الرزاق التميمي: العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة للنشر، عمان، 2007.
24. رعد عبد الجليل علي: التنمية السياسية مدخل للتغيير، الجامعة المفتوحة للنشر، طبعة أولى، ليبيا، 2002.
25. رفعت العوضي وآخرون: الأمة وأزمة الثقافة والتنمية، دار السلام، المجلد الأول، الطبعة الأولى، القاهرة، 2007.
26. ريتشارد هيجون ترجمة: حمدي عبد الرحمان ومحمد عبد الحميد، نظرية التنمية السياسية، المركز العلمي للدراسات السياسية، مطبعة الجامعة الأردنية، ط1، الأردن، 2007.

27. سميحة طرى: دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2016.
28. سمير محمد عبد الوهاب: "اللامركزية في الحكم والتنمية، الفلسفة والأهداف"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، القاهرة، 2008.
29. سمير محمد عبد الوهاب: الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الإمارات المتحدة، 2007.
30. صفاء الدين محمد عبد الحكيم الصافي: حق الإنسان في التنمية الاقتصادية وحمايتها دوليا منشورات الحلبي الحقوقية، طبعة أولى، بيروت، 2005.
31. صفوان المبيضين وآخرون: المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
32. طراف عامر وحياة حسين: المسؤولية الدولية والمدنية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة، مجد المؤسسة الجامعية، طبعة أولى، بيروت، 2012.
33. طري سميحة: دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، ط1، الاسكندرية، 2016.
34. طلعت مصطفى السروجي وآخرون: التنمية الاجتماعية المثال والواقع، جامعة حلون للنشر والتوزيع، 2001 (منتدى سور الأريكية WWW.BOOKS4ALL.NET).
35. طلعت مصطفى السروجي: التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2009.
36. عبد الحليم الزيان: التنمية السياسية، دراسة الاجتماع السياسي، الأبعاد المعرفية والمنهجية، دار المعرفة الجامعية، الجزء الأول، الإسكندرية، 2002.
37. عبد الكريم الحوراني: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفة والصراع، دار مجدلاوي، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
38. عبد الله محمد عبد الرحمن: النظرية في علم الاجتماع، النظرية الكلاسيكية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2006.
39. عبد الله محمد قسم السيد: التنمية في الوطن العربي، دار الحديث، طبعة أولى، ليبيا، سبتمبر 1994.
40. عبد المطلب عبد الحميد: التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001.

41. عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبوزنط: التنمية المستديمة – فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، 2007.
42. علاء الدين عشي: والي الولاية في التنظيم الإداري الجزائري، دراسة وصفية تحليلية، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
43. علي أسعد بركات: علم الاجتماع، جامعة الشام، بدون طبعة، سورية، 2019.
44. عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، الجزائر.
45. عمار عوابدي: القانون الإداري، النظام الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الطبعة 3، الجزائر، 2005.
46. عمار نور: العولمة وأثرها في المجتمع الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
47. عمر محي الدين: التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، دون سنة.
48. عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت.
49. فاروق أحمد مصطفى: التنمية المستدامة والسياحة، دراسة أنثروبولوجية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2015.
50. فليح حسن خلف: التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، عمان، 2006.
51. كامل كاظم بشير الكناني: الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، 2008.
52. محمد حسن دخيل: إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة (دراسة مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، 2008.
53. مالك بن نبي ترجمة: عبد الصبور شاهين، مشكلة الثقافة، دار الفكر، الطبعة الحادية والعشرون (21)، سوريا 2019.
54. مالك بن نبي، ترجمة: عبد الصبور شاهين: ميلاد مجتمع شبكة العلاقات الاجتماعية، دار الفكر، الجزء الأول، الطبعة الثانية عشر، دمشق، 2018.
55. مبارك بن محمد الهلالي الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء الثالث، مكتبة النهضة الجزائرية للنشر، الجزائر.
56. مجدي عزي إبراهيم: التربية، الثقافة، العلوم، ركائز في بناء الحضارة الانسانية المعاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2000.

57. محروس محمود خليفة: التنمية البشرية وقضاياها النظري والمنهجية: تحليل نقدي، المكتب الجامعي الحديث، 2003، الإسكندرية.
58. محمد الصغير بعلي: قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004.
59. محمد بالرابح: آفات التنمية في الجزائر، مخبر تطبيقات علوم النفس وعلوم التربية من أجل التنمية في الجزائر، وهران، الجزائر، 2007.
60. محمد سكران: التربية والثقافة فيما بعد الحداثة، دار النشر، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006.
61. محمد عبد البديع: الاقتصاد البيئي والتنمية، دار الأمين، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006.
62. محمد عبد الفتاح محمد عبد الله: تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
63. محمد محمود الجوهري: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990.
64. محمد محمود الطعامنة: نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، 2003.
65. محمد محمود المهدلي: ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.
66. محمد نصر مهنا: التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي ودورهما في تحقيق التنمية الوطنية "التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008.
67. مصطفى الجندي: الإدارة واستراتيجياتها، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1971.
68. مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830 – 1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2014.
69. منى جميل سلام، مصطفى محمد علي: التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2009.
70. ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984.
71. ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، دار البصائر للنشر والتوزيع، طبعة ثالثة، الجزائر، 2012.

72. هاشم مزروك علي الشمري وآخرون: الاقتصاد – مسار جديد في التنمية المستدامة، دار الأيتام، طبعة أولى، عمان، 2016.
73. هشام محمود الأقدامي: معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان العربية، مؤسسة شباب الجامعة، 2009، الإسكندرية.
74. هناء محمد الجوهري: علم الاجتماع الحضري، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009.
75. ولبورشرام: ترجمة: محمد فتحي، يحي أبو بكر، أجهزة الاعلام والتنمية الوطنية، دور الإعلام في البلدان النامية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970.
76. يسرى دعبس: البيئة والتنمية المستدامة، قضايا وتحديات وحلول، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، الجزء الأول، الطبعة الأولى، إسكندرية، 2006.

- **الرسائل الجامعية:**

77. بركان عادل: واقع التخطيط في المنشآت الرياضية، رسالة ماجستير، تخص الادارة والتسيير الرياضي، المركز الجامعي، سوق أهراس، الجزائر.
78. بسمة عولمي: دور الجباية المحلية في تمويل التنمية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخص مالية، المركز الجامعي تبسة، الجزائر، 2004.
79. سناء قاسم محمد حسيبا: واقع واستراتيجيات تطوير الإدارة المحلية في الأراضي الفلسطينية، رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والاقليمي، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2006.
80. عبد الكريم مسعودي: تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان 2012-2013.
81. كانوني سفيان: دور المجالس المنتخبة في تحقيق التنمية المحلية، رسالة الماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة البليدة 2، البليدة، سنة، 2015.
82. محمد بلخير: التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2005/2004.

83. محمد خشمون: مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، في علم الاجتماع، التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011.
84. يوسفي نور الدين: الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2010.
85. جديدي عتيقة: إدارة الجماعات المحلية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخص سياسة عامة وإدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012-2013.
86. عزيز محمد الطاهر: آليات تفعيل البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة ورقلة، 2011.
87. قاسمي ناصر: الصراع التنظيمي وفعالية التسيير الإداري، .....
88. عبد الكريم مسعودي: تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان 2012-2013
89. خنفري خيضر: تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2010.

- **المجلات العلمية والملتقيات:**

90. أحمد غريبي: أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد الرابع، أكتوبر 2010.
91. أمحمد قاسم: "أشكال المجتمع – تركيبه وحاجاته"، مجلة آفاق علمية وتربوية، (موقع Al3loum.com)، 24 فيفري 2011.
92. بسمة عولمي: تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، الجزائر.
93. بن شعيب نصر الدين، شريف مصطفى: الجماعات الاقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012.

94. سالمي رشيد، عزي هاجر، "واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر"، مداخلة، الملتقى العلمي الخامس حول استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2018.

95. صليحة مقاومي، هند جمعوني: "مداخلة نحو مضاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حاج لخضر – باتنة – 2010/2009.

96. عباس علي العلي: "مفهوم النسقية الاجتماعية والنمطية الاجتماعية ودورهما في بلورة الهوية الخاصة للمجتمع". موقع الكتروني: www.m.alhewar.org، 2016/07/18.

97. كامل عمرات: "مسائل وإشكالية تنمية المجتمع المحلي"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس، الجزائر، ديسمبر، 2003.

98. لخضر مرغاد: الإجراءات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مداخلة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد السابع، الجزائر.

99. محاضرة مقدمة من طرف الأستاذ رحاب حسين جواد كاظم، كلية الادارة والاقتصاد، قسم إدارة البيئة جامعة بابل، العراق، 2018/11/12 – العراق. www.uobabylon.idu.iq.

100. محمد أمين عبوب: المجتمعات الافتراضية، أنماطها، ومشكلاتها، مجلة الاعلام والاتصال (مجلة الكترونية)، موقع: www.diraset.com).

101. محمد سالماني طايع: أساليب ووسائل تحقيق التنمية الريفية، المشاركة الشعبية مدخلا، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008.

102. مصطفى دريوش: الجماعات المحلية بين القانون والممارسة، مداخلة، مجلس الأمة، الجزائر، الخميس 17 أكتوبر 2002.

103. ميلاد مفتاح الحراثي: الجماعات والإدارة المحلية في ظل العولمة، إجراءات في مأسسة التجربة الليبية، مداخلة، الملتقى المغاربي حلول إدارة الجماعات المحلية والاقليمية في الدول المغاربية: واقع الاصلاحات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

104. هدى بن محمد: عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001–2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، الجزائر، 2020.

105. أكرم سالم: "حقائق ومعايير عن الإدارة المحلية أو الحكم المحلي"، موقع: www.m.alhewar.og، 2008/04/21.

- **المراسيم والجرائد الرسمية:**

106. المادة 16 من الدستور 26-02-1989.
107. المادة 69: الجريدة الرسمية، العدد 37، 2011.
108. المادة 72: الجريدة الرسمية، العدد 37، 2011.
109. المادة الأولى والثانية من قانون البلدية الجريدة الرسمية، العدد 37، 2011.
110. المواد: 86، 87، 92، 93 من قانون البلدية 14/10.
111. المواد: 11، 12، 13، 14 من الجريدة الرسمية، العدد: 37، 2011.
112. المواد: 16، 17، 18 من قانون البلدية 10/11.

2. المراجع باللغة الأجنبية:

- **الكتب:**

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

113. Jon M. Shepard, **Advantage Sociology,** Virginia Polytechnic Institute and State University Eleventh Edition, 2013, P: 59
114. Les Bak others al: Cultural, Sociology, edition Wiley Blackwell, 2012
115. Michael Armstrong, of human resource management practice, London and Philadelphia Kogan, Eleventh Edition, 2002.
116. Richard Swed berg : Principals + of economic + sociology, Princeton university press, New Jersey USA, 2003.

الملاحق

دليل المقابلة

- الجنس: أ- ذكر ب- أنثى
- المستوى التعليمي
- التخصص
- الوظيفة الداخلية
- الخبرة في المجالس المنتخبة.
- مدة المقابلة، مكان المقابلة.

1. متى تم انتخابك عن طريق الأحزاب أو كتلة الأحرار ؟
2. ما هي الصفة العضوية التي تتمتع بها في المجلس ؟
3. كيف تؤثر التعددية الحزبية واختلاف الانتماءات السياسية لأعضاء المجلس على التنمية المحلية ؟
4. هل تعتقد أن المجلس الحالي بأعضائه المكونين يستطيع ممارسة مهامه وصلاحياته وإدارة كامل شؤون التنمية المحلية ؟
5. هل تساهمون في إعداد ومناقشة البرامج والمخططات التنموية ؟
6. في رأيك ما هو المعيار الواجب توفره في المنتخب حتى يكون أداؤه فعالا في المجلس ؟
7. كيف تنظرون إلى مشاركة المرأة في عضوية المجلس البلدي ؟
8. هل تكتفون بحضور أشغال اللجنة التي تنتمون إليها فقط ؟ أو لجان أخر3.
9. هل تتواصلون مع المؤسسات المتواجدة في إقليم البلدية الرؤى حول التنمية المحلية ؟

10. على ماذا تعتمدون في تحديد الأولويات والتدخلات للوصول إلى حالة من المساواة من حيث الخدمات بين أفراد المجتمع ؟
11. على ماذا يتم بناء العلاقات بين وحدات المجلس (الرئيس، نائب الرئيس) وباقي الأعضاء المستخدمين؟
12. إلى ماذا يخضع اتخاذ القرار داخل المجلس ؟
13. هل تعتقد أن غياب التعاون والتنسيق بين أعضاء المجلس قد يؤدي إلى تذبذب المهام المنوطة به لتحقيق التنمية ؟
14. هل تحصل على كافة المعلومات التي تطلبونها من مكتب الرئيس ؟
15. هل اقترحت فكرة أو مشروع ولم يبرمج ؟
16. ما هي مصادر التمويل المحلي المتوفرة في بلديتكم ؟
17. في رأيك ما هي الأولويات التي يجب مراعاتها في عملية التخطيط للمشاريع التنموية ؟
18. ما هي الحلول التي تراها مناسبة لدفع عجلة التنمية المحلية في بلديتكم ؟

جامعة علي لونيسي البليدة 2 العفرون

قسم العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

تخصص تنظيم وعمل

استمارة بحث حول موضوع:

تسيير الإدارة المحلية وصعوبات تنمية المجتمع المحلي

دراسة ميدانية لبعض بلديات ولاية عين الدفلى

ملاحظة:

نتعهد بأن تبقى المعلومات الموجودة في هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا في إطارها العلمي. وعليه نرجوا منكم مساعدتنا في انجاز هذا البحث العلمي من خلال الإجابة على الأسئلة بكل موضوعية وذلك بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة، ولكم مني جزيل الشكر على تفهمكم وتعاونكم معنا.

السنة الجامعية: 2019 – 2020

أولا: البيانات العامة:

1. الجنس: أ- ذكر ☐ ب- أنثى ☐
2. السن: من (25-35) ☐ (36-45) ☐ (46-55) ☐ (56-65) ☐ أكثر من 65 ☐
3. أ- دون المستوى ☐ ب- ابتدائي ☐ ج- متوسط د- ثانوي ☐ هـ- جامعي ☐
4. الحالة المدنية: أ- أعزب ☐ ب- متزوج ☐ ج- مطلق ☐ د- أرمل ☐
5. الفئة المهنية: أ- إطار ☐ ب- عون تحكم ☐ ج- عامل تنفيذ☐

ثانيا: بيانات الفرضية الأولى لخصائص المجتمع المحلي (الثقافية، الاجتماعية) أثر في تنمية المجتمع المحلي

6. هل تكون التنمية المحلية بـ:

أ- تقديم خدمات جيدة ☐ ب- انجاز عدد كبير من المرافق العمومية ☐

ج- توفير بيئة إدارية للاستثمار ☐ د- توفير مناصب عمل ☐

و- أخرى تذكر: .....

7. رتب من 1 إلى 3 أولويات التنمية المحلية في بلديتك؟

أ- تنمية اقتصادية ☐ ب- تنمية اجتماعية ☐ ج- تنمية ثقافية ☐

8. هل الخدمات التي تقدمها دار الثقافة في بلديتكم كافية ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت بـ لا، هل يرجع ذلك إلى:

أ- كونها ليست في وسط المدينة ☐

ب- غير مجهزة جيدا ☐

ج- أخرى تذكر .....

9. هل تستفيدون من خدمات مكتبة البلدية ؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ نعم، هل الاستفادة منها:

أ- مستمرة ☐

ب- متقطعة ☐

ج- أخرى تذكر: .....

10. هل تتابع برنامج الإذاعة المحلية:

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بـ نعم، فما هي البرامج التي تتابعها؟

.....

إذا كانت الإجابة بـ لا، ما هي الأسباب التي تمنعك من الاستماع للإذاعة المحلية؟

.....

11. هل تتوفر بلديتكم على تغطية كبيرة من وسائل الاتصال؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بـ لا، لماذا ؟ .....

12. هل توجد عندكم مراكز مخصصة للتسلية والترفيه؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ نعم، هل هي:

أ- متاحة ☐

ب- غير متاحة ☐

ج- متاحة نسبيا ☐

13. هل المرافق الرياضية الموجودة في بلديتكم تعد:

أ- متاحة ☐

ب- غير متاحة ☐

ج- متاحة نسبيا ☐

14. ما هي أنواع الرياضات التي تمارسها ؟

أ- .....

ب- .....

ج- .....

د- .....

15. هل يستفيد المواطن من المشاريع التي تنجز في البلدية؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بـ نعم، هل هذه الاستفادة تتمثل في:

أ- توفير مناصب عمل ☐

ب- توفير مسكن ☐

ج- توفير وتحسين الخدمة الصحية ☐

د- أخرى تذكر .....

16. هل السكنات المتوفرة في بلديتكم؟

أ- سكنات إيجارية ☐

ب- سكنات ملكية ☐

ج- سكنات وظيفية ☐

د- سكنات ريفية ☐

هـ- أخرى تذكر .....

17. هل الخدمات التي تقدمها المراكز الصحية الموجودة على مستوى بلديتكم تعد:

أ- كافية ☐

ب- غير كافية ☐

ج- كافية نسبيا ☐

18. هل تنظم بلديتكم حملات التوعية الصحية؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بـ نعم، كيف يكون ذلك؟

.....

19. على من تقع مسؤولية نظافة المحيط:

أ- البلدية ☐

ب- عمال النظافة ☐

ج- المواطنين ☐

د- الجمعيات والمجتمع المدني ☐

هـ- أخرى .....

20. هل وسائل النقل المتوفرة في بلديتكم هي:

أ- وسائل النقل العمومي ☐ ب- وسائل النقل الخاص ☐ج- الاثنين معا ☐

- هل هي كافية؟ نعم ☐ لا ☐ كافية نسبيا ☐

21. كيف هي وضعية الطرقات في بلديتكم ؟

أ- ممتازة ☐ب- جيدة ☐ ج- حسنة ☐ د- سيئة ☐

22. هل تفكر في مغادرة بلديتك؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بـ: نعم هل بسبب:

أ- انعدام الأمن وكثرة الجرائم ☐ ب- البحث عن منصب عمل ☐

ج- انعدام الخدمة الصحية والاجتماعية ☐ د- غياب أماكن التسلية والترفيه ☐

و- البطالة والفقر ☐ هـ- أخرى تذكر: .....

ثالثا: بيانات الفرضية الثانية: صلاحيات أعضاء المجلس الشعبي البلدي ودورها في تحقيق التنمية المحلية؟

23. كيف يتعامل المسؤولون مع انشغالات المواطنين؟

أ- بجدية ☐ ب- قليل من الجدية ☐ ج- باللامبالاة ☐

د- أخرى تذكر: .....

24. هل تعتقد أن المجلس الحالي بأعضائه المكونين يستطيع ممارسة مهامه وصلاحياته وإدارة كامل شؤون التنمية المحلية؟

نعم ☐ لا ☐ نسبيا ☐

25. ما هو المعيار الواجب توفره في المنتخب حتى يكون أداؤه فعالا في المجلس ؟

أ- الكفاءة والخبرة ☐ ب- المستوى التعليمي ☐ ج- النزاهة والصدق ☐

د- أخرى تذكر: .....

26. كيف تؤثر التعددية الحزبية واختلاف الانتماءات السياسية لأعضاء المجلس على التنمية المحلية؟

أ- ايجابيا ☐ سلبيا ☐ ج- لا تؤثر ☐

27. هل يتم اشراك المواطنين في إعداد ومناقشة المخططات التنموية؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بـ نعم: هل يكون:

أ- عن طريق الممثلين والأعيان ☐ ب- الجمعيات ☐

ج- عن طريق إجراء الدراسات ☐ د- الاستفتاء ☐

هـ- أخرى تذكر: .....

28. هل اقتراح البرامج وتحديد الأدوار يغطي جميع القطاعات دون إهمال جانب من جوانب مجلات أو برامج التنمية المحلية؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ لا، ما هو القطاع المهمش في نظركم؟

.....

29. كيف تنظرون إلى مشاركة المرأة في عضوية المجلس الشعبي البلدي؟

أ- منافسة سلبية للرجل ☐ ب- من متطلبات وتحديات التنمية المحلية ☐

ج- صورة ايجابية للعمل المتكامل بينهما وبين الرجل ☐

د- أخرى تذكر: .....

30. هل تعتقد أن غياب التعاون والتنسيق بين أعضاء المجلس قد يؤدي إلى تذبذب في المهام المنوطة به لتحقيق التنمية المحلية؟

أ- نعم ☐ ب- لا ☐ ج- نسبيا ☐ د- لا أدري ☐

رابعا: بيانات الفرضية الثالثة: عدم تناسب المخططات التنموية مع خصائص المجتمع المحلي وخصائص المنطقة الجغرافية

31. ماذا يمثل لك التخطيط؟

أ- التنبؤ بالمستقبل والاستعداد له ☐ ب- عملية التفكير والتقدير للمستقبل

ج- أسلوب علمي ☐ د- عملية إنسانية تقوم على تحديد الهداف والوسائل ☐

32. فيما تكمن أهمية التخطيط؟

أ- يوفر النفقات ☐ ب- أساس للرقابة ☐

ج- يقلص من المخاطر ☐ د- يحقق التكامل بين أجزاء المنظمة ☐

33. ما هي طبيعة المشاريع الاستثمارية في بلديتكم؟

أ- مشاريع استثمارية أجنبية ☐ ب- مشاريع استثمارية حكومية ☐

ج- مشاريع استثمارية قطاع خاص ☐

34. من ينجز المشاريع التنموية ببلديتكم؟

أ- السلطات المحلية ☐ ب- المستثمرين ☐ ج- الجمعيات ☐ د- المواطنين ☐

35. حسب اعتقادك يتم توزيع المشاريع التنموية بناء على:

أ- التأهيل والكفاءة ☐ ب- عن طريق المناقصات ☐ ج- العلاقات الشخصية والمصلحية ☐

د- الجهوية ☐ هـ- القرابة ☐ و- أخرى تذكر ☐

36. ما هي مصادر التمويل المحلي المتوفرة في بلديتكم؟

أ- محصول الأراضي الفلاحية ☐ ب- عوائد أعمال خدماتية وجبائية☐

ج- عوائد تظاهرات ثقافية وسياحية ☐ د- قروض ☐

37. هل يخضع التخطيط المحلي للرقابة الحكومية؟

أ- نعم ☐ ب- لا ☐

إذا كانت بـ نعم، كيف ذلك: .....

38. في رأيك هل يسعى أعضاء المجلس الشعبي البلدي دائما إلى خدمة؟

أ- المناطق المحرومة أو التي هي بحاجة لهذه المشاريع ☐ ب- المنطقة التي يمثلها ☐

ج- توجه الحزب ☐ د- المصالح الشخصية والعلاقات ☐ و- أخرى تذكر: .....

39. ما هي الأولويات التي يجب مراعاتها عند عملية التخطيط للمشاريع؟

أ- أولويات ومتطلبات المواطنين ☐ ب- المنطقة الجغرافية والبيئة ☐ ج- الكثافة السكانية ☐

د- الثقافة المحلية للمجتمع ☐ هـ- الأمن والوقاية الصحية ☐

و- أخرى تذكر: .....

40. هل تكون مشاركة المواطنين عن طريق:

أ- المشاركة في الإدارة والتسيير ☐ ب- دفع أموال وتبرعات ☐

ج- الدعاية للمشروع ☐ د- أخرى نذكر: .....

41. ما هي المشاريع التي تنقص بلديتكم؟

أ- إنشاء مصانع لتوفير العمل ☐ ب- توفير المواد الاستهلاكية بأسعار مناسبة ☐

ج- تجديد المراكز الصحية وتحديثها ☐ د- بناء مدارس ☐

هـ- إنشاء مراكز ثقافية ونوادي للشباب ☐ و- إنشاء بنوك للتنمية المحلية والريفية ☐

ن- تعبيد الطرقات ☐ ل- بناء السدود ومعالجة مياه الشرب ☐

ك- أخرى تذكر: .....

42. من يتولى متابعة ومراقبة المشاريع التنموية المقدمة من طرف البلدية:

أ- المواطنين ☐ ب- السلطة المركزية ☐ ج- النخب والجمعيات ☐

د- أخرى تذكر: .....

43. كيف تقيم لنا واقع التنمية في بلديتكم؟

أ- جيد ☐ ب- نوعا ما ☐ ج- سيء ☐

إذا كانت الإجابة واقع سيء، هل يرجع إلى:

أ- عدم وعي المواطنين والمسؤولين ☐ ب- الحكومة لم تقم بدورها ☐

ج- أنانية المواطنين والمسؤولين ☐ د- تقاعس المسؤولين في أداء مهامهم على أحسن ما يرام ☐

هـ- عدم توفر قيادة فاعلة تشجع على الإبداع والمبادرة ☐ و- عدم توفر موارد التمويل ☐

ن- أخرى تذكر: .....

44. في رأيك ما هي الحلول التي تراها مناسبة لدفع عجلة التنمية المحلية في بلديتكم؟

.....

45. في نظركم ما هي صعوبات وعراقيل التنمية على المستوى الوطني؟

أ- غياب استراتيجية واضحة وفشل المخططات التنموية ☐

ب- عدم مراعاة الخصائص الثقافية والاجتماعية للمجتمع ☐

ج- الجهوية والمحسوبية ☐ د- السلطة المركزية ☐

هـ- عقلية الفرد الجزائري ☐ و- تداخل المصالح ☐

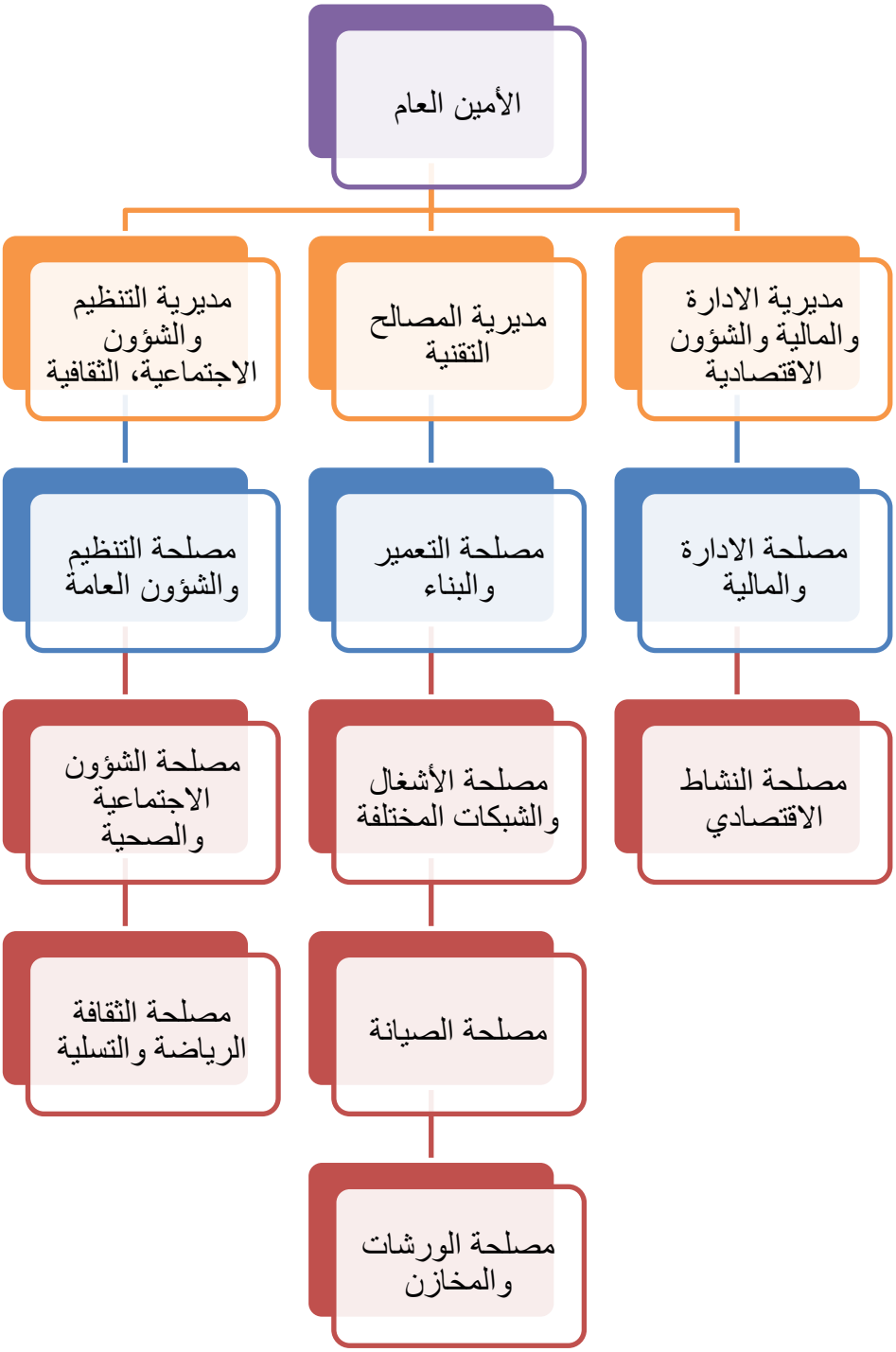
ز- الكثافة السكانية ☐ ح- المنطقة الجغرافية والبيئية ☐

ط- قوانين وعقود الاستثمار ☐ ط- عدم وجود كفاءات وخبرات في التنمية ☐

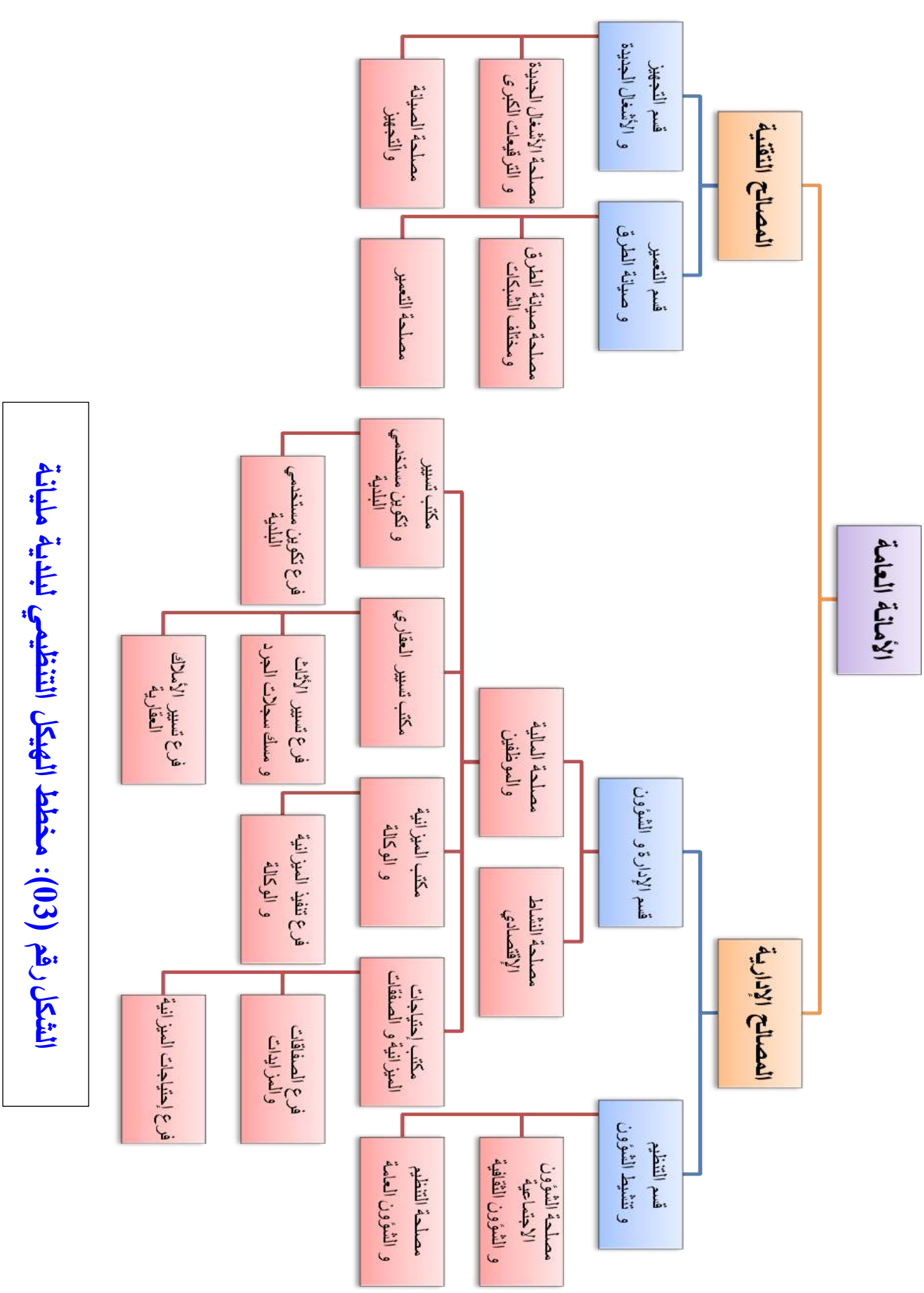
ي- التبعية للخارج ☐ ك- الاعتماد على المحروقات ☐

ل- أخرى تذكر: .....

الهيئات التنظيمية للبلدية:



الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي للمناصب العليا في الإدارة



الشكل رقم (03): مخطط الهيكل التنظيمي لبلدية ميلانة